الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

كلية أصول الدين والشريعة والحضارة الإسلامية

قسم الدعوة والإعلام والاتصال

الرقم التربيي 2002

رقم التسجيل .....

المشروع العلماني الفرنسي وموقف جمعية العلماء المسلمين منه

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير- تخصص الدعوة والإعلام والاتصال

تقديم الطالب: مصطفى هادف

أمام اللجنة:	الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية
الرئيس:	.....	.....	.....
المقرر:	.....	.....	.....
العضو:	.....	.....	.....
العضو:	.....	.....	.....
العضو:	.....	.....	.....

المناقشة يوم: ..... 29 .....

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر بين يدي من قال: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾، أحمده وأشكره على ما أمدني به من صحة البدن، وسلامة العقل، ومد العمر حتى أنهيت هذا البحث.

كما أتوجه بالشكر إلى من ساهم معي، لإنجاز هذا البحث من قريب أو بعيد، وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور المشرف أحمد بوسجادة، الذي يسر لي سبل البحث، وسدد خطاتي، ووجهني الوجهة السليمة، وحفزني على مواصلة البحث.

كما أتوجه بالشكر إلى الأستاذ الدكتور محمد زرمان الذي تفضل بقبول الإشراف على هذا البحث رغم التزاماته الكثيرة، وانشغالاته المتعددة.

وأتوجه أيضا بالشكر إلى كل أخ كريم، تفضل علينا بإعارة كتاب، أو مجلة، أو صحيفة، أو أبدى لنا ملاحظة، أو رأيا، أو وجهة نظر.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المقدمة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المقدمة:

لقد شكل الاستعمار الفرنسي في الجزائر تحديا تاريخيا، وخطرا كبيرا على المجتمع الجزائري وعلى حضارته، لكونه كان يهدف في أسسه، ووسائله، وغاياته، إلى القضاء على المجتمع الجزائري، كمجتمع له هويته المتميزة، وانتماؤه الحضاري المستقل. وقد كان يسعى دوما إلى أن يضرب سياجا حديديا منيعا ليحول بين الجزائري ومنابع ثقافته العربية الإسلامية، وأكثر من ذلك كان حرصه شديدا على تغريب الجزائر وإدماجها وفرنستها.

ومن المعروف أن الأهداف الرئيسية للاستعمار الفرنسي للجزائر -منذ غزوه لهذا القطر العربي الإسلامي- كانت القضاء على مصادر الثقافة الوطنية ووسائلها، ومحو الخصائص القومية والروحية والحضارية، وذلك تمهيدا لتشويهه -حضاريا- ليسهل إدماجه نهائيا في المجتمع الفرنسي، ولقد ظلت هذه السياسة الاستعمارية تحدو الإدارة الفرنسية طوال سنوات وجودها بالجزائر. وفي سبيل ذلك أخذت تشرع القوانين وتصدر القرارات التي تؤكد على أن الجزائر أرض فرنسية. وقد أصدرت قانونا سنة 1848م صيرت به الجزائر جزءا مكملا لفرنسا، وفي عام 1865م صدر قرار في مجلس الشيوخ يجعل الجزائريين المسلمين فرنسيين، وفي عام 1870م صدر قانون يجعل الجزائر مؤلفة من ثلاث مقاطعات فرنسية، وفي عام 1871م صدر قانون تعين فرنسا بمقتضاه حاكما مدنيا يحكم الجزائر ويخضع لسلطة وزير الداخلية الفرنسية. لقد هدفت هذه التشريعات إلى محو الشخصية العربية الإسلامية الجزائرية بالقوة، وجعل الجزائر مقاطعة فرنسية، دون استشارة أهلها فيما يصدر من تشريعات، فبعدما وجه الاستعمار ضرباته الأولى لمصادر الثقافة الوطنية، من الاستيلاء على بعض المساجد، وهدم معظمها، وتحويل البعض الاخر إلى كنائس، أو مصالح إدارية، أو مراكز صحية، وبعد مضايقته للعلماء والطلبة، راح يطاردهم، وينفيهم من الوطن، وفي المقابل أطلق العنان للمبشرين على مختلف أنواعهم، يقومون بعمليات المسخ والتشويه ضد العناصر المكونة لشخصيتنا العربية الإسلامية.

بعد كل ذلك انتقل إلى أعداد مثقفين مدجنين، يتولون نشر الثقافة الاستعمارية في أوساط المجتمع الجزائري، ولقد امتازت هذه المرحلة في الجزائر بظهور ما سمي بالنخبة التي تعلمت في المدارس الفرنسية، واتخذت لها سلوكا وعادات وتقاليد الفرنسيين، وبذلك صارت تنزع إلى الانفصال عن أصلها معتقدة بأنها تستطيع التأقلم مع المجتمع الجديد الذي اختارته في فترة الذهول

والانبهار.

واستمرت السياسة الاستعمارية في تصعيد هذا الوضع، معتقدة القدرة على سحق الهوية الجزائرية، فرجال الدين الرسميين تحولوا إلى أداة لتدعيم سياسة الاندماج والتذويب، وشيوع الطرقية كانوا يشيعون بين المريدين أن قوة الاستعمار وهيمنته مظهر للقوة الإلهية، واللغة العربية قد غدت من المحرمات، والطابع العربي الإسلامي أصبح محظورا.

وعندما كان الاستعمار الفرنسي يحتفل بمرور قرن على احتلاله الجزائر ويذيع كلمات "لافيجري" وأمثاله:" إن عهد الهلال في الجزائر قد غبر وأن عهد الصليب قد بدأ، وأنه يستمر إلى الأبد ... "، في هذا الجو نشأت وترعرعت الحركة الإصلاحية، التي ستربي جيلا كاملا عبر التراب الوطني -خاصة المدن الكبرى- وستعطي نفسا جديدا لتعليم اللغة العربية وثقافتها، وإحياء جذوة الإيمان في نفوس الجزائريين. وبالفعل فإن رشد الحركة الإصلاحية -ابن باديس- وإخوانه العلماء الذين أهمهم مصير بلادهم، بدأوا في تأسيس وإرساء قواعد وهياكل تعليمية وثقافية ودينية، استطاعت أن تقوم بمهام متعددة ودائمة ، ولا أدل على ذلك من قدرتها على استقطاب وجمع شمل الجزائريين بواسطة هذه المؤسسات الثقافية والدينية التي مثلتها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. كما استطاعت ببعد نظرها، ورؤيتها المستقبلية، وبعد عملية تقويمها للتاريخ الإسلامي، وتجاربه الثمينة، أن تصل إلى ما توص إليه " مالك بن أنس " فرفعت شعار " لن يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها ".

وعلى هذا الأساس ركزت الجمعية نضالها لإبراز المقومات الجزائرية على أسس ومنطلقات هي الإسلام والسيادة، والعروبة للجزائر، يجمعها الشعار الذي رفعه ابن باديس " الإسلام ديننا، والعربية لغتنا، والجزائر وطننا ". بهذه الثلاثية استطاعت أن تبث الوعي الثقافي المتشبع بروح الدين الإسلامي الصحيح، كما تمكنت من تكوين جيل مسلح بالثقافة العربية الإسلامية، يحمل مهمة المسؤولية على الصعيد المزدوج الثقافي والديني، ووقف أمام دعاة التغريب والفرنسة.

إشكالية البحث:

جمعية العلماء من المؤسسات الثقافية التي واجهت المشروع العلماني الفرنسي، الذي كان يهدف القضاء على الشخصية الوطنية.

والسؤال المركزي والمهم، كيف واجهت، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، هذا المشروع العلماني الفرنسي؟ وهل فعلا جمعية العلماء المسلمين الجزائريين تملك مشروعا مضادا لفرنسا ومشروعها؟ وما هي طبيعة هذا المشروع؟ وأهدافه؟ وخصائصه؟ ومفرداته؟ وإلى أي مدى نجحت في تحقيقه وتطبيقه على أرض الواقع؟

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في كون الموضوع يكتسي أهمية بالغة عند الكثير من العلماء والمفكرين والدارسين، كما أن عامة الشعب يجهل الكثير عن محاولات الاستعمار لطمس الهوية الجزائرية، ثقافة وتاريخا ودينا من جهة، كما يجهل دور الجمعية في محاربة الفكر العلماني التغريبي الذي يتلاقى مع فكر الطرقية في تشويه حقيقة الإسلام، ومبادئه السمحة. لذا يعتبر الوقت مناسبا للبحث والتنقيب عن الحقيقة، خاصة وأن المجتمع الجزائري يشهد صحوة إسلامية تريد من يأخذ بيدها إلى المسلك الصحيح، ولا يتأتى ذلك إلا بتواصل حلقاتها الممتدة بجذورها إلى حركة الأمير عبد القادر الجزائري، وحركة الجمعية، هذه الأخيرة التي قادت معركة فكرية وروحية ضد دعاة التبشير والإدماج والطرقية، رغم العراقيل والصعوبات التي كان أقامها النظام الاستعماري وأعوانه ضد كل المبادرات الوطنية، وضد جمعية العلماء بوجه خاص.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف القريبة والغايات البعيدة أهمها:

- كشف حقيقة الاستعمار الفرنسي، وطبيعته الاستعمارية الغالبة، التي كانت تهدف إلى تشويه، ومسخ، وتغريب، وفرنسة الشعب الجزائري، وإفراغ الشخصية الجزائرية من مضمونها القومي الوطني، وإحلال مضمون الشخصية الفرنسية محلها، والعمل بما أوتي من قوة وإمكانات من أجل طمس معالم الشخصية الجزائرية، وإلحاق الجزائر بأروبا.

- معرفة دور النخب الاستغرابية الجزائرية المظاهر الفرنسية الروح اللغة والفكر في ظل استمرار الهيمنة والتدجين.

- دراسة تجربة الجمعية الدعوية والإصلاحية والتربوية والتعليمية ... واستجابتها لتحديات الواقع الاستعماري، فلم تتوجه للمطالبة بالاستقلال من دون محتوى، ولم تر في الوطنية عملا سياسيا أو برنامجا حزبيا، وإنما رسالة حضارية، وعطاء فكريا، وتطورا أصيلا يوصل قيم السلف الصالح للجيل الحاضر ويتطلع للمستقبل من خلال الذاتية الحضارية للأمة الجزائرية.

- تحفيز الدارسين الجزائريين على الاقتراب من تناول التجربة الإصلاحية الجزائرية، ولاسيما في حقل الدراسات الثقافية التربوية، بغية فهم تجربة الجزائر الإصلاحية، حتى يتسنى إتمام الخط الثقافي والحضاري الذي بأنه الجمعية.

- إن دراسة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، إنما هو تجديد للعهد ووقوف لأجل دحض آراء المشككين في إسلام الجزائر، وعروبتها، ومواجهة للاستعمار الجديد بطعناته من أجل التدمير والتجنيس بواسطة الفرنكوفونية، والدعوة إلى الفرقة، ومحاولة التفريق بين الإسلام والعربية، وفصل الجزائر عن إطارها العربي، وامتدادها الحضاري الإسلامي.

الدراسات السابقة:

إن موضوع جمعية العلماء تناولته كثير من الأقلام، وأسهبت في بعض زواياه، وقد كانت معظم هذه الإسهامات تخصص جانبا معينا لدراسة الجمعية، وقد أخذت هذه الكتابات في كثير من الأوقات الصبغة التاريخية، على اعتبار أن الجمعية تشكل أحد أهم الاتجاهات المكونة للحركة الوطنية في الجزائر. ومن الكتابات التاريخية كتاب " الإصلاح الإسلامي في الجزائر (1925-1940) " لعلي مراد وهو يعرض للحركة الإصلاحية مبرزا نشاطات أعضاء جمعية العلماء المسلمين و دل

رأسهم ابن باديس، والإبراهيمي ... ولم تكن مساهمته في هذا الموضوع بالقدر الذي يحقق التوازن والموضوعية، لأن المنطلق الفكري للكاتب هو الذي كان يوجه طريقة الشرح والتحليل والتقييم.

- " جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وأثرها الإصلاحي في الجزائر " لأحمد الخطيب: هذا الكتاب القيم، الذي تناول دور الجمعية، وأهميتها في الحركة الوطنية، ونشاطاتها الميدانية، وكذا علاقاتها بالأحزاب الوطنية، إلا أن الطابع التاريخي هو الغالب على هذا الموضوع.

جاءت كتابات أخرى تتناول موضوع الجمعية، ككتاب " جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية (1931-1945) " الصادر سنة 1981م وهو عبارة عن دراسة معمقة لصاحبه " عبد الكريم بوصفصاف ". وتركزت هذه الدراسة على الجانب التاريخي، ثم تلاه كتاب آخر لنفس المؤلف تحت عنوان " جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الوطنية الجزائرية الأخرى (1931-1945) " وهو عبارة عن دراسة تاريخية مقارنة، وهو بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر سنة 1983م.

وتبقى الكتابات عن الجمعية تنحصر تارة في جانبها التاريخي، وتارة أخرى تركز على زوايا معينة، في بعدها التربوي، كما هو الشأن بالنسبة لكتابات " رابح تركي " " التعليم القومي والشخصية الجزائرية " الصادرة سنة 1982م.

أما دراسة بعض أعضاء الجمعية، والتي تناولتها الكثير من الأقلام، والمبثوثة في ثنايا الكتب والمجلات، ككتاب " الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد التربية والإصلاح في الجزائر " لصاحبه "رابح تركي" الصادر سنة 1984م، وكتاب " الإمام عبد الحميد بن باديس الزعيم الروحي لحرب التحرير الجزائرية " لـ د/محمود قاسم، وغيرها كثير ...

ومن الكتب التي أفادتني وخدمت بحثي من حيث التحليل، والبعد الفكري والثقافي والاجتماعي، والسياسي، كتاب " الأسس النظرية للتغيير عند محمد البشير الإبراهيمي " لمؤلفه د/محمد زرمان، وهو أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في الفكر الإسلامي سنة 94-95م، تناول مؤلفه أهم القضايا الجوهرية التي تتعلق بمصير المجتمع الجزائري، والتحديات التي كانت تواجهه، وخلص إلى نتيجة مفادها أن الصراع صراع حضاري بكل أبعاده السياسية والفكرية والثقافية والاجتماعية ..

والحقيقة أن الكتابات عن الجمعية بتنوعها الفكري والثقافي والاجتماعي والتاريخي، أفدت منها كثيرا، غير أن بحثي حاول أن يقف عند هذه الأبعاد مبرزا دور الجمعية والمواجهة الحضارية.

المنهج:

رغم أن موضوع بحثي يرتكز على بنيات (فكرية، دينية، تربوية) لأنه يبحث منهج دعوة، وموقف حركة إصلاحية من مشروع استعماري معين، فإني اعتمدت في هذه الدراسة المنهج التاريخي، والاستعانة بالمعطيات التاريخية، لأن موضوع بحثي " المشروع العلماني الفرنسي، وموقف جمعية العلماء منه " ذو طابع تاريخي، لأنه يتعلق بدراسة موقف الجمعية من مشروع استعماري معين في فترة تاريخية معينة، وذلك يستدعي التعامل مع حدث تاريخي مرت عليه عقود، وينبغي للباحث أن يراعي فيه نقاطا هامة، كجمع المصادر الأولية والثانوية المتعلقة بالدراسة، سواء أكانت هذه المصادر وثائق أم مؤلفات، ثم دراسة هذه المصادر والتأكد من صحتها، وصحة نسبة القول إلى قائله، ثم بعد ذلك يتمّ التحليل والبسط الذي يتعدى الصدق والكذب إلى الدوافع والأسباب التي كانت وراء الأقوال والسلوكات، وما هي الظروف التي أثرت على الهيئة أو الفرد الذي قام بسلوك ما؟ فمثلا، ما هي الدوافع الحقيقية التي جعلت الجمعية لا تتصادم مع الإدارة الفرنسية؟ لقد وقفت عند ذلك مستقرئا الظروف السياسية والاجتماعية والدينية ... المتدافعة التي كانت تعيشها الجزائر في تلك الحقبة التاريخية، غير أن هذا التحليل التاريخي البسيط يظل غير كاف لدراسة ذات صبغة فكرية ودينية وتربوية، حركتها لا تنتهي بإثبات حادثة معينة أو نفيها فحسب، بل تنطلق من صدق هذه الحادثة إلى نتائج لفرضيات مبنية على أحداث تاريخية اعتراها شك أو غموض، ومن هناك اقتضت طبيعة الموضوع أن أتعامل مع منهج آخر، هو المنهج التحليلي الوصفي، إذ لم أكتف بتسجيل الأقوال، ورصد السلوكات، بل حاولت أن أربط بين الوسائل والغايات مراعيا في ذلك إيجاد علاقات الربط والتناسق بين عناصر القضايا المختلفة، لأن العملية التي عرضت فيها المشروع الثقافي الفرنسي تسمح بتجاوزي لتلك النظرة السطحية إلى الكشف عن ماهياته من خلال تتبعي لمعظم عناصره والظروف التي أدّت إلى قيامه، ولازمت تطبيقه بالكيفية التي جعلت من الاستعمار الفرنسي فيه سبيلا كثيرا سواء في مجال التعليم أو القضاء أو السياسة، والهدف منه هو الوصول إلى عمق هذا المشروع، وبالتالي رسم معالم بينة للموقف الذي اتّخذته الجمعية، فظاهريا يبدو أنها قبلته، لكن في برنامجها التربوي والثقافي والسياسي كانت تعمل على نقيض ذلك تماما.

صعوبات البحث:

ما من دراسة علمية أكاديمية إلا وتعترض صاحبها صعوبات وعراقيل، وتعيقه مشاكل متعددة، تبعا لطبيعة الموضوع محل البحث، وأهميته والهدف منه، ودراستي هذه لا تشذ عن هذه القاعدة. ويمكن أن أجمل الصعوبات التي واجهتني فيما يأتي:

1- توقف معظم الدراسات التي تطرقت لجمعية العلماء المسلمين عند ضبط الجوانب التاريخية وتحديد أدوار الجمعية في المجال الثقافي وحده، دون تحليل أو التفات إلى المشروع الذي كانت تحمله الجمعية والاستفادة منه في مقاومة أشكال الاستعمار الحديثة.

2- معظم دراسات التاريخ الجزائري كتبت بلغات أجنبية -خاصة الفرنسية- بحجم اعتبارات تاريخية، واستعمارية، ومعظم المؤرخين الذين ساهموا في كتابة التاريخ الجزائري فرنسيون، وحتى الجزائريون منهم كانوا مفرنسي اللسان، واللغة كما نعلم قالب له بعد ثقافي وحضاري، إذ لا يمكن -غالبا- لمن يكن باللغة الفرنسية أن يكون بعيدا عن هذه القوالب والأبعاد الثقافية والحضارية(*)، ولذلك جاء في معظم هذه الكتابات التحامل أو الإغضاء عن منجزات الجمعية -إن لم نقل عكس الحقائق وقلبها من النقيض إلى النقيض-، بل هناك تحامل وإجحاف كبير في حق الجمعية حتى من أبناء هذا الوطن، وممن يكتب لغة الضاد!! فقد طرحها بعض هؤلاء كجمعية عادية، وقزم دورها، وأخذ يوجه لها السهام، ويشكك في دورها الفعال في تفعيل حركة المجتمع الجزائري. ولقد حز في نفسي وأنا أناقش إطارا جامعيا حول دور الجمعية، فقال لي: جمعية العلماء أيقظت النائم، ونبهت العاقل، وعلمت الجاهل، قال هذه الكلمات دون أن يدرك معانيها وأبعادها التأثيرية... ثم عقب قائلا: دورها يشبه دور الجمعيات الحالية ...

فكان كشف الجوانب المخفاة -عن حسن أو سوء نية- المتعلقة بدور الجمعية في إحياء الأمة وبعث شتى أنواع الوعي فيها وقيادتها إلى دورها الحضاري وسط هذه اللجة أمر شاق.

3- كثرة المشرفين وتناوبهم على الموضوع؛ إذ كان لكل وجهة نظر حول شكل الموضوع ومضمونه، وخاصة ما تعلق بالخطة، حيث كان يرى كل أستاذ خطة مناسبة تختلف عن الخطة السابقة، وهذا ما كلفني إعادة الصياغة والهيكلة مرة بعد أخرى على ضوء مقترحات المشرف

(*) هناك أقلام كتبت باللغة الفرنسية بموضوعية وأنصفت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كمالك بن نبي.

الجديد، وللمنطق أن يتصور حال مشروع تعاقب عليه أربعة مشرفين ... بل كيف تكون حالة الطالب المتردد بين خطة سابقة وأخرى لاحقة، إن لم أقل بين خطتين: ناسخة ومنسوخة.

4- قلة الدراسات الأكاديمية في هذا الموضوع بالإضافة إلى قلة المتخصصين في هذا الجانب من الدراسة، وهذا ما لم يمكني من توسيع شبكة الاحتكاك بالقدر اللازم بالمتخصصين. للأخذ بآرائهم، والانتصاح بتوجيهاتهم. ولكني رغم ذلك حاولت أن أذلل هذه الصعوبة بكثرة القراءة والاتصال بأهل الاختصاص (الذين يجمعون بين التاريخ والدعوة الإسلامية)، ولو عن طريق غير مباشر.

مفاهيم البحث:

طبيعة البحث تقتضي الوقوف عند أهم مفاهيمه أولها:

المشروع من الفعل شرع، ومعناها لغة: سن شريعة، وقد جاء في لسان العرب: شرعت في هذا الأمر شروعا: أي خضت، والمشروع ما بدأت بعمله.

أما مفهوم العلماني فهو من " العلمانية "، ولا بأس أن نقف عند مصدر المصطلح. كثيرا ما تتردد كلمة " علمانية "، و " علماني " على ألسنة المثقفين من العرب، وترد بمفاهيم متعددة، كما تداولتها بعض المعاجم العربية، أو المزدوجة الحديثة. ولم ترد كلمة " علماني " بحروفها في معجم عربي قديم أو حديث

ولكي نفهم هذه الكلمة نقف عند مدلولها اللغوي: فلفظة " العلمانية " كما يقول يوسف القرضاوي:" ترجمة غير دقيقة، بل غير صحيحة لكلمة في الإنجليزية أو "SECULARITE" أو " LAIQUE " في الفرنسية، وهي كلمة لا صلة لها بلفظ العلم، ومشتقاته على الإطلاق. فالعلم في الإنجليزية أو الفرنسية معناه " SCIENCE " والمذهب العلمي تطلق عليه كلمة " SCIENTISM " أو بالنسبة إلى العلم هي " SCIENTIFQUE " "(1).

ولو كانت العلمانية نسبة إلى العلم لسميت " العلمية " إذ أن زيادة الألف والنون غير قياسية وإنما هي سماعية، مثلها مثل روحاني، نفساني، عقلاني، رباني ... أما محمد يحيى فيرى من خلال هذا الاختلال في الترجمة:" أن هذه الكلمة التي تنطق عادة بكسر حرف العين، وسكون حرف اللام، ترجمة ركيكة، قام بها بعض نصارى الشام لكلمة أروبية هي " SECULARISM "

---

(1) يوسف القرضاوي، الإسلام والعلمانية وجها لوجه، مكتبة رحاب، الجزائر ط2: 1989، ص48.

بالإنجليزية، والنطق الصحيح لهذه الكلمة بفتح (العين) و(اللام) أما الكتابة الصحيحة لها فتكون بوضع (ألف) بعد العين " العالمنية "، لتدل بعد ذلك على معناها، وهو النزعة الدنيوية المهتمة بشؤون هذا العالم الذي نعيش فيه، وليس بأحوال واهتمامات العالم الآخر "(1).

تعريف العلمانية:

من أهم التعريفات التي قيلت فيه، نتعرض إلى ثلاث تعريفات رئيسية هي:

1- ما جاء في دائرة المعارف البريطانية حول تعريف " SECULARISM " من أنها تعني:"حركة اجتماعية تهدف إلى صرف الناس عن الاهتمام بالآخرة إلى الاهتمام بالحياة الدنيا، ذلك أنه كان لدى الناس في العصور الوسطى رغبة شديدة في العزوف عن الدنيا والتأمل في الله واليوم الآخر، ومن أجل هذه الرغبة طفقت الـ " SECULARISM " تعرض نفسها من خلال تنمية النزعة الإنسانية حيث بدأ الناس في عصر النهضة يظهرون تعلقهم الشديد بالإنجازات الثقافية البشرية، وبإمكانية تحقيق طموحاتهم في هذه الحياة القريبة، وظل الاتجاه الـ " العلماني " يتطور باستمرار خلال التاريخ الحديث كله باعتباره حركة مضادة للدين، ومضادة للمسيحية"(2).

2- أما أرنولد توينبي فيرى بأن " العلمانية شيء يرتبط بالحكومة، والحاكم العلماني من غير الدينيين، ومن ثم فهي تتمايز عن رجل الدين، أي القسيس، وقد تعني ملاك الأرض المنتفعين بها ولا ترتبط بها، ولا يحكمها الهيكل الديني. ومن هذه الوجهة فهي شيء عقلاني يقوم أساسا على القيم المنفعية، وهي بهذا ذات أنماط، وأمور لها سمات المجتمعات الصناعية الحديثة "(3).

أما مفهوم المشروع العلماني وعلاقته بالبحث، فهو مجموعة الآليات التي تكرس التصور العلماني للحياة، التي استعملتها فرنسا، باعتبارها طرفا في الصراع الحضاري في الجزائر، وتمثل المركزية الغربية، من أجل تغيير ما بأنفس الجزائريين، والجزائريات، بتخليتها من الثقافة العربية الإسلامية، فكرا وروحا وسلوكا وتحليتها بالنموذج الثقافي الغربي في الفكر والروح والسلوك.

وهذا المشروع العلماني الفرنسي، يعتبر حلقة في سلسلة الصراع بين الحق والباطل، بين حضارة شاملة لجميع مناحي الحياة وحضارة مادية. ومن خصائصه أنه إيديولوجي، شامل لنوا حي

---

(1) محمد يحيى، في الرد على العلمانية ط2: الزهراء للإعلام، القاهرة: 1982 ص11.

(2) Webester's. third-new-international-dictionnary p:2053 U S A 1971.

(3) السيد أحمد فرج، جذور العلمانية ط1، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة: 1405-1985 ص103.

الحياة، أما دعامة برنامجه الكبرى، فكانت ضرب الإسلام، في كل أشكال وجوده الاجتماعي والتعليمي والثقافي والسياسي والاقتصادي.

وبناء على اعتبارنا لمشروع فرنسا حلقة من هذه السلسلة، فإن فرنسا من أجل الغلبة والانتصار اعتمدت على وسائل لتحقيق هذا المشروع هي: القضاء الفرنسي، والمشروع التعليمي، والصحافة، والكنيسة، وبالموازاة ممارسة القمع بكل أشكاله: الفكري، والعقائدي، والنفسي والجسدي، وسيأتي الحديث عن هذه الوسائل بشيء من التفصيل -إن شاء الله-.

أما الموقف: فهو التزام فكري إزاء قضية ما قد تكون سياسية، قائم على قناعة، وتترتب عليه نتائج، تظهر عبر السلوكات. وجمعية العلماء المسلمين شكلت لنفسها مواقف تتناسب وطبيعة الظرف فقد جاءت مواقفها متنوعة، تفرضها طبيعة الفكرة المتبناة.

ولم تكن مواقف الجمعية ذات صبغة ارتجالية اندفاعية، بقدر ما كانت ردودا ومواقف حاسمة تتناسب وحجم الموقف المضاد، وكانت بهذا تريد كسب قوة الموقف الصريح الواضح الذي يحقق شرعية هذه المواقف، ومصداقيتها. كما وأن الجمعية بهذه المواقف، كانت تريد أن تصنع رأيا ناضجا يستطيع أن يمحص ويميز بين الحقائق والمفاهيم الفاسدة، التي دأب الاستعمار الفرنسي على ترويجها ونشرها، ومن أخطر هذه المفاهيم محاولة تبرير وتكريس شرعية تواجده في الجزائر ...

وقد كانت الجمعية تأخذ لكل حدث أو ظرف أو تغير حجمه، فموقفها مثلا من الاحتفال الفرنسي بمرور مئة سنة على احتلال الجزائر، اقتضى منها أن تعلن أمام الرأي العام الوطني ظهورها كجمعية جاءت لتعيد للأمة الجزائرية كيانها المميز والمستقل عن الذات الفرنسية، ببعديها الحضاري والإيديولوجي. ومن ثم فالجمعية وهي تتخذ لنفسها شعار (الإسلام ديننا-الجزائر وطننا-العربية لغتنا) لتحدث ثورة نفسية، عقائدية، أخلاقية، اجتماعية، تكون بمثابة المحرك الذي يدفع بالجزائريين إلى ثورة حقيقية مبدئية ترفض الظلم والاستبداد. ولم تقتصر مواقف الجمعية على مجال الكتابة سواء كانت صحافة أم خطابة، بل كان الوعظ والإرشاد والوعي الشامل بوسائله المختلفة، يشكل الحدث الهام في نشاط الجمعية المستمر. وهي بهذا الأسلوب تحاول تغيير ما في أنفس القوم في موضوع معين ليتغير موقفهم، وكثيرا ما كانت تلجأ إلى استعمال الوسائل النفسية لتكييف مواقف الأفراد والجماعات، لأنها تدرك أن الوسائل النفسية تكون أشد فعالية، إذا تساوقت مع السياسة العامة للوضع ككل، فمثلا عندما خاطبت، فقد كان موقفها من الطرقية في بادئ

الأمر موقف ليونة واستثارة لمنابع الخير في هذه النفوس، لكن الاستجابة لم تحظ بالاهتمام، بل كان هناك تعنت وتشدد، وأحيانا تعسف في حق الجمعية، مما حدا بهذه الأخيرة إلى أن تشدد من لهجتها، وتكشف حقيقة هذه الشريحة، فتغيرت مواقفها وعاملتها بالحجة الدامغة لإظهارها أمام الرأي العام الوطني مكشوفة النوايا، وأداة طيعة في يد الاستعمار.

أما المواقف العملية فالجمعية زاوجت بين النظري والتطبيقي، وتجلى ذلك في بناء المدارس التي حظيت بالقسط الوافر من نشاطها التربوي والاجتماعي، وحتى السياسي، ولم تدخر جهدا في إنشاء جمعيات خيرية متنوعة المنافع، إلى جانب بناء المساجد ...

خطة الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تناول موضوع المشروع العلماني الفرنسي في الجزائر، وموقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين منه.

ففي الفصل الأول تناولت المشروع العلماني الفرنسي في المجال الديني والقضائي وموقف الجمعية منه، وفيه ركزت على دور الاستعمار الفرنسي في تكريس الممارسة العلمانية عن طريق الكنيسة في المجتمع الجزائري. وفي القضاء أبرزت محاولاته الذاتية لتجسيد منظومة قانونية على غرار القانون الفرنسي، وبالموازاة مع ذلك استيعاب القضاء الإسلامي، وتقليص نشاطاته، وإضعاف دوره في الحياة الاجتماعية. ثم إبراز موقف الجمعية الذي يتلخص في تجديد وإرساء قيم الدين الإسلامي من خلال مؤسسة المسجد، وما يتفرع عنها من نشاطات وممارسات، وموقفها من القضاء الفرنسي المتمثل في مطالبتها المستمرة برفع يد الإدارة الاستعمارية عن القضاء الإسلامي، وعدم إرغام المسلمين على الاحتكام إلى القضاء الفرنسي، وإن كان الطائل وراء ذلك ضعيفا، وعدم توانيها عن أداء أمانة التبليغ رغم ذلك.

وفي الفصل الثاني تناولت المشروع العلماني في المجال التربوي والتعليمي والإعلامي وموقف الجمعية منه: وقد ركزت في هذا الفصل على السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر عن طريق المدرسة، أما الجانب الإعلامي فقد تحدثت فيه عن دور الاستعمار في تكريس المشروع الاستعماري عن طريق الصحافة الفرنسية في الجزائر. ثم إبراز نشاط الجمعية في بعث التعليم العربي من خلال المؤسسات التربوية، وفي مقدمتها مدارس التعليم العربي الحر، وموقفها من الإعلام الفرنسي الذي تجسد من خلال إنشاء عدد من الصحف والجرائد أسهمت بشكل واضح

في تكوين وعي إعلامي وطني، يطرح جوهر القضايا التي تعبر عن اهتمامات وطموحات المجتمع الجزائري.

وتناولت في الفصل الثالث: المشروع العلماني الفرنسي في المجال السياسي والاجتماعي، وفيه حاولت إبراز التسلط الاستعماري في هذين المجالين الحيويين، والعمل على إحكام قبضته، قديما بسط نفوذه بشتى الوسائل المختلفة، خاصة سياسة القمع والترهيب ...

وفي المقابل حاولت إبراز موقف الجمعية في هذين المجالين: في المجال السياسي رغم أن الجمعية مؤسسة دينية ثقافية يحرم عليها القانون الفرنسي الخوض في المجال السياسي، أما الجانب الاجتماعي، فكان لها النصيب الأوفر فيه عن طريق طرح بدائل اجتماعية جادة.

وتفصيل الخطة كالآتي:

مقدمة:

الفصل الأول: المشروع العلماني الفرنسي في المجال الديني والقضائي وموقف الجمعية منه.

المبحث الأول: المشروع العلماني الفرنسي في المجال الديني وموقف الجمعية منه.

المبحث الثاني: المشروع العلماني الفرنسي في المجال القضائي وموقف الجمعية منه.

الفصل الثاني: المشروع العلماني الفرنسي في المجال التربوي والتعليمي والإعلامي وموقف الجمعية منه.

المبحث الأول: المدرسة الفرنسية وسياستها التعليمية في الجزائر وموقف الجمعية منها.

المبحث الثاني: الإعلام الفرنسي في الجزائر وموقف الجمعية منه.

الفصل الأول: المشروع العلماني الفرنسي في المجال السياسي والاجتماعي وموقف الجمعية منه.

المبحث الأول: المشروع العلماني الفرنسي في السياسي والاجتماعي.

المبحث الثاني: موقف الجمعية من المشروع العلماني الفرنسي في الجانب السياسي والاجتماعي

الخاتمة:

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

بناء على ما سبق؛ يجب أن نقف لنتفحص قصد إجلاء حقيقة هذا الدور الذي قادته الجمعية في فترة من أصعب الفترات التي مر بها الشعب الجزائري. فالجزائر كانت تجتاز تحديات خطيرة، وظروفا عصيبة، تتمثل في تكالب جهات كثيرة عليها، تستهدف فصل الشعب الجزائري عن دينه، وذلك بطمس مقوماته الحضارية، وتشويهها، ويجب أن نعي هذا الماضي لنعرف كيف نواجه تحديات الحاضر والمستقبل.

أسباب اختيار الموضوع:

أما أسباب اختياري للموضوع فتعود إلى الآتي:

1- التعريف بالمشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر، الذي يهدف إلى تغيير البناء الثقافي والاجتماعي والروحي للأمة الجزائرية، وذلك بضرب الإسلام في كل أشكال وجوده التعليمي والاجتماعي والفكري والقيمي.

2- جهل الأجيال الجزائرية -بمختلف توجهاتها ومستوياتها- بماضي وتاريخ ومجهودات الحركة الإصلاحية في الجزائر، خاصة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وهو تعتيم تاريخي مقصود.

3- التعريف بالمجهودات الدعوية والإصلاحية والتربوية والتعليمية والسياسية والاجتماعية والفكرية ... التي اضطلعت بها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أثناء الاستعمار الفرنسي.

4- الرد على الحملات التي تتعرض لها الجمعية، وبتأويلات موجهة قصد الطعن في وطنية نشاطاتها، وأعمالها.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الأول:

المشروع العلماني الفرنسي في المجال الديني وموقف الجمعية منه

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

في هذا الفصل سوف أتناول الحديث عن المشروع العلماني الفرنسي في الجزائر في المجال الديني والقضائي، نظرا لطبيعة العلاقة المتداخلة بينهما، لأن القضاء جزء من المجال الديني، وسوف أركز على سياسة تحويل المساجد، وإضعاف نشاطها، وبالموازاة مع هذا النشاط، اهتمامه بالكنيسة ودعمها ماديا ومعنويا، واستغلاله للطرقية وتسخيرها لخدمة مصالحه.

وفي المقابل أبرز رد الجمعية، والذي تمثل في محاولة تحرير الدين الإسلامي، وذلك بتحرير المساجد من احتكار الإدارة الفرنسية، وإحياء وظيفته ودوره الإشعاعي، وتقليص نفوذ الطرقية، وعزلها عن المجتمع الجزائري.

أما الجزء الثاني والمتمثل في القضاء، فسوف أبرز فيه مساعي الإدارة الفرنسية في إحداث جهاز قضائي كمؤسسة شرعية تمارس وظيفتها من خلال هيئات تشريعية وتنفيذية -على غرار القضاء الفرنسي-، وفي ذات الوقت العمل على تحجيم وتهميش الجهاز القضائي الإسلامي، وذلك بتكييفه مع القوانين الفرنسية، وحصر نشاطه في مجالات ضيقة.

ثم أنتقل إلى إبراز موقف الجمعية من القضاء الفرنسي، والذي يتمثل في مطلب أساسي، ألا وهو رفع الوصاية الإدارية عن القضاء الإسلامي، وفصله عن القضاء الفرنسي، وكيف حاولت الجمعية عمليا إحياء ما يسمى بالمحاكم الشعبية المستمدة من الشريعة الإسلامية، بعيدا عن كل وصاية.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الأول:

دور الاستعمار في المجال الديني

وموقف الجمعية منه

لم يكن المشروع الاستعماري الفرنسي بالجزائر يستهدف الاحتلال العسكري، أو السيطرة على مقدرات المجتمع الجزائري واستنزافها فقط، بل كانت له نظرة أعمق وأشمل، تتمثل في السعي إلى تنصير المجتمع الجزائري المسلم.

وحتى يتسنى له ذلك، قام الاستعمار بمحاولات منظمة ومركزة لتشويه المقومات الثقافية والفكرية للمجتمع، وأول ما بدأ به محاربته للإسلام، هذا الوعاء الحضاري الذي تعرضت له السياسة الاستعمارية، فقد كانت الحرب التي شنتها فرنسا حربا صليبية، ولذلك فقد اعتبر احتلال فرنسا للجزائر انتصارا للمسيحية، وفتحا لأبواب إفريقيا المسلمة في غالبيتها. وحتى يتحقق هذا المشروع الصليبي، سعى الاستعمار لتنصير أبناء الجزائر؛ فقد جاء مع الحملة العسكرية كثير من القساوسة، يحركون في الجنود الروح الصليبية، والعداوة للإسلام، وانتهج الاستعمار الفرنسي للقضاء على الدين الإسلامي أساليب من أهمها:

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1- التحطيم الفعلي للمؤسسات الدينية (مساجد، زوايا، كتاتيب، مدارس ...).

2- التنصير من خلال الإرساليات التبشيرية، ودعم نشاطاتها ...

وأمام هذه الحملة التبشيرية، لم تلبث ردود الأفعال -فعل المسلمين الجزائريين الرافضين لهذا المسعى-، أن ظهرت متمثلة في تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الذي يعد تصديا لهذه الحملة التنصيرية، وما يستتبعها من أساليب ترمي لإشاعة الفساد والزيغ والانحراف الفكري والاجتماعي، وتشكيك المسلمين في عقيدتهم.

ومن هذا المنطلق سوف نقف على تحليل بنية الصراع من خلال الدور الذي مارسه الاستعمار والجمعية في المعترك الديني.

دور الاستعمار في الجانب الديني وموقف الجمعية منه:

منذ أن وطئت أقدام الاستعمار الفرنسي الجزائر، ركز اهتمامه لدراسة التحصينات الذاتية للأمة الجزائرية، قصد إضعاف دورها، أو تحويلها من هدفها الطبيعي، أو إدماجها أو عزلها عن الجماهير عزلا تاما أو جزئيا.

وأول ما بدأه على أرض الواقع، استهدافه الدين الإسلامي، وذلك بضرب مؤسسة المسجد وتشويهها، وتحجيم دورها.

لأن المستعمر قد عرف -من أول يوم دنست فيه قدمه هذه الأرض المسلمة- ما للمسجد من دور في بقاء الإسلام على هذه الأرض، وما له من منزلة في نفوس الجزائريين المسلمين ودوام وحدتهم، ودفاعهم عن دينهم ووطنهم، ومن ثم فإن أول ضربة سددها إلى الشعب الجزائري المسلم هو احتواء المسجد، وخنق صوته، لأنه هو روح الأمة ومحركها، وإذا تعطل هذا المحرك، توقفت الأمة عن السير، وعجزت عن فعل أي شيء، فتستسلم للعدو.

وقد كان مسعاه في ذلك عمليا إزاء هذه المؤسسة؛ الهدم والتحويل والتعطيل والإبادة، وفي سبيل ذلك أصدر قوانين تجيز له هذا العمل، ففي 8 سبتمبر 1830م، أي بعد شهرين من الاحتلال، أصدر الحاكم العسكري أمرا يقضي بالاستيلاء على جميع الأوقاف الإسلامية، لأنها هي التي تمول الخدمات الثقافية والتعليمية والاجتماعية للأمة، ويأتي تصريح " روفيقو " معبرا عن هذه السياسة

-أي سياسة تحويل المساجد- " بأنه يلزمني أجمل مسجد في المدينة لنجعل منه معبد إله المسيحيين، وكان ذلك سنة 1832 "(1).

وقد حرص الاستعمار على إضعاف دور المسجد من خلال ممارسات تظهر في الخطب والتصريحات والتدخلات بالقوة، وكان الخطاب الذي ألقاه السكرتير الحاكم بقسنطينة أثناء الاحتفال، يطالب فيه بجعل مسجد صالح باي كنيسة، وقد جاء في هذا الخطاب:" إن آخر أيام الإسلام قد دنت، ومن خلال عشرين عاما لن يكون للجزائر إله غير المسيح "(2).

ومن الممارسات التعسفية التي صحبها استعمال القوة، ما ترويه بعض الروايات عما تعرض له مسجد " كتشاوة " بالعاصمة، من تحطيم وتكسير للأبواب، وقتل للمصلين، وطلي الجامع بدمائهم، ثم تلاوة القساوسة لأناشيد الغفران على أشلاء المسلمين الممزقة... ثم تحويل المسجد إلى كنيسة، عرفت باسم كنيسة فيليب.(3)

واستمرت السياسة الفرنسية في تحويل المساجد إلى كنائس، وبيع، ومتاجر، ومستشفيات، وثكنات عسكرية، بدعوى أنها تعيق المصلحة العامة، أو غير صالحة للعبادة، وما إلى ذلك من الأسباب غير المؤسسة.

وفي هذا الصدد يسجل عبد الحميد زوز بعض الجداول التي ترصد سياسة الإدارة الفرنسية، وموقفها من المساجد. وهي نماذج تعبر عن الاتجاه العام للسلطة الاستعمارية وسياستها اتجاه المؤسسات الدينية بصفة عامة والمساجد بصفة خاصة.

---

(1) العسلي: بسام، عبد الحميد بن باديس، وبناء قاعدة الثورة الجزائرية، دار النفائس، ط:2 1403هـ-1983م، ص31.

(2) المرجع نفسه ص32.

(3) المرجع نفسه ص32.

وضع المساجد في قسنطينة بعد ربع قرن من احتلالها

اسم المؤسسة	عدد الأملاك المحبسة على هذه المؤسسة في بداية الاحتلال	إيرادات هذه الأملاك وقت الاحتلال الفرنسي	الدور الحالي لهذه المؤسسة
1- المساجد المحتفظ بها للديانة الإسلامية			
1- سيدي الكتاني	114	1800 ف	
1- الجامع الكبير	112	1944 ف	
1- الجامع الأخضر	68	2100 ف	
1- سيدي محمد ميمون	41	454 ف	
1- أربعين شريف	34	364 ف	
1- سيدي بو عنابة	32	470 ف	
1- سيدي راشد	21	426 ف	
20 مسجد أو زاوية مدخولها يقل عن 300 فرنك	123	2586 ف	
مؤسسات خصصت لخدمة الأهالي			
1- مدرسة قسنطينة	123	672	للتعليم الإسلامي العام
1- سيدي عمر الوزان	150	224	للعجزة أو لذوي العاهات. مدارس عربية/فرنسية للبنات والبنين وملجأ للمختلين من المسلمين
3 مساجد أو زوايا مدخولها يقل عن 300 فرنك	958	11046	

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مساجد هدمت أو واقعة في طريق عام أو ملكت

1- سيد يومن	47	474	ملك
1- سيدي افرج	49	984	هدم
1- سيدي بومعزة	41	525	واقع في الطريق العام
1- زاوية النجارين أو رضوان	40	594	ملكت
1- سيدي بو قصبة	80	470	هدم
1- سيدي علي بن مخلوف	126	958	واقع في الطريق العام
1- سيدي علي الناس	30	464	ملك
1- سيدي فركان	28	1738	واقع في الطريق العام
	13	4418	
1- زاوية المدان	427	520	واقعة في الطريق العام
38- مسجد أو زاوية يقل مدخولها عن 300 فرنك	39		ملكت، هدمت، واقعة في الطريق العام، ملك
	1435	17996	

المساجد المتوقفة عن أداء دورها الديني المخصصة للخدمات العسكرية

1- جامع القصبة	137	1330ف	لإسكان الوحدات
1- سيدي يحيى الوارد	29	450ف	لإسكان الوحدات
6- ست مساجد أو زوايا يقل مدخولها عن 300 فرنك	63	422ف	لإسكان: 1-ا لوحدات 2- الصبايحية 3- الهندسة العسكرية 4- سجن

جمعية الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المعينة للخدمات المدنية			
1- جامع رحبة الصوف	63	780	مستشفى
	5		
1- سيدي عبد الرحمن المناطقي	55	790	سجن مدني
1- جامع سوق الغزل	88	2010	دير للأخوات (الإسعاف الطبي)
4- مساجد أو زوايا يقل مدخولها عن 300ف	76	618	- ملجأ للأولاد الأوروبيين، روضة للأطفال ومعبد.

يتبين من الجدول السابق أن الإدارة الفرنسية، قد استولت على هذه المؤسسات الدينية عنوة، وحرمتها من منابع قوتها " الأوقاف الإسلامية "، وانتهى أمرها بتحويلها إلى خدمات المصالح الإدارية، والمرافقية الاستعمارية.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

إن الجداول التي وضعها المؤلف يحاول من خلالها تبيين وتوضيح حالة المجتمع الجزائري من بداية الاستعمار، حتى نهاية ربع القرن الأول من الاحتلال، من الناحية الدينية، حيث توضح تراجع عدد المساجد والزوايا في منطقة هامة من الشرق الجزائري وهي قسنطينة، والتي كانت قد صنفت بعد -عمالة الشرق الجزائري-، وهو ما يدل على أن الاستعمار حاول تطويق النشاط الديني في المنطقة عن طريق تقليص عدد المساجد والزوايا والمدارس الحرة المخصصة للجزائريين، كما يتبين لنا كذلك أن عدد المصلين قد اختلف من مسجد إلى آخر، وذلك حسب موقعه، وحسب الرقابة المفروضة عليه، من طرف الاستعمار. بالإضافة إلى تقلص عدد التلاميذ في الزوايا الذي وصل في بعضها إلى 120 تلميذا.

من خلال هذا الوضع نلاحظ أن الاستعمار حاول منذ البداية تطويق مراكز الإشعاع الديني في الجزائر، ومحاولة تقليصها بأكبر عدد ممكن، وغلق منافذ العلم والمعرفة بالنسبة للأهالي، لأنها المراكز الوحيدة التي يمكن أن يتلقى فيها الجزائري تعليمه.

وبالموازاة مع هذا الاستيلاء على الساجد عنوة، أخذ الاستعمار الفرنسي في مصادرة كل الأملاك التي كانت تحت سلطة العثمانيين، وفي هذا الصدد تذكر الباحثة " خديجة بقطاش " أن الجنرال " كلوزيل " كان قد أصدر قرارا تعسفيا سنة 1830م، استهدف منه حجز أملاك العثمانيين التي تشكل أملاك الداي والبايات، كما تضمن القرار حجز أوقاف مكة والمدينة، ثم تراجع عنه تحت نصائح المستشارين واحتجاج علماء وشيوخ وأعيان مدينة الجزائر، ولكنه بعد ثلاثة أشهر من

تراجعه أصدر قرارا آخر يوم 1830/12/07، ضم فيه كل الأملاك الجزائرية إلى مصلحة أملاك الدولة، وتشمل تلك الأملاك أوقاف مكة والمدينة والمساجد والزوايا.(1)

وفي عهدة " كلوزيل " الثانية أتبع مرسومه الأول بمرسوم آخر نشر يوم 1838/12/31م يؤكد فيه ما جاء في سابقه، بالإضافة إلى إطلاق يد السلطة الحاكمة في التصرف في الأوقاف الإسلامية تفعل بها ما تشاء ... ثم جاء المرسوم الملكي المؤرخ عام 1839/08/21م بإثبات جميع القرارات الصادرة عن إدارة الحملة الفرنسية في الجزائر بخصوص الأوقاف وتصحيحها، ليعقبها قرار وزير الحربية المؤرخ يوم 1843/03/23م، والقاضي بتحويل مصاريف ومداخيل المؤسسات الدينية الجزائرية إلى مصالح ميزانية الدولة الفرنسية.(2)

ثم توالت بعد ذلك اللوائح والمنشورات التي تتناول تحويل واغتصاب أموال الأوقاف الإسلامية " إلى أن حلت سنة 1847م التي أبعد فيها الشيخان (مصطفى بن الكبابطي المالكي) و(محمد العشابي الحنفي)، ونفيا إلى المشرق العربي، وادعت بعدها الحكومة الفرنسية ضياع عهود وصكوك الأوقاف الإسلامية الجزائرية، وبذلك ضاعت الأوقاف الإسلامية بضياع عهدها، ووثائقها، وصكوكها الإثباتية "(3).

ثم تطاولت الإدارة الاستعمارية الفرنسية متمادية إلى محاولة ضم سائر الجزائريين وإلحاقهم بفرنسا إلحاقا تاما بموجب دستورها الجديد الصادر يوم 1848/11/04م، وليصبح المسلم الجزائري بمواده القانونية فرنسيا أهليا تابعا "(4). منتهكة حقوق المسلمين الجزائريين، لا في حق الطوية والانتماء فحسب، بل في حق التحاكم إلى المحاكم الشرعية الإسلامية، وفي الالتجاء إلى التحاكم للمحاكم الفرنسية الاستعمارية التي تحكم بالقوانين الوضعية.

وبعد أن دجن الإسلام ودجنت مؤسساته، وحولت من مهامها الشرعية الموكلة بها " أصدرت الإدارة الاستعمارية قانون 1905/12/09م الخاص بفصل الدين عن الدولة والذي نفذ بقرار 1907/05/27م في الجزائر، والذي يجعل المساجد والمعاهد الدينية وأوقافها ملكا للدولة الفرنسية الاستعمارية، وبه أصبحت الحكومة -ظاهريا- لا تتدخل مباشرة في أمور الدين، وأوكلت أمره

---

(1) بقطاش: خديجة، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830 - 1871م، دار الحداثة، الجزائر، ط1: 1992م ص23.

(2) الجيلالي: عبد الرحمن، تاريخ الجزائر العام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون رقم وتاريخ الطبعة، ج3/ص441 - 442.

(3) المرجع نفسه ج3/ص442.

(4) المدني: أحمد توفيق، كتاب الجزائر، دار الكتاب، البليدة، الجزائر ط2: 1963، ص326.

وعملا بفكرة " علموا لغتنا الفرنسية في الجزائر " لنشر المعرفة والثقافة الفرنسية، وتعميمها قامت الإدارة ببناء وإنشاء مدارس لتعليم الأهالي، وكانت المدرسة من الوسائل الهامة لنشر الثقافة الفرنسية، وقد كانت المنظومة التربوية الفرنسية، المخضن الذي تمّ فيه تفريخ وتكوين جيل مهجن ثقافيا.

وإلى جانب المدرسة استعانت الإدارة الفرنسية بالإعلام، ووظفته لتحقيق مصالحها، وقد كان الإعلام في عهد الاستعمار الفرنسي يتجاوب وطموحات المعمرين، وقد كان وسيلة طيعة لخدمة الوجود الاستعماري، وسياسة إدماج الجزائر في فرنسا أرضا وشعبا.

ومن إفرازات هذا الإعلام ظهور نخبة إعلامية جزائرية موالية للسياسة الاستعمارية، وقد كانت تقوم بدور المبشر بمشاريعها ... لكن هذه النخبة، كانت منذ نشأتها تعاني عزلة، وتكاد تكون مفصولة عن المجتمع الجزائري، لأنها لا تعبر عن تطلعاته.

وقد كان مصير الإعلام الفرنسي أن يبقى حبيس الأفكار الاستعمارية الفرنسية و لم يحرز تقدما ملحوظا في واقع المجتمع الجزائري.

أما في الجانب السياسي والاجتماعي فقد كانت الإدارة الاستعمارية تسعى إلى توسيع وبسط نفوذها مستعملة كل الوسائل والأساليب وسن القوانين الردعية والزجرية ... مستهدفة إزالة الكيان السياسي للشعب الجزائري، ونزع كل مظاهر السيادة، وفرض ظروف سيئة، تحرم الفرد الجزائري من أبسط شروط الحياة.

وكان من نتائج هذه الظروف السيئة، أمراض اجتماعية كثيرة: من فقر وحرمان ومجاعة وموت ...

أمام هذا المشروع المتعدد الوسائل، ظهرت على الساحة الوطنية جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، مدركة للظرف الدقيق، و لم يكن رد فعلها آنيا، أو توجها مرحليا، إنما كان زرعا هيأ للجزائر عناصر التحرر، ورجال لبناء التغيير، وصناع التقدم والحضارة. فقد حملت فكرتي الإصلاح التربوي والتعليمي والإصلاح الاجتماعي، للحفاظ على مقومات الأمة الجزائرية.

وقد نهجت نهج الإصلاح التربوي والتعليمي أولا، وذلك لتحقيق هدفين تتمحور - رغما الأهداف الجزئية:

للجمعيات الدينية التي يمكن للمسلمين أن يؤلفوها فيما بينهم، وتعترف الدولة بهم للإشراف وتسيير شؤون تلك الأوقاف والمساجد والمعاهد "(1).

وتمادت الإدارة الفرنسية في تدجين وتخضيع المؤسسات الدينية لتحجم من سلطتها وتضعف مواردها المالية الوقفية، وبهذا الأسلوب تجردها من دورها المنوط بها شرعيا وحضاريا، وفي مقابل ذلك استحدثت مدارس جديدة بقرار " يوم 1850/09/30، سميت بالمدارس الإسلامية الفرنسية المختلطة الثلاث (FRANCO MUSULMAN) في تلمسان وقسنطينة والمدية، وذلك لتتولى هي بنفسها تكوين الإطارات الدينية الإسلامية المدجنة، التي تجعل الدين الإسلامي ينكفئ على العبادات والطقوس التعبدية المليئة بالخرافات، والعقائد الفاسدة.

واستمرت حالات الهيمنة والتدخل الاستعماري تلك في شؤون الإسلام والمسلمين حتى بعد صدور قانون 1905م القاضي بفصل الدين الإسلامي عن الدولة الفرنسية الظاهري، إلى أن جاء قرار (شوطان-CHATAN) الكاتب العام لولاية الجزائر المؤرخ يوم 1933/02/16 الذي يمنع فيه الوعظ والإرشاد في المساجد والجوامع لغير العلماء ويجعله حكرا على الأئمة الرسميين فقط "(2). وظلت السياسة الاستعمارية الفرنسية تجاه الإسلام والمسلمين مستحكمة، سياسة إرهاب وقمع، وزجر، " ولم تحل سنة 1927م، حتى بقي في مدينة الجزائر أربعة مساجد، وأربعة مصليات، وخمسة أضرحة "(3).

وانتهى أمر المؤسسات الدينية الإسلامية، وأمر أوقافها ورجالها إلى سلطة الوصاية الإدارية الفرنسية.

---

(1) المدني، كتاب الجزائر ص349.

(2) محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية 1847-1939 الشركة الوطنية للنشر والتوزيع-الجزائر ط1: 1980م ص132.

(3) الجيلالي، تاريخ الجزائر ص443.

واقع التبشير في الجزائر:

بالموازاة مع هذه السياسة الاستعمارية نحو المسجد، كان اهتمام الإدارة الفرنسية بالكنيسة من الأولويات في مشروعها الاستعماري.

وبدأ هذا الاهتمام يبرز وينمو من خلال إنشاء وتأسيس كنائس، وهياكل دينية توزعت على القطر الجزائري، وقد أشار عبد الحميد زوزو إلى هذا الاهتمام بإنشاء الكنائس ونموها فقال:" فيما يخص نشأة الكنائس فقد لبيت رغبة السكان واحتياجاتهم الدينية بتوسيع الكاتدرائية سنة 1840م، وبناء كنائس فخمة في كل من عنابة وسكيكدة، ومستغانم، وبوفاريك، وقالمة، وأرزيو، ودلس، هذا إلى جانب الأشغال الجارية لتحسيس الناحية الدينية بالقرى، فيما لم تكن من قبل في عاصمة الجزائر سوى كنيسة واحدة غير كافية ... بالإضافة إلى كنائس متواضعة أسست هي الأخرى سنة 1846م في دالي إبراهيم، ودويره، وسطيف ... "(1).

إن إنشاء وتأسيس أكبر عدد من الكنائس يتناسب مع تزايد السكان الأوروبيين، فضلا عن أن عامل الدين مهم للغاية لتوحيده بين مختلف العناصر الأوروبية المتباينة، وقد صاحب هذا الاهتمام، أعمال خيرية، من خلال جمعيات تنصيرية تقوم بدعم النشاطات الدينية التبشيرية، وقد ظهرت هذه الأعمال الخيرية في شكل مؤسسات كإنشاء مستشفيات، وملاجئ لليتامى والعجزة، ورفع شعر الطب في خدمة التبشير، فضلا عن إنشاء المدارس...

" وقد طبق بوغارد (BOUGARD) أساليب التبشير، فأسس مدرسة " سان لويس" (SAINT-LOUIS)، ومستشفى، ومطبعة حجرية، وألف كتابا بطريقة الحوار البسيط حول قضايا الأديان، ليصل في نهاية الحوار إلى تفضيل المسيحية على الإسلام وضرورة اعتناقها، وأسس عام 1847م " جمعية سان لويس " والتي هدفها نشر الحضارة المسيحية بين المسلمين بواسطة مؤلفات مكتوبة بلغتهم، أو مترجمة إليها، وأشهر مؤلفاته محادثات بين مفت وقاض، وراهب نصراني، ثم ألف كتابه " مفتاح القرآن " وكتاب آخر بعنوان " المرور من القرآن إلى الإنجيل " "(2).

الواضح من هذه الأعمال والنشاطات التبشيرية -من خلال المؤلفات المشار إليها في الن

---

(1) زوزو: عبد الحميد، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1900 ص236-237.

(2) الجنحان: حبيب، حركة التبشير والسياسة الاستعمارية الفرنسية في المغرب العربي (الأصالة) ع:16 شعبان-رمضان 1399هـ، سبتمبر-أكتوبر 1973م، ص28.

السابق- أنها تسعى إلى إقناع المجتمع الجزائري بأن الدين المسيحي لا يتعارض مع الدين الإسلامي إن لم يتقارب منه، بل يفضله " ونجده في المحاورة الأولى من كتابه " مفتاح القرآن " يحضر في الحوار شخصية جزائرية يلقبها " بالدزيري " ليخصص فصلا طويلا عن مشاريع الحكومة الفرنسية الرامية إلى تحسين حال الأهالي في الجزائر، وليشنع على الأمير عبد القادر وأنصاره إذ أن سلوكه في إفريقيا يضر مصالح الغرب، ودين القرآن أكثر مما ينفعها "(1).

إنه تلميع وتحسين لصورة الدين المسيحي الذي جاء لإنقاذ الشعب الجزائري وإدماجه في فرنسا بعد تنصيره.

لافيجري (LAVIGERIE) والسياسة التبشيرية في الجزائر:

عرفت السياسة التبشيرية في الجزائر منعرجا حاسما على يد رجل محنك، ركز جهوده لتدعيم الكنيسة والنظام الاستعماري في الجزائر، إنه الكاردينال " لافيجري " (LAVIGERIE) الذي ترك بصماته في العمل التبشيري، ونظرا لحنكته وتجربته في هذا المجال -لأنه سبق أن كان له اتصالات بالعالم الإسلامي، خاصة المشرق، وقام بخدمات جليلة لمساعدة المسيحيين في تلك البلدان- أسندت له مهمة الرسالة التبشيرية في الجزائر.

وقد ارتبط تعيينه من طرف الماريشال " ماك ماهون " (MAC-MAHON) حاكم الجزائر العام أسقفا في الجزائر، بأسطورة رؤيا سبقت هذا التعيين، رأى فيها رسالة إلهية للقيام بعمل مسيحي جبار في القارة الإفريقية، التي يجب أن يعاد لها مجدها المسيحي الروماني في كل شيء، وقد تولى الكاردينال " لافيجري " مسؤولية تنفيذ سياسة تنصير واسعة النطاق في الجزائر حددها بقوله:" علينا أن نجعل في الأرض الجزائرية مهدا لدولة مسيحية، تضاء أرجاؤها بنبع مدنية منبع وحيها الإنجيل تلك هي رسالتنا "(2).

وانطلق " لافيجيري " وتلامذته ينشرون مبادئ المسيحية، مستغلين في ذلك الجهل، والفقر، والمرض، والمجاعات، فأنشأوا الكنائس، والملاجئ، في كثير من جهات القطر، خاصة النائية منها.

ومن أهم المشاريع التي أولاها " الكاردينال لافيجيري " أهمية خاصة: مشروع تربية الأطفال.

---

(1) الجنحان، حركة التبشير والسياسة الاستعمارية في المغرب العربي (الأصالة) ع:16، ص30.

(2) المرجع نفسه ص30.

إن الكاردينال " لافيجيري " اشتهر في الجزائر أنه صاحب مشروع تربية الأطفال اليتامى الذين خلفتهم ظروف الحرب والمجاعات، وكان يرى أن ذلك وسيلة لدمج الجزائري في فرنسا، وفي هذا يقول:" إن التبشير سوف لا يقتصر على إنقاذ الشعب الجزائري وإدماجه في فرنسا بعد تنصيره، وإذا وقعت المواظبة على هذا المشروع، فستكون لنا بعد بضع سنوات مشتلة من العمال النافعين المؤيدين للاستعمار الفرنسي، والأصدقاء له، لنقلها بوضوح من العرب والمسيحيين، إن هؤلاء الأطفال المساكين الجاهلين بأمور دينهم أو بغيرها، ليس له حتى من هذه الوجهة رأي مسبق، وأي نفور منا، ولا أشك في أن الكثير منهم، متى استفادوا من أقوالنا سيطلبون بأنفسهم يوما ما التعميد "(1).

إن صنع أرضية نتاجها جيل من أبناء الجزائر، ممسوخ الهوية، ناكر لأصوله، ملقن بمفاهيم وقيم جديدة، تخرجه من محيطه، ولكنها ستتركه أعزلا غير قادر أن يجد مكانة بين حضارتين، فيتيه ويقع في الضياع، وهذا من نتائج السياسة التبشيرية، وسيكون ذلك بداية تجدد هذا الشعب وإدماجه في الثقافة الفرنسية.

إن مشروع مأوى اليتامى والأرامل جسده " لافيجيري " في سهول وادي " الشلف " سنة 1867م مستغلا محنة الشعب الجزائري الناتجة عن المجاعة التي أودت بحياة الكثير من الجزائريين وقد " كان ضحايا هذه المجاعة ما يزيد عن موت 300 ألف جزائري بين الرجال والنساء والأطفال، ثم كان زلزال البليدة ، ووباء الكوليرا، فاستغل " لافيجري " هذه الظروف المناسبة، والتقط نحو 1753 طفلا تتراوح أعمارهم بين 8-15 سنة، وجمع التبرعات من فرنسا، بدعوى إنقاذ هؤلاء الأطفال من المجاعة...

فأسس مركز انطلاق التنصير بهذه البلاد، واختار لهذا المركز ناحية بعيدة عن المدن الإسلامية ناحية أثرت فيها المجاعة، ومات جل سكانها، واختار الكاردينال سهول الشلف، وأسس هناك صريحا رمزيا لـ " سيبريان " ثم أسس بالقرية مستشفى سماه أيضا باسمه، ولا زال الضريح والمستشفى إلى يومنا هذا "(2).

---

(1) الجنحان، حركة التبشير والسياسة الاستعمارية الفرنسية في المغرب العربي (مجلة الأصالة) ع:16 ص30.

(2) البوعبدلي: المهدي، الاحتلال الفرنسي للجزائر، ومقاومة الشعب الجزائري في الميدان الروحي (مجلة الأصالة) ع: 17، شعبان رمضان 1390هـ-1970م، ص312.

ولم يترك المبشرون وجها من وجوه النشاط في حياة الأمة، إلا وطرقوه، ولم يتركوا أسلوبا إلا وجربوه مع الشعب الجزائري، ومن محاولاتهم التي جربوها قصد التقرب من الأهالي بهدف تنصيرهم التمظهر بمظهر الحياة الإسلامية عن طريق الحيلة والخديعة، وفي هذا الصدد يوضح عمر فروخ أنه " لما استحال على المبشرين أن ينصروا واحدا من الجزائريين بالقوة، أو بالدعوة، أرادوا أن يصلوا إلى نفوسهم بسلوك الحيلة، فأنشأوا مراكزا للتبشير يشبه في مظهره مظاهر الحياة الإسلامية، لقد اقترح " لافيجيري " أن يجعل مدينة " بسكرة " في الجزائر زاوية مسيحية، واقترح أن تسمى (بيت الله)، ثم أشار أن يكون لباس رواد الصحراء المسلمين أو الإخوة المسيحيين الذين يعيشون في الزاوية المسيحية مشابها للباس الإخوان المسلمين ما عدا لباس الرأس، فإن المسلمين يعتمون فوق الشاشية (الكوفية-غطاء الرأس)، أراد لافيجيري أن يلبس المسيحيون القبعة فوق الشاشية، واعتمد أن أتباعه من المبشرين أو رواد الصحراء كما يسميهم يستطيعون أن يتخللوا بين المسلمين تخللا سلميا، لقد أراد أن يكتسب البدو في الصحراء الجزائرية ثم يقدمه عطية إلى فرنسا "(1).

وهذا سعى الكاردينال لافيجري وأمثاله، الذين كانت تدعمهم الحكومة الفرنسية إلى تنصير أبناء الجزائر من اليتامى والفقراء تحت غطاء توفير الرعاية لهم؛ فمن جهة كانت السياسة الاستعمارية هي التي تدفعهم إلى الفقر والبؤس ليتلقاهم بعد ذلك القساوسة، والكاردينالات فيوفرون لهم الرعاية المادية ويلقنونهم معها المبادئ المسيحية.

علاقة التبشير بالاستعمار:

إن الحركة التبشيرية من أول يوم ظهرت فيه، كانت في خدمة السياسة الاستعمارية ولها صلة وثيقة بالمستعمر. فالتبشير في حقيقته ما هو إلا استعمار جديد، يهدف إلى التحكم في الموارد السياسية والاقتصادية للجزائر، وكذلك السيطرة على عقول وثقافة المسلمين الجزائريين، وفكرة نشر التعاليم المسيحية ما هي إلا غطاء لدور خطير تخفيه نوايا مشتركة تتفق في الهدف والتخطيط.

فالكاردينال " لافيجري " يؤمن بأن نشر المسيحية ركن أساسي في البناء الاستعماري الذي تنشده فرنسا، فقد كتب إلى رهبان الجزائر يوم 5 ماي 1867م قائلا:" سآتيكم إخواني الأعزاء في ساعة مشهورة، في تاريخ إفريقيا المسيحية ... الكنيسة وفرنسا متحدان لإحياء أمجاد الماضي "(2).

---

(1) فروخ: عمر والخالدي: مصطفى، التبشير الاستعماري في البلاد العربية ، المكتبة العصرية بيروت، ط5: 1953، ص126.

(2) الجنحان: حركة التبشير والسياسة الاستعمارية الفرنسية في المغرب العربي (مجلة الأصالة) ع: 16، ص29.

ولقد خاطب حاكم الجزائر " لويس هنري جويدون " (LOUIS-HENRI-GUEYDON)(1809-1886م) الكاردينال " لافيجري " قائلا:" ... إنكم تقومون بعمل الدولة "، ويتجاوب مع هذا المنطق، موجها كلمته لإخوانه المبشرين في إحدى خطبه بقوله:" إنه ليشرف فرنسا أن تقوموا أنتم بعملها "(1).

ويتجلى هذا الموقف أكثر من خلال نداء " لافيجري " لرجال الكنيسة في الجزائر قائلا: " يجب إنشاء المدارس في كل مكان، وكما تعلمون أنها الأداة القوية والضرورية لتحقيق سياسة الإدماج، حيث نستطيع بفضلها إذابة كل العناصر التي تنتمي إليها أمم مختلفة، إن فرنسا لا تنجب كثيرا من الرجال لتعمير الجزائر، وعليه يجب أن نعوض ذلك بفرنسة المليونين من . المستعمرين "(2).

فالاهتمام بالتعليم، وبرامج اللغة الفرنسية، والتوجيه الثقافي هي عوامل مشتركة دأب عليها كل من الاستعمار والكنيسة، لتسقط فكرة فصل الدين عن الدولة.

إذا كان الاستعمار الفرنسي يدرك أهمية المدرسة ومكانتها في عملية التغيير فالحال كذلك بالنسبة للكنيسة، فهي تعتقد أن تأثير المدرسة على المجتمع بالغ الأثر، وبإمكانها أن تلقن التلميذ مفاهيم جديدة تستطيع التأثير على عقله، وبالتالي تغيير أنماطه وسلوكاته في الحياة، وفي ذات الوقت التخلي عن هويته الثقافية والدينية، والتنكر لكل رابطة اجتماعية، وإذا صعب عليه الوصول إلى هذه الغاية، ولم تثمر مساعيه في جلب كثير من الجزائريين إلى حظيرة الثقافة الاستعمارية، يكفيه تكوين جيل مهجن ثقافيا قابل للاندماج، خاضع للظاهرة الاستعمارية.

إن هذا التصور المشترك، يكشف النقاب عن حقيقة علاقة التبشير بالاستعمار، والذي تظهر بواعثه بعد الفحص والتدقيق والتعمق في خلفيات هذا التحالف الذي تلتقي فيه النزعة الاستعمارية، والنوايا التبشيرية الخفية في تبرير احتلال الجزائر، وإضفاء الشرعية عليه، وفي هذا يبين فليكس كلاين طبيعة هذه العلاقة:" تعاونت السياسة الفرنسية مع رجال الإكليروس لتقوية

---

(1) المرجع السابق، ص19.

(2) التميمي: د/عبد الملك خلف، الخليج العربي والمغرب العربي، دراسات في التاريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي، دار الشباب للنشر، بيروت، ط1: 1986م، ص217.

وجودها، ولتنفيذ مخططها في إزالة الفواصل بين الجزائر وفرنسا، وكثرت الإشارات إلى العلاقة الوثيقة بين الكاهن والجندي "(1).

ومن النشاطات التي عملت في هذا المعنى ما قامت به الكنيسة في إثبات حق الاستعمار وربطه بالتبشير" بعد انتصابها تحت حماية الجيش الفرنسي فوق أرض الجزائر العربية المسلمة، محاولة كتابة تاريخ الكنيسة الإفريقية، والعودة إلى العهدين الروماني والبيزنطي، لتعطي رسالتها التبشيرية الجديدة أسسا تاريخية، تعود إلى قرون بعيدة، وترى في الفتح الإسلامي، وانتشار الإسلام في أرض المغرب العربي غلطة لا تغتفر، جعلت الدور التبشير الجديد تفصله الكنيسة الرومانية قرونا طويلة من الصعب طمسها بسهولة "(2).

يفهم من هذا الكلام أن طرح علاقة الكنيسة بالاستعمار، وكيف يمكن عن طريقه أن يثبت وجود بناء تاريخي، حدثت فيه فصلات، أو تقطعات فاقت القرون، مما يسمح للكنيسة لو حققت وجودها في البلاد الجديدة المستعمرة، خاصة بلدان المغرب العربي، أن تعيد مجدها التاريخي الذي فقدته من جديد، ويرى الاستعمار وفي مقدمته الكنيسة أن قيام الدولة الإسلامية، وانتشار الإسلام في هذه المنطقة خطأ تاريخي ينبغي تصحيحه. لكن لو استقرأنا التاريخ، فسنجد أن الكنيسة بمجرد اندثار الاستعمار الروماني والبيزنطي في المنطقة، فقدت وجودها نهائيا، لأن الحقائق التاريخية تؤكد طبيعة الرومان والبيزنطيين كاستعمار فرض نفسه على السكان الأصليين بالجبر والقوة، وانتشار الإسلام وقيام الدولة الإسلامية في شمال إفريقيا له ما يبرره.

ومن هنا يعتبر تبرير -حلم إفريقيا المسيحية- غير موضوعي، بل هو موقف مجحف ومضلل للدور الذي قامت به الدولة الإسلامية، مقارنة مع باقي الأمم التي تعاقبت على الجزائر وهي تأخذ شكلها الاستعماري الذي يتماشى مع شكل الاستعمار الفرنسي الحديث.

وهناك جانب خفي يمكن إدراكه بعد تمعن، وهو بعث بروح الانتقام لدى المستعمرين، من أجل طمس كل معالم الشخصية الجزائرية المسلمة.

والكنيسة في كل هذا توجهت بكل ما تملك من أساليب وخلفيات تاريخية إلى تحريض الاستعمار وبعث روح الانتقام فيه، وكأنه درعها الواقي الذي يمكن أن يحقق لها أهدافها التبشيرية. وبالرغم النوايا التنصيرية التي كان يخفيها المبشرون، إلا أنهم كانوا يضعون اعتبارا كبيرا للدين

---

(1) Felix-Klein. Le cardinal Lavigerie. Maison ALFRED MAMA et fils. Tours. 1980. page 132.

(2) الجنحان، حركة التبشير والسياسة الاستعمارية الفرنسية في المغرب العربي (مجلة الأصالة) ع: 16، ص27.

الإسلامي، أكثر مما يولون اهتماما لنشر الديانة المسيحية، فقد واكبت هذه السياسة الاستعمارية، حملة مسعورة ومكثفة، متحاملة على الإسلام بالطعن فيه، والتشكيك في تعاليمه والتشكيك في مصادره.

ولم يخف الكاردينال " لافيجري " نواياه ضد الإسلام والمسلمين، ففي تقرير له يقول:" علينا أن نرفع هذا الشعب، ولننته من حصره في قرآنه، كما رفع ذلك وقتا طويلا، وبجميع الوسائل علينا أن نلهمه على الأقل من خلال أبنائه الصغار، شعورا آخر، ومبادئ أخرى، على فرنسا أن تعطي له الإنجيل وإلا فلتطرده إلى الصحراء بعيدا عن العالم المتحضر، وخراج ذلك، فكل شيء يصبح ناقصا وضعيفا "(1).

وبقيت حركة التبشير المسيحي في الجزائر تمارس نشاطاتها التبشيرية، وبتشجيع من الإدارة الفرنسية الاستعمارية، تؤسس المراكز، وتبني الكنائس، " وما هو إلا قرن من الاحتلال حتى كان عدد الكنائس المسيحية في الجزائر في بداية الأربعينات حوالي 327 كنيسة للمسيحيين، و45 معبدا لليهود، و166 مسجدا فقط للمسلمين الجزائريين الذين كان تعدادهم حوالي ستة ملايين نسمة "(2).

وخلاصة لما تقدم يمكن استخلاص بعض النتائج:

- أن دور التنصير في الجزائر هو تدعيم أسس النظام الاستعماري الفرنسي في الجزائر وذلك بـ:

1- تبرير احتلال الجزائر وإضفاء الشرعية على هذا الاحتلال.

2- تلتقي الكنيسة مع الاستعمار في إثبات حق وجودهما بالجزائر انطلاقا من فكرة بعث المجد الضائع (حلم إفريقيا المسيحية).

3- تلتقي الكنيسة مع الاستعمار في محاولة طمس معالم الثقافة العربية الإسلامية، قصد تفكيك وحدة الأمة الجزائرية.

4- فتح النشاط التبشيري في الجزائر، وذلك بتكثيف الإرساليات التبشيرية، وإنشاء الهياكل والكنائس.

---

(1) صاري: الجيلالي وقداس: محفوظ، المقاومة السياسية (1900-1954) ترجمة عبد القادر بن حراث، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1987 ص234

(2) لمزيد من الاطلاع على تطور عدد الكنائس المسيحية في الجزائر، راجع: زور: عبد الحميد، نصوص ووثائق ص24، 233-240.

موقف الجمعية من المشروع العلماني الفرنسي في المجال الديني

كانت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين تسعى في مشروعها الإصلاحي إلى تحقيق هدفين اثنين:

1- تخليص الدين الإسلامي من البدع والخرافات عن طريق الإصلاح والتربية الإسلامية.

2- المحافظة على الهوية العربية الإسلامية للجزائر، التي كان الاستعمار الفرنسي يسعى للقضاء عليها، وتعويضها بهوية مغايرة ماسخة.

ولتحقيق هذين الهدفين اعترضت الجمعية قضية هي من أمهات القضايا؛ ألا وهي فصل الدين عن الدولة.

لقد خاضت الجمعية مع الاستعمار صراعا شديدا حول قضية فصل الدين الإسلامي عن تسلط الإدارة الاستعمارية، تلك الإدارة التي منحت للدينين (المسيحي واليهودي) حق الانفصال عنها لموجب قانون 1905م، المرسوم التنفيذي التطبيقي 1907م، و لم تمنح نفس الحق للدين الإسلامي.

وقد ناقش الإبراهيمي بقوة الإدارة الفرنسية عبر صفحات جريدة البصائر، حيث كتب في هذه القضية سنة 1951م:" شغلت قضية فصل الدين عن " الدولة " الحكومة، الأمة الفرنسية أحقابا يرجع التفكير فيها إلى الثورة سنة 1789م، ويرجع التأثير فيها إلى الجمهورية الثالثة 1881م، إلى أن تم الفصل العملي النهائي فيها سنة 1905م، بالرغم من احتجاج البابا المتواصل ...

وقد قال مقرر مشروع الفصل كلمة السياسة البليغة " الحكومة الفرنسية ليست ضد الدين ولكنها " لادينية " وهي كلمة ذات وجوه وخارج، نفهمها نحن كما شئنا، ونفهمها كما شاء قائلها، ويفهمها كل ذي عقل بعقليته الخاصة، وتفهمها المستعمرات من شرح الواقع لها ... ومقتضى ذلك كله أن يكون الإسلام في الجزائر مفصولا عن حكومتها ، مع أو قبل فصل المسيحية عن حكومة فرنسا، لأن الإسلام ليس دين الحكومة، وليس منها، وليست منه بسبيل "(1).

إن البشير الإبراهيمي يستند إلى فصل الدين عن الدولة في الثقافة الفرنسية المسيحية ليقرر حق الجزائريين في فصل الإسلام عن تأثير السلطة الفرنسية، وفق نفس المعاملة التي خضع لها

---

(1) الإبراهيمي: البشير، عيون البصائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1: 1977م، ص171.

النصارى، ولكن أمل الجزائريين خاب في الحصول على الأقل على معاملة مشابهة للمسيحيين الفرنسيين الذين توافق ديانتهم ديانة السلطة الفرنسية، وكان من الأولى أن يفصل عنها الإسلام الذي لا علاقة لهذه السلطة بديانته.

كما ناقش العربي التبسي الإدارة الفرنسية في هذه القضية حين يقول:" ... إننا معشر المسلمين نطالب بفصل الدين عن الدولة، ونطالب بأن يكون هذا الفصل الحقيقي مبنيا على هذه النقاط المركزة:

1- إعلان المجلس الجزائري بأن قانون فصل الدين عن الدولة بات مطبقا من يوم يعلن هذا الإعلان.

2- منع الحكومة من أن تباشر أي عمل من الشؤون الدينية، ومن أن تكون ملجأ لأي شخص أو هيأة يريد أن يلتجئ إليها في نيل مصلحته الشخصية في الوظائف الدينية.

3- أن تكف عن الاعتراف بالطوائف في الإسلام، فلا جمعية العلماء، ولا الموظفين، ولا الزوايا ... إذ هذه الطائفية التي تستغلها الحكومة جاء الإسلام لمحوها ومحاربتها، فلا يمكن بعد ذلك أن تعد أداة لتمثيل الإسلام والقيام بشؤونه.

4- الاعتراف للمسلمين الجزائريين بأن النظام الداخلي لإدارة شؤون الإسلام من حقوقهم الخاصة بهم، فلهم أن يضعوا أنظمتهم على الوجه الذي يلائم ويأمر به دينهم ... "(1).

فقد بين الشيخ العربي التبسي في هذا المقال رأيه ورأي الجمعية في شؤون الدين بدءا من مرافقه، وأوقافه ومؤسساته، ومعاهده ورجاله ... مما لا يترك مجالا للإدارة الاستعمارية للتصرف والتلاعب بهذه القضية.

لكن السلطة الفرنسية تعاملت مع المرسوم السابق الذكر بوضع يدها، أكثر من أي وقت مضى على معظم شؤون الجزائريين المسلمين الدينية والدنيوية، ولم تكتف بالسيطرة والتحكم، بل شددت في الكثير من الأمور التي كانت من صلاحيات الفرد الجزائري المسلم، أن يتصرف فيها بحرية.

ونظرا لاحتكار الحاكم العام المسيحي، ووصايته على أوقاف المسلمين، وكل ما له علاقة بالدين الإسلامي، والذي تمثل في تضييق دائرة نشاط الجزائريين المسلمين في شؤون دينهم، تخلى

---

(1) التبسي: العربي، " فصل الدين عن الدولة "، جريدة البصائر، السلسة:2، سنة: 5، ع:211، الجمعة 12/ربيع الثاني 1372هـ-1952/12/29م، ص1، 2، 3.

موقف الجمعية الرافض لهذه الوصاية والاحتكار، إذ جددت مطالبها الخاصة بقضية تحرير الدين الإسلامي من قبضة الإدارة الفرنسية، وأعوانها من الطرقيين والأئمة الرسميين، وتمثلت هذه المطالب(*) في:"

- تحرير المساجد لرفع يد الحكومة عنها.
- تحرير الأوقاف الإسلامية لإرجاعها إلى المسلمين.
- تحرير رجال الدين الإسلامي من الحكومة المسيحية.
- تحرير القضاء الإسلامي برفع جميع القيود عنه.
- تحرير الحج لعدم تدخل الحكومة في أي شأن من شؤونه "(1).

الملاحظ أن تحقيق هذه المطالب يؤدي بالضرورة إلى تحرير الدين الإسلامي من قبضة الإدارة الفرنسية، ومنع تدخلها في الشؤون الإسلامية للجزائريين، وحفظ الأمة من دعوات التنصير التي كانت الإدارة الفرنسية الاستعمارية تسعى إلى تجسيدها ثقافيا.

وعلى الرغم من الأساليب التعسفية تارة، ومحاولة الخداع والمراوغة تارة أخرى في استعمال قضية فصل الدين عن الدولة لأغراض استعمارية والمتاجرة فيها، وتأثيرها خاصة في النفوس الضعيفة، فإنها لم تجد إلا الصد والتحدي من طرف الجمعية، إدراكا منها لأبعادها الثقافية الاستعمارية. فـ " جمعية العلماء ظلت تنم عن حق من حقوق الإسلام، و لم تفرط في قلامة ظفر منها، بل قامت بواجبات الدفاع عنه. دافعت عنه في الميدان الخاص بالحكومة الجزائرية في قضية فصل الدين عن الدولة، فقد تناولت هذه القضية بالشرح و " التوضيح " والتحليل منذ عشرين سنة خلت، وتناولها هذا القلم (أي قلم الإبراهيمي) بالبيان والتدليل منذ ثلاث سنوات، و لم تهن لها عزيمة ولا خارت لها قوة المطالبة، و لم يخدعها وعد، ولا ردها وعيد عن تقبيح سلوك الحكومة وموقفها من هذه القضية، ولا رمتها المطاولة بالملل الذي يرمي العاملين بالفشل، بل ما زادتها المطاولة إلا مراسا، إقداما لعلمها بأن العاقبة للمتقين "(2).

إن المتمعن في هذا القول يدرك أن الجمعية في كفاحها ونضالها ومساعيها، تعتبر قضية فصل الدين عن الحكومة، قضية أساسية لحياة المسلمين الدينية، وكيانهم الاجتماعي، و لم تكن مدفوعة بأية غاية خاصة، و لم يكن هدفها تحقيق مكاسب مادية أو أدبية من وراء هذا الفصل، فللجمعية

(*) المقالة نشرت في العدد 11 من جريدة البصائر سنة 1947.

(1) الابراهيمي، عيون البصائر ص53.

(2) المرجع نفسه ص137.

أعمالها العظيمة، ومقاصدها النبيلة، فحرصها على المؤسسات الدينية، يعني ضمان التواصل التاريخي للشعب العربي المسلم بماضيه وتراثه العريق.

ومن ثم فتصميمها على مواصلة الجهاد، وكل وسائل المقاومة المتاحة جعلها تكتشف حقيقة عبث سلوك الإدارة الاستعمارية من الديانة الإسلامية في الجزائر، بتدخلها وتحكمها المستمر فيها، وفي رجالها ومؤسساتها. فالجمعية تريد أن ترفع الظلم، وتغير هذا المنكر الذي جعل تسيير الشؤون الإسلامية والدين الإسلامي بين أيد غير مسلمة، وتحت وصاية حكومة " لائكية " تتحكم فيه، فكانت تعين أئمة المساجد، ورجال الإفتاء، والقيمين، وكانت لها حرية القرار في التنصيب، والعزل، والمؤسف في الأمر أن هذه الحشود من الموظفين الرسميين لا تمت إلى الدين بصلة، لأن الحكومة الاستعمارية كما يقول الإبراهيمي:" سلكت منذ كانت إلى محو الإسلام من الجزائر مسالك شتى، فلما أيقنت أن ذاك لا يتم لها عن طريق الشعوذة والترغيب عمدت إلى تشويهه بهذه الأساليب التي ما زالت محتفظة بها ... وغايتها من هذه الأساليب ثلاثة: تكوين إسلام جزائري مقطوع الصلة بماضي الإسلام الحقيقي، وتكوين مسلمين مقطوعي الأسباب عن جميع المسلمين، وتكوين طائفة تقوم لها بذلك ممن تسميهم رجال الدين تنشئهم على الشروط (الوظيفية) وتروضهم على الأساليب الحكومية، حتى ينسوا أنفسهم، وعلاقتهم بهذا الدين وصلتهم بالأمة، وتمتهنهم في مهن أخرى غير الدين حتى يعتقدوا أنهم يؤدون عملا للحكومة ورجالها، لا لله ودينه، وأنهم يصلون الركعة لمائة فرنك، لا للواجب الديني، وأنهم يقرؤون الحزب (للبايلك)(*) لا للتعبد بالتلاوة "(1).

وبناء على ما تقدم يمكن القول: إن الجمعية تكون بهذا المطلب قد وضعت يدها على المشكلة الجوهرية التي يعاني منها المجتمع الجزائري في مجالها الثقافي، وهي تحرير الدين الإسلامي من سيطرة الإدارة الاستعمارية بكل أشكالها، الأمر الذي يمكن الجمعية من الإشراف الكلي على القضايا الإسلامية ويوطد علاقتها أكثر مع الشعب الجزائري بكل فئاته.

(*) البايلك: يقصد بها الأملاك العمومية، أي التابعة لأملاك الدولة.

(1) الإبراهيمي، عيون البصائر ص(11 117.

دور المسجد في إرساء مبادئ الجمعية:

إحياء وظيفة المسجد:

ارتبطت ظاهرة التربية والتعليم النظامي في العالم الإسلامي بالمسجد، فإلى جانب العبادة، ونشر الدعوة، اهتم المسجد -منذ تأسيس المسجد النبوي الشريف- بقضايا التربية والتعليم، واحتفظ لهذا الدور على مر التاريخ، حتى أصبح دوره مرتبطا كثيرا بإصلاح المجتمع، وتحديد قيمه وثقافته باستمرار، وأصبحت الشعوب الإسلامية مرتبطة بثقافتها وبنيتها النفسية بالمسجد، أكثر من أي موسسة أخرى. ونظرا لهذه المكانة البارزة للمسجد في الضمير الفردي والمحيط الاجتماعي للشعوب الإسلامية، كان من الطبيعي أن تركز الجمعية نشاطاتها على بعث هذا الدور للمسجد، بعد طمسه وتدجينه من طرف الاستعمار الفرنسي، لتنطلق منه لإرساء مبادئها وأفكارها الإصلاحية.

إلا أن الجمعية اصطدمت بمجموعة من القوانين التي تحد من نشاطها في المساجد ، وقد سبقت الإشارة إلى أن الحاكم العسكري أصدر أمرا يقضي فيه بالاستيلاء على جميع الأوقاف الإسلامية، لأنها هي التي تمول الخدمات الدينية والثقافية والاجتماعية والتعليمية للأمة، ناهيك عن استيلائه على المساجد، واحتكاره لها، وإضعاف دورها الطبيعي، حتى يبقى المسجد وموظفوه تحت وصاية الحاكم الفرنسي، فهو الذي يعين المفتي، والمؤذن، والقيم، ومنه يأخذون الأوامر والتوجيهات. وأمام هذا الوضع غير الطبيعي، كان على الجمعية أن تعيد الأمور إلى نصابها، وأن تحرر المساجد من وصاية الإدارة الفرنسية، وتعيدها إلى الجماعة الإسلامية لتتولى أمورها بحسب قواعد الشرع الإسلامي.

السعي إلى تحرير المساجد من الوصاية الإدارية:

خرجت الجمعية بنداءات واضحة، ومواقف صريحة، وأعلنت موقفها من سياسة غلق المساجد وتعطيلها واحتكارها من طرف الإدارة الفرنسية، وما ترتب عنها من تعطيل التعليم الديني. وفي هذا المعنى يوضح البشير الإبراهيمي حالة التعليم الديني فيقول:" التعليم الديني في هذا الوطن معطل بتعطيل المساجد، ومئات الالاف من شباب المسلمين تتشوق إلى تعليم دينها، ولكن

مساجدهم الموقوفة لذلك مغلقة في وجوههم، والدين الإسلامي وتعلمه وتعليمه حق طبيعي وضروري، ولكنهم محرومون منه "(1).

فالإبراهيمي ينعى باللائمة على الإدارة الفرنسية، ويحملها مسؤولية حالة التعليم الديني المعطل بتعطيل المساجد، وحرمان مئات الآلاف من الشباب المسلم معرفة دينه، فهو يطالبها برفع الوصاية عن المسجد، إذ لا يحق لها التحكم والتصرف في شؤونه.

والمطالبة باستقلال المسجد عن الإدارة الفرنسية ضرورة ملحة، تكفل حماية الدين من أي استغلال وظيفي، ومن ثم يلح في مسألة " فصل الدين عن الحكومة " فصلا حقيقيا لا مواربة فيه، ولا تعمية ولا تضليل، وأن تنفض الحكومة يدها من الدين الإسلامي وتبرئ ذمتها من أوقافه مع ممثلين للأمة تختارهم هي لا الحكومة، للقيام على الأوقاف بالعدل والإنصاف، وتسلم لهم المساجد تسليما مطلقا بحيث لا تتدخل لهم بعد الآن في تعيين إمام ولا غيره، ولا فيما يستحقونه من جراية، ولا في تكوين جمعيته الدينية.(2)

والإبراهيمي بهذا المعنى يريد تذكير الإدارة الفرنسية بأنها " لائكية " لا حق لها في التدخل في شؤون الديانة المسيحية، ولا اليهودية، ولكنها احتفظت بحق التدخل في شؤون الديانة الإسلامية، واستولت على أوقافها لتملأ المساجد بمن تريد فيها.

وينتقل المطلب إلى تسليم المساجد لأهلها دون تفريط في أوقافها، وقد حرص الإبراهيمي على هذا المطلب فأوضحه قائلا:" إن الأمة الإسلامية ترى أن المساجد والأوقاف هما مسألة واحدة لا يمكن الفصل بينها كالشخص وظله، وأن الأمة لا ترضى أن تستلم مساجدها فقيرة عريانة، ولا ترضى أن يتولى المفاوضة عنها شخص ولا هيئة تختارها الحكومة، ولا جمعيات دينية تكونها الحكومة، وأن الأمة أصبحت يقظة حذرة من هذه المناورات، متفطنة لمراميها، لا تؤخذ في دينها بالخدع ... "(3).

إن فصل المساجد وأوقافها عن كل وصاية، تقع تحت طائلة وتصرف الإدارة الفرنسية، مطلب أساسي، وتسليمها إلى شخص أو هيئات دينية -غير مؤهلة- للإشراف عليها، هو استهتار بالوظيفة الدينية، وتمييع لدورها الريادي.

---

(1) الإبراهيمي، عيون البصائر ص78.

(2) المصدر نفسه ص28.

(3) الإبراهيمي، عيون البصائر ص29.

وموازاة مع هذه الخطوة الجريئة -المطالبة باستقلالية المساجد عن الإدارة الفرنسية- ، دخلت الجمعية المساجد لتنشر الإسلام الصحيح، وتعلمه للمسلمين، وتزيح عنه ما ألصقه به الجاهلون والمشعوذون من دجل وخرافة، وشرك، وجمود وخمول، ولتثير في الأمة روح عزتها، وكرامتها، وشرفها، ولتربط المؤمن بربه، حتى لا يكون لأحد عليه من قوة إلا قوة الذي خلقه، والذي يعود إليه أمره كله. فأقبلت الأمة على المسجد بعد هجران، وعمرته لعد فراغ، لأنه عاد لأداء رسالته التي رفع من أجلها. وهال الاستعمار الفرنسي هذا الإقبال الذي حدث في أوساط الأمة على المسجد وما أحدثه فيها من يقظة عامة شاملة،، فدفعه ذلك بتحريك من بعض أذنابه إلى أن يطلب من السلطة العليا بفرنسا منع العلماء من التدريس بالمساجد، ذلك أنهم أدركوا أنه هذه الثورة المسجدية تهدد سلطانهم، وتهدم أركانهم، وأن العلماء في نظرهم يثيرون الأمة على سلطتهم الروحية في الأمة كما يثيرونها على الاستعمار نفسه، فاستجابت فرنسا للطلب، وأصدر وزير داخليتها " شوطان " (CHOTAN) قرارا يقضي بمنع العلماء من التدريس في المساجد سنة 1933م فاحتجت الأمة لحرمانها من أماكن عبادتها.(1)

وقد مس هذا المنع خصوصا علماء الجمعية " ومن ذلك أن والي الجزائر أصدر قرارا يمنع الشيخ ابن باديس من إلقاء دروسه العلمية بالجامع الكبير، ووجهت تعليمات من الولاية العامة أن يمنع العلماء الأحرار [المراد بهم أعضاء جمعية العلماء المسلمين] من إلقاء دروسهم ومواعظهم في المساجد الرسمية، وسئل ابن باديس عن رخصة التعليم في الجامع الأخضر ... "(2).

إلا أن هذا المنع كان فاتحة خير على المجتمع الجزائري كما الجمعية:

- فمن ناحية المجتمع الجزائري: فقد كانت قومة الشعب رافضة لهذا المنع، وتمثلت في مظاهرات احتجاجية في كل جهات القطر، حيث " ولأول مرة ينزل إلى الشارع (الشعب) ويعاكس بمظاهرات عامة -قرارا تعسفيا- وكان هذا المظهر أكبر علامة على يقظة الرأي العام، كان ذلك سنة 33-1934م "(3).

- أما من ناحية الجمعية: فبعد أن وجدت المساجد الحكومية موصدة في وجهها، وحرم علماؤها من التدريس والخطابة فيها، سعت إلى بناء المساجد الحرة بأموال المتطوعين من أبناء الأمة

---

(1) حوار مع الشيخ عمر دردور بالمسجد العتيق بباتنة سنة 1998م. (حاورته) [الشيخ عمر دردور: 1913 من مواليد قرية ( ) بدائرة ثنية العابد، الجنوب الشرقي من ولاية باتنة، وهو من أسرة فاضلة مشهود لها بالمنطقة كلها بالعلم والأدب والرئاسة والخلق، حفظ القرآن الكريم بزاوية الشيخ الكبير سيدي (علي دردور)، وبها تعلم مبادء العربية والإسلام على يد الشيخ (عبد الرحمن زموري)، ثم قضى سنتين بزاوية سيدي علي ببلدة طولقة، وفي سنة 1933م التحق بالجامع الأخضر بقسنطينة، وقضى به سبع سنوات تلميذا للشيخ عبد الحميد بن باديس، ثم اعتمده الشيخ ابن باديس نائبا عنه في منطقة الأوراس، وكلفه بمشاريع الجمعية من مدارس وكتاتيب ونوادي ومساجد ... وسجن في الحرب العالمية الثانية، ثم انضم لصفوف الثورة من عامها الأول، ثم مثل الثورة الجزائرية في فرنسا سنة 1955م، ثم التحق بمصر سنة 1956، ... وهو الآن الحكومة المؤقتة، ثم عاد لوطنه بعد الاستقلال ليعمل في حقل التربية والتعليم والشؤون الدينية، والخطابة والصوفي، وإدارة المعهد الديني ... وهو الآن إمام متطوع بالمسجد العتيق بمدينة باتنة.

(2) حمامي: أحمد، صراع بين السنة والبدعة ج2/ص177.

(3) المرجع نفسه ص

" فأنشأت بمالها بضعة وتسعين مسجدا في سنة واحدة في أمهات المدن والقرى "(1) لتكون هذه المساجد خارجة عن مراقبة الإدارة الفرنسية، ومتحررة من بدع رجال الزوايا، وتقوم بمهمتها المنوطة بها كمدارس للتعليم، وأماكن للعبادة، ومنابر للدعوة والإرشاد ..

لكن الإدارة الفرنسية تضايقت، وأحست بالخطر عندما وجهت الجمعية عنايتها لإنشاء مساجد حرة، لا تتدخل تحت سلطة المستعمر، فتعرضت هذه المساجد بالاضطهاد والتضييق والإغلاق " ونجد الاعتداء على المساجد الحرة، التي كونها الشعب من تبرعاته الخاصة يتكرر في معظم جهات القطر، من ذلك على سبيل المثال ما وقع على مسجد " فنزان " من اعتداء من طرف أعوان الشرطة-منتهكين حرمة الأماكن المقدسة-، وقد احتج ابن باديس لدى عمالة قسنطينة "(2).

أئمة الإدارة الاستعمارية الرسميون:

إذا كان استقلال المسجد عن الإدارة الاستعمارية مطلبا أساسيا للجمعية، فإن الإدارة الفرنسية أبقت على سياسة الاحتكار الديني، واستمرت على هذا الأسلوب، وذلك بتعيين أئمة ورجال دين رسميين، قصد التضييق على المساجد الحرة، أو التشويش على نشاطاتها، ويبقى التقييد على حرية المسجد هو السياسة المتبعة، وقد كشف الإبراهيمي في مقالة عام 1948م مقاييس رجال الدين الرسميين في قوله:" ... رجال قد اختارتهم حكومة " لائكية " متسلطة، وما اختارتهم إلا لعد أن ارتضتهم بميزانها لا بميزان الإسلام، وراعت فيهم شروطها، لا شروط الإسلام، وما رأيناها تحفل في هذه الوظائف بالعلم ولا بالكفاءة الدينية، وإنما تحفل بشيء واحد هو ما يشهد له " الدوسي " ... وما زلنا نقول أن الحكومة تحتفظ بهذه الوظائف الدينية لأصحاب الخصائص المطلوبة لها، وأنها في حقيقتها مصائد لا وظائف "(3).

فالإبراهيمي بين أن مقياس اختيار هؤلاء الرجال، ليست العلم، ولا المقاييس الشرعية، ولكن ما ترضيه هي، وما يوافق مصالحها، ويخدم أهدافها. والغاية من ذلك أن تبني هذه الإطارات الإسلامية الدينية مدجنة، حسب النمط الذي تريده الإدارة الاستعمارية للدين الإسلامي ليكون

---

(1) تركي: رابح، التعليم القومي والشخصية الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2: 1981م، ص221.

(2) المرجع نفسه ص185-186.

(3) الإبراهيمي، عيون البصائر ص75.

على العبادات، وليمتلئ بالخرافات والشعوذات، وللحيلولة دون أداء المسجد لوظيفته، وإبعاد أصحاب الكفاءة، ودعاة الإصلاح، عن منابره.

وقد كتب العربي التبسي عن أئمة الإدارة الاستعمارية فاضحا ومنددا " أما أجراء السوء الذين يدعون أنهم رجال دين محمد، فهم أعوانها على إفساد هذا الدين، يأكلون ثمرها ويطيعون أمرها، ولا عليهم في الإعلام والمسجد والإمامة والفتوى وهمهم من هذا أن يأخذوا عليهم أجرا من الاستعمار، فهم معها يغضبون لغضبها ويرضون برضياتها ما أجزلت لهم العطايا وناولتهم الأجور، فهم على خلاف جميع الأديان من أبناء الدنيا، فالله يمهلكم أيها الأعوان للغاصبين على دينهم ولا يهملكم "(1).

فالشيخ العربي التبسي تعامل مع هذه الفئة المرتزقة لدى الإدارة الاستعمارية بصرامة، فجابههم بفضائحهم ومخازيهم، وعرى حقيقتهم المتسترة باسم الدين للناس.

ويبقى هذا التحدي من طرف الجمعية حازما، عندما اعتقدت أن تحسيس المجتمع عن طريق المدارس والمساجد بانحراف الأئمة الرسميين عن الدين الإسلامي، يعد ركيزة محورية في عملها، وأسلوبا مفيدا لكشف نوايا الإدارة الفرنسية، كونها حاولت عزل هذه الطبقة المتميزة من رجال الدين الموظفين الرسميين عن الشعب، والطعن في وظيفتهم الدينية، لدرجة التشكيك في صحة العبادات خلفهم، ويبرز موقف الإبراهيمي في هذا التشكيك إذ يقول:" إن بعض خواص العامة، وبعض عوارم الطلبة يستغربون هذا الحكم الحاسم ببطلان العبادات التي يأتمون فيها بهذا الصنف من الأئمة، أو يعدونه جرأة معهم، ومع كبيرهم الذي علمهم مقاومة الحق، والاستمرار على الباطل "(2).

وكان الإبراهيمي بمعية إخوانه، يريد أن يبطل إجراءات الاستعمار المستهدفة تشويه الدين الإسلامي، وإبطال مفعولها، كما أراد أيضا أن يفضح علانية ما كان يرمي إليه الاستعمار الفرنسي من خلال أئمة الإدارة الرسميين في حصار كلمة الحق، وطمس الحقائق والتعنت في نشر الظلم والباطل، وتجريم كل من يشتبه فيهم أنه يرفض سياسة فرنسا الدينية، لذلك يعقب قوله باخر معللا فيه فتواه ببطلان العبادات وراء هؤلاء الموظفين وذلك عام 1951:" يا قوم لئن كان الحكم ببطلان عبادات

---

(1) التبسي: العربي، مواعيظ رمضان-جريدة البصائر، السلسلة الثانية، السنة السادسة، ع 231، الجمعة 18 رمضان 1372هـ-29 ماي 1953م، ص1.

(2) الإبراهيمي، عيون البصائر ص157.

المسلمين كبيرة عندكم، فأكبر منها عند الله، وعند عباده المستبصرين في دينهم أن يتولى الإمام الإمامة في حكومة مسيحية، لو كان ذلك إكراها لكان له وجه من التأويل، لكنها قضية لا يتصور فيها الإكراه بحال، وإن أكبر منها أن يتعمد المسلم طلب الإمامة من حكومة مسيحية، وحسبكم بالطلب وحده قادحا في الدين، فكيف بالرضا بعد ذلك الاطمئنان، فكيف بالاستهانة بغضب الله في جنب غضب الحاكم المسيحي؟ فكيف بما وراء ذلك مما نسمعه ونشهده؟ "(1).

إن الإبراهيمي بهذا أراد كشف حقيقة رجال الدين الرسميين، الذين يستغلون غفلة العامة باسم الدين، وحتى يضع حدا لذلك وضعهم أمام الأمر الواقع ليزيل عنهم ستار الدين الرسمي، الذي هو في حقيقته تشويه للدين الصحيح، وكما يتسنى للمجتمع الجزائري معرفة حقيقة هذه الطائفة، التي أصبحت تتكلم باسم العامة دون تزكية منها وتحتكم إلى الإدارة الفرنسية أكثر مما تحتكم إلى الشرع.

ولقد حمل الإبراهيمي هذه الطائفة التي أسلمت ولاءها للإدارة الفرنسية، وتعقبها في كثير من مقالاته مشهرا بها، ومنتقدا خضوعها واستسلامها لدرجة بيع ذممها، ولا ضير إن ذكرنا الموقف الذي تقمصه الإبراهيمي في تهافت رجال الدين الرسميين على إدارة الحاكم الفرنسي في تلمسان، ومكتب مدير الاستعلامات بقسنطينة قائلا:" رأينا بأعيننا كيف يتهافت رجال الدين على إدارة الحاكم في تلمسان، وكيف يتعبدون بزيارته بكرة وأصيلا ... ورأينا بأعيننا كيف يتهافتون على مكتب مدير الاستعلامات -رئيس المكتب الثاني- بقسنطينة، وكيف يرجعون إليه حتى في فتح المساجد، وإغلاقها، وكيف يرجون رحمته، ويخافون عذابه ... ثم نتساءل ما هي علاقة رجال الدين بإدارة الاستعلامات؟ فإن كان فيها سر ديني إلهي، فلماذا لا يتردد رجال الدين المسيحي واليهودي؟ ... "(2).

فالإبراهيمي يقدم صورة حية تترجم مدى تأثر رجال الدين بالحاكم الذي فرض سيطرته عليهم، وجعلهم يعيشون هاجس التبعية في كل الأمور التي لامست شخصهم، وقللت من هيبة الدين، وقلصت مهمة المساجد، مع أنهم أهل الديار. وكان الأحدر بكل واحد منهم أن يتفطن إلى هذا الخضوع والاستسلام.

---

(1) الإبراهيمي، عيون البصائر ص157.

(2) المصدر نفسه ص161.

ونتيجة لغفلتهم قدموا الولاء التام لغير أهل ملتهم ووطنهم، وكثرة ترددهم على مكاتب الاستعلامات الاستعمارية، تعني رصد وتسجيل كل الأخبار التي تشكل تهديدا للوجود الاستعماري، وكأن الإبراهيمي يلمح إلا أن دور هذه الطائفة يتجاوز الوظيفة الدينية المحضة إلى قيام الواحد منهم مقام الجاسوس.

وعندما يتساءل عن علاقة رجال الدين بالإدارة، يبدي حيرة فيها كثير من التهكم، وإنما أراد أن يكشف هذه العلاقة غير المتجانسة المشبوهة، والتي ترجع بالأساس إلى تمكن الإدارة من هؤلاء وتسخيرهم لخدمتها.

رغم هذه السياسة المتبعة في تسخير هذه الطائفة، إلا أن الإدارة الفرنسية قللت علاقتها بها، وأصبحت تعاملها بحذر لأن الشعب لا يثق بهم، ومع هذا كله كما يقول حماني:" غير أنها بقيت خطة تلجأ إليها فرنسا، وتعتمد عليها، وانتفعت بها كثيرا، كما صرح بذلك صحافي فرنسي يعقب على دولته في استمرار دعمها لهؤلاء (الخلفاء)، إذ يقول صاحب الجريدة (LA CROIX MAROCAINE) في عددها 214 الصادر في 23 جويلية 1927م:" نعم لا نكذب في أن تلك القوة كانت لنا عونا فيما سلف، أما الآن فغايتها مقصورة على استعباد الشعب، وتضليل أفكاره بالخرافات المنافية لروح القرآن " "(1).

فالنص الآنف الذكر يبرز تقلص دور رجال الدين الرسميين عند السلطات الاستعمارية التي لم تعد تثق فيهم كثيرا، لأنهم فقدوا مواقعهم التأثيرية على المجتمع الجزائري.

لكن مع هذا كله يبقى رجال الدين الرسميون إحدى الأدوات التي تراهن عليها الإدارة الفرنسية في تمييع وتضليل أفكار المجتمع الجزائري بالخرافات، والبدع، المنافية لروح الدين الإسلامي.

إن تركيز الجمعية على انتقاد رجال الدين الرسميين، إنما كانت تريد من ورائه عزلهم عن التأثير على الناس، وكشف نواياهم أمام عامة الأهالي، وموقف كهذا يندرج في سياق مقاومة الفساد وإصلاح الأوضاع الشاذة.

ومنه كان النقد الذي وجهه بعض رجالات الجمعية واضحا وصريحا، ضد هؤلاء الذين كانوا يغررون ببعض " ضعفاء النفوس والسذج من المسلمين " والسذج من العامة.

---

(1) حماني، صراع بين السنة والبدعة ج1/ص303.

محاربة الطرقية المنحرفة:

في خضم الصراع والتحالف المصطنع بين الإدارة الفرنسية والطرقية المنحرفة، أو بتعبير آخر لبن سياسة التنصير بزعامة الإدارة الفرنسية، وسياسة التنويم والتجهيل بزعامة " الشيوخ " المشايخ، يظهر الشيخ عبد الحميد بن باديس ومن معه من الرجال في تنظيم مبارك، وهو جمعية العلماء المسلمين، ليكون رافعا لشعار التحدي والتصدي للمشروع التغريبي والسعي إلى كسر شوكته من خلال محاربة الاستعمار، عن طريق محاربة عقلية القابلية للاستعمار ووسائلها التي تتطلعها الطرقية بثوبها الديني، وهدفها الاستعماري.

ومن هنا كان لزاما على الجمعية محاربة الطرقيين لتعطيل كل الأساليب التي كانوا يمارسونها، وفي ذات الوقت إفشال الخطط التي كان الاستعمار يرغب في تحقيقها من خلال هذه الجماعة. " فالحركة الإسلامية بزعامة ابن باديس في سنة 1925 رأت أنه من الحكمة القضاء على نفوذ هؤلاء المشايخ أولا، حتى يتسنى للحركة الأخذ بزمام الأمة في الطريق السلفي الصحيح، وكان أمام رجال الحركة عدوان: أحدهما داخلي وهو الطرقية ، والآخر خارجي وهو الاستعمار، فرأوا أن من السياسة الإجهاز على العدو الداخلي أولا حتى يضمنوا بذلك سلامة الجبهة من الداخل، ويأمنون على أنفسهم من أن يؤخذوا على غرة "(1).

هذا هو الهدف الاستراتيجي الذي تبنته الجمعية في مواجهة الطرقية ومحاربتها، على اعتبار أن " لمشايخ الطرق والمرابطين نفوذ عظيم، ومكانة لا تساويها مكانة في الجزائر من جميع الأهالي ولاسيما البربر، وأن العلماء والمدرسين والمفتين والقضاة وأئمة المساجد لا يكادون يكونون شيئا بالقياس إلى المرابطين ومشيخة الطرق "(2).

إلا أن ابن باديس في تصوره، وفي بدايات جهاده، لم يسعى إلى تدمير الطرقية، ولا إلى منابذتها، والتضحية بآلاف المريدين، الذين هم ثمرة سهلة القطف بين يديه، والدليل على ذلك أنه في فترات المواجهة كان ابن باديس يلقي خطبه في مسجد العلويين، ومن ذلك ما يرويه أحمد حماني من أنه " كان بين ابن باديس وابن عليوة (شيخ الطريقة العلوية) كل الاحترام الشخصي، مع

---

(1)ناصر: محمد، المقالة الصحفية الجزائرية ص1903-1931، الشكة الوطنية للنشر و التوزيع الجزائر، ط: 1397هـ-1978م، المجلد الأول ص110.

(2) زرمان: محمد، الأسس النظرية لمنهج التغيير عند محمد البشير الإبراهيمي -أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة، كلية أصول الدين والشريعة والحضارة الإسلامية، قسم الدعوة والإعلام والاتصال، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر: 1994-1995، ص346.

تسليم العليوي لابن باديس بالفضل والتقدم في العلم، وطلب منه إلقاء درس، فكان موضوعه يتصل بالتصوف والسلوك الصحيح للنساك والزهاد، والمنتسبين له، دون أن يكون فيه مساس، ولا تعريض، ولا غمز، ولا همز، مما استمع إليه " الإخوان " بكل أدب واحترام، وكأن على رؤوسهم الطير "(1).

يستفاد من النص السابق أن ابن باديس –وهو في معركته مع الطرقية– لا يريد أن يتصادم معها، أملا في عودتها وجوعها إلى حظيرة الأمة، وهو موقف شخصي من مواقف ابن باديس الحكيمة التي يستبعد فيها المواجهة والتفرقة، فهو بهذا السلوك يسعى إلى إفاقة هؤلاء المشايخ ومريديهم، وإنقاذهم.

إلا أن نوعية تكوين هؤلاء المشايخ المركوزة في أنفسهم وعقولهم، من أفكار وبدع وخرافات لم تكن لتتغير، إذ أن شيوخ الطرقية كانوا يعتقدون أن هؤلاء العلماء المصلحين، جاءوا لينافسوهم المناصب والمكاسب والامتيازات. وعاد التحامل على الجمعية من طرف مشايخ الطرقية، وبمساعدة الإدارة الفرنسية، ولقيت الجمعية وأعضاؤها من العنت والظلم، والاضطهاد، الكثير، ولا أدل على ذلك من تعرض ابن باديس لمحاولة اغتيال، كشفت عن حقيقة ونوايا الطرقية.

رأت الجمعية منذ أول اليوم أنه من الحكمة القضاء على نفوذ هؤلاء المشايخ وإضعاف شوكتهم، حتى يتسنى لها الأخذ بزمام الأمة، وترشيدها إلى ما يحيي أصولها وعزتها الدينية، وكرامتها الإنسانية، وقد كانت مواقفها من مكافحة ومواجهة ومحاربة الطرقية " يتجاذبها رأيان يلتقيان في المقصد، ويختلفان في المظهر العلمي للإصلاح، وكيف يكون: أحدهما صرف القوة وكلها وتوحيد الجهود إلى التعليم الحر المثمر، وتكوين طائفة جديدة منسجمة التعليم، مطبوعة بالطابع الإصلاحي، علما وعملا، مسلحة، مدربة على أساليب الدعوة الإسلامية، حتى إذا كثر سواد هذه الطائفة، استخدمت في الحمل على البدع على ثقة بالفوز، والرأي الثاني في أخذ المبطلين مغانصة، والهجوم عليهم، وهم غارون، وإسماع العامة المغرورة، صوت الحق فصيحا غير مجمجم.

وقد استقر الرأي على ابتدار الوجهة الثانية، والمرابطة فيها بالتي هي أحزم، مع عدم إغفال الواجهة التثقيفية، واستمالة الشعب إليها والدعوة لها بالتي هي أحسن "(2).

---

(1) حماني، صراع بين السنة والبدعة ج1/ص319.

(2) نشوء الحركة الإصلاحية في الجزائر " سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين "، دار الكتب، الجزائر 1982، ص50.

فالجمعية آثرت الدعوة بالتي هي أحزم، لأنه لم يعد في القوت متسع لمداهنة انحراف مشايخ الطرقية، ولم يبق في الصدر متسع للمحاورة الهادئة، ، ومن ثم كانت السياسة المنتهجة إزاء الانحراف الديني، تعرية أدعيائه، وفضح سوءاتهم، وكانت تمثل الانطلاقة في المواجهة المضادة للانحراف، دون إغفال الواجهة التثقيفية، بكل وسائلها المتاحة، وأسلحتها المؤثرة، كالكتابة في الصحف، وإلقاء الخطب في المساجد، والمجالس، والنوادي ....، وقد سعت لأن تخلق جوا ثقافيا ودينيا من شأنه أن يحتضن الفكرة المصلحة، ويؤسس لها.

ومن المواقف الحازمة التي تصدرت الواجهة المضادة، إعلان ابن باديس الحرب على الطرقية لما تبين له أن خطرها في انتشار وأن بلاءها قد عم الأمة، فقال:" حاربنا الطرقية لما عرفنا -علم الله- ما لها من بلاء على الأمة من الداخل ومن الخارج، فعملنا على كشفها، وهدمها، مهما تحملنا في ذلك من صعاب "(1).

إن ابن باديس رأى أن الحرب معهم مقدمة حتى على الحرب مع الاستعمار الفرنسي، لأنهم (الطرقية) يشكلون عاملا رئيسيا من عوامل التخلف والجمود في المجتمع، كما أن بقاءهم واستمرارهم ضمان أكيد لقوة الاستعمار واستمرار احتلاله، فضلا عن أنهم قد أصبحوا حجر عثرة في وجه الداعين إلى الإصلاح، فكل محاولة جادة كانت تصطدم بمعارضتهم ومقاومتهم لها بكل ما لديهم من إمكانات ونفوذ لأن " الذي يضيرهم ويقض مضاجعهم هو أن ترتفع كلمة حق بكشف مخازيهم وحيلهم الشيطانية، وتنفير الناس منهم وتحذيرهم من إفكهم وباطلهم، فهنالك تقوم قيامتهم، وينادون بالويل والثبور ويقاومون بما لا يخرج عن طريقهم في التضليل ودس الدسائس، ويبلغ بهم الحال أن يتناسوا الفوارق الطرقية بينهم ... "(2).

لذا نرى هذه الطائفة تحارب العالم المصلح، الذي يدعو إلى الإيمان الصحيح، والعلم والإصلاح، وتحرير العقول من الخرافات والأوهام.

وكل من تحرر -في نظرها- وتبرأ من طريقتها، اعتبروه مارقا، بل كافرا، يريد إقلاقهم وإفساد حياتهم وتنغيص عيشهم، لأن هؤلاء الطرقيون لا يعيشون إلا حيث الغفلة والجهل والسذاجة، ومن ثم فهم لا يتورعون في محاربة العلماء المصلحين، وحتى محاولة قتلهم كحادثة الاعتداء على الشيخ ابن باديس ومحاولة اغتياله.

---

(1) قاسم: محمود، الإمام عبد الحميد بن باديس الزعيم الروحي لحرب التحرير الجزائرية، دار المعارف، القاهرة، ط2: 1967م، ص152.

(2) جمعية العلماء، آثار الطرق السيئة في المسلمين، سجل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1935، ص34.

وقد تصدى الشيخ الإبراهيمي لهذه الطائفة وحملها مسؤولية فساد الأمة في عقيدتها، وسلوكها وأخلاقها، ونعى عليها باللائمة في كل ابتداع في الدين، فيصف عقيدة المصلحين فيها قائلا:" وعقيدتهم في الطرق أنها علة العلل في الإفساد، ومنبع الشرور، وأن كل ما هو متفش في الأمة من ابتداع في الدين وضلال في العقيدة، وجهل بكل شيء، وغفلة عن الحياة، وإلحاد في الناشئة، فمنشؤه من الطرق، ومرجعه إليها "(1).

لعل من بواعث هذا العنت في التهجم والجرأة في الكشف والفضح، يدرك المحلل منه مأساة المجتمع الجزائري، ففي تحليل الإبراهيمي للواقع الجزائري، أن بعض هذه الطرق أداة هدم القيم الروحية، فهي ملجأ للبدع والخرافات، فقد كانوا يحيطون أنفسهم بهالة من القداسة يرهبون بها البسطاء من الشعب، ويلقنون مريديهم اعتقادات فاسدة، وصارت أوضاع الطرقية مبنية، كما قال ابن باديس " على الغلو في الشيخ والتحيز لأتباعه، وخدمة داره وأولاده، إلى ما هنالك من استغلال وإذلال وتمهيد للعقول، وإماتة للهمم ... "(2).

وكانوا يعتقدون في الشيخ الوساطة بين العبد وربه، وبالشيخ تقضى الحاجات، وفي هذا المعنى يبرز محمد علي دبوز منزلة شيوخ الطرقية ومكانتهم في نفوس الناس إذ يقول:" لا بد لكل امرئ من شيخ يتبعه، وينتسب له ليشفع فيه في الآخرة، ويغفر له كل ذنوبه في الدنيا، ويهبه السعادة والهناء، وأن السعادة في الدنيا، وفي الأخرى في يد الشيخ، فرضاه يفتح أبوابها، وسخطه يسلط عليه المصائب والشقاء، وكانوا يعتقدون أن لشيوخ الطرقية سيطرة على الكون، فهم الذين يمنون بالخصب والصحة والرخاء، وهم الذين يبتلون بالقحط والأمراض والشقاء "(1).وكان مصير هذه الأمة مرهون برضاهم أو غضبهم عليها.

وترسخت هذه المفاهيم والمعتقدات الفاسدة في نفوس الجزائريين، فأصبحوا مسلوبي الإرادة، لا يغيرون، ولا يتغيرون، وليس بمقدورهم بناء واقع جديد يخلصهم من هذه المفاهيم، والمعتقدات والتلقينات، التي أضحت من المسلمات عند بعض العامة من الناس، ولهذا يعتقد الإبراهيمي أن الطرقية " في صميم حقيقتها احتكار لاستغلال المواهب والقوى، واستعمار بمعناه العصري الواسع،

---

(1) المصدر السابق ص61.

(2) جريدة البصائر، س2، ع71، 9 ربيع الثاني 1356هـ-18 جوان 1937م.

(1) دبوز: محمد علي، أعلام الإصلاح في الجزائر، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر، ط1: 1396هـ-1976م، ج2/ص21.

واستعباد بأفظع صوره ومظاهره "(1).

فالإبراهيمي يدلنا على أن الداء كامن في هذا الانحراف الذي أدى بالمجتمع الجزائري إلى الموت المعنوي.

ومن بين الأقلام التي تصدت للطرقية والمدافعين عنها، قلم الطيب العقبي الذي أوقف حياته على محاربتها وفضحها، والكتابة عنها صراحة وتعريضا " فإنه الكاتب الذي نحسبه أعطى حياته كلها لمحاربة الانحراف الديني وقاومه بكل ما يملك من مواهب، خطيبا مصقعا في المنتديات، وواعظا ثائرا في المساجد، وكاتبا بليغا في الجرائد.

وفي أحد مقالاته كتب في " نهضة الجزائر اليوم، ودعوتنا الإصلاحية ":" لقد أوغل رؤساء البدع، وأئمة الضلال منهم في إرهاقهم للأمة، واستغلالهم للجمهور المستعبد لهم، والمسخر لشهواتهم باسم الدين، ولم يقنعوا في استثمارهم جهوده وامتصاص دمه عند حد، ولم ينتهوا إلى غاية، فكان من حقه الطبيعي أن يستفيق، ويحاول التملص والتخلص من براثن أولئك المفترسين والطواغيت المعتدين ... "(2).

يتبين من هذا المثال أن " الطيب العقبي يقف عند الحالة المؤلمة التي تتعرض لها الأمة في عقيدتها، في قيمها، في حياتها، حتى في قوتها، فمورست عليها أنواع الاعتداءات، وجردت من كل مصادر الحياة، حتى أوشكت أن تفقد مبررات وجودها، ومن مارس عليها هذا الاعتداء، يدعي بهتانا وزورا مصلحتها، وبأساليب غير شريفة تنوعت بين التخدير والتدجيل والتضليل والمساومة، وهذا كله باسم الدين. إلا أن العقبي لا يريد لهذه الحالة أن تبقى، وإنما يستنهض في الأمة إرادتها ووعيها، فينبهها من هذه الانتهازية، التي لحمتها وسداها نفاق، ثم يخاطبها، بل يحرضها أن افتحوا عيونكم على تحركها وأزيحوا عنها ستار التضليل حتى تبدو عارية على حقيقتها. ويستمر تصميم العقبي على فضح مشايخ الطرقية " إذ حفلت جريدة السنة بعديد من المقالات مثل " هل نحن في حاجة إلى الإصلاح؟ " " الأمة في حاجة إلى الإصلاح، ولا يقدر على إصلاحها إلا العلماء "، " ألا فليعش المصلحون، وليخسأ المبطلون " " السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين " " لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها " وكلها مقالات تعكس الصراع الذي

---

(1) آثار الطرق السيئة في المسلمين، سجل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1935، ص33-34.

(2) ناصر، المقالة الصحفية الجزائرية من (1903-1931م)، المجلد الأول، ص132.

نشب بين رجال الجمعية وأصحاب الزوايا والطرق ... "(1).

ومن العلماء الذي خاضوا معركة حادة ضد غلاة الطرقية العربي التبسي، حيث استعمل في معركته ضدهم سلاح الأدلة العقلية والنقلية، والجدل الكلامي، على شاكلة ما كان يفعله متكلمو العصر الإسلامي المتقدمة لإفحام خصومهم.

ومن ذلك رده على (ابن عليوة)، مبطلا مزاعمه في التصوف، وفهمه لتصوف السلف ودعواه التصوفية، حيث يقول:" ... زعم الشيخ (ابن عليوة) أن النسب والإضافات لا تحصل إلا بأن ينزل المنسوب إليه في كل شمائله وصفاته وخواصه الكسبية والنفسية، فإن جاءت الإضافة على بعض الخصائص أو العقائد، أو الآراء كانت باطلة تستحق النكير، والتشنيع، لأنها تفتح باب إسقاط هيبة وعظمة المنسوب إليه، وتعرضه لسوء المقالة، فعلى لغة هذه الرسالة، ليس لأحد أن يدعي أنه صوفي حتى يحقق في نفسه كل صفة من صفات (الجندي) و (القشيري) و (النووي) وأمثالهم، فإن أخل بقليل، أو بكثير كانت نسبته كاذبة، وليس لأحد أن يدعي أنه مالكي أو شافعي أو حنبلي ... حتى يكون مرآة لهؤلاء، فإن أوقع النسبة على بعض الخواص، قالت هذه الرسالة، إنك متهاون بهؤلاء الأئمة "(2).

قد بدا العربي التبسي وهو يناظر ابن عليوة هنا بمظهر المتكلمين، في استعماله لأسلوب الحجاج العقلي، كما بدا أيضا بمظهر من يستخدم المنطق، عرضا وتحليلا واستنتاجا قصد "إلزام" إفحام خصمه.

وتتوالى المقالات، وفي عنف المواجهة للانحراف الديني تعلن الجمعية حربا لا هوادة فيها على مشايخ الطرقية، ويتنوع خطابها بين اللهجة الشديدة القاسية التي تفضح وتكشف التناقض المريع بين مظهر (الولي) الخادع، ومخبره الزاهد، فهو يظهر للناس في مسوح التقي الزاهد، ويختلي لنفسه في صورة شيطان. وقد مثل هذا الخطاب طائفة من " العلماء " الكتاب الإصلاحيين أمثال: محمد السعيد الزاهري، محمد الأمين العمودي، مبارك الميلي ...، فهؤلاء خاضوا معركة عنيفة ، نزعت أحيانا إلى التهكم اللاذع، والانزلاق إلى حمأة السباب والشتم.

فمثلا " الزاهري كان عنيفا قاسيا، جريء القلم واقعيا، يتبذى في أسلوبه أحيانا إلى حا

---

(1) عجالي: كمال، الطيب العقبي أديبا -أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في الأدب الحديث إشراف د. العربي دحو، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر 1997-1998، ص376.

(2) قد ظل من كان مثل هذا يهديه، جريدة الشهاب، س 4، ع 158، 15 صفر 1347هـ الموافق لـ 1928/08/02م، ص 10.

الإسفاف، وهو لا يتورع عن نيل خصومه من كل ثغرة، ولو ساقه ذلك إلى المجون، وفحش القول، واتهام الأعراض، وإن جبين الحياء ليتصبب عرقا من بعض قوارصه الماجنة "(1).

لكن هذا الأسلوب من الخطاب يبقى تأثيره محدودا، إن لم يسئ لصاحبه، لأنه يدخله في مناقشات جانبية، لا تخدم الإصلاح، ولا تؤسس الفكرة الإصلاحية، وكأن صاحبه يريد أن ينتصر لنفسه، وهكذا تضيع القضية في ظل هذا الانفعال الحاد، واللفظ غير النزيه.

إلا أن الأسلوب المعتدل يبقى هو الأسلوب البارز في خطاب الجمعية، ويبقى المنهج الذي يستطيع أن يؤسس لإصلاح فكري ناضج، يرتفع عن المهاترات والمناقشات الجانبية، ويرقى بالفكرة إلى مستواها الصحيح. وخير نموذج جسد هذا الأسلوب، ابن باديس " الإبراهيمي الذي استطاع أن يدحض الفكر الطرقي، لأنه كان يناقش بروح علمية، بعيدا عن كل اندفاع وانفعال وحماس، ، وكما سبقت الإشارة، إن ابن باديس والإبراهيمي لم يتعرضا لمسائل هامشية، الجمعية في غنى عنها، بقدر ما كانا يغوصان في أعماق هذا الانحراف الديني، وعقائده الفاسدة كالتشبث بالمعتقدات وتأويلها وفق مصلحة معينة، فهي لا تخدم إلا المصلحة بكل أبعادها الدينية والثقافية والسياسية والاجتماعية، وما يترتب عن هذه المعطيات الاستعباد بكل أشكاله، كترسيخ مبدأ الإقطاع الذي يحرم على المواطنين التمتع بخيرات بلدهم، كما أن كل ما يتجسد، فليس للاستعمار دخل فيه، لأن ذلك مستمد من أوامر الله، وهي أفكار مستوحاة من اعتقادهم.

ثم إن البؤس والفقر والحرمان، في منظور مشايخ الطرقية، إنما هو قضاء الله وقدره، ولا مفر منه، ومن ثم قبوله.

هكذا ينظر ابن باديس ومن سار على منهجه المتوازن المعتدل، نظرة عميقة شاملة، تحيط بالقضية بكل أبعادها وتأثيراتها، وتنطلق إلى أفق واسع لتلمس الجرح المتعفن، فيتيسر لهم الأمر لتشخيص هذا الداء ووصف علاجه، وإذا اقتضى الأمر عملية جراحية تستأصله.

إلا أن هذا التفاوت في الأسلوب لا يعني تناقضا في المواقف بقدر ما هو أدوار مترابطة متنوعة، فأحيانا طبيعة الظرف تقتضي الأسلوب المناسب لها، وإذا ساد في فترة معينة أسلوب عنيف حاد، لربما كانت طبيعة المعركة تفرض عليهم استعمال أشد الأسلحة إيذاء للخصم، بعد أن رأوا أن المناقشة الهادئة لا تجدي معه نفعا "(2).

---

(1) محمد ناصر، المقالة الصحفية الجزائرية (1903-1931) مج1، ص131.

(2) ناصر، المقالة الصحفية الجزائرية (1903-1931) مج1، ص128.

ومن ثم انساقوا وراء هذا التيار الجارف المشحون بالعاطفة الجياشة والانفعال الحاد، الذي أبعدهم عن المناقشة العلمية الرصينة، المبنية على الحكمة والموعظة الحسنة، لأن فورة الشباب، وعنفوانه، كثيرا ما توجه سلوكات الفرد وأفكاره، وقد كانت الاستجابة لتأثير هذه المرحلة من العمر تظهر في ذلك المظهر، إلا أن هذا الأسلوب أخذ في التراجع، وبدأت حدته تنقص في ظل توجيهات شيوخ الجمعية الكبار أمثال ابن باديس، الإبراهيمي ...

ومحصلة ما يمكن أن نستنتجه من كل ما سبق من قضايا طرحتها الجمعية ومواقف اتخذتها من الطرقية ومشايخها: أن نجد مشروع الجمعية إصلاحيا بالدرجة الأولى، ينطلق من إصلاح الذات (الإصلاح الداخلي) قبل مواجهة الاستعمار -لنحرر أنفسنا، فنتحرر من القابلية للاستعمار-، تبدأ بإصلاح العقيدة، التي تعني في حقيقتها نبذ الاستعباد وتحريمه، وتحرير العباد من عبادة العباد، سواء كانوا مستعمرين أو ذوي سلطان أو شيوخ، وينتج من إصلاح العقيدة صلاح الفكر، الذي يربط الصلة، ويجعلها إيجابية في تحديد مسار حركة الحياة من أجل تحقيق التحرر الذي تقتضيه صحة العقيدة، وبالتالي نبذ وإبعاد الأفكار الطائشة الميتة والمميتة، كخرافة التاريخ، أو أضحوكته الكبرى (الاستعمار قضاء وقدر من الله تعالى).

وبصلاح العقيدة وصلاح الفكر، يأتي صلاح السلوك، الذي سجلته صفحات لرجال الجمعية، إذ كانوا يمثلون نموذج التدين الصحيح، عقيدة وفكرا وسلوكا.

وبتلك الثلاثية، استطاعت جمعية العلماء أن تبني جيلا مشحونا بإرادة التحدي، حاملا شعار التصدي، لكل أشكال التردي، ولمختلف أنواع التعدي، لأنه مؤهل بثلاثية الترقي (عقيدة-فكر-سلوك). ولم تستطع الجمعية بناء وتحقيق هذا الإنجاز التاريخي المميز، إلا بعد أن قضت على وسيلة تلك القابلية للاستعمار من خلال مواجهة فكرية وعملية، مع هذه الطائفة، مستعملة في ذلك وسائل تجمع بين كل أجهزة الإنسان في التلقي من خطب ودروس للعقل والقلب، ومن جرائد تغذي ثقافة الشعب السياسية والتحررية، إلى جانب النوادي، وإحياء المناسبات الدينية.

وفي الجانب العملي قدمت الجمعية صورا بطولية عملية، توحي بمدى ارتباط قادة الجمعية بالفكرة من أجل بث روح الحرية والتحرر والإصلاح الشامل للفرد الجزائري، والمجتمع الجزائري، والأمة الجزائرية.

وما تمليك(*) ابن باديس زوجته عصمتها، وتخييرها بين البقاء والذهاب، وما نومه سوى ساعتين في أربعة وعشرين ساعة، إلا نماذج وصور لهذا البناء الحضاري الذي ينعكس في تفكير الفرد وسلوكاته.

وهكذا نخلص إلى منهج جمعية العلماء في مواجهة الاستعمار من خلال القضاء على العقلية القابلية التي تصنعها المرابطية في أذهان الشعب، كما يصنعها فساد العقيدة، وموت الأفكار، وضياع السلوك، اقتناعا منها بأن المرابطية هي السبب في هذا الفساد العقدي والفكري والسلوكي، ويبرز هذا المنهج بوضوح في:

1- تعرية أدعياء الدين، وفضح سوءاتهم، وسلخ صفة القدسية التي أضفوها على أشخاصهم، وعلى كيد الاستعمار والتحرر من نيره.

2- عمل الجمعية المستمر على عزل الفكر الطرقي، بوسائله، ومؤسساته، وإنهاء سياسة ممارسة التدجيل والتخدير والتضليل باسم الدين.

3- تجديد البناء الروحي للمجتمع الجزائري، وذلك بعد تخليص الإسلام من العقائد الفاسدة، والبدع والخرافات الشائعة.

وبهذا المنهج تمكنت الجمعية من أن تصدم الطرقية، بعد ما طعنت في عقيدتها الفاسدة، وفضحت سلوكاتها المنحرفة، ونبهت الجمهور إلى ما تبثه من مفاسد وشرور ومخاطر، تتهدد كيان المجتمع الجزائري، فخسرت ما كانت قد حصلت عليه من مكاسب مادية ومعنوية هزيلة، واقتصر نشاطها كما يقول " أندري جوليان ":" على مجادلات مع العلماء الإصلاحيين، وتأسيس بعض المدارس القرآنية، الاحتفال بالأعياد تكريما للأولياء الصالحين، ولما كانوا خالين من الإرادة البناءة، ومن الإيمان الفعال، فإنهم لم يقدروا على مواجهة حملات خصومهم، إلا بالاهتزازات من حين لآخر، أو بخنوع محزن، وكان العلماء هم الذين أحيوا حقيقة الإسلام بالجزائر باثين فيهم وعيا دينيا وقوميا "(1).

" و لم يجنوا من تلك الحرب التي ليس وصيها من غرض هذه الرسالة إلا ما قاله قاتلهم

(*) طلاق التمليك: أن يقول الزوج لزوجته ملكتك أمرك في البقاء معي أو الفراق..

(1) شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية، تسير القوميات الإسلامية والسياسة الفرنسية، ترجمة مجموعة من الأساتذة، الدار التونسية للنشر- الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، تونس 1976 ص126-127.

العامي الوقح: نحن فلسناهم عند الحكومة، وهم فلسونا عند الأمة "(1). لأن مهمة الجمعية هي نفوذها في أوساط المجتمع الجزائري، لإيصال الفكرة الإصلاحية إلى النفوس والعقول، لتدرك حقيقة هذه الطائفة المسخرة من طرف الإدارة الاستعمارية.

(1) الميلي: مبارك بن محمد، الشرك ومظاهره، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، ط3: 1403هـ-1982م، ص268.

دور جمعية العلماء في إحياء الإرشاد الإسلامي:

حالة الإرشاد الإسلامي قبل ظهور الجمعية:

لقد كانت حالة الإرشاد الإسلامي قبل ظهور الجمعية سقيمة، تتقاذفه أخطار متعددة من جراء ما حل به على يد الطرقيين، وأئمة الدين الرسميين، والجاهلين المدعومين من الاستعمار الفرنسي، ولعل الوصف التالي يبرز حالة الإرشاد الإسلامي، عندما تبنته أيدي غير أمينة: " ... وصار الإرشاد الإسلامي، يتولاه من يستمد مواد إرشاده من منامات هي من تخليط الشيطان وألاعيبه، ومن خيالات الدجاجلة، وأقاصيص الرجال الذين لو عرضت أقوالهم على الدين لردها، فنشأ هذا الإرشاد الذي لا يتلاقى مع الإرشاد المحمدي، ولا في مادته، ولا في صفات أهله "(1).

فالمحلل لهذه الكلمات يكشف حالة وواقع الإرشاد الإسلامي، وما حل به من انحطاط وزراية على أيد أناس، لا ينتهون حقيقة الإرشاد، الذي أصبح في عقولهم واعتقاداتهم مطية لتحقيق مآرب دنيوية، وما ينجر عن هذا النوع من الإرشاد الذي انحرف عن مقاصده النبيلة، وأصبح يتلاعب به وفقا للأهواء والمصالح.

يبدو أن هذه المهمة الشاقة والمتمثلة في الإرشاد الإسلامي، كانت شاغل وهاجس الجمعية، فاضطلعت في مسيرتها الإصلاحية في الجزائر تأسيا بدور الأنبياء والرسل في اضطلاعهم بعملية الإصلاح شاملة، وقد نوهت الجمعية في العديد من المرات بما يقوم به رجالها المصلحون في هذا المجال، ومن ذلك ما ذكره العربي التبسي في قوله:" إن الإرشاد الديني هو مهمة جمعية العلماء التي ما وجدت إلا لتحيي آثار نبيها وسيرة سلفها الصالح الدينية، ما وجدت لإحياء السنن الدينية سبيلا، إن الإرشاد كان وظيفة نبينا، ذلك أن تاريخه ينطق بأنه كان يعقد مجالس الوعظ، ويحادث الناس، ويبعث بالموعظة إلى نفوسهم، ويلقي بالحكمة في أذهانهم، فإذا عقولهم التي شبت في الجاهلية، قد زكت بذلك الإرشاد، فيتولد من ذلك الزكاء استقامة في الأعمال، وحسن في الأخلاق، وطيب في الآداب، كأن ربك القادر قد خلق تلك الأرواح خلقة جديدة، تبتدئ من

---

(1) التبسي: العربي، تقرير في كيفية الدعوة والإرشاد، سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1930، ص147.

وعظ رسول، ويكون وعظه بالنسبة إليهم كفاصل حاجز بين تاريخهم الجاهلي وتاريخهم الإسلامي... "(1).

وقد عملت الجمعية كل ما في وسعها لتعيد للمسجد روحه الإشعاعية، حتى يتبوأ مكانته الطبيعية التي كان عليها من قبل، ولكي يحقق هذا الدور الطبيعي الريادي، بادرت الجمعية إلى إصلاح التعليم في رحابه، ومن الخطوات العملية التي تجسد هذا الإصلاح في الوعظ والتذكير، ما جاء في سجل مؤتمرها المنعقد سنة 1935م بشأن الأسلوب الذي اتخذته في الوعظ والتذكير، وجاء فيه:" أما في المساجد، فطريقة الجمعية في الوعظ والتذكير، هي طريقة السلف، تذكر بكتاب الله، تشرحه، وتستجلي عبره، وبالصحيح من سنة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- التي تبينها وتنشرها، وبسيرته العملية، تجلوها، وتدل الناس على مواضع التأسي، وأسلوب الجمعية في التعليم الديني في المساجد على إطلاقه المعنى والنفوذ إلى صميمه من أقرب طريق يؤدي إليه وتاليته للسامعين بالصور العملية التطبيقية، والإعراض عن اللفظيات والخلافات، وكل ما يشوش أو يبعد عن تصور المعنى المقصود "(2).

يستفاد من هذا النص أن الجمعية قد أدركت دور التعليم المسجدي وفهمته بعمق، حيث تبين لها أن الصلة القوية بين هذه المؤسسة الدينية التربوية، والبناء الروحي لهذا المجتمع المسلم، متصلة دائمة؛ وهو الأمل الذي جعلها تتحمل مسؤولية بناء مشروع تربوي متكامل وفعال، غايته تحريك الأمة، وإيقاظها، لإعادة تشكيل ذاتيتها الحضارية الإسلامية، ومن ثم يكون المسجد سواة هذا البحث، وهي قناعة إيمانية متأصلة في نفوس أعضاء الجمعية.

ولضمان النجاح لعمل المرشدين الإرشادي والإصلاحي، وليحصل النفع، وتكون كلمة المرشد مقبولة، كان من الواجب اتباع منهج ميسر مدروس، ومن ذلك ما كان يقوم به ابن باديس في تفسيره للقرآن الكريم، حيث يستهل دروسه بما كان يستهل به الرسول -صلى الله عليه وسلم- خطبه، ثم يأخذ في تلاوة الآيات التي يريد تفسيرها من حفظه، ثم بعد ذلك يشرع في التفسير بلغة عربية فصيحة، وبأسلوب غاية في الوضوح، يركز فيه على استجلاء المقاصد والعبر، وكثيرا ما ينزل معاني الآيات على ما تنطبق عليه من أحوال المجتمعات الإسلامية أو البشرية في

---

(1) موقف الجمعية من التعليم-سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ص64-65.

(2) المصدر نفسه، ص64-65.

العصر الراهن، وتجرى المقارنة الملائمة بين الماضي والحاضر، مع الإشارة إلى أسباب النزول عند الاقتضاء "(1).

فمثلا عندما يفسر قوله تعالى:﴿ أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهودا ﴾(2).

يبدأ حديثه بذكر أسباب النزول، وارتباط الآي بعضها ببعض، ثم يشرح الألفاظ والتراكيب، وبعدها يفسر المعنى العام ويستخرج منه الأحكام، ثم ينتهي إلى الجانب التعليمي التطبيقي فيقول:" في ربط الصلاة بالأوقات تعليم لنا لنربط أمورنا بالأوقات ونجعل لكل عمل وقته، وللراحة وقتها، ولكل شيء وقته، وبذلك ينضبط للإنسان أمر حياته، وتطرد له أعماله، ويسهل عليه القيام بالكثير من الأعمال. أما إذا ترك أعماله مهملة غير مرتبطة بوقت، فإنه لا بد أن يضطرب عليه أمره، ويتشوش باله، ولا يأتي إلا بالعمل القليل ويحرم لذة العمل، وإذا - م لذة العمل أصابه الكسل والضجر فقل سعيه، وكان ما يأتي به من عمل -على قلة تشويشه - بعيدا عن أي إتقان "(3).

إن المتمعن في تفسيره لهذه الآية يتضح له بعض خصائص تفسيره للقرآن، إذ يربط الدين بالدنيا، ويتخذ المبادئ الدينية أساسا لبناء المجتمع، والنهوض به، وتربية الأمة، وتهذيب أخلاقها، فكرا وسلوكا وعملا.

ويعتبر هذا المنهج العصري في فهم الدين وربطه بظروف العصر والزمان والبيئة والمجتمع خطوة موفقة في إحياء الدين.

وانطلق أعضاء الجمعية في ممارسة عملهم الدعوي والإرشادي -رغم الظروف الدعوية الصعبة والمعتمة والمانعة من انتشار الدعوة الإسلامية في الجزائر- بقوة وإيمان رباني - الس، مدركين حاجة المجتمع إليه، وقد نبه العربي التبسي إلى هذه الحاجة قائلا:" إن حاجة المسلمين والإسلام إلى الإرشاد لحاجة يتوقف عليها حياتهما، ذلك أن هذه الأمة الجزائري المسلمة تقوم ديانتها عقائدا وأعمالا وأخلاقا وآدابا على أصول وفروع علمية، لا يمكن للمسلم أن يأتي بها

---

(1) مرحوم: علي، لمحات من حياة الشيخ ابن باديس، جريدة العصر، الإثنين 5 رجب 1403هـ- أفريل 1983م، ص5.

(2) سورة الإسراء، الآية رقم: 78.

(3) طالبي: عمار، ابن باديس حياته وآثاره، دار مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر ط1، ج1/ص312.

كافية له معدودة من دينه إلا إذا أخذها عن علم وبصر، وفقه ونظر ... والعلم لا يعم إلا عن طريق الإرشاد من المرشدين في أحوالهم كلها ... "(1).

إن المتمعن في قول التبسي يتبين له قيمة الإرشاد، ومدى حاجة المسلمين والأمة الإسلامية إليه، وأن استمرار حياة الإسلام والمسلمين متوقفة على استمرار عملية الإرشاد، واضطلاع المرشدين بمهمة هذه العملية، كما أن دور الإرشاد والمدرسين تقديم الصورة الصحيحة للدين الإسلامي، وتخليصه مما علق به من شوائب جراء أوهام وأباطيل أقحمها رجال الدين الرسميين ومشايخ الطرقية.

وقد كانت الجمعية تهتم بالوعظ والإرشاد، وتركز عليه في مواسم ومناسبات، خاصة شهر رمضان، وذلك لما يتميز به من خصوصية أبرزها الاستعداد النفسي للإقبال على الطاعات، فهو شهر الصبر، كما هو شهر الإيمان والإرادة والانتصار على الأهواء والحظوظ النفسية، وهو مناسبة عظيمة، تحرر الفرد من شهواته وأهوائه وتدربه على الالتزام والانضباط، وتربطه ارتباطا وثيقا بالقيم والأخلاق والفضائل.

ولتحسيس الدعاة والمرشدين بدور وأهمية الإرشاد " جرت جمعية العلماء -منذ أعوام- على سنة حميدة جعلتها من صميم أعمالها، وهي إحياء ليالي هذا الشهر بدروس الوعظ والتذكير في الحديث والتفسير، وفي مجامع المسلمين ومدارسهم ونواديهم بل وفي ديارهم ... وأن الجمعية تعلم أنكم قائمون بهذا الواجب في بلدانكم، ولكنها تذكركم وتوصيكم بأن لا تفرطوا فيه ليلة واحدة من ليالي هذا الشهر، وأن تحضوا بالعناية المواضيع الراجعة إلى إصلاح الأخلاق، فمن فساد الأخلاق أتيت أمتكم، ومن ثغور الأخلاق دخل شياطين الإنس والجن إلى نفوسها فأفسدوها "(2).

إن المتمعن في هذا القول يتبين له مدى حرص الكاتب في أهمية الإرشاد ودوره لرجال الجمعية، ليعرفهم بمهمتهم الإسلامية النبيلة، ذلك لأن الإرشاد هو عماد العملية الإصلاحية، فهو إحياء لقيم الإسلام الفاضلة، فبالإرشاد تتعرف الأمة على أمراضها، فتضع يدها على الداء وتشخصه، ثم تسترشد إلى طرق العلاج، علها تطهر المجتمع الجزائري وتصلح منه ما فسد.

---

(1) التبسي، تقرير كيفية الدعوة والإرشاد - سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ص141.

(2) آثار محمد البشير الإبراهيمي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ط1: 1982-1402هـ، ج3/ص179.

وتبقى أهمية دروس الوعظ والإرشاد، كوسيلة مهمة ورئيسية في عملية الإصلاح، قصد تزويد الحياة الاجتماعية الجزائرية بالقيم والمفاهيم، التي تنقلها من عصر التخلف إلى عصر النهضة والتقدم، وبناء الإنسان والحياة.

وقدر لها أن تصرف كل عنايتها لعلاج أسباب التخلف والانحطاط، لكي تتمكن من تغيير هذه الأسباب، وذلك عن طريق دروس الوعظ والإرشاد " فقد وفق الله جمعية العلماء منذ أول عهدها إلى القيام بدروس الوعظ والإرشاد في الأمة، وكانت تلك الدروس تعقد لها الرحلات والجولات في أنحاء الوطن، وكانت وفود الجمعية تجوب الوطن غربه وشرقه، جنوبه وشماله للترغيب فيما يرضي الله والدعوة إلى العلم، وتأسيس دوره للكبار والصغار ... وكان لتلك الوفود أطيب الأثر في الشعب الجزائري، وأكبر عامل على إيجاد اليقظة الدينية والعلمية التي تشاهد اليوم في الشعب الجزائري، ولا يزال الشعب يذكر تلك الوفود، ويذكر رجالها ومواقفهم من الجهل والبدع والخرافة ... وبتلك الدروس والمحاضرات والأحاديث الدينية والإصلاحية، فإن كل ذي بصيرة يرى الفرق الجلي الموجود بين ما فيه الشعب اليوم من إصلاح ووعي قومي، وبين ما كان فيه قبل من فساد في المجتمع، وجهل في الشعب وضلال في الدين "(1).

المتمعن في هذا القول يتبين أن نجاح العمل الإصلاحي في نظر الجمعية، مرتبط ارتباطا وثيقا بعملية الوعظ والإرشاد، ونظرا لأهميته، أولته العناية الكافية عبر كافة أنحاء القطر الجزائري، خاصة بعدما تبين لها ما جره على الأمة الجزائرية من نفع عميم في دينها، وأخلاقها، وثقافتها، ولغتها ...

وتبقى أهمية الإرشاد ومكانته، من الوسائل الهامة لتبليغ الفكرة الإصلاحية وتأسيسها في العقول والنفوس. ويبقى المرشدون بإرشادهم لهم الدور الرئيسي في إحياء الأمة، وذلك بإحياء القلوب الميتة، وزرع الفضائل في الأمة، وهذا لا يتأتى إلا بدورهم الإرشادي في إعادة الإسلام الصحيح إلى توجيه الناس والتحكم فيهم.

إحياء المناسبات الدينية:

ومن النماذج الجهادية الحية لجهود علماء الجمعية، وتحديهم لسلطة الاستعمار، الإستفادة من كل مناسبة دينية، فضلا عن خطب الجمعة والدروس المختلفة، فقد كانت الجمعية حريصة على

---

(1) التبسي: العربي، مواعظ ليالي رمضان واجب ديني على علماء المسلمين، جريدة البصائر، س2، سنة: 6، ع: 226، الجمعة 4/جمادى الأولى 1372هـ، الموافق لـ أفريل 1953م، ص1.

إحياء الأعياد الدينية لما تتمتع به من مكانة في نفوس المسلمين، ولما تبرزه من مظاهر إسلامية، وما تحققه من معان سامية، تتجلى في علاقة الإنسان بربه، وعلاقته بأخيه الإنسان، ولتتجاوز الأمة خلافاتها، وتنبذ صراعاتها، وتتوحد مشاربها.

وبتجسيد هذه المعاني تكون الجمعية قد ساهمت في إصلاح جزء من الواقع الجزائري المريض من خلال إصلاح النفوس، عندما تلتقي، وتجدد معاني الأخوة، والتعاون، والوحدة، وتغيظ المستعمر وتتحداه.

ومن النماذج الجهادية ما وقع للشيخ " خير الدين " في صلاة عيد الفطر، عندما أرادت السلطات الاستعمارية منعه من إلقاء خطبتي العيد سنة 1934م، فكان موقفه تحدي السلطات في شخص شيخ البلدية، والإمام المعين من طرفه، فألقى الخطبتين.(*)

ومن المواسم التي غذتها الجمعية بأنواع النشاطات، واستثمرتها لصالح الأمة، المولد النبوي الشريف، حيث دعت إلى إحياء هذه المناسبة، لما فيها من تجديد معاني النبوة، وتذكير، وعرض لأعماله وأخلاقه، وآدابه، لتستقيم الأمة على السنة المحمدية، وتلزم نفسها بهذه المعاني والآداب " ولهذه الناحية نجيز إقامة هذه الاحتفالات، ونعدها مواسم تربية، ودروس هداية ... "(1).

" فلنجعل كل يوم ولادته من كل عام نعزم فيه على تجديدنا تجديدا روحيا وعقليا وأخلاقيا وعمليا وتاريخيا، تجديدا إسلاميا محمديا في جميع ذلك، وهكذا نجدد ونتجدد في كل ذكرى مولد علينا أن نتفقد عقائدنا وأخلاقنا وأعمالنا، ونعزم فيما اندثر منها على التجديد ... "(2).

إن المتمعن في كلام ابن باديس يتضح له أن إحياء المولد النبوي الشريف، هو تجديد لمعالم الإسلام، بكل أبعاده الروحية والعقلية والأخلاقية والعملية والتاريخية، ولا يتحقق هذا التجديد، إلا بتجسيد هذه المعاني في نفوس أفراد الأمة، وأن تقبل عليها فهما وعملا، سلوكا وممارسة. عندها يجد الإسلام مكانة في قلوبهم، وفي واقعهم، من خلال إحياء المولد النبوي الشريف.

ومحصلة لما سبق: إن الإرشاد والوعظ الديني من الوسائل الهامة إن لم تكن مقدمتها -لما تحققه من آثار طيبة- التي تعود على الفرد والمجتمع بالفائدة والنفع العميم. فبالإرشاد عالجت

(*) انظر الحادثة بالتفصيل في مذكرات الشيخ خير الدين ج1/ص289-290.

(1) آثار محمد البشير الإبراهيمي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ط1: 1981-1402هـ ج3/ص361.

(2) آثار الإمام عبد الحميد بن باديس مجالس التذكير من حديث البشير النذير، مطبوعات وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، ط1: 1403هـ-1983م، ص297.

الجمعية أمراضا مستعصية، طالما نخرت كيان الأمة، وأفسدت تصورات وعقائد وقيم الفرد الجزائري، ، وجعلته يبتعد عن الدين الإسلامي ويرتمي في أحضان الرذيلة والأخلاق الفاسدة. فأخذ المرشد دوره، وبادر في معالجة هذه الأمراض، والأخلاق الفاسدة، فصحح المفاهيم، والقيم والتصورات، وجعل الفرد الجزائري يعود إلى أحضان الدين الإسلامي، يتغذى بقيمه ومبادئه وأخلاقه.

كما أن الوعظ الديني هو الذي حرك هممًا طال عليها الأمد فخارت، وحفز همما ران عليها الارتخاء والخمول، فجددها، لتتفاعل مع واقعها وتستجيب لمتطلبات الحياة.

وبهذا العمل الإرشادي استطاعت الجمعية أن تحدث وثبة إصلاحية تستهدف تغييرا أ... ق، هو تغيير بنيان التفكير عند الفرد الجزائري البسيط كما المثقف، وتأسيس وعي جديد يستجيب لطموحات الشعب الجزائري.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الثاني:

إخضاع القضاء الإسلامي للقانون الفرنسي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

تمهيـــد:

حياة المجتمـع البشـري لا تتشـكل أو تسـتقيم، إلا وفـق نظـام تحكمـه مجموعـة مـن القواعـد والقوانين، والمبادئ والقيم النظرية والعلمية، شريطة أن تتناسب مع طبيعة مجريات الواقع، بكـل مـا يتضمنه من عناصر: إيجابية وسلبية.

لذا أولى الاستعمار الفرنسي عناية لمجـال القضـاء، لأن مسـاعيه مـن هـذه الناحيـة تتجـه نحـو تكوين نظام قضائي، كمؤسسة شرعية تمارس وظيفتها، من خلال هيئاتها التشريعية والتنفيذية مـع فرض سلطتها القهرية على الأهالي، وإبقاء السيادة الكاملة للمعمرين الفرنسيين، وتطويـع القـوانين لصالحهم، إضافة إلى تكريسهم للممارسـة العلمانيـة بكـل أوجههـا، ومحاولـة إضعـاف روح وقـيم وقواعد الدين الإسلامي في نظر الشعب الجزائري المسلم، بدعوى، أن ما تعده فرنسا صالحا لتنظيم الحياة فهو أجدر بالقبول. ولكن بالمقابل بادر رجال الجمعيـة إلى إيجـاد بديـل في الواقـع عـن طريـق تأسيس مجالس شعبية يشرف عليها قضاة جزائريون، وأئمة يعقدون جلسـات كلمـا اقتضـى الحـال الفصل في مسائل معينة، وقد وجدت صدى كبيرا لدى أفراد المجتمع.

وبهذا تكون الجمعية قـد دخلـت المعـترك مـع الاسـتعمار الفرنسـي في المجـال القضـائي وهـو المطلب الرئيسي الذي تحدده فاعليات المشروع الإصلاحـي، وسـوف نـبرز وجهـي النشـاط الـذي أبداه الجهاز القضائي الاستعماري والمجالس الشعبية التابعة للجمعية على النحو الآتي.

إن موضوع القضاء، موضوع خطير، نظرا لاتساعه، وعمقه وتفرعه، بحيث لا يتسع له الـزمن، هذا من جهـة، ومـن جهـة أخـرى فـإن الموضـوع يقتضـي مـن البـاحث الكفـؤ أن يكـون مستكمل الأدوات التي تسهل له الاقتراب مـن الحقيقـة مـا أمكـن، وأعتقـد أن العـودة إلى القضـاء الفرنسي في الجزائر في فترة تشابكت وتعقدت معطياتها، ينبغي ألا تعني عـودة عشـوائية بـل عـودة واعية ناقدة، ترتكز علـى الفكـر الصحيـح والعقـل البصـير، والتمحيـص الدقيـق، وهـذه مؤهـلات يصعب تحقيقها.

والوقوف عند موضوع القضاء في فترة الاحتلال الفرنسي أمر صعب، ومعقد، ولا أدعي أنـي أستوفيه حقه من الشـرح والتحليـل، لأن الموضـوع يسـتند إلى أهـل الاختصـاص بالدرجـة الأولـى، فمعظم مادته الخام، ترسانة من القوانين، والمواد والبنود والمراسيم، وكلها تتطلـب الدرايـة والمعرفـة الحقة بمدلولاتها، ومضامينها، في حين تكون مساهمتي إجلاء أبعاده الحقيقية التي تنتهي إلى أهـداف

استعمارية، تتمثل في إخضاع الأمة الجزائرية للتشريع الفرنسي بعد تفريغها من مصدرها الرئيسي، ألا وهو التشريع القضائي الإسلامي.

وقبل الحديث عن القضاء الفرنسي في الجزائر يلزمنا في هذا المبحث أن نذكر خلفية تاريخية، لطبيعة القضاء المعمول به في الجزائر وذلك قبيل وأثناء الاحتلال الفرنسي، لإجراء نوع من المقارنة على أساس سرد معظم المتغيرات التي تتميز بها كل مرحلة على الشكل الآتي:

1- القضاء الجزائري قبل الاحتلال:

إن المرجعية التي كان يستند عليها القضاء الجزائري طيلة عقود من الزمن تعود إلى أصول الدين الإسلامي، أين برز على الساحة أعيان شكلوا منظومة قضائية وذلك بفضل البناء الروحي الذي قاد إلى انصهار كل عناصر الشعب الجزائري بما فيهم المسلمون الفاتحون مع إخوانهم الأصليين الذين ناصروهم على إرساء مبادئ العدل والتضامن، ونشر قيم الخير والأخلاق الفاضلة، ويعتقد عبد العزيز سعد " أن المسلمين الوافدين من المشرق العربي جاءوا إلى الجزائر، جاءوا إلى الجزائر ومعهم قواعد جديدة لنظام القضاء تستمد أصولها من الدين الحنيف الذي جاءوا يبشرون به، ومما جاء به من عدل ومساواة، ومن دعوة إلى نبذ كل أنواع الظلم، فأقاموا النظام القضائي على النهج الذي ورثوه من الخلفاء الراشدين، مع بعض التعديلات التي اقتضتها ظروفهم الجديدة في البلاد الجديدة "(1).

بهذه الخصال الحميدة التي كان يتحلى بها المسلمون الفاتحون، تمكنوا بعون الله، وبتجارب الجميع، أن يظهروا إلى الوجود مجتمعا متكاملا ، متلاحما، تسوده الرحمة والتسامح والمساواة، حريص على تطبيق أحكام الشريعة، بما يتماشى والظروف والأحوال الجارية في المجتمع الجزائري.

أما المناطق الجبلية النائية كالأوراس والقبائل، رغم اعتناقها للدين الإسلامي ومناصرته، فإنها بقيت محافظة على عاداتها وتقاليدها، وما تعارفوا عليه، ومن ثم فقد كانت تحتكم إلى هذا الموروث الشعبي المتعارف عليه، وفي هذا يقول عبد العزيز سعد:" أما شأن النظام القضائي في المناطق الجبلية والنائية -الأوراس والقبائل- فعلى الرغم من أن أهاليها اعتنقوا الإسلام بحماس وانتصروا له وناصروه، وآمنوا بما جاء به إيمانا قويا متماسكا، إلا أنهم مع ذلك ظلوا محتفظين بتقاليدهم في حل المنازعات، ومحتفظين بنظام التحكيم الذي كانوا قد عرفوه من قبل "(2).

---

(1) سعد: عبد العزيز، أجهزة ومؤسسات النظام القضائي الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1988م، ص22.

(2) المرجع نفسه ص22.

وسار القضاء في الجزائر على نفس المنهج من حيث الخصائص التنظيمية، التي اتصف بها إلى عهد الأتراك، أين تغير نظام الحكم بصورة ملحوظة، كما وقع تراجع في مد القضاء الإسلامي، وبدأ يطبع بقوالب مغايرة للشكل السابق، وكان الهدف من ذلك، أن يوافق النظام الإداري الذي قسموا البلاد بمقتضاه إلى أربعة أقاليم هي (الجزائر-قسنطينة-وهران-التيطري) في أداء وظيفته.

فيما يخص طبيعة السلطة القضائية، اتبع الأتراك أسلوبا معينا يظهر فيما أشار إليه أحمد توفيق المدني حيث " كانت السلطة القضائية الإسلامية بالجزائر مكونة من محكمتين، يشرف عليهما قاضيان، ومفتيان، أحدهما مالكي والآخر حنفي، لأن الجزائريين كانوا على المذهب المالكي، في حين أن الأتراك على المذهب الحنفي، وهذه السلطة تنظر في القضايا المدنية والجنائية "(1).

وكانت السياسة المتبعة من طرف الأتراك تنحصر في عدم إحداث تجانس ووحدة بين المذاهب الدينية، وهنا تتضح التفرقة بين المسلمين على اعتبار أن السكان الجزائريين لهم شؤونهم الخاصة، ويعيشون أوضاعا تختلف عن تلك التي يعيشها الأتراك، وهذا الأسلوب لم يظهر في عهد مجيء المسلمين الفاتحين إلى أرض الجزائر، ولكن نجد بصورة إجمالية أن القضاء في الجزائر قبيل الاحتلال كان يستمد أحكامه من نصوص الشريعة الإسلامية.

ولكن مع تقدم الزمن، تراجع النظام القضائي التركي نزرا لانهيار السلطة في تلك الفترة التي تمثل نهاية عهد الأتراك في الجزائر، أين بدأت الحظوظ والأهواء تسيطر على النفوس، وغيبت القلوب، وأخذ الانحراف يتمكن من الحكام الأتراك.

وهذا مفتي الجزائر " ابن العنابي " كان قد حذر الحكام الأتراك ، ونصحهم بالرجوع إلى كتاب الله وسنة رسوله -صلى الله عليه وسلم- وبعدم تقليد الغرب، إلا فيما يتعلق بالأمور العلمية والحربية فيقول:" أن ما عليه الكفرة من سياستهم العقلية، فنحن في غنى عنه، لأن للمسلمين الكتاب والسنة، وفيهما من التشريعات السماوية ما يغني عن قوانين أوروبا الوضعية "(2).

القضاء الجزائري أثناء الاحتلال:

مهدت فرنسا تحت إشراف هيئاتها الإدارية والعسكرية، بتهيئة مشروع، يتمثل في النظام القضائي الجديد، لأجل إخضاع الجزائر للتشريع الفرنسي.

---

(1) المدني، كتاب الجزائر ص313.

(2) سعد الله: أبو القاسم، ابن العنابي، رائد التجديد الإسلامي، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1977، ص78.

وفي بداية الأمر أرادت أن تجمع كل الفعاليات على كل المستويات في الساحة الوطنية وخاصة في المجال القضائي، قصد إقناعهم بضرورة قبول هذا التشريع الجديد. لكن العائق الذي صعب من مهمة الأرضية التمهيدية لقضائها بالجزائر وهي في بدايتها، وجود إشكالية تمثلت في الصراع الذي برز بوضوح بين رجال الإدارة والقضاة الفرنسيين حول مسألة أولوية السيادة والتسيير، والفصل في القضايا الخاصة والعامة للشعب الجزائري.

وقد أحدث هذا تأخرا حقيقيا أدى إلى تأخير سيرورة الخطط التنظيمية في ميدان القضاء التي حاول الاستعمار الفرنسي أن ينتهجها في الجزائر انطلاقا من 1830م لأنه " على إثر احتلال فرنسا للجزائر، وبوجه التحديد في 1831/12/1م صدر أمر ملكي (Ordonnance Royale) بمقتضاه تم إنشاء مجلس إداري، يتشكل من العسكريين وكبار الموظفين المدنيين الفرنسيين على حد سواء ... في هذه المرحلة الغامضة التي ساد فيها أسلوب التأقيت (Provisoire) للمستعمر في كل المسائل، نظرا لعدم تأكده بعد من نجاح عملية الاحتلال للبلاد كلها، أضفى هذا المجلس على نفسه الطابع القضائي مؤقتا ، حيث اعتبر هيئة استئنافية لمختلف الجهات القضائية ... إذ أوكلت إليه مهمة النظر في القضايا المدنية والإدارية معا، مما جعل بعض الفقهاء يعتقدون أن هذا الإجراء كان من شأنه إرساء الدعائم الأولية لنظام وحدة القضاء "(1).

وتبعا لسياسة التعجيل من الناحية القضائية، استطاع الإداريون الفرنسيون، أن يتحكموا في الجوانب التي تتعلق بكيفية تطبيق القوانين المستوحاة من التشريع الفرنسي، كما فصلوا في القضايا، وضبطوا أمورهم مع رجال القضاء. وفي هذا الصدد يقول ماهي هنى موسى:" فاصل القضاء الإداري، والعدالة الإدارية في الجزائر، إذن بذرته الأولى في إقامة هذا المجلس الذي كانت له السيادة المطلقة في إصدار الأحكام، مع عدم قابليتها للطعن فيه أمام أية جهة قضائية أخرى "(2).

لكن هذا المجلس بدأت تتقلص وظيفته المطلقة، وحددت اختصاصاته وأصبحت تنحصر في المنازعات القضائية فقط "(3). لأن مجال القضاء وجد فراغا في البداية من حيث الموطرين، ومن نظرا للسياسة التي اتبعتها فرنسا فقد عينت قضاة فرنسيين، وبعض الجزائريين، لفصل السلطة

---

(1) موسى: ماهى هنى، طبيعة النظام القضائي الجزائري، ومدى فعاليته في مراقبة أعمال الإدارة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، جانفي 1988، ص26.

(2) ماهي هنى موسى، طبيعة النظام الجزائري ص26.

(3) المرجع نفسه ص26.

الإدارية عن السلطة السياسية.

وحتى لا يصطدم القضاء الفرنسي بالقضاء الإسلامي وهو في بدايته، اتبع سياسة مرنة يُطمئن فيها الجزائريين بتطبيق الشريعة الإسلامية، ودون ضغوطات من طرف الإدارة الفرنسية، وفي هذا الشأن يقول عبد العزيز سعد:" ترك الجزائريون وشأنهم، يطبقون قواعد الشريعة الإسلامية على معاملاتهم المدنية، وأحوالهم الشخصية، واقتصروا في مجال القضاء المدني على تطبيق القوانين الفرنسية على المستوطنين القادمين إلى الجزائر من بلاد فرنسا، ومن البلدان الأوربية الأخرى "(1).

وبدأت ملامح السياسة الاستعمارية ترتسم في المجال القضائي ، فسارعت فرنسا إلى تضييق الخناق على القضاء الإسلامي، حيث " أصدر الحاكم الفرنسي بتاريخ 10 أفريل 1834م قرارا يقضي باستئناف الأحكام التي يصدرها القاضي المسلم، أمام مجلس الاستئناف الفرنسي، وكان هذا بداية التضييق على القضاء الجزائري، ودفعه إلى الوراء وإحلال القوانين الفرنسية محله، استعمالا للقضاء على الشخصية العربية الإسلامية للجزائر "(2).

وذلك أن الاستعمار الفرنسي لم يكن يرغب في أن يفتح المجال أمام الجزائريين ليطرحوا قضاياهم في صورتها التي تختلف كلية عن القضايا التي يتقدم بها المعمرون، لذا اتجه إلى مراجعة الأحكام التي يصدرها القضاة الجزائريون المسلمون، لتطويعها إلى صيغ القانون الفرنسي، حتى تكون السيادة كاملة للقضاة الفرنسيين، للتصرف في كل كبيرة وصغيرة لها علاقة بهذا المجال.

ونظرا لتتابع القرارات في مجال القضاء " توالت في هذا السبيل الأوامر والقرارات، ففي 28 فيفري 1841م صدر قرار بنزع سلطة القاضي في مجال الجنايات والجنح، وجعلها من اختصاص محكمة الاستئناف الفرنسية "(3).

فقد كانت الأحكام التي يصدرها القضاة الجزائريون المسلمون، والتي تتعلق بهذه الجوانب، أحكاما يعاد النظر فيها، مع تعديلها حسب ما يقتضيه الظرف خدمة للسلطة المعنوية الإجرائية التي تفرضها فرنسا على القضاء الإسلامي، وتبعا لهذا الأمر -كما يذكر صالح فركوس- أنه " في سنة 1848م صدر مرسوم نص في مادته الرابعة على فرض مراقبة مشددة على المحاكم الإسلامية، في

---

(1) المرجع السابق ص29.

(2) الخطيب: أحمد، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها في الإصلاح في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، دون طبعة 1985 ص53.

(3) المرجع نفسه ص53.

حين تم التأكيد على الفصل بين ما هو ديني، وما هو دنيوي في التشريع الإسلامي "(1).

وقد كان هذا الأسلوب يهدف إلى تعطيل وتجميد أحكام الشرع، وإعطاء الأولوية للقوانين التشريعية التي وضعها المشرعون الفرنسيون، مع تحريف أحداث الواقع لتجسيد المشروع العلماني في أوساط الأمة الجزائرية.

جاءت هذه القرارات والمراسيم لتدعم ظهور ملامح القضاء الفرنسي، كمشروع تمهيدي يأخذ في الحسبان معطيات الواقع الجزائري حسب ادعاءات المعمرين بأن فرنسا ستتجه نحو تطبيق شعار حرية القضاء، وذلك بتأييد مبدأ الشخصية القضائية والقانونية، في إطار تعايش الفرنسيين والجزائريين المسلمين واليهود، لكن بعد هذه الإجراءات سلك الاستعمار الفرنسي سبيلا آخر تماما، لما تم التمهيد له؛ إذ شدد القبضة على التنظيم القضائي في الجزائر خاصة تلك القرارات التي صدرت في حق تعيين القضاة ومساعديهم، مع إبقائهم تحت إشراف الحاكم العام الفرنسي. إلى جانب مراقبة أعمالهم وتكثيف مهامهم في الجوانب القضائية المدنية، كما يخضعون لسلطة المجالس التأديبي، الذي يفرض عقوبات غير عادلة في الغالب من الأحيان، وهنا يظهر مجال الفرق الواسع بين الاهتمام الذي أولاه الاستعمار للقضاة الفرنسيين، مقابل إهمال الدور الذي يؤديه القضاة الجزائريون.

كما صعب عملية توظيف القضاة إلا بتوفر شروط، لا يمكن أن يستوفيها القضاة الجزائريون المسلمون إلا القليل منهم، ممن كانت لهم إمكانات تؤهلهم لذلك التعيين، خاصة أولئك الذين تلقوا تعليمهم في المدارس الفرنسية الإسلامية.

كان القضاة كلهم يعينون من طرف الحاكم العام، لذلك يلفت توفيق المدني النظر إلى هذا الجانب إذ يرى " أن الوالي العام هو الذي يعين القضاة للمحاكم من بين -الباشا عدول- المقيدين بقائمة التقدم لمنصب القضاء، إلا إذا قضى عشرة أعوام على الأقل في خدمة الحكمة، منها خمسة أعوام بصفة -باشا عدل- يكون حرزا على الشهادة العليا من المدرسة الثعالبية، وشهادة استحقاق منصب قاض، وينسحب هذا التعيين على الباشا عدل، والعدول الأعوان "(2).

وهو إجراء يراد به عزل القضاة الجزائريين المسلمين، وهم الأغلبية الساحقة ممن لا تتوفر فيهم هذه الشروط. وبهذه الكيفية يكون تمثيلهم ضعيفا ولا يستطيعون تغطية المجالس القضائية وبقلو

(1) فركوس: صالح، أصالة وتغريب، مشروع فرنسا الصليبية، المجابهة الإسلامية، المطبعة المركزية، عنابة، 1991م، ص59.

(2) المدني: توفيق، كتاب الجزائر ص317.

المكان للقضاة الفرنسيين، ليتحكموا ويتصرفوا بحرية تامة في الشؤون الخاصة والعامة، وتتاح لهم الفرصة لتطبيق التشريع الفرنسي دون مراعاة للشريعة الإسلامية فيما يخص قضايا السكان الجزائريين.

إن حالة التعيين وصعوبتها تكاد تتفق إلى حد بعيد مع حالة الأجور التي يتقاضاها العدول والأعوان، ويوضحها توفيق المدني بقوله:" ما أغرب ما يقع في المحاكم الشرعية أن الإدارة لا تعين مرتبا قارا للباشا عدول أو الأعوان، بل كل محكمة تنقسم مداخيلها من أجور العقود التي تقوم بها، والرسوم المختلفة تعريفة قارة لا يجوز أن تتعداها "(1).

وبدت ظاهرة العزل واضحة من خلال هذه الممارسة، إضافة إلى إفقار القضاة المسلمين الجزائريين، وعدم منحهم أجورا تتناسب مع وظيفتهم، وهو شكل من أشكال الغبن المفروض بقانون القوة من طرف الاستعمار الفرنسي.

وبعد أن جسد الاستعمار الفرنسي مجموعة القواعد التنظيمية، والقوانين التشريعية في المجال القضائي، انتقل إلى مرحلة أخرى تتمثل في الاستقلال الذاتي للقضاء الفرنسي، المتصفة بـ " إدخال السلم الرتبوي القضائي الفرنسي بكليته، مع الإبقاء على إقليمية وإمكانية القوانين الجزائرية، وقد اتخذ بهذا الشأن ثلاث قرارات بين عامي 1841م، 1842م، وكذا سنة 1843م، حيث أصبحت المحكمة العليا بمحكمة استئنافية عام 1841، ومحاكم الدعاوى التي كانت بقاض واحد أصبحت جماعية عام 1842، كما أنشئت خمسة محاكم صلح بقاض واحد، ولها ذات الاختصاص كما في فرنسا، وأعلن عن قانون تطبيق الإجراءات المدنية الفرنسي في الجزائر عام 1843، ثم ألغيت المحاكم الربية، لإخضاع اليهود إلى المحاكم الفرنسية "(2).

ومن وجهة نظر عميقة يمكن القول: إن مرحلة الاستقلال الذاتي طبعت مشروع التنظيم القضائي بروح الاستيعاب، وهي عملية تجعلنا نبحث عن الكيفيات التي تم بواسطتها إدخال السلم الرتبوي في القضاء الفرنسي، وكانت تنحصر في تحديد المهام القضائية بالنسبة للقضاة الفرنسيين والجزائريين على مستوى المحاكم من الدرجة الأولى، والمحكمة العليا والتي بموجب الثلاث قرارات أصبحت لا تنظر في القضايا الخطيرة فقط، بل تستأنف وتفصل فيها، أما المحاكم التي تختص بعض

---

(1) المدني: توفيق، كتاب الجزائر ص318.

(2) ب عمر، " النظام القضائي الفرنسي في الجزائر من عام 1830 إلى 1962 "، العقيدة، أسبوعية إسلامية حرة، ع34، 1 شوال 1410 الم 1991/4/18م، ص21.

الصلح بين الفرنسيين والجزائريين، فكان يشرف عليها قاض واحد، وقدر عددها بخمسة، وهو ما ينص عليه القانون المتعلق بالإجراءات المدنية الفرنسية بالجزائر الصادر عام 1843، مع إلغاء المحاكم " الربية " من أجل فرض السلطة القضائية الفرنسية على الأقلية اليهودية الموجودة في الجزائر، ومثل هذا الإجراء القانوني يسري في مضمونه -ذي الطابع الديني- الذي يطغى على القوانين المشروعة في البلد الأم، وخاصة فيما يتعلق بالمواد العقابية والتجارية، لأن التنظيم الديني يختلف عن التنظيم الوضعي، في حين أن المواد الجزائية منظمة بدقة في الكتب الدينية حسب مقولة (يطبق قانون موسى).

لم تواجه السلطة الفرنسية ردود من فعل من طرف الأقلية اليهودية، الموجودة بأرض الجزائر، بعد عملية إلغاء المحاكم " الربية "، نظرا لسعي هؤلاء إلى الارتقاء إلى درجة المواطن الفرنسي، وبالتالي فهي تجعلهم على نفس الحقوق والواجبات، إضافة إلى الحماية والرعاية التي سيوليها إياهم المعمرون على اعتبار أن القوانين الوضعية أخف في الأحكام بالنظر إلى تملص اليهود من أحكام الديانة اليهودية. ومن ثم كانوا يطالبون بإلحاح الإدارة الاستعمارية بإلحاقهم بالمواطنة الفرنسية، وتحقق هذا المطلب عام 1873م طبقا لقانون كريميو (LA LOI CREMIEUX)(*) الذي منحهم صفة المواطنة الفرنسية.

إن الأبعاد التي رسمتها فرنسا لمشروعها التنظيمي من خلال تأسيسها لجهاز قضائي فرنسي في الجزائر، لم تنته عند حد الإجراءات التي أشرنا إليها، بل لجأت في سياستها الاستعمارية إلى إجراء آخر يتمثل في إنشاء محاكم من الدرجة الأولى -محاكم إسلامية من الدرجة الأولى- تتولى تنظيم الشؤون المدنية والتجارية، حتى لا تثقل كاهل المحاكم الفرنسية، لأن الاستعمار أراد أن يخفف على نفسه عبأ ثقيلا في فترة لا يستطيع أن يغطي بما يملكه من إمكانات البشرية ومادية ومالية، كل المناطق القضائية التي واكبت التقسيمات الإدارية.

وأفرزت المرحلة التنظيمية القضائية التي تتعلق بتوسيع نطاق القضاء الإسلامي، والتي تتمحور حول تعيين محاكم إسلامية من الدرجة الأولى مختصة يشرف عليها قضاة جزائريون مسلمون. وتتمتع هذه المحاكم باستقلال نسبي ذاتي فيما يخص القضايا المدنية والتجارية، وواجهت موقفا من

(*) أدولف كريميو (ADOLF CREMIEUX) وزير العدل الفرنسي، هو من استصدر قانونا فرنسيا يعتبر اليهود الجزائريين السا في الأرض المدنية، وملتيين فرنسيين، ويسمى ذلك بقرار 4 أكتوبر سنة 870، ودخل قرار كريميو حيز التنفيذ إثر مرسوم 1871/0/7. انظر: توفيق، كتاب الجزائر ص62.

المستوطنين الأوربيين مشوبا بأشكال من التخوفات والرفض، واعتبروا هذا الإجراء تحديا واستفزازا، بل أكثر من ذلك اعتبروه تهديدا لمصالحهم ووجودهم بأرض الجزائر. وكان ردهم أن تسخطوا لدعوة الإدارة الفرنسية، وطالبوها بتشديد الخناق عليها -المحاكم الإسلامية- والحد من صلاحياتها، وما كان على السلطة الفرنسية سوى الاستجابة لهذا النداء، فأحدثت تراجعا تمثل في اتباع أساليب غير مشروعة، تنعكس في صور الرشاوى، والتدخلات التعسفية، وإكراه الأهالي على التوجه بقضاياهم وطرحها على المحاكم الفرنسية. وفي هذا يقول ب عمر:" أن هذا التنظيم أثار سخط الأوربيين والقضاة الفرنسيين، وقد طبق المرسوم بصعوبة، فالمجالس لم تكن دائمة التكوين إلا في أربعة مدن، كما أن المحاكم الفرنسية بادرت بالحكم بالرشوة على عدد من القضاة والمجالس كقضاة مجلس وهران، وتلمسان، واستطاع الأوربيون المعمرون بمساعدة الإدارة الفرنسية أن يحققوا ما يرضيهم، بإنهاء دور القضاء الإسلامي، فقد جعل المرسوم عام 1859م الرقابة على القضاة المسلمين من مهام النائب العام "(1).

لا شك أن إخضاع القضاء الإسلامي للتشريع الفرنسي، هو إخضاع للجزائريين تدريجيا للقانون الفرنسي، ما معنى أن يكون القضاة المسلمون تحت رقابة النائب العام الفرنسي، إن لم يكن قصدهم تجريد القضاء الإسلامي واحتوائه، ثم تحريفه، وهذا ما رتب له الاستعمار الفرنسي عندما ضيق الأمر أكثر شيئا فشيئا " حين استصدر قانون 1889/04/12م الذي يجرد تدريجيا مرحليا القضاة المسلمين من كل الصلاحيات المخولة لهم شرعيا واجتماعيا إلا من صلاحية الإشراف على الأحوال الشخصية ... ويصبح القاضي المسلم ينظر في الأنكحة والمواريث وتنفيذ أحكام الصلح فقط "(2).

والهدف من وراء ذلك واضح، هو تجريد القضاء الشرعي الإسلامي من كل سلطة شرعية وانحصاره في أضيق الحدود، وتدجينه، وإخضاعه لسلطة الإدارة الاستعمارية. ولم يتوقف الاستعمار الفرنسي عند هذا الحد، بل ذهب تفكيره إلى تشويه القضاء الإسلامي، وتحريفه عن مقاصده، عندما فكر في تقنين الشريعة الإسلامية حتى يتسنى له فتح الباب على مصراعيه للتقليص تدريجيا من فعالية الأحكام الصريحة في تطبيق الحدود، وإدخال تحويرات قانونية كذلك من حين لآخر.(1)

---

(1) ب عمر، النظام القضائي الفرنسي في الجزائر عام 1830 إلى 1962م، العقيدة، ع34، ص21.

(2) الجيلالي: عبد الرحمن، تاريخ الجزائر ج3/ص314.

(3) فركوس، أصالة وتغريب، مشروع فرنسا الصليبية ص68.

وبذلك يتم له قطع المجتمع الجزائري عن مصادره وأصوله.

وبقي الاستعمار يواصل مساعيه في هذا المجال قاطعا الطريق أمام أي حركة تعيد للقضاء الإسلامي مكانته في الجزائر ودوره الطبيعي في الحياة، وبقي شعارهم " أن العدالة هي إحدى خصائص السيادة، وأن القاضي المسلم يجب أن يزول أمام القاضي الفرنسي، إننا نحن الغالبون "(1).

فصاحب القول يريد محو كل خصوصيات المجتمع الجزائري، خاصة في مجال القضاء، فالقاضي الجزائري المسلم في نظره حائل في وجه تحقيق النفوذ الاستعماري والسيادة على أرض الجزائر، ومن ثم، ينبغي أن يدجن ويخضع للإدارة الاستعمارية، وإن لم يتحقق ذلك فلا مانع أن يحجب وينسف.

والذي نستخلصه من جملة الممارسات التي باشرها الاستعمار في المجال القضائي منذ أن حل في أرض الجزائر، وذلك بناء على ما تم التعرض إليه في هذا السياق، نورده كالاتي:

أ- عملت فرنسا على نقل التنظيم القضائي الفرنسي إلى الجزائر، كما فرضت أنواعا من القواعد والقوانين القضائية، وحاولت تكييفها مع الواقع لتسويغ وتكريس وجودها الاستعماري.

ب- تفطنت فرنسا إلى عملية تقريب الهيكل التنظيمي للقضاء الفرنسي من البناء الروحي للقضاء الإسلامي، مع المحافظة على مبدأ الأولوية خدمة للمصالح الاستعمارية.

جـ- اتخذت فرنسا أسلوبا محكما في مجال القضاء، إذ ضيقت الدائرة على القضاة الجزائريين المسلمين من حيث التعيين، والرتب، والأجور، وفرضت عليهم رقابة مشددة، ولم تمنحهم حرية التصرف، على عكس ما كان يمارسه القضاة الفرنسيون.

د- اختارت فرنسا أسلوب المرونة مع الأقلية اليهودية، حينما ألغت هيئاتها الاستعمارية المحاكم " الربية "، ومنحتهم الحقوق التي يتمتع بها المعمرون.

هـ- كثفت فرنسا بمعية حكامها ونوابها العامين، إصدار المراسيم والقرارات التي تنص على الفصل بين القضاء الفرنسي، والقضاء الإسلامي، وحصر هذا الأخير على مستوى المحاكم من الدرجة الأولى، مع قبول الاستئناف للأحكام التي ينتهي إليها القضاة الجزائريون المسلمون والتشكيك في قيمتها.

---

(1) بوعزيز: يحيى، سياسة التسلط الاستعماري، والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)، د. ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983، ص44.

و- خولت فرنسا للمحاكم من الدرجة الأولى التصرف في الشؤون المدنية والتجارية، وانتزعت منها القضايا الأخرى مثل الجنح والجنايات والأحكام المالية، مع إخضاعها لإشراف النائب العام.

ز- جندت فرنسا كل ما تملك من إمكانات بشرية ومادية لاستيعاب القضاء الفرنسي للقضاء الإسلامي، وحاولت بسياستها أن تمتص القضايا المطروحة على الساحة وتحويلها إلى المحاكم الاستعمارية.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مواقف الجمعية من القضاء الفرنسي:

يبدو أن النشاطات التي قامت بها الجمعية لم تقتصر على مجالات دون أخرى، وإنما حاولت أن تغطي أهمها بما فيها القضاء، كون العلماء المسلمين الجزائريين توقعوا مسبقا الخطر الذي يتعرض له القضاء الإسلامي، لأن القضاء الفرنسي عندما بسط نفوذه، أراد أن يرسي بقوة قواعد سيطرته المتعددة الأشكال على الشعب الجزائري، ويبني شرعية وجوده بزرع مؤسسات جديدة في أشكال من التنظيمات والترتيبات، والقوانين القضائية الفرنسية، وفي المقابل إخضاع الأجهزة الثقافية والاجتماعية والقضائية لما قبل الاستعمار، ومحاولة تكييفها وفقا للأطر الجديدة، وحتى يتدعم هذا النشاط كثف من استصدار القوانين والمراسيم والقرارات لتثبيت أركانه، وتوطيد سيطرته على معظم المجتمع الجزائري.

لقد عمل العلماء على تحسيس الفرد الجزائري بأهمية دوره في هذا المجال -أي القضاء-، وبدأوا بنشر أفكارهم الإصلاحية، التي تعرف الجزائر المسلم وتبين له، خطط الاستعمار التخريبية ونواياه الصليبية العنصرية، التي ما انفكت تعمل على بتر القضاء الإسلامي الجزائري منذ الاحتلال، فانتزعت منه أحكام الجنايات والأحكام المالية، ولم تبق له إلا أحكام النكاح والطلاق والمواريث، بل احتكرت تعليمه ووظائفه لمن يتخرجون على يدها " وأصبح القضاء الإسلامي حتى في هذا القدر الضئيل خاضعا للقضاء الفرنسي، وأصبح القضاة بحكم الضرورة لا يرجعون في أحكامهم إلى النصوص الفقهية، وإنما يرجعون إلى اللوائح التي يضعها وكلاء الحق العام الفرنسيين "(1).

فكيف كانت تحركات الجمعية في هذا الجانب؟

أولا وقبل كل شيء، لا يفوتنا في هذا المقام أن نذكر أن جمعية العلماء، جمعية معتمدة تنشط في ظل القوانين الفرنسية، وينحصر نشاطها في الجانب الإرشادي والتهذيبي، وغايتها في ذلك كما جاء في أسسها " محاربة الآفات الاجتماعية كالخمر، والميسر، والبطالة، والجهل، وكل ما يحرمه صريح الشرع، وينكره العقل، وتحجره القوانين الجاري بها العمل "(2). فلم تكن بيد الجمعية السلطة، ولهذا فإنها لم تمارس سيادة في مجال القضاء، وإنما كان يتوقف دورها على الوعي الثقافي القضائي، وتحسيس القضاة المسلمين بمسؤولياتهم.

---

(1) الإبراهيمي، عيون البصائر ص133.

(2) محمد خير الدين، مذكرات ج1، ص123.

وكان موقفها من القضاء الفرنسي موقف الرافض، المنادي بفصل القضاء الإسلامي عن الإدارة الفرنسية، اعتقادا منها أن القضاء الإسلامي جزء من التشريع الإسلامي، وهذا الأخير هو جوهر الدين الإسلامي. وانطلاقا من هذه القناعة رفعت الجمعية تقريرا احتجاجيا للحكومة الفرنسية في رمضان سنة 1363هـ، جاء فيه ما يلي:" القضاء بين المسلمين في أحوالهم الشخصية والمالية والجنائية جزء لا يتجزأ من دينهم، لأن الحكم بينهم فيها حكم من الله، ولأن أصول تلك الأحكام منصوصة في الكتاب والسنة، وكل ما فيها هو دين، ولأنهم ما خضعوا لتلك الأحكام، إلا بصفة كونهم مسلمين "(1).

لأجل ذلك طالبت الجمعية وبإلحاح بفصل السلطة القضائية الإسلامية عن الإدارة الفرنسية، والقضاء الفرنسي، لأنه كما يقول الشيخ الإبراهيمي:" المسلم لا يجوز له، دينا، أن يتحاكم إلى حاكم غير مسلم، ولا يجوز له أن يستبيح نكاحا أو إرثا من أية جهة كان، أو دما بأية شبهة كانت، إلا بحكم قاض مسلم "(2).

وحتى تتعزز مطالبها، قدمت الجمعية مطالب أساسية لتحسين وإصلاح القضاء الإسلامي تمثلت في:(3)

- التعليم القضائي: يجب توسيع برامج التعليم القضائي في مادة العربية والفقه والأصول ودراسة الحديث والتفسير، ومآخذ الأحكام عنها، وتاريخ القضاء في الإسلام، وفلسفة التشريع، وعلم النفس، كذلك يجب فتح الباب لقبول علماء مدرسين لتلك العلوم.

- الوظائف القضائية: كذلك يجب إدخال عناصر المتخرجين من جامع الزيتونة أو غيره من المعاهد الأخرى في الخطط القضائية.

- السلطة العليا: كذلك يجب تكوين مجلس قضائي أعلى من القضاة المسلمين، يتولى اختيار القضاة وتسميتهم، ومراقبتهم، والنظر في سلوكهم، وتحديد عقوباتهم، وتكون سلطة هذا المجلس مستقلة عن القضاء الفرنسي.

- محاكم الاستئناف: وتكون سلطتها إسلامية محضة، وهذه النقطة من أهم نقط الإصلاح من حيث الاعتبار، لأن حكم القاضي المسلم لا ينقضه إلا قاض مسلم .

---

(1) الإبراهيمي، عيون البصائر 1977، ص133.

(2) المصدر نفسه ص135.

(3) المصدر نفسه ص134-135.

ولم تلق هذه المطالب الاستجابة والقبول، ولم تتحسن حالة القضاء الإسلامي، بل استمرت الإدارة الفرنسية في تعنتها، وتنكرها، منتهكة تاريخ الشعب الجزائري ولغته ودينه؛ منتهجة سياسة الحاكم العام " دو قيدون " (DE GUEYDON) التي كانت تقضي " بأنه يجب محو شخصية القاضي المسلم، وتعويضه بالقاضي الفرنسي "(1).

وقد عبر الشيخ الإبراهيمي عن موقف فرنسا السلبي إزاء هذه المطالب فقال:" ولو أن الحكومة، أعارت مطالبنا الدينية التفاتا من ذلك الحين، وقد مرت بعده سبع سنوات، لأحسنت إلينا وإلى نفسها، ولخففت عنا وعن نفسها كثيرا من هذه الأعباء والمتاعب، ولوجدت نفسها اليوم خالية الذراع من هذه المشاكل، ولكن أين الاستعمار من الإحسان؟ إن طالب الإحسان من الاستعمار كطالب النسل من العقيم ... "(2).

إذن، لم تجد مطالب الجمعية صداها عند الإدارة الفرنسية، مما اضطرها إلى البحث عن أساليب جديدة على أرض الواقع كلما سمحت لها الظروف والفرص. وقد تجسد موقفها عمليا من خلال استثمار القضاء العرفي، أو ما يسمى " بالمحاكم الشرعية "، وذلك بتعيين إمام أو مدرس للفصل في القضايا والمنازعات ذات الطابع الشعبي، وحتى المدني. يتحدث محمد الطاهر فضلاء عن دور الفقيه والمدرس فيقول:" الفقيه والمدرس في التعليم الديني، لا يقوم بوظيفة التعليم فحسب، وإنما هو يجمع بين مهام التعليم والتربية، والتوجيه والإفتاء، والقضاء والإمامة، والصلح، وإجراء وسائل العدل بين الناس ... وحكمه، يكاد يكون من حكم الله، حتى وإن أخطأ في اجتهاده، وهي وظيفة صعبة، ومرهقة، ولكن صاحبها لا يتبرم منها، وطالما قضى نهاره كله وليله كله في مجلس واحد لا يغادره، إلا لماما، ثم يعود إليه، لأن حضوره فيه بين المتخاصمين والمتحاكمين، أمر ضروري، لمنع أي تحول يؤدي إلى الخصام والخلاف بين الحاضرين، والحاضرون والمتخاصمون كلهم يجدون أنفسهم مضطرين لملازمة المجلس إلى حين الحل المنشود للخلاف، والذي يخضع له خضوعا تاما يستوي فيه المحكوم له والمحكوم عليه، وهو أمر له خطره الكبير في حفظ أواصر هذا المجتمع في إطاره الإسلامي، وهي أيضا من الأمور التي فوتت على الحاكم الأجنبي كثيرا من فرص التفرقة بين هذا المجتمع ... وهو أخيرا من الأمور الأساسية التي حافظت على الذاتية الشخصية لهذا

---

(1) بو عزيز: يحيى، سياسة التسلط الاستعماري ص44.

(2) الإبراهيمي، عيون البصائر ص134.

المجتمع "(1).

وهذا النموذج من هذه المحاكم الشعبية، يرويه محمد فضلاء كشاهد عيان ومفاده يتمثل في إرث متنازع بين إخوة أربعة، ثلاثة أشقاء، وأخ لهم من أبيهم، جاءوا ليتقاضوا عند مفتي شعبي وهو " الشيخ السعيد البهلولي " بإحدى قرى القبائل الصغرى:

فتحدث الأخ الكبير من أبيهم ليروي تفاصيل أصل هذا الإرث، والذي يتمثل في أراض فلاحية اشتراها أبوهم قبل وفاته، وكان هذا الأخ هو الممول الحقيقي لهذه الأراضي.

ثم تحدث الإخوة الثلاثة ليوضحوا أصل هذه الأراضي، والتي تسجل باسم أبيهم، ومن ثم فهم يطالبون بحقهم بالسوية.

ويتكلم أحد الإخوة الثلاثة مشيرا إلى الشيخ: نحن الآن أمام الله ورسوله وشريعتهما والحكم لشريعة الله ورسوله، وبدأ الشيخ في تقسيم هذه التركة، وحدد لكل واحد نصيبه، ورضي الإخوة الثلاثة، لكن الأخ الأكبر اعترض على هذا التقسيم، وأصر على نصف التركة، وعالج الشيخ الموضوع بروية ولطف ولين، مستشهدا بقوله تعالى﴿ والصلح خير ﴾، وبقي الأخ الأكبر مصرا على موقفه، فقال الشيخ: قسمتك إذن في الشريعة هي الربع الأخير، ثم عقب الشيخ قائلا: لماذا إذن جئت، أنت لا تقبل الصلح الذي حثنا عليه الله، ولا تقبل حكم الشرع الذي فرضه الله؟

بقي الأخ الأكبر وحده، وبعد حين طلب مقابلة الشيخ ثانية، فجاء الشيخ إليه كما طلب فقام واقفا، وقبل رأسه، وطلب أن يسامحه على ما بدر منه متنازلا عن كل التركة لإخوته، وتمت المصالحة برضى جميع الأطراف، وتلك نعمة الله على أيدي هؤلاء الأخيار من علماء وفقهاء الإسلام في هذا الوطن. (2)

وفي لقاء لي مع أحد الأئمة، وهو الشيخ معاوي محمد، وأنا أحاوره، قدم لي نموذجا مما كان يحدث في المحاكم الشعبية، يروي فيه خصاما دار بين مجموعتين من الناس في القنطرة - إحدى دوائر مدينة بسكرة حاليا- وبالتحديد في منطقة تدعى " بو شسمة "؛ هاتان المجموعتان لم تتفاهما حول توزيع المياه، كل منهما تطالب بحصة أوفر بحجة أن إحدى المجموعتين تدعي أن الماء ينبع من أراضيها، واحتد الخصام لدرجة الفتك ببعضهم، مما حدا ببعض الكبار أن يطرحوا قضيتهم على عقلاء المنطقة، فتحاكموا إلى الشيخين الأمين سلطاني، أخو الشيخ عبد اللطيف سلطاني، والشيخ

---

(1) فضلاء: محمد الطاهر، دعائم الحركة الوطنية الجزائرية، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر ط1: 1404هـ-1984م، ص35-36.

(2) المرجع نفسه، ص36-37 بتصرف.

الحاج التنطري، ففصلوا في القضية بعد سماعهما للطرفين، وأصلحا بين المجموعتين، وكان الصلح بالتراضي، بعدما حددت حصة كل مجموعة.

إن هذين المثالين ليبرهنان جيدا عن تعلق الشعب الجزائري بقيمه وموروثاته الثقافية والأخلاقية.

يتبين لنا مما سبق أن الجمعية:

- تعاملت مع القوانين الفرنسية على اعتبار أنها جمعية معتمدة، وكانت قد قدمت مطالب، وألحت عليها، حتى تقيم الحجة على الإدارة الفرنسية، وبالموازاة تكشف أمام الرأي العام -أي المجتمع الجزائري- تعنت الإدارة الفرنسية، وإجحافها في تعطيل المطالب المشروعة.

- أما من حيث الجانب العملي، فالجمعية كثفت من نشاطاتها ميدانيا حتى لا تترك الساحة فارغة، و لم تدخر جهدا في تحريك الساحة الوطنية وذلك من خلال تفعيل دور المخادم الشعبية، وإبراز أبعادها الدينية والاجتماعية وحتى الثقافية ، لتقوية لحمة أفراد المجتمع، ومن ثم تكون عاملا قويا في المحافظة على شخصية الجزائر العربية الإسلامية، والإبقاء على أصالتها.

ومقابل هذا كله سعت إلى تنفير المجتمع الجزائري من القضاء الفرنسي، وتقليص فاعليته، وكان أسلوبها في التعامل مع الاستعمار انتهاج سياسة المرونة، وتحاشي كل اصطدام لتقترب من هدفها المنشود، وهو إدارة الفرد الجزائري ظهره للقضاء الفرنسي.

وبهذا النشاط تريد تحريك العاطفة الدينية والقومية في نفوس الجزائريين وفصل الشعب الجزائري عن الإدارة الفرنسية، وخلق روابط متينة قائمة بين الجمعية والقاعدة.

خاتمة الفصل الأول:

ما يستخلص من هذا الفصل هو أن الاستعمار الفرنسي في الجزائر حاول القضاء على كل المقومات الأساسية للدين الإسلامي، ومؤسساته الروحية والعلمية، والاقتصادية، والقضائية، وقد تمثلت محاربته للدين الإسلامي في التقليل من شأنه، وتشويهه بشتى أساليب التشويه، وبالتضييق على مؤسساته، وإخضاعها للسلطات الإدارية الاستعمارية المباشرة، كالاستيلاء على المساجد عنوة، وحرمانها من منابع قوتها، ومصادرة كل ما من شأنه أن يعمل على تموين هذه المؤسسات. وكان يتدخل في الشؤون المتعلقة بالمسلمين والمرتبطة بالدين الإسلامي، كتعيينه لأعوان الإدارة الاستعمارية من المسلمين الجزائريين، العاملين في السلك الدين الإسلامي (أئمة-مفتين-مدرسين)

تختارهم وفق مقاييسها وشروطها.

وبالموازاة مع هذا المخطط الاستعماري الذي استهدف القضاء على المؤسسات الدينية، فتحت الإدارة الاستعمارية الجزائر أمام البعثات التبشيرية المسيحية، وتمسيح الجزائر، ولذلك فإن المخطط الاستعماري الفرنسي في محاربته للدين الإسلامي من خلال ضرب وتحطيم مؤسساته الدينية، هدف بالأساس إلى تقويض كل المقومات الروحية للشخصية الجزائرية، وهو السبب الحقيقي والقوي والمباشر الذي أصاب وعي الأمة في الصميم، وجعل المسلم الجزائري -بعد مرور قرن من الاحتلال-، يعيش حالة من الاغتراب الكامل عن دينه وتراثه ووطنه.

واستمر الحقد الصليبي، والكره الشديد للدين الإسلامي ، وشريعته، إلى أن جاءت جمعية العلماء -وفي ظرف دقيق-، لتضطلع بمهمة توجيه الأمة الجزائرية إلى مراشدها وتربيتها التربية الروحية والأخلاقية المثمرة.

وقد عقدت العزم على تجديد مقومات الأمة الجزائرية، و لم تكن فكرة التجديد أو الإصلاح في تصور الجمعية مجرد فكرة فلسفية مجردة أو نظرية، وإنما كانت تستوحي تعاليمها من الكتاب والسنة، وحتى يتحقق هذا التجديد، كان عليها أن تخوض صراعا محتدما حول قضية فصل الدين الإسلامي عن الإدارة الاستعمارية، وهو ما دأبت عليه الجمعية في مواقفها المشهودة، مطالبة باحترام حرية الدين الإسلامي على غرار الديانتين (المسيحية واليهودية)، لأن احتكار الدين الإسلامي من طرف حكومة مسيحية، هو اعتداء على الشعب الجزائري، واستذلال لدينه، وعبث به وبرجاله، وبمقدساته من مساجد، ومعاهد، وكتاتيب، وأوقاف.

وقد سعت في هذا الإطار إلى إحياء وظيفة المسجد، وإبراز دوره في توعية المجتمع، وقد تجلى مسعاها في تحرير المساجد من الوصاية الإدارية، وكذا تحريرها من حكر أئمة الإدارة الرسميين المدجنين والخاضعين للإدارة الاستعمارية.

ونظرا للدور الخطير للطرقيين في إفساد الأمة، وتدجينها، رأت الجمعية أن محاربة الطرقية تمثل أحد الجوانب الرئيسية للإصلاح، حتى تتمكن الأمة من التخلص من المفاهيم الخاطئة عن الدين الإسلامي، كتلك التي تبرر الاستعمار، وتأمر بالاستكانة والخضوع للأمر الواقع، ومن ثم فإن الحرب التي خاضتها الجمعية ضد الطرقية؛ إن كانت أشد، فلأنها جزء هام من المشروع التنصيري

التغريبي، وتمثل أحد المنافذ الاستعمارية الرئيسية على الشعب الجزائري، التي وجب القضاء عليها لعزل السلطة عن الشعب.

وعلى صعيد آخر اضطلعت الجمعية بواجب الوعظ والإرشاد، لما يتميز به من تأثير ونجاعة على المجتمع، لأن الوعظ والإرشاد وظيفة الأنبياء والمرسلين، والعلماء هم الورثة الحقيقيون لهم، وواجبهم الشرعي هو تبليغ دعوة الله إلى الناس.

كما أن دروس الوعظ والإرشاد من شأنها أن تحافظ على حقائق الدين وأحكامه المختلفة، وبها تتم عملية إحياء الدين في نفوس الناس عامة، وتنمية القيم الفاضلة في سلوكاتهم، ومعاملاتهم. ولم يغب عن بال العلماء ما في المواسم والمناسبات الدينية من فوائد، فحرصت على إحيائها، لأنها في نظرها تجديد للمعاني الإسلامية، إذ تتحقق في شعائرها ومظاهرها أهداف الرسالة الإنسانية في ربط الإنسان بربه، فيبدأ أعياده بالصلاة والمناجاة.

ومن خلال هذه المناسبات تفتح مجالات لنبذ الخلافات والصراعات، وتتوحد المواقف والجهود في وجه الاستعمار الذي راهن على تفكيك روابط المجتمع الجزائري، خاصة وهو يرفع شعار " فرق تسد ".

أما المبحث الثاني فقد عالجت فيه موضوع القضاء الإسلامي وإخضاعه للقانون الفرنسي، فقد عمدت الإدارة الاستعمارية إلى تعطيل العمل بالشريعة الإسلامية للمسلمين الجزائريين، وفرضت الاحتكام إلى القوانين الوضعية الفرنسية.

وجاء دور الجمعية لتبين وتكشف حقيقة هذا الإخضاع الذي يقصد به تصفية الهوية الأساسية للأمة -أي الهوية الإسلامية-، وذلك بمحاربة الإسلام واستبعاد معاييره من التداول. وحتى تقلص الجمعية من دور القضاء الفرنسي، راهنت على المحاكم الشعبية، ، وجددت حيويتها وتفعيلها في أوساط المجتمع الجزائري، قصد تنفيره، وتوجيهه لأن يدير ظهره للمحاكم الفرنسية. وبهذه المهام التي اضطلعت بها الجمعية، استطاعت أن تكشف حقيقة الاستعمار الفرنسي الصليبي، الذي كان هدفه إفساد الشعور الإسلامي لدى الفرد الجزائري المسلم، عبر ما يحله به من تشويه، ومسخ وتغريب ...

كما اضطلعت الجمعية بمهمة التجديد الإسلامي، وذلك بالرجوع بالأمة إلى عقائد الإسلام الصحيحة، والفهم السليم لتعاليمه،وإحيائها في نفوس أفراد الأمة، وتفعيلها في الواقع.

الفصل الثاني:

المشروع العلماني الفرنسي في المجال التربوي والتعليمي والإعلامي وموقف الجمعية منه

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

في هذا الفصل سأتحدث عن المشروع التعليمي الفرنسي في المجال التربوي والتعليمي والإعلامي، نظرا لتشابك العلاقة بين هذه العناصر، وارتأيت أن أطرح ذلك في شكل مبحثين؛ بدءا بالجانب التربوي التعليمي، وموقف الجمعية منه، ثم الجانب الإعلامي وموقف الجمعية كذلك منه.

فأما المبحث الأول: فركزت فيه على المدرسة الفرنسية، وسياستها التعليمية في الجزائر، وفي مقابل ذلك أبرزت -بنوع من الإفاضة والتطويل- موقف الجمعية من النظرة الفرنسية، ونظرتها إلى التربية والتعليم، كركيزة أساسية في مشروعها الإصلاحي بدءا بإصلاح الطرق التربوية من أساليب ومناهج ... ثم انتقلت إلى ذكر النوادي الثقافية، ومكانتها التربوية الإصلاحية في مشروع الجمعية.

أما المبحث الثاني: فقد تناولت فيه النشاط الإعلامي الفرنسي في الجزائر، وموقف الصحافة الفرنسية الجزائرية من القضايا الوطنية، ثم حاولت أن أبرز موقف الجمعية الإعلامي من خلال صحافتها، ودورها في تشكيل وعي إعلامي وطني.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الأول:

المشروع العلماني الفرنسي في المجال التربوي والتعليمي وموقف الجمعية منه:

تمهيد:

تجمع معظم المصادر التي تناولت قضية التعليم والثقافة في الجزائر قبيل الاحتلال على أنها كانت تتمتع بمكانة متميزة، فكان التعليم منتشرا في أنحاء القطر الجزائري، خاصة المدن والحواضر الكبيرة. وقد بسط أبو القاسم سعد الله في كتابه "تاريخ الجزائر الثقافي" بإسهاب واقع الجزائر التعليمي والثقافي، مشيرا إلى عدد المدارس والزوايا والكتاتيب قبيل الاحتلال، وكذلك تنوعها وكثرتها، وتأثيرها على كثير من المدن الجزائرية، كما نوه بالحواضر العلمية الثلاث (تلمسان-بجاية-قسنطينة)، وبالمدارس العلمية العالية، وبالتعليم العالي أيضا، والتي كان الطلاب يتلقون فيها علوم زمانهم العربية والدينية، واضعا موضع المقارنة مستوى المادة العلمية المدروسة في تلك الحواضر، من حيث الكم والكيف والمستوى مع مثيلاتها من الجامعات الإسلامية المعروفة آنذاك (الأزهر-الزيتونة-القرويين)، بالإضافة إلى وجود مدرسة في كل قرية، أو دشرة، أو أي تجمع سكاني.(1)

وقد شهدت الجزائر في نفس الوقت نهضة ثقافية وفكرية وعلمية تمثلت في كثرة عدد العلماء والقضاة، الذين كانوا يعدون بالمئات، وكذلك الشعراء والكتاب والمعلمون والأطباء... كما تمثل ذلك أيضا في كثرة عدد المساجد والجوامع والزوايا والكتاتيب ...(2)، وقد شهد بذلك بعض المنصفين الذين يعترفون بالمستوى الثقافي والتعليمي المزدهر قبيل الاحتلال، ومن ذلك ما نسجله من اعتراف النائب الفرنسي (أوجين كومبس-EUGENE-CAMPS) الذي يقول:" ... لقد كان التعليم في الجزائر سنة 1830م أقل تقهقرا مما جعلته السلطة العامة الفرنسية بعد الاحتلال، لقد كان هناك في الجزائر ما يزيد عن ألفي مدرسة ابتدائية وثانوية وعليا، وكان الأساتذة المتخصصون يعلمون التلاميذ الذين يقبلون بغاية الاجتهاد على دروسهم، وكانت كذلك الدروس العامة تنتظم

---

(1) انظر: سعد الله: أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ط1: 1985م، ج1/ص273.

(2) انظر المرجع نفسه 1/273-286.

للناس في جميع المساجد، للكبار والصغار، ومن بين تلك المدارس الألفين كان يوجد بالعاصمة وحدها ثمانين مدرسة متنوعة ... "(1).

فهذه الشهادة الاستعمارية عن وضعية الثقافة والتعليم في الجزائر في بداية الاحتلال الفرنسي تنفي عن الجزائر صفة البلد المتخلف الذي تسوده الأمية والجهل، لما احتوى عليه من المدارس والكتاتيب والزوايا، التي كانت تولي عناية خاصة لتثقيف الناشئة الجزائرية، وقد بلغ الحد بهذه المرافق التعليمية، أنها وفرت السبل للمتعلمين لمواصلة دراساتهم في الأسلاك الثانوية وحتى العالية.

(1) الجيلالي: عبد الرحمن، تاريخ الجزائر العام ج3/ص535.

سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر:

عندما احتلت فرنسا الجزائر، كان في تصورها فرنستها ثقافيا للتمكين لوجودها فيها وضمانها لبقائها، وقد تجلى هذا المسعى الاستعماري في محاولة فتح المجال للجزائريين وتثقيفهم بثقافة فرنسية، تؤهلهم للاندماج والانصهار، وحتى تتحقق هذه الخطوة، أدرك المستعمر أهمية وخطورة التعليم وما يشكله من تأثير على الجزائريين، ومن ثم كانت المراحل التي اتبعتها فرنسا تتدرج في مراحل ثلاث بينها " ألفرد رامبون-ALFRED-RAMBAND) وزير التعليم في عهد الجمهورية الثالثة بقوله:" إن المرحلة الأولى لغزو الجزائر قد تمت عبر الأسلحة، وانتهت عام 1871م بالاستيلاء على بلاد القبائل (تجريدها من السلاح)، أما المرحلة الثانية من الغزو فتمثلت في محاولة إيجاد كيفية تقبل الأهالي لإدارتنا وقضاتنا، بينما المرحلة الثالثة، فسوف تتم عبر المدرسة التي يتوجب عليها تأمين سيادة لغتنا على مختلف اللغات المحلية، ومحاولة إقناع الجزائريين المسلمين بأن فرنسا، قد سارعت في القضاء على الجهل والأفكار المتعصبة في العالم واستبدالها بمفاهيم أولية واضحة مستوحاة من الفكر الأروبي "(1).

إن صاحب هذه المقولة يدرك أهمية السياسة التعليمية كوسيلة لنشر المعرفة والثقافة الفرنسية، وتعميمها في وسط الأهالي. وقد جعل من المدرسة وسيلة مثالية لتحقيق سيادة اللغة الفرنسية على مختلف اللغات المحلية، كما تتحمل مسؤولية إقناع الجزائريين بالتخلي عن الأفكار (المتعصبة) وتقبل مفاهيم جديدة مستوحاة من الفكر الأروبي. فالنص السابق يضع المعالم السياسية للتعليم الفرنسي، لتحقيق إدماج سياسي واجتماعي وثقافي.

وكان من أوائل الخطوات التي قام بها الاستعمار الفرنسي، الاستيلاء على أملاك الأوقاف التي تمول الخدمات الثقافية والدينية والاجتماعية للمسلمين، حيث أصدر (كلوزيل-CLAUSEL) الحاكم العسكري الفرنسي قرارا يوم 07 ديسمبر 1830م، يقضي بمصادرة كل الأملاك الدينية وتشمل أوقاف مكة والمدينة والمساجد والزوايا، مما أدى إلى أثر سلبي على نشاط التعليم الذي كان يعتمد على الأوقاف في مصاريفه.(2)

---

(1) Fanny-Colonna. Les instituteurs algeriens (1883-1939). office des publications universitaires - Alger. 1975. p 16.

(2) تركي: رابح، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد التربية والإصلاح في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط4: 1984م، ص131.

إن الاستعمار الفرنسي وهو يستهدف تجفيف مصادر التعليم العربي الإسلامي في الجزائر، وإخضاعها لسيطرته، كان يهيئ لجهاز ثقافي استعماري بديل للأجهزة الثقافية المحلية. ومسعاه في ذلك إلى صنع " مجتمع منزوع الثقافة بفعل هدم وإخضاع الأجهزة الثقافية لما قبل الاستعمار "(1). وشرعت السياسة التعليمية الفرنسية تتوجه إلى العنصر الفرنسي خاصة والأروبي بصفة عامة، مع إهمال تكوين وتأطير العنصر الجزائري، لذلك يرى رابح تركي:" أن التعليم في الجزائر في عهد الاحتلال ينقسم إلى قسمين:

أ- تعليم راق وإجباري ومجاني لسائر أبناء الأروبيين.

ب- تعليم هزيل منحط لقلة قليلة، لا تتجاوز العشرة في المئة في أحسن الأحوال من أبناء الجزائر بهدف تكوين أجراء، وعمال للعمل في مزارع الأروبيين ومشاريع الاستعمار المختلفة، وفي بعض الوظائف الإدارية الصغيرة "(2).

وعليه فإن السياسة الفرنسية، وإن اتجهت في اتجاه نشر الثقافة واللغة والأفكار الفرنسية عن طريق تعليمها للجزائريين، إلا أنها لم ترض لهم أن ينالوا من العلم والثقافة إلى القدر الهزيل، وفي إطار محدود وضيق.

ولتجسيد هذا المشروع، عملت الإدارة الفرنسية على إنشاء مدارس (عربية-فرنسية)، وكانت أول مدرسة فرنسية لتعليم أبناء الأهالي الجزائريين هي المدرسة " الفرنسية الإسلامية " (FRANCO-MUSULMAN) سنة 1836م، ثم تلتها بعد ذلك مدارس في أهم المدن، التي تخضع للسلطة الفرنسية، حيث بلغ تلاميذ هذه المدارس بعد عشرين سنة من الاحتلال أي سنة 1850م، ستمائة وست وأربعون تلميذا.

وقد جاء مرسوم 1850 ليؤكد على تدريجية وازدواجية التعليم في الجزائر والذي يتضمن " مبادرة تعليمية متسقة، ومبرمجة، حيث أنشئت مدارس عربية فرنسية، في كل من الجزائر العاصمة، قسنطينة، وهران، عنابة، ومستغانم، بهدف تعليم مزدوج عربي فرنسي ... كما ترك

---

(1) حفلول: عبد القادر، تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية، ترجمة عباس فيصل، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1982م، ط2: ص115.

(2) تركي: رابح، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد التربية والإصلاح في الجزائر ص137.

شأن إنشاء مدارس جديدة للحاكم العام، في حالة الضرورة الملحة والحاجة القصوى ... وعمليا فتحن منذ 1850 إلى 1870 حوالي 30 مدرسة في المدن القرى ... "(1).

إن تجربة المدارس الرسمية، ضرورة حتمتها طبيعة المرحلة، وكان الأمر يقضي بالتلبية العاجلة لحاجات المستعمر الأساسية، فالتعليم الرسمي حتى لو كان هامشيا، فهو موجه قبل كل شيء لأقلية، أي لبعض الفئات الاجتماعية أملا في إدماجها، وقد كان حصر تعليم الجزائريين في أضيق الحدود، ومن ثم كانت حظوظ الأروبيين تفوق بكثير حظوظ الجزائريين، وقد ظهر هذا جليا في " توزيع السكان الأروبيين عامة، لأنهم تمركزوا قبل كل شيء في المراكز الحضرية، وفي شبكة مراكز التأهيل التي أقيمت من أجلهم، وفضلا عن ذلك، وعلى صعيد المدن، فإن المؤسسات المدرسية تموضعت أساسا في الأحياء ذات الامتيازات مانعة هكذا التعليم في وجه المهمشين النازحين وذوي الدخل المتواضع، والاستثناءات جد نادرة، ولا تخص إلا بعض المدن -مدن موجودة قبل الاحتلال- مثل مازونة، وندرومة "(2).

إن حرص الإدارة الفرنسية على حصر تعليم الجزائريين في أضيق الحدود يفسره عاملان:

1- إن التعليم يشكل خطرا على السياسة الفرنسية لأن " تعميم المدرسة يشكل خطرا على المستوى السياسي، والإيديولوجي، وأن احتلال أي بلد يقاس بمدى تعليمه، فالقيم المنتشرة في المدرسة (الديموقراطية، والمساواة أمام القانون) لا تعمل بنفس الطريقة في فرنسا والجزائر، وهذه كأدوات للترويض الإيديولوجي، لأبناء البروليتاريا تجاه احترام الديمقراطية البرجوازية في فرنسا "(3).

وكذلك الحال في الجانب الاقتصادي " فتعليم الجزائريين يسير بوجهة معاكسة للمصالح المباشرة للمستعمرين، من حيث أن التعليم بالنسبة لهم يمثل عبئا ماليا فائقا "(4).

2- سياسة فرنسا التعليمية في الجزائريين بين الإدارة الفرنسية والكولون، عرفت صراعا محتدما، ومبهما، بين جبهتين أو فكرتين متعارضتين، فكرة متفتحة على نظام تعليمي للأهالي قصد فرنستهم، وإدماجهم في الثقافة الفرنسية، وفكرة تنادي بمعارضة أي نظام تعليمي للأهالي، وعبرت

---

(1) Fanny-Colonna: Les Instituteurs Algeriens p16.

(2) صاري: الجيلالي-قداش: محفوظ، المقاومة السياسية 1900-1950 ص238.

(3) جغلول: عبد القادر: تاريخ الجزائر الحديث ص116.

(4) المرجع نفسه ص116.

عن رفضها المطلق لأي إصلاح تعليمي، أو أي مبادرة من شأنها أن تسهم في تطوير تعليم الأهالي الجزائريين، وفي هذا الصدد تتحدث " فاني كولونه " عن طبيعة هذا الصراع المشوب بالروح الاستعمارية فتقول:" ... وعبر تصفحنا وتتبعنا لتاريخ تكوين أو إنشاء النظام التعليمي نلاحظ أن أهم نتيجة طبعته تمثلت في طغيان صراع اتجاهين سياسيين، مدرسة خاصة بالأهالي ذات اتجاه مهني محض من أجل تكوين يد عاملة غير مثقفة، كما يريدها الكولون، ومدرسة تامة حضارية، تهدف تغيير الفرد، كما يريدها الجمهوريون "(1).

وقد دعم هذه الفكرة الأخيرة الحاكم العام " جونار-JONNART " وشاطر أصحاب هذا الموقف رأيهم في أن " المدرسة يجب أن تكون مجالا للتحضر، وظل يذكر مرات عديدة بالدور الفكري والأخلاقي للتعليم الأهلي إلى جانب فائدته العملية "(2).

وفي ظل سياسة التأييد والمعارضة لتعليم الأهالي في الجزائر، بقي الصراع على أشده، لدرجة أن المعارضين لتعليم الأهالي طالبوا بـ " عدم تشييد المدارس لهؤلاء الجموع من المتسولين، وأنه إذا ما تم تعميم التعليم، ونشر الثقافة، فسرعان ما يهب الأهالي، وينادون جميعا بأن الجزائر للعرب "(3). وكانت حجتهم في ذلك غلاء تكاليف المدرسة -كما سبقت الإشارة- وأنها سوف تساهم في تكوينهم من أجل التمرد والثورة على النظام الكولونيالي.

وحتى المؤيدون والمساندون لتعليم الأهالي فكرا وروحا وثقافة، فقد كانوا يمهدون بنزعتهم الاستعمارية، لمسخ وتشويه وفرنسة وإدماج الفرد الجزائري في الثقافة الفرنسية.

وفي حمأة هذا الصراع، كان إقبال الجزائريين ضعيفا، أو كانت مقاطعتهم تامة للمدارس الاستعمارية، وهو رد الفعل القوي الذي عبر عن رفضهم للاحتلال وتخوفهم من المسخ الحضاري، وقد آثروا عملى الجهل على التفريط في المقومات الحضارية لشخصيتهم. وكمثال على ذلك، تذكر " فاني كولونه " ضعف الإقبال على ذلك التعليم سنة 1866م، فتقول:" ... إذ نلاحظ مؤسيها (المدرسة) من التلاميذ الجزائريين، إلى جانب عدم انتظامها، فرغم مرور 20 سنة من وجود هذه

---

(1) Fanny Colonna. Les instituteurs algeriens (1883-1939) p41.

(2)Fanny Colonna. Les instituteurs algeriens (1883-1939) p41

(3) خماس: أحمد، " التعليم والثقافة في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية " مجلة الثقافة، س15، ع85، ربيع الثاني-جمادى الأولى 1405هـ، يناير فبراير 1985م، ص60.

المدارس، فإنه لم يقبل سوى ثلاثة أشخاص، وبصعوبة كبيرة، في مدينة الجزائر العاصمة للالتحاق بالصف الأول بالمدارس العامة "(1).

فالمشروع التعليمي الفرنسي بالجزائر في مراحله الأولى -إذن- لم يحظ بالأهمية المطلوبة، لا من طرف الإدارة الاستعمارية، ولا من طرف المعمرين، نظرا لدوافعه وأهدافه الاستعمارية، وفي مقدمتها الصراع بين تيارين رئيسيين من تيارات الإيديولوجيا الاستعمارية في تعاملهما مع تعليم الأهالي، وقد كان لهذه الاعتبارات انعكاساتها التي تمثلت في عدم استقرار نمط تعليمي، يرتكز على أسس منهجية وتربوية واضحة، يراعي فيها طبيعة الواقع التعليمي الجزائري، ففي مراسلة الحاكم العام " راندون-RONDON " سنة 1850م أوضح " بأنه من غير الممكن التفكير في جهاز تعليمي منظم دفعة واحدة، وبالتالي فالأمر كان متعلقا بسلسلة من التجارب بغية تحقيق ذلك "(2).

وفي مقام آخر تقول فاني كولونه في نفس السياق:" لم يحدث لحد الان أن درست إمكانية فرض نمط تعليمي موحد للجزائر، كما أن فرنسا أخفقت كلية في تعريف نوع التعليم الذي بالإمكان أن يقبله المجتمع الجزائري، ويعود بالفائدة عليها "(3).

وانعكس هذا النمط التعليمي غير المستقر على البرامج غير الموحدة حيث " تم تطبيق البرامج الفرنسية في المناطق المدنية، وبرامج قريبة من تلك المنتهجة في المدارس العربية الفرنسية في المناطق العسكرية ، وفي سنة 1890م وعام 1898م أعدت برامج مبسطة، خصيصا للمدارس الأهلية، والتي ستعمم في مختلف أنحاء القطر، كما ألغى مرسوم 1887م شهادة التعليم الأهلية التي أنشئت سنة 1883م... "(4).

لم تكن المنظومة التعليمية في سياسة فرنسا -وهي في بدايتها الأولى- واضحة المعالم، ويبدو أن الغموض الذي رافق نشأة التعليم في الجزائر لم يستطع أن يحقق نوعا من الاستقرار نظرا لغياب مشروع مدرسي متكامل، ولمعارضته الشرسة في أوساط المعمرين. ويعزى غياب مشروع مدرسي واضح في نظر عبد القادر جغلول إلى " الصراعات التي انتشرت في فرنسا بين الإكليروس المحافظين، والجمهوريين، وكانت اللعبة في هذه الصراعات، هي تحديد ميثاق المدرسة، ولهذا يجب

---

(1) Fanny Colonna. Les instituteurs algeriens (1883-1939) p41.

(2) I bid p17.

(3) I bid p17.

(4) I bid p 17.

انتظار مجيء عام 1881م، حتى يتضمن المفهوم الجمهوري القائل إن " المدرسة عامة مجانية ملزمة مع الحيادية والإلزامية التعليم وعلمانيته " ... "(1).

وبالفعل برزت محاولة تهدف إلى نشر التعليم بين أبناء الجزائر، وتوسيعه، ولقد كان " جول فيري(*) - JULES-FERRY) وزير التربية والتعليم الفرنسي أول من بادر إلى تطبيق التشريع المدرسي الجديد مستندا في ذلك إلى المرسوم الصادر في 3- فبراير 1883م، والذي ينص على تطبيق مجانية التعليم الابتدائي على الجزائريين، والذي يتبع مبدئيا نظام التعليم في فرنسا، ولغرض التوضيح فإن " فاني كولونه " تتحدث عن التشريع الجديد فتقول:" إن الخمسة عشر سنة المقبلة والممتدة من 1883-1898 سوف تكون مرحلة تطبيقية لمبادئ نص مرسوم 1883م، المتمحورة حول الكيفية التي ستنضوي عليها المنظومة التعليمية في الجزائر إلى غاية انتهاء الحرب العالمية الثانية بحيث يكون التعليم مجانيا، لائكيا، إجباريا "(2).

إلا أن مبدأ الإلزام المدرسي لم يتجسد في الواقع، واقتصر العمل به على بعض المدن الجزائرية خاصة القبائل، وذلك لاعتبارات استعمارية.

وحتى تطبيق المشروع في الجزائر فقد جاء متأخرا، حيث " عرفت بلاد القبائل وحدها ميلاد (6) ست مدارس سنة 1884م، استقبلت في أول الأمر 600 تلميذ، وارتفع هذا العدد بعد ذلك ليصل إلى 800 تلميذ "(3).

والواقع أن هذا العدد لا يتماشى مع السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر، في منطقة القبائل التي كانت تهدف إلى نشر التعليم بين معظم أبنائها بصورة جدية، ولهذا نجد السلطات الفرنسية توجه توبيخا إلى نيابة العمالة حسب ما يقول " شارل روبار أجرون-Charles Robert Ageron" " لأنها تعمل على تطبيق إجبارية التعليم المنصوص عليها في القانون الجديد، لا سيما أن أعيان الجهة مثل ابن علي الشريف والهاشمي بن تونس، والضابط عبد الله المتجنس، قد رحبوا جميعا بهذا الإجراء ورفعوا شكرهم للحكومة الفرنسية على هذا الصنيع "(4).

---

(1) جعلول: عبد القادر، تاريخ الجزائر الحديث ص77.

(*) جول فيري Jules Ferry رجل سياسي (1832-1893) كان معارضا للإمبراطورية الثانية، كان قد انتخب نائبا جمهوريا لباريس سنة 1869، وأصبح شيخا لبلدية عام 1870 كان ذا علاقة بالحكم في الفترة الممتدة بين 1879-1885، كان وزيرا للتعليم العمومي، والفنون الجميلة، ساهم في تأييد الحكم الجمهوري، وتطوير التعليم، كما ساهم في التوسع الاستعماري حيث أنتج ثلاث قوانين: المتعلق بحريات التجمع، وحرية الصحافة 1881م، وقانون النقابات 1884، كما جعل المدرسة الابتدائية مجانية، لائكية، إجبارية، كما وسع حق استفادة البنات من التعليم الثانوي الحكومي، شجع التوسع الاستعماري في تونس. استقال في 30 مارس سنة 1885)

Fanny Colonna. Les instituteurs algeriens (1883-1939) p

(2) Fanny Colonna. Les instituteurs algeriens (1883-1939) p15.

(3) Charles Robert Agreon. Les Algeriens Musulman et La France 1871-1919 (tome 1) 1ere edition (p.u.f) Paris 1968 p335.

(4) Ibid p335.

فتزكية أعيان المنطقة لمبدأ إجبارية التعليم الفرنسي في منطقة القبائل، هو إشارة واضحة وصريحة، من طرف هؤلاء الأعيان، لإنجاح سياسة فرنسا التعليمية والثقافية، يقصد بها تطويق الثقافة العربية الإسلامية، وفي ذات الوقت تكوين جيل مثقف ومتشبع بالثقافة الفرنسية، يعمل على استمرار سياسة الاستعمار الثقافية.

ومن جهة أخرى، فإن الأسر الفقيرة هي الأخرى بدورها بدأت ترسل أبناءها إلى المدرسة الفرنسية لعاملين أساسين:

أولهما: أن هذه العائلات كانت تخشى من الغرامة التي تلحق بها في حالة عدم الامتثال لهذا القانون، ولذلك كان الإجراء عاملا محركا في الإقبال على التعليم في الوسط المحلي في هذه الفترة.

وثانيهما: أن بعض هذه العائلات بدأت تدرك ضرورة التعليم الفرنسي لأبنائها بحجة أن المستقبل سيكون لأولئك المتخرجين من المدارس الفرنسية.

إن الإدارة الفرنسية وهي تعامل سكان القبائل معاملة خاصة، بنشر التعليم الفرنسي على نطاق واسع، كانت تهدف إلى محاولة دمج العنصر القبائلي في المجتمع الفرنسي، وأكثر من ذلك، كانت تعلق آمالا كبيرة على سكان منطقة بلاد القبائل في الحفاظ والدفاع عن مستقبل فرنسا في الجزائر، وكانت ترى فيهم ورقة رابحة لإحداث شرخ عميق في المجتمع الجزائري، اعتمادا على سياسة التفرقة بين العرب والبربر.

وتركيزها على العنصر القبائلي، لأنه يعتبر في تصورها وحججها الواهية، أكثر العناصر الأهلية استعدادا للاندماج الثقافي.

وكخطوة هامة في هذا السياق " أصدرت يوم 1859/12/21م قانونا يفصل إقليم بلاد القبائل الكبرى عن سائر البلاد الجزائرية في مسألة التحاكم إلى القوانين الوضعية، وإلى العرف المحلي، والعادات والتقاليد، ملغية بذلك -بصفة تدريجية- سلطة القضاء الشرعي، وسلطة القضاة المسلمين الشاملة في بلاد القبائل "(1).

وكخطوة لتطمين المجتمع القبائلي، وتوسيع دائرة التعليم الفرنسي فيه، لجأت السلطات الفرنسية إلى أسلوب حث الأهالي، عبر منحهم إعانات مادية على شكل خدمات اجتماعية.(2)

---

(1) الجيلالي: عبد الرحمن، تاريخ الجزائر العام 321/3.

(2) Fanny Colonna. Les instituteurs algeriens (1883-1939) p16.

هذه الإغراءات المادية من منح وإعانات وخدمات لجلب الأهالي إلى المدرسة الفرنسية، البت الصحافة الاستعمارية، وأثارت غضبها، فاتخذت موقفا معاديا لهذا التحول في المجتمع القبائلي. وانتقدت السياسة التعليمية التي انتهجتها الإدارة الفرنسية، فأبدت تخوفا لهذا الإقبال المتزايد على المدارس الفرنسية من أبناء القبائل:" ... إن عددهم يتضاعف، وإنهم يتعلمون بسرعة، بل إنهم يفتكون المراتب الأولى، لأبنائنا ... " ثم تضيف " ما نفعل بهذا العدد الهائل من التلاميذ عندما يكبرون؟ ... "(1).

هذا التخوف من تعليم أبناء الجزائر في المدارس الفرنسية -من منظورهم-، له ما يبرره، لأن تعليم الجزائريين في مدارسهم يشكل خطرا على وجودهم، بدعوى أن تعلمهم سينورهم، ويبصرهم بحقيقة الواقع الجزائري، وبالتالي سيودي بهم إلى رفض هذا الواقع، ومن ثم طلب الحرية والانعتاق، وطلب الانفصال عن فرنسا.

يبدو من خلال ما سبق أن السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر لم تتضح معالمها، ولم تستقر على نظام تعليمي موحد، لأن المدرسة لم تكن بمنأى عن الصراع، حيث كانت تتجاذبها وتحركها نوازع استعمارية. وغالبا ما كانت توجه سلوكيات المدرسة، حتى متناقضات النظام الاستعماري، التي ساهمت في عدم إبراز سياسة تعليمية واضحة في الجزائر، لأن الممارسة الاستعمارية كانت ضد تعميم التعليم، لما يترتب عنه من تكلفة باهضة، ومحاذير سياسية، تتعلق بنمو الحس القومي ضد الثقافة الاستعمارية.

ومع هذا كله، فقد كان هناك إقبال من التلاميذ الأهليين على التعليم الفرنسي، وكان لهذا الإقبال ما يبرره، انطلاقا من أن " تغير وجهة النظر هذه [التي تدعو إلى الالتحاق بالمدارس] قد أبرزتها نظريات ناصة على الحرية، حيث طالبت الفئات المحركة الشعب بضرورة تعليم أبنائه اللغات الأجنبية كضرورة لمواجهة السلطات الفرنسية ... "(2).

وبشكل موازٍ، فإن ظهور الحركة الإصلاحية، بمدارسها العربية الحرة، كان بمثابة تعبير واضح ومهم عن طبيعة المقاومة الثقافية، لأنه عن طريق المدرسين، ينتشر الوعي في الأوساط الاجتماعية، وينبه على الخطر الثقافي، وهو ما يخشاه المستوطنون على مستقبلهم في الجزائر.

---

(1) Charles Robert Ageron: Les algeriens musulmans. q p-cit p 337.

(2) Fanny Colonna: Les instituteurs algeriens (1883-1939) p33

يتبين بجلاء لمن يستقرئ السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر، أنها لم تتحرك بوتيرة طبيعية، تدفعها إلى الأحسن، لأن الأساليب المتبعة تحركها قوى متصارعة وتناقضات إيديولوجية، وممارسات استعمارية، وكلها تصب في الأهداف الاستعمارية، بالرغم من بعض المظاهر التي تبدو غير متناسقة، إلا أن الأهداف والغايات تتحدد وفق استراتيجية، تعمل على إبعاد تلاميذ المدارس عن محيطهم الثقافي، ولسان حالهم يقول:" نعطي للطفل الأهلي تعليما فرنسيا يخرجه ظاهريا من محيطه، ولكنه سيتركه أعزل، وغير قادر على أن يجد مكانة بين حضارة تتخلى عنه، وبربرية تستولي عليه من جديد "(1).

ضعف انتشار التعليم الفرنسي في الجزائر:

للدلالة على ضعف انتشار التعليم الفرنسي في الجزائر، نورد بعض الأرقام والإحصاءات التي تترجم حقيقة تأخير التعليم، وتباطؤه في الانتشار بين الأهالي، وإليك هذه النسب التي أوردها أحمد محساس، قال:" كان التعليم سنة 1890م يشمل مرحلة التعليم الابتدائي 1.73% من مجموع عدد الأطفال الجزائريين البالغين سن الدراسة أي 10.000 طفل وارتفعت هذه النسبة سنة 1900 إلى 4.3% (33397)، وفي سنة 1917–1918 كان يدرس بالمدارس 49000 طفل من جملة 850.000 طفل بلغوا سن الدراسة، وكان في المدارس عشية الاحتفال بالذكرى المئوية (1929) 60.644 طفلا من جملة 90.000 طفل أي (6%)، وهكذا مرت (40 سنة) قبل أن يتاح التعليم لنسبة 6% من أبناء الجزائر، وستكون هذه الوتيرة التي أخذت ترتفع بعد ذلك بطيئة ... "(2).

إن هذه الأرقام تترجم -بصفة جلية- التأخر الحاصل في مختلف المدارس، ومرد ذلك لتلك القيود التي كانت مفروضة على سياسة التعليم في الجزائر، والتي يجملها أحمد محساس في: ضعف الميزانية المخصصة للجزائريين، مقارنة بالميزانية المخصصة للفرنسيين، مبرزا الفارق الموجود بين الميزانيتين، فيقول:" في سنة 1838م تساوي أقل من ربع الميزانية المخصصة للفرنسيين، وأن مجموع الاعتمادات المرصودة لتربية الجزائريين وتعليمهم لا يمثل إلا ربع الاعتمادات المخصصة لهيئات الأمن والقمع والشرطة -الجندرمة، الحرس الجمهوري، مصالح السجون- وخمس مجموع ميزانية

---

(1) صاري-قداش، المقاومة السياسية (1900م-1954) ص230.

(2) محساس: أحمد، التعليم والثقافة الجزائرية، مجلة الثقافة، ع85، ص66 67.

الجزائر، وقد تحصلت لنا في سنة 1944 الأرقام الاتية، مع الأخذ بعين الاعتبار الفرق الشاسع بين عدد الجزائريين، وعدد الأروبيين الذين كانوا يمثلون أقلية:

العناصر العرقية	الدارسون في المدارس	الميزانية المخصصة	المدارس
الجزائريون	110.000	88000.000	699
الفرنسيون	200.000	339000.000	1400

صعوبة الالتحاق بالتعليم الثانوي:

يشير أحمد محساس إلى بعض العوامل الصعبة التي كانت تتخذ لمنع الجزائريين وحرمانهم من نعمة العلم والمعرفة ومن بينها:

أ- مسابقة الدخول في السنة السادسة (الأولى من التعليم الإعدادي أو الثانوي) مع ما يلزم ذلك من حد أدنى في السن هو 12 سنة، وهذا ليس في صالح الجزائريين الذين يدخلون في سن متأخرة (السابعة من عمرهم)، وبسبب ظروف التعليم (أقسام بنصف الوقت، وأقسام المكتظة)، وكان هذا التعليم يوجههم نحو الإعداديات أو الأقسام التكميلية المعدة لتكوين معلمين، أو موظفين من درجة دنيا.

ب- فرض الاستعمار متاعب مالية، حيث كانت الكفالة السنوية في النظام الداخلي بكلفة 40000-50000 فرنك فرنسي، ويضاف إليه من مصاريف مختلفة مثل الألبسة، وغيرها. لكي تضعهم أمام أمر واقع يحد من إقبال التلاميذ الجزائريين على المدرسة الفرنسية.(1)

وكنتيجة لذلك تعمق الفارق بين المتمدرسين الفرنسيين، والمتمدرسين الجزائريين، إضافة إلى إبعاد أبناء الأهالي من بعض الفروع ذات العلاقة بالجوانب التقنية والفلاحية، والجدول الآتي يبين الفرق بين المتمدرسين الفرنسيين والجزائريين:

(1) محساس: أحمد، التعليم والثقافة الجزائرية خلال الحقبة الاستعمارية، مجلة الثقافة ع85، س67، 68.

المدارس التعليمية ومراكز التكوين	الفرنسيون	الجزائريون	المجموع
المدرسة الوطنية للفلاحة	74	00	74
المدرسة الجهوية بسيدي بلعباس	72	03	75
المدرسة الفلاحية د: سكيكدة، قالمة، عين تموشنت	103	26	129
مركز التكوين المهني الفلاحي	11	43	54
مدارس الشؤون المنزلية الفلاحية	116	05	121
	376	77	453

جدول رقم (2) يرصد بعض المؤسسات التكوينية في المجال الصناعي والتقني(1)

الفترة	المؤسسات التكوينية	الفرنسيون	الجزائريون	المجموع
1950-1949	المعهد الوطني الصناعي بالحراش	73	02	75
	المدرسة الصناعية بدلس	145	07	152
	المعاهد التقنية بمدينة الجزائر	1456	260	1716
	الفرع التقني في الإعداديات العصرية	28	02	30
		1702	271	1973

يتبين من خلال الجدولين (1)، (2) عدم رغبة الاستعمار في أيد جزائرية مؤهلة تكتسح الساحة الإنتاجية، ومن ثم كان التقليص المتعمد في مجال التعليم التقني والفلاحي والصناعي، لعدد أبناء الجزائريين، لأنها لا تريد للجزائر أن تكون بلدا صناعيا، ومن ثم فلم يجب أن تنال هذه الفروع من التعليم إلا العناية القليلة التي ينبغي أن تكون امتدادا لمشاريع فرنسا الاستعمارية. وهو المطلوب الأساسي الذي كان يريده الجهاز التعليمي في كل مراحله، وقد أشار الثعالبي إلى سياسة التعليم الفرنسي ومراميها قائلا:" إن سياسة التعليم الفرنسية، لا تمي إلا إلى إيجاد أيد عاملة، لا إلى

(1) خمساس: أحمد، التعليم والثقافة الجزائرية خلال الحقبة الاستعمارية، ج85، ص08.

إيجاد عقول مدبرة، أو أيد تنتج الثروة، أما العقول التي تفهم، وتدبر الثروة، لأصحابها الحقيقيين، فهذه يجب أن يضرب حولها نطاق من الجهل "(1).

محتوى البرنامج:

لقد كانت الوظيفة التي تؤديها البرامج الفرنسية، غير منفصلة عن وظيفتها الأيديولوجية، و لم يكن دور تعليم الآداب الفرنسية، هو تعليم التلاميذ الجزائريين التاريخ الحقيقي لحضارة بلادهم، بل كان يركز على أدب فرنسا وتاريخها، بهدف ترسيخ الثقافة الفرنسية، ونقل قيمها، وقبول الاندماج فيها، ويبقى الهدف المقصود بعناية، وما يترتب عنه تعليم الجزائريين، توطيد وتوطين الوجود الاستعماري، ويرى عبد القادر جغلول أن تعليم الجزائريين هو ضرورة بالنسبة للحكم الاستعماري، لأنه يمثل في الحقيقة، إتمام الترسيخ الاستعماري، وذلك " بغزو الأدمغة "(2).

وقد جاء في مقدمة مخطط المشروع التعليمي الخاص بالأهالي سنة 1898 ما يلي:" يهدف تعليم الأهالي لجعلهم رجالا شرفاء مستنيرين، ومستبصرين، محبين للعمل، مستعدين للاقتراب منا عبر إتقان أو استخدام لغتنا، والوقوف على التطور الذي ساهمنا فيه بهدف تحسين ظروف حياتهم، بما في ذلك نظافتهم، وأشغالهم الصناعية، وعلاقاتهم التجارية، بحيث يكون الشباب الأهلي المكون في مدارسنا مهيأ لتحسين ظروف عائلته، بحيث أنه مضطر للبحث عن وضعية أخرى، فاهتماماته موجهة للعمل في الحقل، والورشة، وليست موجهة البتة باتجاه الوظائف العمومية "(3).

إن هدف التعليم الفرنسي لأبناء الجزائر، هو محاولة إدماج الشعب الجزائري في الثقافة الفرنسية، عبر المدرسة، كما أن تكوين أيد مدربة، وموهلة لخدمة مصالح الإدارة الفرنسية، من بين الاهتمامات. إلا أن هذا التعليم يقصي الفرد الجزائري، ويمنعه من التطلع إلى الوظائف العمومية، كالمناصب العليا في سلك الإدارة والقضاء، والجانب العسكري...

وقد حددت المواد المبرمج لسنة 1898م في المحاور الآتية:

1- الفرنسية (لغة المحادثة والقراءة والكتابة، والتمارين الكتابية).

2- الحساب والنظام المتري.

---

(1) الجندي: أنور، عبد العزيز الثعالبي رائد النهضة الإصلاحية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان 1404هـ-1984م، ص48.

(2) جغلول: عبد القادر، تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية ص77.

(3) Fanny Colonna. Les instituteurs algeriens (1883-1939) p19.

3- الرسم (أعمال يدوية في مرحلة التحضير).

4- لغة عربية.

5- زراعة وأعمال يدوية (دروس وتمارين).

6- تربية أخلاقية (مع دروس المحادثة والقراءة).

7- معارف عامة (اقتصاد منزلي-نظافة-مفاهيم علمية-تشريعات عامة).

8- مفاهيم حول فرنسا والجزائر (تاريخية، جغرافية، إدارية).

9- التسلية أو الراحة (أغاني، وتمارين الجمباز).(1)

بنظرة فاحصة في محاور هذا البرنامج، يمكن استخلاص نتائج منها:

- التركيز على اللغة الفرنسية (محادثة وقراءة وكتابة ...) لتأسيس ثقافة فرنسية، قادرة على نقل وترسيخ قيم المجتمع الفرنسي.

- التركيز على الأعمال الحرفية واليدوية، والتي ترمي إلى إيجاد أيد عاملة، لا إيجاد عقول مدبرة، أو أيد تصنع وتتقن وتنتج.

- محاولة تلقين التلميذ الجزائري مفاهيم حول فرنسا، وحشو عقله بمعلومات جديدة توحي بأن الجزائر جزء من فرنسا (الأم) في بعدها التاريخي، والجغرافي، والإداري.

- تهميش اللغة العربية، وإدراجها في المرتبة الثانية بعد اللغة الفرنسية، وكأنها لغة أجنبية.

وهكذا يتضح أن الاستعمار الفرنسي كان يريد .. تغيير نمط التفكير وأسلوب العمل لدى الفرد الجزائري، قصد تكوين جيل من شباب الأهالي متنصهر في الثقافة الفرنسية، ومتجانس من حيث التصورات، مع ما تطمح إليه الإدارة الفرنسية. وهذا في أندر الحالات، لأنه يتصادم مع طموحات المعمرين الذين يرفضون أي إدماج يؤهل الفرد الجزائري لمواصلة دراسته، أو تحقيق مناصب عليا...

ويتبين مما سبق أن الاستعمار الفرنسي في سياسته التعليمية، حاول أن يخلق مناخا ثقافيا متصلة أبعاده الاستعمارية، فوجد في المدرسة -طوال قرن كامل- الأداة والوسيلة الفعالة لتحقيق سيادة اللغة الفرنسية، وبالتالي الثقافة الفرنسية، وصنع الحواجز التي تحول دون تعلم الفرد الجزائري، بحيث حصر تعليم الجزائريين في أقل وأضيق الحدود، ووضع الشروط القاسية أمام

(1) Fanny Colonna. Les instituteurs algeriens (1883-1939) p19.

الجزائريين في الامتحانات والمسابقات لعرقلتهم وتثبيطهم، وفرض مصاريف تعليمية باهضة، تفوق إمكانات وطاقات معظم الجزائريين.

وقد استصدر القوانين والقرارات التي تقلص من مكانة وفاعلية الثقافة العربية الإسلامية، وكان يشجع الأروبيين في المقابل على التعليم بكل فروعه واختصاصاته، وجعل المجالات والآفاق واسعة أمامهم، وأغلقها أمام الجزائريين، وحتى البرامج الموجهة إلى الجزائريين، كان يغلب عليها الطابع النظري على حساب التعليم المهني والفني والتطبيقي.

وأمام هذه الحواجز التي صنعتها الإدارة الفرنسية لتدجين الفرد الجزائري المتعلم، ومحاولته - في الوقت ذاته- إبعاد الأغلبية الساحقة من الجزائريين عن أي تعليم، وإبقائها أسيرة الجهل، أمام هذا التضييق الذي كان سببا في عزلة الثقافة العربية الإسلامية، لم يكن أمام الجزائريين إلا التمسك بآخر ما تبقى لهم من الحصون المانعة، وهو حصن العروبة والإسلام، وهو ما تشكلت منه لاحقا النهضة العربية الإسلامية في الجزائر بقيادة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، فما هي التحديات التي واجهتها غداة تأسيسها، والوضع الذي تحركت فيه، وردود أفعالها إزاء هذه السياسة التعليمية.

جمعية الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

موقف جمعية العلماء من المشروع التعليمي الفرنسي:

إن الجمعية غداة تأسيسها واجهت تحديين خطيرين في المجال التربوي والتعليمي؛ تمثل الأول في نسبة الأمية العالية جدا، والتي تكاد تكون الطابع الغالب على الشعب الجزائري، وتمثل الثاني في الأخطار الناجمة عن المدرسة الفرنسية، وتأثيراتها السلبية على أبناء الجزائر الذين كانوا يرتادونها، وكان لا بد لها أن تكون في مستوى التحدي، وأن تواجهه بما يكفل لها تجاوزه والتغلب عليه.

وقد اضطلعت الجمعية بمهمة التربية والتعليم في ظل سياسة تربوية استعمارية أتت على المقومات الحضارية والعربية والإسلامية المميزة للشعب الجزائري. وقد كان موضوع التربية والتعليم يشكل في منظور الجمعية أحد أهم الركائز التي تنبني عليها نهضة الأمة الجزائرية، ولهذا أعطت لها الإمكانات المستحقة، قصد إرساء قواعد متينة، تكون الأرضية الصلبة لمشروعها الإصلاحي.

وقبل التطرق إلى دور الجمعية في العملية التربوية والتعليمية، يجدر بنا أن نقف عند فترة سابقة لنشأة الجمعية، وتركز أساسا على دور الزوايا(1)، إذ تشير الدراسات التاريخية إلى أن نشاط الزوايا -التي كانت منتشرة عبر كامل التراب الوطني- كان يغلب عليه الطابع العلمي والدعوي، الذي يهدف إلى التقليل من آثار الأمية، التي كانت منتشرة، وصيانة المجتمع من الانحرافات، والحفاظ على قيمه الدينية، وتراثه الإسلامي. غير أن ذلك لم يمنع الزوايا كمؤسسات تعليمية من إبراز موقفها بوضوح من الاحتلال الفرنسي، فقد واجهت من خلال منهجها التعليمي الدعوي الاحتلال الفرنسي ثقافيا وذلك بإيقاظها للحس الوطني، ونزعة الانتماء العربي الإسلامي، ومناهضة الوجود الفرنسي في الجزائر بالخطب الدينية.

غير أن هذا الموقف المناهض للاحتلال الفرنسي لم يدم طويلا، إذ سرعان ما بدأ في الانطفاء أمام مضاعفة الجهود الرامية إلى احتلال الجزائر ثقافيا، الذي بُدئ فيه مباشرة بعد غزو الجزائر عسكريا، فقد كانت سياسة الإبادة الثقافية هي التي أدت إلى تجهيل الشعب الجزائري، وتدجين شيوخ الزوايا، واستمالتهم، وإغرائهم ماديا ومعنويا، وصرف اهتماماتهم إلى الطرقية ونشر البدع، وتحويل كثير من الزوايا من موقفها الأصلي المناهض للاستعمار إلى موقف تخاذلي انهزامي يتسم بقبول سياسة الأمر الواقع، وتكريس خطاب تبرير الاستعمار وفق مقولة (الاستعمار قضاء الله وقدره)، والإفتاء بحرمة محاربة أهل الكتاب...، وتلك هي الخطوة الأولى لتثبيت فكرة الجزائر

---

(1) للمزيد من الاطلاع راجع: عبد الحميد بن باديس، آثار العلامة عبد الحميد بن باديس، دار البصائر، الجزائر، ط 1، 2007.

فرنسية، وهي الفكرة المركزية لمشروع غزو الجزائر ثقافيا، الذي تبين بوضوح في عهد الجمهورية الثالثة.

إلا أن هناك بعض الزوايا التي أفلتت من قبضة الاستعمار، ولم تكن تتبنى الطرق الصوفية المنحرفة، وقامت بدور هام جدا في المحافظة على حد أدنى من التعليم العربي، حتى وإن كان لا يتجاوز في بعض الأحيان حفظ القرآن الكريم، وبذلك ساعدت على نقل التراث الحضاري العربي الإسلامي عبر الأجيال، وإن كان ضعيفا وباهتا، وهذا هو الواقع الذي كان سائدا قبل ظهور مدارس جمعية العلماء.

ولقد انطلقت الجمعية في محاولة إصلاح هذا الوضع من أمور منها:

1- تأسيس جهاز تربوي بديل:

لقد نشأت الجمعية عام 1931، بعد إرهاصات طويلة، برئاسة الشيخ ابن باديس كرد فعل مناهض لسياسة التنصير والاندماج والفرنسة، وفي إعلانها عن مشروعها الإصلاحي كان شعارها " الإسلام ديني، والعربية لغتي، والجزائر وطني "، ويتجلى موقفها من المشروع التربوي العلماني، في تأسيس جهاز مدرسي يوفر التربية والتعليم الإسلامي ما أمكن، لغالبية أبناء الشعب.

وقد كان إيمان الجمعية بالدور الذي ستؤديه عملية التربية والتعليم، راسخا في إصلاح حال الأمة الجزائرية، وإخراجها من حالة التخلف والانحراف والفساد التي تعيشها. وهي المسائل التي جعلت العلماء يهتمون أكثر بإصلاح المنظومة التربوية والتعليمية، حتى تكون ذات فعالية في تحقيق أهداف البرنامج الإصلاحي الشامل.

لذلك رسمت خطة إصلاحية للمنظومة التربوية، وفق تصور شامل وواقعي، يراعي الجوانب الكلية للمنظومة التربوية، وهو تحقيق تكامل بين المعطيات الحضارية الأصيلة والتجديد التربوي للنظام التربوي، من أجل تحقيق النهضة الحضارية للمجتمع الجزائري.

وحتى يتحقق هذا التكامل والانسجام في العملية التربوية، ويحدث التغيير الجوهري في المجتمع الجزائري، انطلاقا من محور العملية الإصلاحية، كان لا بد من الاهتمام بالفرد، محور العملية الإصلاحية، باعتباره غاية العملية التربوية، لأن الفرد يعتبر أساس الإصلاح الاجتماعي والتربوي والحضاري، ولا يمكن تحقيق النهوض الحضاري في غياب إعداده.

وحتى يكتمل هذا الإعداد وينضج كان يجب التفكير في بناء منهج تربوي يستجيب لمطالب الفرد وطبيعته، وتطلعاته الحضارية، ومن ثم نجد ابن باديس يجعل الآية القرآنية الكريمة:﴿ إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا بأنفسهم ﴾(1) الجوهر الحقيقي للإصلاح التربوي، وهي مقولة تربوية لإحداث تغيير في نفسية الفرد الجزائري، واتخذت شعارا للمنظومة التربوية التي حدد ابن باديس معالمها في قوله::" فصلاح النفس هو صلاح الفرد، وصلاح الفرد هو صلاح المجموع، والعناية الشرعية متوجهة كلها إلى إصلاح النفوس، إما مباشرة، وإما بواسطة ... "(2).

ولكي يتم هذا الإصلاح، رسم ابن باديس معالم خطته الإصلاحية للمنظومة التربوية وفق نظريته التربوية، في مقال عنوانه " صلاح التعليم، أساس الإصلاح " وفيه يقول:" لن يصلح المسلمون حتى يصلح علماؤهم، فإنهما العلماء من الأمة بمثابة القلب؛ إذا صلح صلح الجسد كله، وإذا فسد فسد الجسد كله، وصلاح المسلمين إنما هو بتفقههم الإسلام وعملهم به ... ولن يصلح العلماء إلا إذا صلح تعليمهم، فالتعليم هو الذي يطبع المتعلم بالطابع الذي يكون عليه في مستقبل حياته، وما يستقبل من عمله لنفسه وغيره ... ولن يصلح هذا التعليم إلا إذا رجعنا به للتعليم النبوي في شكله وموضوعه، في مادته وصورته فيما كان يعلم -صلى الله عليه وسلم- وفي صورة تعليمه ... "(3).

فما يميز مشروعه الإصلاحي، وما نستنتجه من المقال السابق، أن الإصلاح التربوي والتعليمي هو عبارة عن عمليات مترابطة متواصلة، لا ينفك بعضها عن بعض، ينصب جميعها في عناصر متكاملة، بل متداخلة لا يمكن الفصل بينها، ويمكن ذكرها في النقاط الآتية:

1- التأكيد على دور العلماء والمفكرين الذين تقع عليهم مسؤولية تنوير المجتمع وإخراجه من دائرة التخلف، وذلك بتصحيح عقيدته، وتصوره الإسلامي، بعد تحرير عقله ونفسه من الشرك والإلحاد، والزيغ الفكري.

فابن باديس يتجه إلى العلماء فيحملهم مسؤولية تخلف المسلمين وانكسارهم، ويشدد على هذه النتيجة قائلا:" إن مسؤولية العلماء عند الله فيما أصاب المسلمين في دينهم لعظيمة، وإن حسابهم على ذلك لشديد طويل، بما كتموا من دين الله، وبما خافوا في نصرة الحق سواه ... وإنا

---

(1) سورة الرعد، الآية: 12.

(2) سلوادي: حسن عبد الرحمن، عبد الحميد بن باديس مفسرا، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د.ط 1988، ص158.

(3) آثار الإمام عبد الحميد بن باديس، مطبوعات وزارة الشؤون الدينية، ط1: 1406هـ 1985، ج4/ص74.

إذا راجعنا تاريخ المسلمين في سعادتهم وشقاتهم، وارتفاعهم وانحطاطهم، وجدنا ذلك يرتبط ارتباطا متينا بقيام العلماء بواجبهم أو قصورهم عما فرض الله، وأخذ به الميثاق عليهم "(1).

وعليه فإن نظرة ابن باديس تتمثل في أن صلاح المسلمين لا يتحقق إلا بصلاح علمائهم.

2- صلاح العلماء رهن بصلاح التعليم، بدءا بإصلاح التعليم المسجدي العام الخاص بالكبار من الرجال والنساء، والتعليم المسجدي الخاص بطلبة العلم المتخصصين ثم التعليم المدرسي بأنواعه. وبتظافر هذه العناصر تتحقق الأرضية الصالحة لمنظومة تربوية قادرة على تغيير الواقع من خلال إصلاح النفوس، وصقلها، وهو ما يؤهلها لبناء جيل منزه عن التفكير والانصياع لأضاليل الاستعمار.

مفهوم التربية والتعليم عند الجمعية:

ومن المبادئ الأساسية التي أوقفت الجمعية جهودها عليها، اهتمامها بتكامل عمليتي التربية والتعليم؛ إذ لم تكن الجمعية ترى فصلا بين وظيفتي التربية والتعليم، بل هما بالنسبة إليها وظيفتان متلازمتان، وأكثر من هذا؛ كانت الجمعية ترى أن وظيفة التربية مقدمة على وظيفة التعليم، وأكثر أهمية، وأجل قدرا، ولعل هذا كان راجعا إلى عناصر مكوناتها أو طابعها الروحي -الديني الخلقي- الذي قامت عليه، إلا أن هذه الفكرة لا يمكن أن يخلو منها نظام تربوي معين بغض النظر عن القيم التي يؤمن بها، فالتكوين النفسي للطالب مصاحب -أو سابق- دائما لتكوينه العقلي، وما من متعلم إلا وهو يؤمن بقيم معينة صالحة كانت أم فاسدة.

ولنا في القواعد التربوية التي سار عليها رواد التربية في بلادنا خير مثل على صحة أن التربية مقدمة على التعليم، فهذا الأب الروحي للمدرسة الجزائرية، محمد البشير الإبراهيمي، يبعث بهذا النداء الثوري إلى رجال التربية في الجزائر (1949م) فيقول لهم:" احرصوا كل الحرص على أن تكون التربية قبل التعليم، وجعلوا الحقيقة الآتية نصب أعينكم، واجعلوها حاديكم في تربية هذا الجيل الصغير، وهاديكم في تكوينه، وهي: أن هذا الجيل الذي أنتم منه لم يؤت في خيبته في الحياة من نقص في العلم، وإنما خاب أكثر ما خاب من نقص في الأخلاق، فمنها كانت الخيبة، ومنها كان الإخفاق "(2).

---

(1) طالبي: عمار، ابن باديس حياته وآثاره 115/3.

(2) الإبراهيمي: محمد البشير، عيون البصائر ص291.

فالإبراهيمي في نصه هذا يؤكد على أهمية وخطورة العملية التربوية، التي هي عملية صياغة وجدانية وكلية وشاملة للوجدان وللعقل والضمير والسلوك العملي للفرد والمجتمع.

ويذكر بأن انحراف الجيل لم يكن سببه نقصا في العلم، أو نظرته إلى الحياة بنقمة، وإنما مرده إلى الخلل الواقع في العملية التربوية وتأثيراتها العميقة على الجيل، فهو في هذا يدعو رجال التربية للاضطلاع بالبعد الأخلاقي لتمكينه من أداء دوره في الحياة العملية، وغاية الغايات من التربية هي توجيه النشء الوجهة التي تخدم الإنسان والمجتمع والوطن.

ولم تكن هذه العناية لتقتصر على الرجل فقط، بل سخرت -أي الجمعية- جهودها التربوية من أجل إعداد الرجل والمرأة معا للحياة.

وقد أعطت الجمعية وعلى رأسها ابن باديس الحظ الأوفر للمرأة، لدور ريادي يحقق تكاملا إنسانيا إيجابيا، يجسد مؤسسة أسرية صالحة، وقد أشار ابن باديس إلى الدور التربوي للمرأة، وتأثيره المباشر في سلوك الأبناء قائلا:" البيت هو المدرسة الأولى، والمصنع الأصلي لتكوين الرجال، وتدين الأم، هو أساس حفظ الدين والخلق، والضعف الذي نجده من ناحيتهما في رجالنا معظمه نشأ عن عدم التربية الإسلامية في البيوت بسبب جهل الأمهات، وقلة تدينهن ... "(1).

فتعليم البنت أمور دينها مطلوب شرعا، وترغيبها في طلب العلم ضرورة اجتماعية، وقد كانت الجمعية حريصة على ترقية المرأة، وإعطائها مكانها الطبيعي في المجتمع.

ومن المبادئ التي حرصت عليها الجمعية وأولتها الاهتمام البالغ، شخصية المعلم كمرب للأجيال، المعلم الذي نصب نفسه لتربية الأجيال ينبغي أن يكون مؤهلا علميا وسلوكيا، وأخلاقيا، لأن المتعلم يتأثر بمظهره وشكله، وحركاته وسكناته، وحديثه مع الناس، وسلوكه كله، لذلك كان من اللازم على من يربي الأجيال أن يتصف بصفات نموذجية، حتى يكون قدوة حسنة لطلبته، بل لمجتمعه كله، وحتى يحقق هذه الخطوة في الوسط الاجتماعي، عليه أن يترفع عن كل ما يزري به ويخدش شخصيته، وقد جعل ابن باديس نجاح العملية التربوية مرهونا أساسا بنوعية تكوين المعلم الأخلاقية والتربوية والعلمية. وفي هذا السياق يتحدث عن المعلم قائلا:" لا يستطيع أن ينفع الناس من أهمل أمر نفسه، فعناية المرء بنفسه عقلا وروحا وبدنا لازمة له، ليكون ذا أثر في الناس على منازلهم منه في القرب والبعد، ومثل كل شعب من شعوب البشر لا يستطيع أن ينفع البشرية، ما

(1) آثار الإمام عبد الحميد بن باديس 1/4

دام مهملا مشتتا لا يهديه علم، ولا يجمعه شعور بنفسه، ولا بمقوماته ولا بروابطه، إنما ينفع المجتمع الإنساني ويؤثر في سيره من كان من الشعوب قد شعر بنفسه، فنظر إلى ماضيه، وحاله، ومستقبله، فأخذ الأصول الثابتة من الماضي، وأصلح من شأنه في الحال، ومد يده لبناء المستقبل يتناول من زمنه، وأمم عصره،ما يصلح لبنائه، معرضا عما لا حاجة له به، أو ما يناسب شكل بنائه الذي وضعه على مقتضى ذوقه ومصلحته "(1).

فابن باديس يدرك أهمية الدور الذي يقوم به المعلم، والأثر العميق الذي يتركه في نفوس طلبته، بل يتعدى تأثيره إلى شرائح المجتمع كلها، فهو مركز الرحى في العملية التربوية والتعليمية، والمنارة التي يهتدي بها المجتمع. وعندما ذكر ابن باديس الأبعاد الثلاثة للزمان -الماضي، الحاضر، المستقبل - أدرك قدرتها على التأثير في العملية التربوية، ومن ثم ينبغي التواصل بينها، لتقوية الروابط، وتنامي روح الإصلاح في الجزائريين.

هذه أهم المبادئ التي قامت عليها مدرسة الجمعية في مشروعها التربوي، وقد حرصت على التأكيد عليها وتجسيدها ميدانيا، من خلال إصلاحات هامة، وفي مقدمتها:

- إصلاح الطرق التربوية:

جمعية العلماء مصدرها نابع من الثقافة المحلية السائدة، وظهورها كحركة إصلاحية في المقام الأول، جعلها لا تسعى إلى تدمير الثقافة المحلية، ولا إلى تدمير نظم القيم السائدة بشكل كامل، بل جعلها تسعى إلى تطهير هذه الثقافة، ونظام القيم هذا القائم جزئيا على الإسلام. ومن ثم فاهتمام رجالها بالطرق والمناهج والأساليب التعليمية، كان من بين مقاصدها التربوية للإصلاح الاجتماعي، والديني. والدعوة إلى إصلاح المناهج، والأساليب التعليمية، كانت سائدة آنذاك، لأن ظاهرة الحفظ والتلقين حجرت على عقول الطلبة، فالطالب يتلقى العلوم والمعارف في قوالب جاهزة، ويتعلم بدون فهم. وقد بين رابح تركي عيوب هذه الطريقة مشيرا إلى ضعف الأطفال، وعدم استيعابهم للعلوم والمعارف التي يتلقونها:" وكان الأطفال الذين يدخلون المكاتب من أجل التعليم يبقون بها سنوات، قد تطول، وقد تقصر، ثم يتخرجون منها في الغالب بلا طائل، فهم لا يستطيعون مثلا قراءة جريدة أو مجلة، إذا لم تكن مشكولة، وإذا استطاعوا قراءتها، فإنهم لا يعون مضمونها "(2).

---

(1) ابن باديس: الشهاب جـ:8/ م12، نوفمبر 1935، ص449.

(2) تركي: رابح، التعليم العمومي والشخصية الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ط2، 1981، ص203.

وقد ترتب عن هذه الطريقة التعليمية العتيقة التي توارثتها مؤسسات التعليم في الجزائر، وفي غيرها من بلدان العالم الإسلامي عن عصور التخلف الطويلة، التي جمدت فيها الحركة العلمية، وخمدت العقول، وصار العلم يعني تناقل المؤلفات، وحفظها عن ظهر قلب، واستظهارها على المعلم، وحتى ولو لم يكن التلميذ قد فهم منها شيئا، ظهور نوعين من التعليم يتصادمان من حيث المنطلق، والتوجه والأهداف، فأصيب التعليم بتأخرات جد خطيرة، وأصبحت المدارس التي تلقن المعارف لا يؤمها إلا مستمعون شبه أميين، وطلبة ذوو مستوى ضعيف، وفي المقابل انتشرت مدارس يؤمها أصحاب التعليم العصري. فتذمر ابن باديس من هذه الهوة التي حالت دون تقارب هذين النوعين من التعليم، وكأن صراعا جاء ليقوض أركان العملية التربوية والتعليمية، مما حدا به إلى القول:" قد كان الذين يزاولون العلوم الأولى (أصحاب الكتاتيب القرآنية) على جمود تام، كما أن الذين يزاولون العلوم الثانية (أصحاب التعليم العصري) على تيه وضلال، فهؤلاء يعتبرون الآخرين أحجارا، وأولئك يعتبرون هؤلاء كفارا "(1).

يتضح من النصين السابقين خطورة الطريقة السائدة في تلك الفترة، فالمتعلم يشعر بصعوبة بالغة في الفهم والتحصيل، ويظن أن سبب الصعوبة كامن في العلم نفسه، فيهجره ويبتعد عنه، وبذلك تصبح هذه الطريقة سببا من أسباب التنفير من العلم، وانتشار الجهالة. في حين كانت الطريقة الثانية تعمل بالمنهج العصري، الذي يجعل التعليم كله تعليما فرنسا خالصا في اللغة والمناهج والوسائل والتوجه العام، والذي يراد منه استبعاد كل ما له صلة بالثقافة واللغة والحضارة العربية الإسلامية.

وهي انتقادات وجهتها الجمعية لأساليب التعليم القديمة، التي تجاوزتها الأحداث وأصبحت غير صالحة لمواكبة تطورات العصر، وكذلك انتقادات للتعليم العصري الذي أراد أن يقفز على الواقع الجزائري، ويفرض واقعا ثقافيا مغايرا يبدأ بفرنسة مراحل التعليم، وطبعها بالطابع الأوروبي المسيحي.

من المفيد أن العملية التربوية كي تؤدي دورها على الوجه السليم، كان لا بد من توجيه الاهتمام إلى المدرسة، ودورها، ورسالتها، ومكانتها في المجتمع.

---

(1) ابن باديس: عبد الحميد، الحركة العلمية والسياسية في القطر الجزائري الشقيق، جريدة الجزائر، السلسلة 1، السنة الثانية، عدد 71، 9 ربيع الثاني 1350 هـ 18 جوان 1937، ص4 S.

وقد اضطلعت الجمعية بهذه المهمة، وجعلتها شغلها الشاغل، وأخذت في البحث عن مدرسة جزائرية منطلقاتها قيم المجتمع الجزائري، حرة في توجهاتها، متحررة من كل ضغط، تنتقي البرامج التربوية والتعليمية المواكبة للعصر والأصالة. وعن هذه المدرسة الجزائرية كتب العربي التبسي منبها:" ... كيف تستطيع مدارسنا أن تخرج جيلا بينه وحدة متماسكة عامة، وحدة في الشعور والإحساس والتفكير، وحدة في العقول واللهجة، إذا لم يشملها نظام عام، ولم تخضع لقانون واحد في التعليم والتربية، وكيف يوجد ما يسمى شعبا وأمة بغير هذا الجيل ... "(1).

إن العربي التبسي يدعو إلى تخطيط تربوي، ووضع برامج تربوية وتعليمية تتحقق بها الأهداف التربوية والاجتماعية والأخلاقية والحضارية، وتصنع جيلا موحد اللغة، روحا، وعقيدة، وسلوكا، وهدفا.

ونظرا لأهمية المدارس والمعاهد العلمية، قامت بإنشاء العديد منها بواسطة التبرعات العامة تحت إشرافها وتوجيهها، ومن المنارات التي أسستها المعهد الباديسي للتعليم المتوسط والثانوي، وعنه يحدثنا العربي التبسي فيقول:" تأسس هذا المعهد المبارك على الشعب الجزائري، بخدمة مقوماته الدينية واللغوية والعقلية، وفتح أبوابه ... ومهما يكن فإن الجمعية بتأسيسها (معهد ابن باديس) قامت بفرض من فروض الكفاية الواجبة على الأمة، وهو إنشاء هذا المعهد لنشر العلوم الإسلامية، التي لا إسلام لأمة تجهلها "(2).

فالعربي التبسي يشيد بهذه المؤسسة العلمية، التي قامت بسواعد الشعب الجزائري لخدمة مقوماته الثقافية والحضارية، من دين ولغة وتاريخ.

وقد استطاعت الجمعية بما أتيح لها من إمكانات مادية، أن تنهض بأعباء المدارس والمعاهد والمساجد كهياكل عمرانية و " خلال أقل من ربع قرن فقط، رغم إمكاناتها المتواضعة أن تحوي مدارسها حوالي 50 ألف طفل وبنت من أناء الجزائر، وأن تشيد أكثر من 150 مدرسة، وعددا كبيرا من النوادي الثقافية والمساجد الحرة في كامل أنحاء الجزائر "(3).

إذا كان إنشاء المدارس والمعاهد ركنا أساسيا في العملية التربوية، فإن البرامج والمناهج والطرق التربوية أخذت حظها الطبيعي من اهتمام وعمل الجمعية لنجاح العملية التربوية، ومن ثم

---

(1) طبع هذا المنشور في المطبعة الإسلامية الجزائرية بقسنطينة، التي كان يديرها ويسيرها أحمد بوشمال، د.ت، د. ط.

(2) التبسي: العربي، دين في ذمة الأمة نقضي، جريدة البصائر ص2، السنة الثانية، ع44، 1948م 1367هـ، ص 10.

(3) تركي: رابح، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد التربية والإصلاح في الجزائر ص360 -361.

كان لا بد أن تنتهج طريقة تربوية سليمة تتلاءم وطبيعة المرحلة، وقد تحدد اتجاهها من هذه المسألة بوضوح، وذلك من خلال التقارير التي دونت في سجل المؤتمر الذي عقدته الجمعية سنة 1935م ومن بينها:" إن موقف الجمعية في التعليم العربي والديني، هو أبرز مواقفها فقد كان التعليم العربي الحر يدور في دائرة ضيقة، من إمكاناته وأساليبه وكتبه، فسعت الجمعية بما استطاعت من أسباب أن توسع دائرة الأمكنة، بإحداث مكاتب حرة للتعليم المكتبي للصغار، وبتنظيم دروس في الوعظ والإرشاد الديني في المساجد، وتنظيم محاضرات في التهذيب وشؤون الحياة العامة في النوادي، وصحبها توفيق الله فنجحت مساعيها في هذا الباب نجاحا عظيما، وأثمرت أعمالها إثمارا نافعا، لولا موانع من الأحكام الإدارية الجزائرية، في غلق بعض المكاتب والتضييق في إعطاء الرخص، وإيصاد المساجد في وجوه الوعاظ، لكانت النتيجة مما تغتبط به الجمعية العاملة المخلصة "(1).

يتضح من خلال النص السابق مساعي الجمعية الجادة في تكثيف نشاطها التربوي والديني والخلقي، لفتح آفاق جديدة للتعليم العربي الإسلامي الحر. ولابن باديس آراء عديدة كتبها من أجل إصلاح مناهج التعليم، وطرق التدريس في المعاهد الإسلامية المختلفة، ورأى أن طرق التدريس المتبعة، لا تؤدي إلى الغرض التربوي الذي يتصوره.

وقد وصف عقم هذه الأساليب، وتحدث عما كان متبعا في جامع الزيتونة بتونس من أساليب التدريس، كمادة التفسير، يقول عمار طالبي في هذا المجال:" لقد تعرض ابن باديس لنقد طرق التدريس في جامع الزيتونة، وبين أنها ليست وسيلة تؤدي إلى تحقيق الغرض من التربية كما يتصوره، بل إنما تكون ثقافة لنخبة يهتم أصحابها بالمناقشات اللفظية العقيمة طول سنين الدراسة، ويذكر أن الطالب يفني حصة كبيرة من عمره في العلوم الالية دون أن يكون قد طالع خدمة واحدة، في أصغر تفسير كتفسير الجلالين مثلا، وإنما يغرق في خصومات بين الشيخ وأصحابه في القواعد التي كان يظن الطالب أنه فرغ منها، ويتخرج الطالب دون أن يعرف حقيقة التفسير شيئا. وذلك بدعوى أنهم يطبقون القواعد على الآيات، كأنما التفسير يدرس من أجل تطبيق القواعد، لا من أجل فهم الشرائع والأحكام، ويعتبره ابن باديس هجرا للقرآن مع أن أصحابه يحسبون أنفسهم أنهم يخدمون القرآن "(2).

وقد اقترح لذلك الإصلاح تقسيم الجامع إلى قسمين: قسم المشاركة، وقسم التخصص.

---

(1) موقف الجمعية من التعليم، سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (1935) ص64.

(2) طالبي: عمار، ابن باديس حياته وآثاره 118/1.

– فأما قسم المشاركة فيتساوى فيه المتعلمون في المعلومات على طبقاتهم ...

– أما قسم التخصص فيتفرع إلى ثلاثة فروع: فرع للتخصص في القضاء والإفتاء، وفرع للتخصص في الخطابة، وفرع للتخصص في التعليم، وبعد تمام المدة التي لا تقل عن أربع سنوات في فرع القضاء والإفتاء، وعن سنتين في فرع الخطابة والتعليم، ينال الفائزون في الامتحان شهادة التخصص بالعالمية فيما فازوا فيه. يقول في نفس الموضوع:" وأما مسألة الفنون، وكيفية تعليمها، فنرى أن يشتمل منهاج التعليم المشترك على اللغة والنحو والصرف والبيان وبتطبيق هذه الفنون على الكلام الفصيح ... وأما قراءتها بلا تطبيق –كما الجاري به العمل اليوم– فهو تضييع وتعطيل، وقلة تحصيل "(1).

ونلاحظ من هذا القول كيف يقرن الإمام بين ضرورة التعليم النظري والتطبيق في كل التخصصات، بحيث ينبغي أن يمرن الطلبة على الخطب الارتجالية إتقان فن الخطابة، كما يمرنون على التعليم بالفعل، ومدارسة الكتب الموضوعة لفن التعليم للطلبة المتخصصين في فرع التعليم.

أما في الجزائر فيدعو الإمام في 9 أكتوبر 1933 كل من له استعداد ورغبة في الإقبال على العلم والرحلة في سبيله لمباشرة الدراسة التي كانت مبرمجة بتاريخ 12 أكتوبر من نفس السنة بقسنطينة (الدروس العلمية الإسلامية)، بحيث تشتمل هذه الدروس على التفسير، والتجويد، والحديث الشريف، والفقه، والعقائد الدينية، والآداب، والأخلاق الإسلامية، والعربية، والمنطق، والحساب، وغير ذلك من المواد.(2)

وقد طبق ابن باديس بعض آرائه التي اقترحها لتطوير الدراسة في الزيتونة، في دروسه التي كان يلقيها على الطلبة في الجامع الأخضر بقسنطينة.

وبالإضافة إلى عامل إصلاح التعليم، فقد عملت جمعية العلماء المسلمين، وجمعية التربية والتعليم الإسلامية(*) على نشر التربية والتعليم، في جميع أنحاء الوطن. ويبدو ذلك واضحا من خلال إقبال الطلبة على دروس الإمام ابن باديس من جميع أنحاء البلاد كما بينه الموضوع الذي كتبه الإمام، حيث نشر قائمة بأسماء الطلبة الوافدين على الجامع الأخضر من مختلف مناطق البلاد،

---

(1) آثار الإمام عبد الحميد بن باديس 4/58–59.

(2) المصدر نفسه ص68.

(*) هي جمعية صدر الترخيص لها والاعتراف بها (في شهر فيفري سنة 1931م) من طرف الحكومة الفرنسية في الجريدة الرسمية، وغرضها، نشر الأخلاق الفاضلة والمعارف العربية والفرنساوية ... كما أن مقصدها هو التربية والتعليم.

انظر: آثار الإمام عبد الحميد بن باديس 4/52–54.

وقد انتشر هؤلاء الطلبة في ربوع البلاد لنشر التربية والتعليم، وحو الأمية، وبناء الشخصية الإسلامية، وذلك في مدارس حرة تابعة للأهالي، أو لجمعية التربية والتعليم الإسلامية، أو في داخل المساجد.

وقد دعا ابن باديس إلى عقد مؤتمر المعلمين الأحرار بتاريخ 16، 17 رجب 1356هـ، سبتمبر 1937م، وذلك في نادي الترقي، ويحتوي جدول أعماله المواضيع الآتي بيانها:(1)

- وسائل توحيد التعليم.
- أسلوب التعليم.
- أسلوب تربية الناشئة.
- خلاصة تجارب في التربية والتعليم.
- الكتب المختارة للتدريس.
- رأيهم في تربية البنت المسلمة ووسائل تحقيقها.
- التعليم المسجدي ووسائل تنظيمه وترقيته.
- تقديم تقرير حول إقبال الأمة على التربية والتعليم.

وهي انشغالات مشروعة، تدل دلالة واضحة على مدى تجربة وخبرة الجمعية في المجال التربوي، وكذا رغبتها الشديدة في تجديد طرائق التعليم وتطوير مناهجه، وإن مثل هذه القضايا التي طرحتها، ما زالت مجال البحث التربوي إلى يومنا هذا.

وكانت الجمعية تتابع عن كثب كل ما له علاقة بالتربية والتعليم، فكانت تشرف على جهاز مدرسي، وتعنى بتنظيمه ... وتعد مناهجه، حسب أحدث الطرق التربوية، ولضمان السير الحسن، والموضوعي، لمدارس الجمعية، وفي سبيل تنظيمها، أحدثت جمعية تسمى بـ (لجنة التعليم العليا)، وهي هيئة إدارية وعلمية محكمة تعمل في الإطار الموضوعي والعلمي الكفيل برفع وتيرة التسيير الحسن لمدارس الجمعية، وقد كان على رئاستها السيخ العربي التبسي، ومما جاء في الإعلان عن تأسيسها، وبعض مهامها ما يلي:" ... كونت جمعية العلماء في سنة 1366هـ/1947م لجنة خصوصة أسمتها (لجنة التعليم العليا) للنظر في كل ما يتعلق بالمعلمين، من تعيين وتقدير درجات، وتحديد

(1) المرجع نفسه 1/121-122.

مرتبات، وفصل في الخلافات، وتنظيم لأقسام المدارس، ووضع لائحة داخلية للمعلمين والجمعيات المحلية، تحدد لكل فريق واجباته إلى غير ذلك من المهمات "(1).

وقد تجلى دور هذه اللجنة العلمية المتخصصة في وضع التشريع المدرسي المتكامل لمدارس الجمعية عامة، وللمعهد الباديسي خاصة، وظلت تشريعات اللجنة مدار إعجاب من متخصصي علوم التربية إلى يومنا هذا.(2)

إن جهود الجمعية في مجال التربية والتعليم، لم تمارس في ظل وضع سياسي واجتماعي مستقر وملائم، بل كانت الإدارة الاستعمارية الفرنسية تضع الحدود والحواجز وتمنع الجزائريين من الاستفادة من التربية والتعليم، فأغلقت المدارس، وأوصدت المساجد، وعطلت كل ما يربي ويعلم الجزائري، وقد وصف الإمام ابن باديس في تقريره الأدبي، وضعية الجزائريين المسلمين ومؤسساتهم فقال:" فالمساجد لا تزال موصدة الأبواب في وجوه الوعاظ المرشدين ، والمكاتب العربية ما زالت تلقى العراقيل الشديدة، وصحيفة الجمعية ما تزال في نطاق المنع والتحجيز، وما يزال رجال " الجمعية " من أشخاص الجمعية البارزين تحت الرقابة والشدو بغير ذنب "(3).

ورغم هذا التضييق والخنق، فإن رجال الجمعية لم يقطعوا الأمل و لم يتوانوا عن العمل، وقد تجلى ذلك في قوله في نفس التقرير:" ثم مع هذه الحالة، وضيقها، فإن الجمعية قامت بحمد الله بما استطاعت من واجباتها ، فالدروس العلمية، في بلدان عديدة يقوم بها رجال الجمعية للطلاب والمدارس القليلة المسموح بها يتولاها رجال من الجمعية لتعليم الصغار ... "(4).

وتبقى الإرادة الحافز القوي لاستكمال بناء جهاز تربوي تعليمي يساهم في إنجاح العملية التربوية، ويكيفها حسب الظروف والمعطيات التي تقتضي التنوع والتجدد.

أنواع التعليم العربي الحر:

من الضروري أن نشير إلى أنواع التعليم الذي ركزت عليه الجمعية، وأخذ أشكالا متعددة، اعتمدت نظام التنوع ضمن وحدة أو نظام تعليمي متكامل. كما أن طبيعة المرحلة اقتضت هذا التنوع الذي يهدف إلى نهضة شعبية وطنية، لا يكون فيها الإصلاح مقتصرا على الأمور الدينية،

---

(1) راجع جريدة البصائر ع57: الإثنين 20/محرم/1368هـ الموافق لـ 1948/11/22م ص3.

(2) عشوي: مصطفى، المدرسة الجزائرية إلى أين؟ دار الأمة، الجزائر، د.ط، 1991م، ص31.

(3) ابن باديس: التقرير الأدبي، سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1935، ص83.

(4) المصدر نفسه ص84.

ولا يفرق بين الإصلاح الثقافي والديني، وبين الإصلاح السياسي، بل هو شامل لكل هذه الجوانب، ولو كانت من طريق الإيماء والتنبيه، وقد أخذ التعليم أربعة أشكال هي:

1- التعليم المسجدي: وهو " ذلك التعليم الذي تلتزم فيه كتب معينة في العلوم الدينية من تفسير وحديث وفقه، وأصول أخلاق، والعلوم اللسانية من قواعد ولغة وأدب، والعلوم الخادمة للدين من تاريخ وحساب، وغيرهما، ويقوم به مشايخ مقتدرون في تلك العلوم محسنون لتعليمها، ونسميه مسجديا لأنه كان من فجر الإسلام إلى الآن وما يزال يلقى في المسجد "(1).

ونظرا لأهمية التعليم المسجدي ودوره الريادي في تبصير الأمة بحقائق دينها، أعطته الجمعية من الأهمية ما يستحق وجعلته صنو المسجد، ففي التقرير الذي قدمه " ابن باديس " في المؤتمر الذي عقدته جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنة 1935م ورد:" أن المسجد والتعليم صنوان في الإسلام من يوم ظهر الإسلام ... فارتباط المسجد بالتعليم كارتباطه بالصلاة، فكما لا مسجد بدون صلاة، كذلك لا مسجد بدون تعليم، وحاجة الإسلام إليه، كحاجته إلى الصلاة، فلا إسلام بدون صلاة، ولا إسلام بدون تعليم "(2).

فقد أدركت الجمعية هذه العلاقة المترابطة والمتكاملة بين التعليم والمسجد، إذ لا يمكن أن يحقق المسجد دوره المنوط به -وهو تبليغ مبادئ الدين وتعاليمه- إلا عن طريق التعليم المسجدي، وحتى يستمر المسجد في أداء وظيفته الدينية، كان لا بد من التعليم المسجدي. وبهذا التصور تعتقد الجمعية " أن التعليم المسجدي ضروري للأمة الإسلامية في حياتها الدينية، لأنها مفتقرة دائما إلى من يفتيها في النوازل اليومية ويبين لها أحكام الحلال والحرام ...(3)

ولم يكن هذا النوع من التعليم في صحة جيدة نظرا لما كان يعيشه من ضعف وركود وضغوطات، ومراقبة مستمرة من طرف الاستعمار بغية إدارته، الأمر الذي جعله قاصرا في أداء وظيفته على الوجه الصحيح، وقد وصفه ابن باديس في نفس التقرير السابق على النحو الآتي: " لقد أصبحت العامة وليس عندها من يعلمها أمر دينها، وأصبح الطلاب ليس عندهم ما يدرسون فيه ما يفقههم في الدين، ويهيئهم للقيام بوظائفه على الوجه الصحيح المشروع "(4). وحتى ينتفض

---

(1) الإبراهيمي: آثار الشيخ محمد البشير الإبراهيمي ج3، ص23.

(2) ابن باديس: تقرير في التعليم المسجدي، سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ص104.

(3) الإبراهيمي: آثار الشيخ محمد البشير الإبراهيمي ج3، ص23.

(4) ابن باديس: تقرير في التعليم المسجدي، سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ص104.

التعليم المسجدي من كبوته، ويأخذ مكانه الطبيعي، كان لا بد من تصور مستقبلي يحدد فاعليته، ويجد ترجمته في الواقع.

كان مشروع إنشاء كلية دينية يراود ابن باديس وعبر عنه في هذا النص فقال:" ولا بد للجزائر من كلية دينية، يتخرج منها رجال فقهاء بالدين يعلمون الأمة أمر دينها، وأستطيع أن أقول أن نواة هذه الكلية، هو الطلاب الذين وفدوا على الجامع الأخضر بقسنطينة من العمالات الثلاث [قسنطينة-الجزائر-وهران] "(1).

إن الجامع الأخضر جاء ليؤسس لهذه الكلية التي ينشدها ابن باديس، وذلك لما يقدمه من دروس ومعارف، لها تأثيرها العميق في أنحاء القطر، مما أدى إلى ما يعيه الواعون من غرس بذور اليقظة والنهضة، وانتشار الوعي الديني والفكري والإصلاحي الجديد.

وكان ابن باديس في دروسه يسعى إلى تعميق الثقافة العربية الإسلامية من خلال المواد الدراسية التي سنشير إليها في نوع تعليم الطلبة، وهي في مجملها تؤسس لثقافة دينية، وأخلاقية، ولغوية، كما تستوعب مواد متنوعة من العلوم والمعارف.

2- التعليم المكتبي: تقصد الجمعية بهذا النوع من التعليم الذي اعتمدته في مشروعها الإصلاحي، التعليم الابتدائي، وقد اهتمت به بصفة مميزة، لاعتقادها أنه الأصل الأصيل لتفتق كل عبقرية، ويعكس التقرير الذي قدمه محمد بن العابد هذا الوجه في مؤتمر الجمعية المنعقد سنة 1935م فيقول:" معلوم أن الغرض من التعليم المكتبي هو تعليم الأطفال بالمكاتب؛ اللغة العربية "(2). ويصبح غرض هذا النوع من التعليم تكوين الناشئة، وتعليمهم قواعد اللغة العربية، وتدريبهم على القراءة والكتابة والمخاطبة، وتبصيرهم بمدى قيمتها على غرار اللغة الفرنسية لغة الاستعمار. إضافة إلى التقرير الذي أدلى به " باعزيز بن عمر " في نفس المؤتمر مشيرا فيه إلى نوعية التعليم المكتبي، إذ يرى أن " التعليم المكتبي مرادنا به -التعليم الابتدائي- فهو الأساس لكل نبوغ، والأصل الأصيل لكل عبقرية، عند جميع الأمم، ولذلك نرى الاهتمام به زائدا، والسعي في تهذيب مناهجه متواصلا، لدى كل أمة تفقه معنى الحياة، تفهم وجودها، وتعرف مركزها في هذا العالم "(3).

---

(1) ابن باديس، تقرير في التعليم المسجدي، سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ص111.

(2) المصدر نفسه ص111.

(3) المصدر نفسه ص111.

وفعلا فقد أعطت الجمعية أهمية فائقة للتعليم المكتبي، لأنه يتعلق ببناء جيل من الأطفال، يتصفون بالفطنة والمرونة والفصاحة، مالكين العدة التي تؤهلهم لتحمل المسؤولية، ولا يتأتى هذا إلا بالتعليم والتوعية والتحرر من الأوهام والخرافات والإيمان بالعلم والتقدم. وحتى نستوفي حق التعليم المكتبي، والذي ركزت عليه الجمعية جهودها، يحسن بنا أن نقف لاحقا عند نقاط أساسية تعبر عن محتوى برنامج التعليم المكتبي بشيء من التفصيل والتوضيح.

3- تعليم الطلبة: هذا النوع من التعليم يجري بالجامع الأخضر بقسنطينة، ويشرف عليه ابن باديس بنفسه إلى جانب مجموعة من المعلمين والشيوخ المساعدين في تعليم الطلبة، ومن بينهم على وجه الخصوص: عبد الحميد بن الحيرش، حمزة بكوشة، ومن كبار التلامذة الشيوخ: البشير بن أحمد، عمر الدردور، بلقاسم الزغداني، وقد بلغ عدد الطلبة في سنة 1936م -كما جاء في بيان الحركة العلمية بالجامع الأخضر- نحو 300 يتوزعون على أربع طبقات " مستويات "، وقد ذكر ابن باديس أن العلوم التي تدرس للطلبة بالجامع الأخضر هي: التفسير-الحديث- الفقه-الفرائض- العقائد-المواعظ- التجويد-الأصول- المنطق-النحو- الصرف-البلاغة-الأدب-محفوظات- مطالعات-ودراسة الإنشاء والحساب-الجغرافية-التاريخ.(1)

أما الغرض من هذا التعليم، فهو إيصال المعارف الدينية والعلوم إلى أذهان الطلبة، وتمرينهم على ممارسة الأعمال التطبيقية في مجالات متنوعة، وبعث روح المسؤولية لديهم، وتمكينهم من التصرف في بعض القضايا التي تخص شؤون الأمة الجزائرية.

4- تعليم الكبار: وكان هذا النوع من التعليم موجها للكبار، ومن بين ما ورد في مؤتمر الجمعية المنعقد سنة 1935م، تقرير مفصل حول التعليم قدمه الشيخ محمد الإبراهيمي، فأبان فيه عن فلسفة تربوية إصلاحية عميقة تجلت في تقريره عن الأمية، فقد حلل فيه أخطار الأمية تحليلا علميا دقيقا، ووضع الأسس السليمة لعلاجها مبينا ثقل مسؤولية المثقفين نحو أمتهم في هذا المجال حيث يقول:" الأمية بمعناها اللغوي العرفي هو الجهل بالقراءة والكتابة، مرض فتاك، ونقيصة مجتاحة، ورذيلة فاضحة، وشلل، وزمانة في جسم الأمة التي تبتلى بها، فإذا كنا نعرف من شؤون الأفراد أن من يصاب منهم بشلل تتعطل منه وظيفة العضو المصاب، كذلك يجب أن نعرف من شؤون الأمم هذه الآثار السيئة التي تنشأ من الأمية، وهي تعطيل المواهب والقوى، مع الفرق العظيم بين تعطيل

(1) انظر: آثار الإمام ابن باديس 100/4

وظائف الجسم، وتعطيل الأمة ... لا تفشو الأمية في أمة إلا أفقدتها معظم خصائص الحياة، وأكبر جناية تجنيها الأمية على الأمم هي القضاء على التفكير، والتفكير هو المعيار الذي به توزن القيم العقلية في الأمة سموا وإسفافا ... "(1).

وبعد أن يشرح هذه الظاهرة الخطيرة، يلتفت إلى الفئة المؤهلة للحد من أمراض الأمية والقضاء عليها، وهي فئة المثقفين، فيقول:" ... ذلك يكون بتنزل المثقف في مخاطبة العامي، واستدراجه في كل اجتماع إلى بيان ما يجهله، أو يغلط فيه، ويتخير لذلك المناسبات، وأوقات الفراغ ...

وأول ما يجب على الجمعية أن تبدأ به هو توجيه نصائح ونداءات صارخة تستنفر بها شعور الأمة وتثير نخوتها وحماسها لتحمل على الأمية، بقضها وقضيضها حملة صادقة "(2).

وحتى تكون هذه الوصفة العلاجية ناجعة ومثمرة، كان من الأساليب التي اتخذتها الجمعية لتعليم الكبار حروف الهجاء البسيطة والمركبة، والأرقام الحسابية، وسور من القرآن، وتعليمهم أيضا بعض الجمل ذات العلاقة الوثيقة بالدين من فرائض وعقائد وعبادات.

وهكذا حاولت المعية بما توفر لها من وسائل أن تواجه المشروع العلماني في المجال التربوي والتعليمي، الذي ما انفك يغرق الأمة في دوامة الجهل والأمية، والتخلف الفكري والثقافي.

الأساليب والمناهج:

كانت المناهج والبرامج التربوية والتعليمية التي اعتمدتها الجمعية تدور في فلك المحافظة على الشخصية العربية الإسلامية، وفصلها عن الشخصية الغربية، وذلك بواسطة إحياء الروح الثقافية الإسلامية في قلوب أفراد الشعب، وترسيخ المعارف الدينية في عقولهم، وحثهم على العمل الصالح، والأخلاق الإسلامية في حياتهم اليومية، مع فضح المحاولات الاستعمارية التي ترمي إلى طمس معالم هذه الشخصية، في إطار المشروع العلماني الشامل الذي يهدف إلى جعل الجزائر قطعة من فرنسا.

لجأت الجمعية إلى جانب علوم الشريعة كالفقه والتفسير والحديث إلى بعض العلوم الإنسانية كالتاريخ والجغرافيا، وهي المواد التي كان الاستعمار الفرنسي يمنع تدريسها في المدارس الحرة التي تتولى إدارتها جمعية العلماء، ولم تتوقف هذه الجهود عند المناهج والبرامج، بل تفتحت على المعارف العصرية مثل العلوم الطبيعية والرياضية...

---

(1) محمد البشير الإبراهيمي، تقرير في الأدب، سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1935، ص95، 96.

(2) المصدر نفسه، ص99.

وللإحاطة بهذا البرنامج، يحسن بنا أن نقف عند مواده الدراسية، وحجمها الساعي، والـذي يتوضح في الجداول الآتية:

جدول الدراسة:

أ- منهاج التعليم، القسم التحضيري (سنة أولى وثانية)(1).

المـــــواد	الســـاعات
- التعليم الديني والخلقي	2
- قـــراءة	7.5
- لغـــــة (محادثة)	2.5
- الخـــــط العـربي	5
- محفوظات وأناشيد	0.5
- حســـــاب	5
- تصـــوير (رسم)	1.5
- أشغال يـــدوية	1
- تمارين رياضية واستراحة	5
المـــجمـــوع	30 ساعة في الأسبوع

ب- منهاج التعليم للقسم الابتدائي (سنة أولى وثانية) -يتكون من سنتين-:

المـــــواد	الســـاعات
- التعليم الديني والخلقي	2
- القـــراءة	5
- لغة عربية: نحـــو	2.5
- لغة عربية: محادثة	2.5
- لغة عربية: إملاء	0.5
- لغة عربية: محفوظات	0.5

(1) قرار في التعليم العمومي والتحضيري الجزائرية ص274

- الخـــط العـربي	2
- محفوظات وأناشيد	1
- تـــاريـــخ	5
- جغرافيـــا	0.5
- دروس المشاهدة	1
- حســـاب	5
- تصـــوير (رسم)	1.5
- أشغال يـــدوية	1
- تمارين رياضية واستراحة	5
المـــجمـــوع	30

جـ- منهاج التعليم (القسم المتوسط) ويشتمل على المواد وحجم الساعات أسبوعيا(1):

المـــواد	الســاعات
- الديـــن والأخـــلاق	2
- لغة عربية: نحـــو	3
تمارين نحوية	2.5
محادثة	2
محفوظات	1.5
إنشـــاء	1
إمـــلاء	0.5
- تـــاريـــخ	1
- جغرافيـــا	1
- خصائص أشياء وعلوم طبيعية	2
- حـساب وهندسة	5

(1) انظر: رابح، التعليم العمومي والتجديد، الجزائر، ص275.

- تصـــوير (رسم)	1.5
- أشغال يـــــدوية	1
- تمارين رياضية واستراحة	5
المـــجمـــوع	30

إن المتمعن في هذه البرامج يتبين له أنها متكاملة، تخدم مشروع الهوية الحضارية للأمة الجزائرية، لمواجهة المشروع الاستعماري، غير أننا نلاحظ غياب مواد مهمة جدا، كانت سببا للتفوق الغربي، والتي بدأت تزدهر منذ القرن السادس عشر، مثل العلوم الطبيعية والفيزياء والكيمياء ... وقد يكون سبب ذلك فتوة التجربة التعليمية وقلة المؤطرين.

كما أن المتمعن في المنهاج الدراسي لجمعية العلماء في الأطوار الثلاثة يستنتج ما يلي:

- أنه بني على ثوابت الأمة الجزائرية انطلاقا من الدين، ثم اللغة، فالوطن، طبقا للشعار الذي أعلنته الجمعية في مشروعها وهو (الإسلام ديني، والعربية لغتي، والجزائر وطني)، وبقيت تعمل على كافة المستويات لتقوية الوحدة بين هذه العناصر الرئيسية، أملا في بناء رؤية واقعية وموضوعية، إلى جانب الاهتمام بالجانب العلمي والعملي، والذي تمثل في إدخال مواد حاجة الطالب إليها ضرورية، كالعلوم الطبيعية والحساب والهندسة ...

- الجمعية كما سبقت إليه الإشارة، كانت حريصة على تجديد روح البرامج، فكلما اقتضت الضرورة التعديل والتغيير كان ذلك، حتى تتلاءم مع المرحلة، والإصلاحات الجديدة التي أدخلت على منظومة التعليم تدخل في إطار ضرورة بحث المدرسة الجزائرية عن نفسها وخصوصياتها، وحتى الوسائل التربوية من كتب ووسائل إيضاح رغم بساطتها كانت منتقاة، وقادرة على تغطية هذه المناهج والبرامج التعليمية.

ويمكننا القول: إن طبيعة البرنامج الدراسي للعلماء -لا نبالغ إن قلنا- أصبح ينافس برامج التعليم الفرنسي في الجزائر، لأنه أحدث تغييرا عميقا في منظومته التربوية، فأصبحت حديثة من حيث المواد والهياكل والتسيير، وهذه ظاهرة جديدة في المجتمع الجزائري. وبهذا التوزيع الجديد أصبح المشروع الإصلاحي يقف الند للند أمام المشروع التعليمي الفرنسي، وبطريقة ذكية، لأن العلماء استعملوا وسائل حديثة، ومواد جديدة، كالجغرافيا وما إلى ذلك ... وإلى هذا أشار

الجيلالي صاري حين قال:" ... وحتى نفهم نجاح هذا التعليم الاستثنائي في مثل هذه الظروف ينبغي لنا أن نعنى بالمجهودات المبذولة من طرف مسؤولي البداغوجيا ضمن الحركة الإصلاحية، فإن هؤلاء المسؤولين بإقلاعهم النهائي عن الطرق المنهجية المتحجرة التي كانت سائدة استطاعوا أن يستوحوا من مبادئ كل بداغوجية حديثة المعتمدة على المشاركة الفعلية والنشيطة في حفظ التلاميذ، فأصبح دور الحافظة من الآن فصاعدا محدودا من أجل تنمية الذكاء، والتفكير، فإن حفظ القرآن الكريم لم يصبح غاية في حد ذاته، فتعلم القرآن اقتصر لا على حفظ بعض الآيات فحسب، ولكنه كان مرفوقا بمحاولة تأويلها وإغناء لغة التلاميذ، وعلاوة على ذلك فإن جوهر البرامج كان مخصصا للمواد الأخرى التي تسعى في آن واحد إلى اكتساب الالة اللغوية وإلى التكوين المدني للتلاميذ ... "(1).

إن الجمعية بهذا التصور أرادت أن تتجاوز المناهج التعليمية المتحجرة، والتي كانت في أساسها تلقينا وحشوا للمعلومات دون فهم واستيعاب، ورفضت التقليد الأعمى للأساليب التربوية العتيقة، وتستفيد من كل بيداغوجيا حديثة تساهم في تثقيف أذهان وألسن الناشئة، وتجلت هذه الاستفادة بتطعيم برامجها، كالاهتمام بالتكوين المدني ذي الطابع العلمي المتنوع المواد، فضلا عن اللغة العربية واكتساب آلياتها.

وبناء عليه، فإن الجمعية في برامجها التربوية، قامت على منهاج تربوي واضح من أهم معالمه التدرج في اكتساب المعرفة، وتنوع المعلومات للمتعلم ...

أما فيما يخص العتاد البيداغوجي، فرغم الإمكانات القليلة والنادرة في أغلب الأحيان، فلم تبخل الجمعية بما أوتيت من وسائل بسيطة وجذابة في آن واحد، بين أيدي المعلمين والتلاميذ، وبدأت الكتب المدرسية تتطور، وزخرفتها تتحسن، وعلى صعيد آخر، فإن اللغة بدأت تستعيد شبابها، وذلك بتكييفها مع الواقع.

وهذا كله يدل على روح التفاني والإخلاص في حب العمل لدى معلمي الجمعية، والاهتمام بالعملية التربوية، حتى يكون الإقبال على تلقي العلم من طرف المتعلمين بشغف كبير .

أهمية البرنامج الإصلاحي ومحتواه:

(1) صاري الجيلالي، المقاومة الجزائرية (1900-1954)، ص249.

كان دأب الجمعية إنشاء مدرسة موازية للمدرسة الفرنسية، لذلك حاولت أن تحدث منهاجا على غرار المنهج الفرنسي، ولكن بنظرة جزائرية مصفاة من المغالطات الفرنسية الاستعمارية. والملاحظ على منهاجها الدراسي في الأطوار الثلاثة أمور عديدة منها:

1- لم يكن الهدف الأساسي للجمعية تكوين علماء أو فقهاء أو أئمة، باعتبار أن الحجم الساعي لمادة التعليم الديني والخلقي لم يكن يتجاوز ساعتين في الأطوار الثلاثة، " وقد وزعت على شكل أربعة دروس في الأسبوع، مدة الحصة (30 د)، ويشتمل هذا التعليم على ما يلي:

- تحفيظ سور من قصار المفصل.
- إيقاظ العاطفة الدينية في محادثات سهلة جدا.
- تذكير موجز بالمشاغبات التي تحدث في الحياة المدرسية.
- التعويد على العادات الحسنة، النظافة، النظام، العمل، اللياقة، العفة، الشهادة، البسملة، الحمدلة، أدب التحية، الاستئذان.
- تربية العواطف النبيلة، البر بالوالدين، الزمالة الطيبة، الإحسان، إلخ ... "(1).

فنظرة عامة إلى هذه الموضوعات يتبين منها مدى ارتباطها واتصالها بالواقع الاجتماعي، بدءا بالسلوكات اليومية داخل البيت، وخارجه، وهي كلها مبادئ وقيم خلقية غايتها تهذيب سلوك التلميذ.

2- تركيز خاص على اللغة العربية، وعلومها، فخصص لها في الطور الأول 15 ساعة ونصف من أصل 30 ساعة، و 18 ساعة (بإدراج الكتابة في الطور الثاني و 12 ساعة ونصف بحساب المطالعة) في الطور الثالث، وهو ما يمثل نسبة تتراوح بين 40 و 50 % من الحجم الساعي الإجمالي.

فتدريس اللغة العربية وفروعها، يتجاوز حدود التعليم الضيقة، ليكون مساعدة أساسية من سواعد التربية، والتربية غاية النشاط المدرسي بشتى أنواعه ومراحله إذا كانت اللغة العربية، وما تحققه في العملية التعليمية من مهارات، وتنمية للثروة اللغوية، وتمكين التلميذ، من فنون التعبير عن آرائه، ومشاعره، بلغة سليمة، تعتمد الدقة والوضوح، وجمال العرض، والتلاوة العادية المسترسلة، فهي فوق كل هذا العامل الأول في بناء شخصية الأمة، وأبرز مقوماتها لأن إحياء الشخصية الوطنية، لا يتحقق إلا بإحياء اللغة العربية.

(1) [illegible] المدرسة الجزائرية إلى أين؟ دار الأمة الجزائر، دون تاريخ، ص 42.

وقد كانت الجمعية في تكثيفها لمادة اللغة العربية تريد أن تحقق الأهداف الآتية:

- إحياء الشخصية الوطنية، وذلك بإحياء اللغة العربية والوطنية التي جعلها الاستعمار لغة أجنبية في وطنها وبين أهلها، فاللغة العربية لا تمثل جانبا واحدا من حياة الأمة فهي تمثل الأمة في عقيدتها، وكتاب ربها، ووحدة مشاعرها وآمالها.

- تحبيب اللغة العربية إلى الناشئة، وجعلها ترغب في تعلمها، ويدخلها في نشاطه المدرسي، ويعتز بها ويغضب لها، ويدافع عنها، ويسعى للنهوض بها.

3- يلاحظ التركيز في الطور الأول بصفة طبيعية على التلقين والحفظ والتدريب الشكلي على القراءة، ثم يتدرج بعد ذلك في الطور الثاني إلى تعليم قواعد اللغة عبر تخفيض الحجم الساعي للقراءة من 7 ساعات ونصف إلى 5 ساعات وتخصيص الساعتين والنصف الباقيتين للنحو، وتخفيض ساعات التمارين الكتابية وإدراج مادة الإملاء، ومواد أخرى كالتاريخ والجغرافيا...

فمثلا إدراج النحو الغرض من تدريسه، يعين على أن تكون هذه اللغة صالحة في ألسنة الناشئة، وحينما يألفون هذه القواعد، ويطلعون على هذه البنية اللغوية التي تتوفر عليها لغتنا العربية، يتعودون على لغة سليمة صحيحة تعينهم على استقبال أو نقل الأفكار.

أما طريقة الشرح، أو المنهجية المعتمدة في تدريس النحو العربي، فيوضحها عمر دردور على النحو الآتي(1): إذ يبدأ المعلم بتعيين الدرس، أو تثبيت العنوان، ثم بعد ذلك يقدم القاعدة، وبعد القاعدة تأتي الأمثلة التي تخدم تلك القاعدة، ثم بعد ذلك ينتقل إلى جانب آخر وهو التمارين التطبيقية، التي تثبت عناصر هذه القاعدة وهذه الأمثلة.

أما مادة النصوص الأدبية والمحفوظات، فالمدرس ينتقي من النصوص ما يخدم العلم، وما يخدم الفكرة الإصلاحية التي يريد أن يؤسسها في أذهان الناشئة، وقد كانت النصوص كلها تحث على مكارم الأخلاق، والمتمثلة في التعلم ونبذ الجهل، ومن أمثلة ذلك الأبيات المعروفة للشافعي، والتي تدعو إلى التعلم، وضرورة الاهتمام للتزود بالعلم منذ الصبا، وذكر البيتين التاليين:

ومن لم يذق مر التعلم ساعة تجرع ذل الجهل طول حياته

ومن فاته التعليم وقت شبابه فكبر عليه أربعا لوفاته

(1) مقابلة مع الشيخ عمر دردور يوم 1997/10/18م، بعد صلاة العصر بالمسجد العتيق بباتنة

من خلال هذين البيتين تتضح الأهداف، فهي تدعو للتزود بالعلم، والتخلص من براثن الجهل، لأن مسألة النهضة والتطور تكمن أساسا في كون الإنسان عالما مستنيرا، متزودا بالمعرفة، وهكذا نجد كل هذه المضامين أخلاقية تربوية.

ومن النصوص المختارة والمقترحة لتصب في هذا المنحى نص يدعو إلى الوحدة والتحام الصف، وهو قول الشاعر:

كونوا جميعا يا بني إذا اعترى خطب ولا تتفرقوا آحادا

تأبى الرماح إذا اجتمعن تكسرا وإذا تفرقن تكسرت أفرادا

يفهم من مضمون هذين البيتين أنه لا يتأتى للأمة أن تنتصر، ولا أن تحقق الاستقلال، وهي متفرقة جاهلة، فهو يدعو إلى ضرورة الشعور بالوحدة التي تمكنهم من اجتياز الصعاب وتعدهم لمواجهة التحديات.

كما أن النص لا يريد أن يقدم المعرفة فقط، بل يريد أن يختار التوجيه الهادف الذي يكون الشخصية التي تحتاجها الأمة في المستقبل، وهذا من آثار الإصلاح.

إذن، فالنصوص كانت منتقاة ومختارة بكيفية تربوية هادفة، تؤسس في أذهان الناشئة الفكرة الإصلاحية التي تهدف إلى تكوين نشء صالح قادر على أن يكون من الذين يهدون الأمة إلى ما ينفعها في مستقبلها.

4- يلاحظ أن التمارين الرياضية هي التي حافظت على نفس الحجم الساعي خلال الأطوار الثلاثة، وهو أكبر حجم ساعي بعد اللغة العربية، وكذلك مادة الحساب والهندسة.

فالجمعية بتركيزها على التمارين الرياضية تريد أن تعد الشباب إعدادا جسميا لمسوولية معينة، وتريد أن تعمم القول المعروف " العقل السليم في الجسم السليم "، في حين أن الحساب يقصد منه تنمية قدرة التلميذ العقلية، كما يعتبر مفتاح الكثير من العلوم والمعارف.

5- في الطور الثالث يلاحظ التحول الكلي من التلقين إلى التمرس، ثم الإبداع، ويدرج الاهتمام بالمضمون بعد التمكن مما يتعلق بالشكل، فتتحول مادة القراءة إلى مادة المطالعة، بمعنى أن مضمون النص صار مهما، أما في القراءة فالمهم هو التمكن من تلاوة ألفاظ النص وعباراته تلاوة صحيحة، كما تدرج أيضا مادة الإنشاء ضمن المنهاج، وهي عبارة عن عملية صياغة لأفكار

التلميذ نفسه، وهو ما يمثل صورة من صور الإبداع، كما تدرج مادة التمارين النحوية لتمكين الطالب من التدرب على تطبيق المعارف النحوية التي اكتسبها.

6- يلاحظ إدراج مادة التاريخ والجغرافيا منذ الطور الثاني، ولعل الغاية هي ربط الطالب بماضيه ووطنه، وتمييز شخصيته عن شخصية الفرنسيين، واستحضار صورة الظلم والقهر والاحتلال، والممارسات القمعية في حق الجزائريين، وقد تنوعت الموضوعات المدرجة في التاريخ، فتناولت في الطور الثاني: موجز تاريخ العرب قبل الإسلام-مختصر السيرة النبوية-تاريخ الخلفاء الراشدين-عقبة بن نافع-تاريخ الجزائر بإيجاز-ملخصات من تاريخ المرحوم الشيخ الميلي أو المدني، أما السنة الثانية من الطور الثاني فخصصت لها المحاور التالية: موجز تاريخ الأنبياء خلق آدم ... الطوفان، سير بعض الأنبياء، المعتقدات الدينية في مكة، وكذا تاريخ الإسلام في الجزيرة، أما الطور الثالث فقد ركز على: الحضارة الإسلامية في إفريقية، الأتراك في الجزائر، الحملة الفرنسية، مقاومة الأمير عبد القادر، حرب العصابات، المسلمون الجزائريون في القرن العشرين، جمعية العلماء: تأسيسها، آثارها، غايتها.(1)

أما الجغرافيا فقد تنوعت موضوعاتها، وتدرجت وفقا لقدرات ومدارك التلاميذ، فعلى مستوى القسم الأول " التحضيري، ركزت على تعليم الطفل التصميم، والمواقع، ثم تدرجت إلى ما هو أوسع وأعمق، فتناولت في القسم المتوسط مبادئ عامة، تمثلت في الأرض، شكلها، حجمها...

ثم تناولت الجزائر من حيث تضاريسها، سواحلها، صحراؤها ... كنوز الأرض، انخطاط الصناعة.

وهكذا تتنوع الموضوعات لتتناول المغرب الأقصى، وتونس، ثم الدول الإسلامية إلى جانب أسفار خلال العالم "(2).

لا ريب أن هذا التنوع في الموضوعات، والتركيز على دراسة المغرب العربي، والجزائر بصفة خاصة، يبين افتراقها طبيعيا عن فرنسا.

---

(1) عنوني: مصطفى، المدرسة الجزائرية إلى أين؟ ص 50 - 56 (بتصرف).

(2) المرجع نفسه، ص 52.

أهداف التربية والتعليم:

لقد صدرت المناهج الموجهة للأطوار الثلاثة للتعليم الابتدائي بمقدمة، في منهاج التحضيري وهي للشيخ العربي التبسي أوضح فيها أن " هذا البرنامج تقدمه جمعية العلماء لمدارسها بما فيها من الشيوخ والتلاميذ، وهي ترجو له أن يجد استعدادا قويا لمن ينفع وينتفع به حتى تتقدم هذه المدارس الدينية إلى مصاف المدارس التي تجمع بين ما في القديم من خير، وما في الجديد من خير، وهو ما في عصرنا من معارف عامة، ونظم مفيدة، ترفع غربة الابن الجزائري العائش بعقله في غير زمانه، المتخلف عن ركب أبناء وقته، وإنا لنرجو أن يعقب هذا البرنامج لمدارسنا برنامج أوفى مادة، وأجمع للمعارف من هذا. وجاء في مقدمة المنهاج أيضا تبيان الأهداف الأساسية وهي:

1- تجديد التعليم بمدارس جمعية العلماء، لأداء رسالتها نحو الإسلام والعروبة والطفولة.

2- تكوين ناشئة إسلامية على علم صحيح بما هو من الدين، غير متنكرة للأجداد والوطن، ولا جاهلة بالعصر الذي تعيش فيه "(1).

يتبين من هذه المقدمة تركيز العربي التبسي على المسائل التربوية التعليمية التالية:

- التطلع بواسطة هذا البرنامج إلى الرقي بالمعلم والمتعلم والمدرسة الجزائرية إلى مواكبة العصر.

- مراعاة هذا البرنامج لمتطلبات الأصالة والمعاصرة.

- تحديد الأهداف التربوية القريبة والبعيدة من تدريس هذا البرنامج.

- تمكين الطالب الجزائري المتمدرس في مدارس الجمعية من معارف علمية وعصرية متينة، ومن لسان عربي قويم.

فالجمعية اعتمدت في برنامجها وخطها الإصلاحي على منهج التربية والتعليم، الذي كانت ترى أنه الأسلوب الأمثل لعلاج أمراض المجتمع الجزائري، وكان أساس مناهجها تغيير نفسية الفرد الجزائري.

وتبعا لذلك، حاولت الجمعية أن تمتد امتدادا فوقيا، نخبويا، وعرضيا شموليا، سعيا منها إلى الوصول إلى أكبر فئة من المجتمع الجزائري، كل حسب درجته واستطاعته، ولكن من غير إستثناء

(1) عثمان سعدلي، المدرسة الجزائرية إلى أين؟ ص52.

فئة معينة، سواء كان ذلك بتهميش أو تقصير، فكان التعليم المسجدي موجها إلى العامة، بتعليمها مبادئ الفقه الإسلامي والأحكام الشرعية، وبالموازاة كانت تمحو الأمية عن نسبة من الناس بتعليمهم القراءة والكتابة، وحرفة ما تمكنهم من كسب أرزاقهم، ومن جهة أخرى، أدرج الأطفال ضمن التعليم المكتبي -المقابل للتعليم الابتدائي- أين كانوا يتعلمون مبادئ اللغة العربية، وآيات القرآن الكريم، ومبادئ الحساب والرياضة، ومعارف أخرى، ليدرجوا بعد ذلك ضمن التعليم النخبوي (تعليم الطلبة)، والذي وضعت برامجه على منوال يمكن من تخريج ذوي الكفاءة العلمية العالية، إذ لم يكونوا علماء مع إحاطتهم مع ذلك ببعض العلوم الكونية والطبيعية.

والجدير بالملاحظة، اهتمام الجمعية الكبير الذي أولته للتكوين العلمي والتربوي، في إطار نشاطها الإصلاحي العام، فهو علامة على أن الجمعية كانت ترى أن الحل لمشكلة الشعب الجزائري، يمر وجوبا من باب التربية والتعليم، لأن الإنسان في حد ذاته هو موضوع ومبدأ كل مكرمة أو مخرمة، والبذرة الأولى لكل مشكلة أو حل.

أما البرامج التربوية والتعليمية التي اعتمدتها الجمعية فقد كانت تهدف إلى تكوين مدرسة جزائرية عربية إسلامية، تقدم علوما ومعارف باللغة العربية، وهي تهدف إلى جعل هذه المدرسة موازية للمدرسة الفرنسية، لذلك اعتمدت تقريبا نفس المنهاج، ولكن بروح جزائرية مصفاة من المغالطات الاستعمارية كما أشرت. وقد كانت هذه البرامج جميعها تدور في فلك المحافظة على الشخصية الجزائرية الإسلامية، وفصلها عن الشخصية الاستعمارية، عبر إحياء الروح الإيمانية في قلوب الجزائريين والمعارف الجزائرية في عقولهم، والمعاملات والأخلاق الشرعية في تصرفاتهم وحياتهم اليومية، مع فضح المحاولات الاستعمارية لطمس الشخصية الجزائرية عبر جعل الجزائر قطعة من فرنسا.

وتوسلت الجمعية إلى ذلك -إلى جانب العلوم والمعارف الشرعية كالفقه والتفسير والحديث وغيرها- ببعض العلوم الإنسانية كالتاريخ والجغرافيا التي كان المستعمر يمنع تدريسها بوسائله المعروفة.

ولم تتوقف جهود الجمعية عند هذه البرامج، أو عند نصب ما يشبه كلية للعلوم الشرعية ، بل قد تفتحت على المعارف العصرية في حدود الإمكانات كالطبيعة والرياضة، وهو ما يكشف

عمق النظر، والبعد الشمولي لمعنى الإصلاح عند الجمعية، فقد كانت تهدف إلى صياغة الفرد المسلم المتشبع بالقيم الأصيلة، وذو الشخصية المتميزة، والمتفتح في ذات الوقت على العلوم والمعارف العصرية.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

النوادي الثقافية ودورها التربوي:

استعانت الجمعية إلى جانب المدرسة بالنادي كجهاز تربوي مكمل لنشاطها، وحلقة وصل بين شرائح المجتمع الجزائري، ومحاولة منها لإنارة الوعي خارج نطاق المدرسة، وترقية طاقات الشباب المهدرة نحو الاتجاه الصحيح، وقد كانت ترى أنه بقدر ما يكون الاهتمام متعاظما وممتدا بقدر ما يكون لتأثير واسعا وعميقا. ففي النوادي يستطيع الشباب الالتقاء وتبادل الأفكار والآراء، والاشتراك في الأنشطة اليومية، لأنه أكثر المؤسسات انفتاحا على فئات الشعب، كما يجدون فيه الفضاء الرحب الذي يمكنهم من طرح انشغالاتهم وطموحاتهم. والنادي كذلك بإمكانه أن يتحول إلى موسسة تربوية وثقافية إن استغل الاستغلال الحسن، نظرا لصبغته الجامعة. لهذه الأسباب أولته الجمعية الاهتمام الوافر، وأخذت في تأسيس كثير من النوادي والتي كانت فاتحة خير على المجتمع الجزائري.

ولم تكن نوادي الجمعية مجرد وسيلة للترفيه وملء الفراغ، بل " كانت بمثابة رمز للوحدة الوطنية والاجتماعية، وفيه تنقدح الخواطر باحتكاك بعضها ببعض، ويزايلها سوء التفاهم الذي هو العقبة الكأداء في طريق النهوض ... "(1).

لذا فقد كانت النوادي تتميز بمكانة هامة في مشروع الجمعية الإصلاحي، لأنها بعملها الإيجابي تضاهي مدارس التربية والتعليم الحرة، لما تقدمه من وعي فكري وديني وثقافي واجتماعي وسياسي، ويشير الإبراهيمي إلى المكانة التي احتلتها في قوله:" جمعية العلماء ترى أن النوادي التي أسستها، أو توسسها هي في حكم مدارس التعليم، ومكملة لوظائفها، لأن طبقات الأمة ثلاث: صغار تضمهم المدارس الابتدائية، وكبار تجمعهم المساجد، وشبان تتخطفهم الأزقة وأماكن الخمر والفجور، فإذا أرادت الجمعية أن تقوم بواجبها الديني معهم لم تجدهم في المساجد، ولا في المدارس، فواجب الجمعية أن تنشط النوادي لتقوم بمهمتها التهذيبية فيها، وعلى الحكومة ألا تضايقها فيما تقوم بحياتها "(2).

إنه تصور موضوعي، وطرح مشروع، كي لا يضيع الشبان في الأزقة، وأماكن المجون والفساد، وعلى هذا الأساس جاء النادي الإصلاحي ليسهم في توجيه أبناء الأمة نحو الصواب، مع

---

(1) جريدة الشهاب، ج4، ماي 1929م، ص4.

(2) عبد الله: جمعية العلماء ... ج2/ص42.

تعديل سلوكاتهم وتصرفاتهم، وحثهم على طلب العلم والمعرفة، وتنبيههم إلى خطورة المعاصي المرتكبة، مثل شرب الخمر والزنا والقمار، وما إلى ذلك من مظاهر مشينة. وفي هذا السياق يشير رابح تركي إلى دور النوادي التي أقامتها الجمعية قائلا:" كانت مراكز للدروس الدينية والاجتماعية، التي تعالج أمراض ومشاكل المجتمع الجزائري على ضوء تعاليم الإسلام، وأحكام الشريعة ... "(1)، إذ أن الشباب صار مدركا لسوء الأوضاع التي يعيشها المجتمع الجزائري في إطار السياسة التبشيرية والممارسة العلمانية، التي تكرسها الإدارة الفرنسية بواسطة الكنيسة والمدرسة والملاهي...

والحق أننا إذا نظرنا إلى الوظيفة الحيوية التي كان يوديها نادي الجمعية، وجدنا أنها كانت تسير في اتجاه الأفكار والشعارات التي حملها العلماء المسلمون الجزائريون، قصد تأسيس الفكرة الإصلاحية في أذهان ووجدان الجزائريين؛ فمعظم النشاطات والمحاضرات التي تنظم في النوادي، كانت ترتكز أساس على الدعوة إلى التكوين التربوي، والاهتمام بالتعليم، والتذكير بالعوامل التي ساهمت في انحطاط المجتمع الإسلامي، والأمة الجزائرية على الخصوص، وفي ذات الوقت دفع الشباب الجزائري إلى أسباب النهوض والحركة. وما المقالات المتناثرة في ثنايا آثار الجمعية (مجلات-جرائد) إلا تأكيد لمدى استثمارها لهذه المؤسسة في توجيه المجتمع، وترشيده. كما كانت ترمي بذلك إلى إصلاح الشباب الجزائري، وإبعاده عن غشيان أمكنة اللهو، ومواطن الفساد التي كانت منتشرة في كل مكان. وفي حديثه عن النوادي قال عمر دردور:" كان العلماء لا يبخلون على هذه النوادي بالدروس والمحاضرات للشباب والعمال في أيام الراحة الأسبوعية، أو في الليل، وكنت ترى تلك النوادي تغص بالحاضرين من مختلف الأعمار والطبقات [ثم يستطرد قائلا]: في النوادي تكونت الجمعيات الدينية والثقافية، وعقدت المؤتمرات العلمية والسياسية، وتأسست الفرق الكشفية، والرياضية والفنية، والمنظمات الطلابية "(2).

لم يقتصر دور النادي الإصلاحي على المطالب الاجتماعية، الاعتيادية، التي تتوقف على تقبل الواقع بتداعياته، بل تعدى إلى مهمة الشباب الجزائري، وإنقاذه من شر الضياع، وإعادة الثقة إليه بنفسه وبدينه، وبوطنه، على أساس ما يتلقاه من محاضرات تربوية وثقافية، بل أسهمت نشاطاته أيضا في التأثير على توجهاته السياسية بمختلف مشاربها من طرقيين ووطنيين وشيوعيين ونخبة...

(1) تركي رابح، التعليم العربي والنهضة الجزائرية، ص 212.

(2) مقابلة مع الشيخ عمر دردور يوم 1997/10/18م، بعد صلاة العصر بالمسجد العتيق بباتنة.

وإن كانت بعض هذه التشكيلات لم تول اهتمامها الكافي لقضايا الأمة، من ناحية ثقافتها. ومكونات شخصيتها كاللغة والدين والتراث، وبعضها الآخر يتجاهلها تماما. وفي هذا السياق جاء الاهتمام المكثف الذي أعطاه النادي لهذه القضايا مساعدا على إحيائها في ضمير الأمة، وعندها اضطرت هذه التشكيلات لمراجعة مواقفها منها، فأعادت النظر في هذه القضايا، خاصة فيما يتعلق بالهوية الوطنية، وأصبحت هذه الأمور من المطالب الأساسية لها. وانطلاقا من هذا الطرح يبين "القرصو" الدور المميز الذي ساهم فيه النادي الإصلاحي، وتأثيره على المحيط الاجتماعي حيث يرى:" أن النادي الإصلاحي كان يستغل كمدرسة حقيقية، فتأثيره على المحيط الاجتماعي والثقافي، فهذا التأثير أدى بالتشكيلات السياسية إلى ضبط أمورها على حسب النادي الإصلاحي - الوطنيون - الإخوان (المرابطون) - الشيوعيون- طبع على نواديهم التوجه العربي الإسلامي..."(1).

لقد تمكن النادي الإصلاحي من التأثير في التوجيه الثقافي والاجتماعي، وتجلى هذا في دوره التعبوي والنفسي الذي اضطلع به في نفخ الروح الوطنية، وبعث روح الاعتزاز بالماضي المجيد والتاريخ البعيد للأمة، وفي خلق شعور جمعي راق يتجاوز الصراعات والخلافات، فهذا " نادي الأمير خالد -بوهران- والذي يعد ناديا شيوعيا، اهتم كثيرا بتعليم اللغة العربية ... أصبح الإلحاح أكبر في المطالب الثقافية والفرنسية، فالشيوعيون الوطنيون أصبح من واجبهم الحق في المطالبة بتعليم اللغة العربية، وحرية المعتقد، وحرية الصحافة، والتركيز على اللغة العربية، وإدخالها في برامجهم التربوية والسياسية ... "(2).

إنها من نتائج النادي الإصلاحي الذي استطاع أن يغير الكثير من المفاهيم، وأن يضطلع بمهمة التربية والتوعية والإرشاد، وأن يرفع من مستوى وعي الفرد الجزائري، ليتعدى إلى النخبة التي راجعت نفسها، وبرامجها وصححتها لتنقدح في أفكار وتوجهات الأمة. فالنادي في هذه الحالة يشكل أداة ضغط على الاستعمار، وباقي التشكيلات الجزائرية، لأن الجمعية أدركت الحجم الإصلاحي من خلال الوظيفة التي يقوم بها النادي، ومنه ازداد اهتمامها بتأسيس النوادي، ونشرها عبر التراب الوطني. وفي هذا الجانب يقول عمار هلال:" نلاحظ انتشار الجمعيات والنوادي الثقافية

(1) Mohamed El Korso Lettres intellectuels et militants en Algérie (1880-1956). offices des publications universitaires Oran-Algerie 1980 p 86

(2) Ibid p 86

في الجزائر إبان الثلاثينيات من أقصاها إلى أقصاها، عدا مناطق الجنوب التي كانت لها وضعية خاصة، خصها بها نظام الاحتلال، بحيث كانت موضوعة تحت رقابة النظام العسكري الفرنسي. وعموما فخلال الثلاثينيات وبعدها انتشرت النوادي الثقافية العربية الإسلامية في كامل أرجاء الوطن، بعضها أدى أكثر مما عليه، ولكن البعض الآخر اكتفى حسب ظروفه بأداء ما عليه فقط أو دون ذلك بقليل "(1).

وعمل كهذا يأتي ضمن الاستراتيجية الشاملة التي أرادت الجمعية بها عرقلة أي ممارسة ثقافية للاستعمار الفرنسي، وكشف نواياه المدمرة الهادفة إلى ضرب القيم الدينية والخلقية والاجتماعية التي يؤمن بها شباب الأمة الجزائرية، وبهذه الكيفية تكون الجمعية قد أبرزت مكانتها في المجتمع، واقتربت أكثر من شرائح الشعب المقهورة، وأعطت لنفسها الحصانة التي تمنعها من الجمود والزوال، وما استمراريتها ونشاطها سوى دليل على جدية وإخلاص رجالها، وإطاراتها، في العمل على مستوى كافة المجالات الحيوية. ولا يفوتنا في هذا المقام أن نشير إلى بعض النوادي التي نالت أهمية قصوى، وأصبحت نقطة التقاء للمثقفين، وميدانا فسيحا للتوعية والتوجيه الوطني، بالخطب والمحاضرات، منها: نادي الترقي الذي قدم خدمات جليلة للمجتمع الجزائري، والذي يقول عنه رابح تركي:" لا نبالغ إن قلنا ما من فكرة وطنية صالحة ظهرت في الجزائر بعد الحرب العالمية الأولى، تتصل بالشخصية العربية الإسلامية للشعب الجزائري، إلا وكان لنادي الترقي فيها نصيب سواء قل هذا النصيب أو كثر ... "(2).

والمكانة التي كان يحتلها يعود الفضل فيها للعناية الخاصة التي أولتها الجمعية إياه، كونه يقع في الجزائر العاصمة، وهي منبع إشعاع فكري وحضاري، دون الانتقاص من الدور الذي كانت تلعبه باقي النوادي في المدن الجزائرية. يقول عمار هلال مشيدا بأهمية نادي الترقي كحامل لمشعل الثقافة العربية الإسلامية -دون أن يغفل عن ذكر النوادي المنتشرة في أرجاء الوطن-:" إذا كان نادي الترقي وسط العاصمة حاملا لمشعل الثقافة العربية الإسلامية، ولواء الإصلاح، مركزا أساسيا هاما، ولدت وترعرعت فيه بعض الشعارات والأفكار الوطنية المخلصة، ففي شرق العاصمة كان نادي " الإصلاح " يكمل نشاط الأول، ويعمل معه بتنسيق تام في أكثر من مجال "(3).

---

(1) هلال: عمار، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830 1962) د. المطبوعات الجامعية الجزائر، دون طبعة 1995م، ص260 268.

(2) رابح تركي: التعليم العربي والشخصية الجزائرية ص212.

(3) هلال: عمار، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830 1962) ص267.

وكانت الإشارة هنا إلى أن النوادي شكلت مركزا عمليا للممارسة النشاطات المختلفة وذلك بنوع من التنظيم والتنسيق، لأن دورها يندرج في إطار المشروع الإصلاحي ككل. وإلى جانب الوظيفة التي كان يؤديها نادي الترقي، فقد ظهر أيضا دور نادي الإصلاح، الذي تم تأسيسه سنة 1933م بمدينة باتنة، وقد حاضر فيه الشيخ عبد الحميد بن باديس عدة مرات، نظرا لقرب وجوده. ويضيف عمار هلال عارضا وجهة نظره حول نشاط النوادي، فهو يعتقد:" أن النوادي الثقافية قد نشطت قبل وبعد الحرب الكونية الثانية، وأدت أدوارها الثقافية، حسب ظروفها المعنوية والمالية والبشرية، ففي بوزينة أين كان يقوم الشيخ عمر دردور وهو عضو نشيط في نادي الإصلاح نشط نادي " الإصلاح " نشاطا يكاد يضاهي نادي الإصلاح لمدينة باتنة، الشيء الذي أقلق إدارة الاحتلال الفرنسي التي سارعت إلى حله في سنة 1937م، ولكن ذلك لم يمنع رئيسه في نفس السنة من تأسيس نادي ثقافي آخر أطلق عليه اسم " نادي الإرشاد " الذي كان امتدادا من حيث نشاطه ومبادؤه لنادي الإصلاح ... "(1).

وفي ظل هذا المجهود المبذول عبر نوادي الوطن بقي الاستعمار يحاصرها ويصنع لها الحواجز المفتعلة، إذ فرض عليها قوانين جائرة مهمتها الإدارية تقليص حجم نشاطها، وخنق المصادر التي تمونها، ويفصح الإبراهيمي عن هذا الأمر في سنة 1947 فيقول:" إن وضعية النادي تعتمد على دخل مالي خاص من المشروبات المباحة التي تباع فيه، فكان من حلقات تلك السلسلة الموضوعة لتطويق التعليم العربي في جميع نواحيه، ذلك القرار الغريب الذي يمنع بيع المشروبات المباحة في النوادي، ونتيجته هي إفتقار النوادي من روادها لعدم ما يجذبهم إليها، وما يجنبهم فيها، وجمعية العلماء تعد ذلك القرار في غايته ملحقا بالقرارات الموضوعة للتطبيق في التعليم العربي "(2).

وعلى الرغم من الحصار الذي فرضه الاستعمار من خلال قوانينه، إلا أن النادي الإصلاحي استطاع قلب الرؤى، وبعث الوعي الثقافي والتربوي من جديد، وأسهم أيضا في تكوين جيل موحد له إمكانية رفع التحدي، ضد قوى الشر والتبشير، ومؤيدي الممارسة العلمانية في أوساط الأمة الجزائرية. ويرى محمد زرمان أن " النوادي الإصلاحية استطاعت أن تحقق نجاحا باهرا على

(1) هلال: عمار، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830 - 1962) ص207.

(2) الإبراهيمي: محمد البشير، عيون البصائر، ص27.

مستوى الشباب الذي جمعت شمله، ووحدت صفوفه، وأعادت إليه الثقة في النفس، ووجهته الوجهة الصحيحة لخدمة وطنه "(1).

ومما سبق يمكن أن نخلص إلى بعض النقاط التي تحدد نشاط النادي ضمن المشروع الإصلاحي الذي تقوده الجمعية وهي:

أ- بادرت الجمعية إلى تأسيس النوادي عبر التراب الوطني، لتقوم بدورها إلى جانب المدارس الحرة.

ب- وفرت الجمعية الظروف والشروط الملائمة -رغم العراقيل- قصد السير الطبيعي للنشاطات التي تؤديها النوادي من الناحية الثقافية والتربوية والسياسية ...

جـ- وضحت الجمعية مهام النادي، وذلك ببعث الوعي الوطني، واستقطاب أكبر شريحة من شباب الأمة الجزائرية، وإبعادها عن الانحرافات والفساد والمحرمات ...

د- بفضل النادي، طوعت الجمعية بعض الاتجاهات والمواقف التي أبدتها التشكيلات الجزائرية وقربتها من خطابها.

هـ- اعتبرت الجمعية النادي مركز إشعاع، ولمّ شمل القوى المتصارعة، داخل المجتمع، عن طريق تكثيف اللقاءات، والندوات والمحاضرات، وتعزيز الجهود الرامية إلى عرقلة المشروع العلماني التغريبي، في المجال التربوي والتعليمي.

(1) زرمان: محمد، الأسس الفكرية لمنهج التغيير عند محمد الخير الإبراهيمي ص425.

المبحث الثاني:

الإعلام الفرنسي وموقف الجمعية منه

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الثاني:

الإعلام الفرنسي وموقف الجمعية منه:

لو تتبعنا العناصر الأساسية التي كانت تشكل بنية المجتمع الجزائري في فترة ما قبل الاحتلال لوجدناها متجانسة، وتظهر في تقارب بنيه القيم والتقاليد والعادات والمعتقدات وأنماط الثقافة والمصالح، مما ترتب عليه تماسك في شبكة العلاقات التي كانت تربط أفراد وجماعات هذه الأمة، وهو المنطق الذي يقودنا إلى تحليل وتفسير تلك الاستراتيجية، التي اتخذها الاستعمار الفرنسي كسلاح موجه لتفتيت مكونات هذه البنية، وقلب مرتكزاتها رأسا على عقب، عن طريق تكوينه لجهاز إعلامي موجه يستهدف المقومات الذاتية للشعب الجزائري.

وفي هذا الإطار حاول أن يجعل من الصحافة الفرنسية بؤرة لاستقطاب الرأي العام السائد عند الأهالي، وخاصة الفئات الشبانية المثقفة، وبأساليب ملتوية ودعاية مغرية. وذلك ليقنع الشعب الجزائري أنه لا سبيل له سوى قبول الأمر الواقع التاريخي والحضاري والثقافي، وأن للجزائر ارتباطا متجذرا في عمق التاريخ الفرنسي.

وما دامت قضية الإعلام تشكل خطرا على كيان الأمة الجزائرية، كان حريا بالمجتمع الجزائري -وفي طليعته النخبة المثقفة والمتنورة- أن يعلن عن موقفه ويرفع صوته، ليستجيب لمرحلة دقيقة يتعرض فيها لتهديم التحصينات الذاتية للأمة الجزائرية، وذلك بضرب الإسلام ومحاربته من خلال تحطيم مؤسساته الدينية، وبالموازاة مع ذلك نشر المسيحية عن طريق تكثيف حركة الإرساليات التبشيرية، وضرب اللغة العربية بإصدار القرارات التعسفية التي تمنع استعمالها، على اعتبار أنها لغة أجنبية لا يجوز تعليمها في مدارس التعليم، سواء كانت حكومية أم شعبية. وقصد إضعاف اللغة العربية عمل الاستعمار عل تشجيع اللهجات المحلية حتى تنافسها.

وفي ظل مؤشرات تفكك العملية المتواصلة للبناء الحضاري والثقافي، لجأ رجال الجمعية ضمن مساعيهم لإنجاح مشروعهم الإصلاحي إلى الصحافة كبديل مناهض للصحافة الفرنسية الاستعمارية. والجمعية بهذه المواقف تريد أن تدخل معترك الصراع من باب آخر، وهو لا يقل أهمية عن المجالات الأخرى (الدينية-التربوية-القضائية).

وقبل التعرض لنشاط الجمعية في المجال الإعلامي، نتطرق أولا إلى أوجه النشاط الإعلامي الذي كرسته الأجهزة الإعلامية الفرنسية، خاصة الصحافة، التي قامت بدور ثقافي بارز عكس مباشرة طابع السياسة الاستعمارية.

النشاط الإعلامي الفرنسي في الجزائر:

كان الاستعمار الفرنسي يسعى لإيجاد قنوات إعلامية، ليحدث نوعا من التقارب بينه وبين أفراد الشعب الجزائري، فأول ما قام به في ميدان الإعلام، أن فسح المجال لظهور صحافة تقوم بتحسيس المجتمع الجزائري أن مهمة " فرنسا " الإسهام في ترقيته وإخراجه من دائرة التخلف. وكأنه بهذه الخطوة يريد تأسيس أرضية مرنة، يطمئن إليها الجزائري، ويثق بها، وبالتدريج يشجعه على المساهمة في بنائها، والمحافظة عليها، ليصل في النهاية إلى أن وجود الاستعمار الفرنسي ضرورة واقعية، ينبغي قبولها والتكيف معها.

فمثلا، عندما نلقي نظرة على بعض الجرائد، التي ظهرت في فترة الاحتلال، فأول ما يسترعي الانتباه أنها تحمل عناوين مثيرة ومغرية، غالبا ما تكون مرتبطة بالجزائر، لتوهم القارئ بأنها تعنى بقضايا المجتمع الجزائري وأوضاعه. ولكن عند مطالعتنا لموضوعات هذه الجرائد، ومن خلال كتاب " تاريخ الصحافة في الجزائر " لمؤلفه " الزبير سيف الإسلام " ، يتضح أن معظمها -إن لم نقل كلها- يصب في منحى واحد، هو تمثيل سياسة فرنسا الاستعمارية في مواقفها السياسية الخارجية والداخلية والدفاع عن قضايا المستوطنين، وتدعيم وجودهم، بل إن هذه الصحف التي أسستها الإدارة الاستعمارية، كانت بمثابة النوافذ التي تطل منها على الواقع الجزائري، إذ اتجهت إلى ترصد الواقع، وتطويعه، لتعكس ثقافتها وأفكارها، خدمة لمشروعها العلماني الاستعماري.

وقد كانت جل هذه الصحف تواكب السياسة الاستعمارية، أو تتماشى وفق خط مواز لهذه السياسة. وفي هذا المعنى يوضح " الزبير سيف الإسلام " العلاقة الموجودة بين الصحافة والسياسة الاستعمارية قائلا:" إن التاريخ السياسي، وتاريخ الصحافة، يسيران جنبا إلى جنب في كل الاتجاهات، بمعنى إذا سار نظام الحكم في اتجاه ديمقراطي سارت الصحافة في نفس الاتجاه، فتنتشر وتتطور ويتسع نطاقها، وإذا سار نظام الحكم في اتجاه معاكس، انكمشت الصحافة على نفسها، مع إعلان الحرب على النظام وذلك بشتى الطرق الممكنة "(1).

(1) سيف الإسلام الزبير، تاريخ الصحافة في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، دون طبعة 1982 ج1/ص13

جاء في افتتاحية العدد الأول من جريدة (L`Afrique Française-إفريقيا الفرنسية) الصادر بتاريخ 11 حزيران 1848م ما يلي:" بالنسبة للجزائر سنرد كل تفرقة سياسية وإدارية واجتماعية بينها وبين فرنسا، إذ نعتقد بأنها جزء من فرنسا جزء لا يتجزأ منها، ولذا يجب أن يحكم بنفس المبادئ، ونفس القوانين، ونحن لا نفارق القلم إلا بعد ما تتحقق هذه الأهداف والمبادئ، وإذا وافتنا المنية، فسنترك لأوليائها حمل الرسالة، هذه هي الطريق التي نسلك، وإنها ستكون قضيب حديد لا يلين ... "(1).

إن مقل هذا التصريح يقر بالسياسة الاستعمارية المتبعة، والتي قوامها صنع الجزائر الفرنسية، بكل ما يعنيه ذلك من أبعاد بدءا بـ:

- قبول الإدارة الفرنسية كجهاز يجسد قوانينها.
- الاعتراف أو قبول الاندماج بالثقافة الفرنسية.

والقصد من هذا كله هو تبرير احتلال الجزائر، وإعطاء ذلك الاحتلال صفة الشرعية، وكذا تعزيز سيادة المستعمر ولو بقبضة من حديد إن اقتضى الأمر.

الصحافة الفرنسية في الجزائر والتعليمات العسكرية:

كانت معظم الجرائد -كما أشرت- تطرح نفسها مدافعة عن السياسة الاستعمارية بشكل صريح في كثير من مواقفها، وقد تركزت موضوعاتها في بداية أمرها على الجوانب العسكرية، فكانت تتناول القضايا الصادرة من وزارة الحرب، وفي هذا الصدد تقول " نور سلمان ":" فظهرت [أي الصحافة] في بادئ الأمر بشكل نشرات عسكرية، تذيع التعليمات العسكرية والأوامر والبلاغات الإدارية والإعلانات والقرارات الحكومية الصادرة في باريس ... وبقيام الجمهورية الفرنسية سنة 1848م صدر في مدن الجزائر عدد كبير من الصحف العربية والفرنسية "(2). وتضيف قائلة:" إلا أنها كانت بأكثريتها، مقيدة بخط الحكم الفرنسي إن لم تكن هي منبرا لنقل تعليمات الحكومة وأوامرها إلى سكان البلاد، ولم تهتم بشؤون المواطنين، بل كانت بوقا يوميا أو أسبوعيا لسياسة السلطة التي كانت تراوح بين الدمج والتجنيس والفرنسة ... "(3).

---

(1) صيف الإسلام: الزهور، تاريخ الصحافة في الجزائر 133/1.

(2) سلمان: نور، الأدب الجزائري في رحاب الرقص والتحرير، ص69.

(3) المرجع نفسه ص69.

موقف الصحافة الفرنسية الجزائرية من قضية الفرنسة:

لقد كان تركيز الصحافة الفرنسية في الجزائر موجها نحو العناصر الحيوية والمؤثرة على الرأي العام، أو بتعبير آخر كانت مسايرة -روحا وعملا- لسياسة بسط النفوذ والهيمنة، وفرض حق الوجود الاستعماري، لذا كانت معظم مواقفها واتجاهاتها السياسية تعزيزا لسيادة المستعمر، ولم يكن اهتمامها بالقضايا الجزائرية إلا بالقدر الذي يخدم مصلحتها، وعلى حد تعبير الزبير سيف الإسلام:" كانت كل جريدة من الجرائد تسعى للدفاع أولا عن مصالح أصحابها، وثانيا عن مصلحة " الجزائر الفرنسية " "(1). فالصحافة الفرنسية في الجزائر على كثرتها، واختلاف مشاربها، كالجزائري-المجلة الطبية الجزائرية-الجمعية التاريخية الجزائرية-الجزائر الجديدة-الرامي الجزائري-الجزائر الفلاحية-جريدة بريد الجزائر ....(2)، كانت كلها تخاطب المستوطنين بلغتهم، ولم تحاول أن تقترب من انشغالات الفرد الجزائري، ولم يكن دورها التوجيه والتثقيف والتوعية، بقدر ما كانت تعكس مباشرة طابع المطالب السياسية والاجتماعية للمستوطنين.

فمثلا جريدة " بريد الجزائر " رغم تعدد وتنوع موضوعاتها من اجتماعية إلى ثقافية إلى أدبية، إلا أن انشغالها الواضح كان الاهتمام بمصالح المستوطنين، وطموح الأوربيين عموما، وهو فكرة فصل الجزائر المستعمرة عن الوطن الأم تدريجيا، ويبدو ذلك في النقطة الرابعة التي تمكن الجزائر من الاستفادة بطريقة خاصة من ثرواتها لتكون لها ميزانيتها الخاصة منها وإليها.(3)

ومن المسائل المطروحة في ثنايا هذه الجرائد -وهذا على سبيل الذكر لا الحصر-، كجريدة الجزائر الجديدة التي تناولت جملة من المواضيع، منها ميولها السياسية، وموقفها من الجزائريين، ونظرتها إلى اللغة العربية، وموقفها من التجنيس.

إن قراءتنا البسيطة لهذه المواضيع ومعالجتها، لم يخرج عن إطار السياسة الاستعمارية التي تستهدف إضعاف واحتواء كل ما هو جزائري، وقد تجلى موقفها من الجزائريين كما جاء في افتتاحيتها كما يلي:" إن شعب الأهالي لم يوضع تجاهنا في نفس الوضعية التي يوجد عليها الأجانب، لقد أخذنا بالقوة من هذا الشعب وباسم حق الحضارة ما كان قد امتلكه، وجردناه من

(1) سيف الإسلام: الزبير، تاريخ الصحافة في الجزائر 20/2.

(2) عناوين الصحف المشار إليها في الهامش، تاريخ الصحافة في الجزائر، ج1، ص ص، مولوده الزبير سيف الإسلام، مع الإشارة إلى تواريخ وموضوعات كل جريدة.

(3) المرجع نفسه 127/2، 128.

أرضه باسم الضرورة والصالح العام، وحطمنا جنسيته، وأنه أصبح أمام فرنسا الفاتحة يوجد عرب، وليس شعب عربي، كل هذا يبدو لنا حقا شرعيا، ولكنه جعلنا أمام الأهالي مدينين، ويجب علينا أن نوفي بالدين، ولكي نقوم بأعظم واجباتنا علينا أن نقدم للأهالي جنسية، ويجب أن نقبل الأهالي بيننا وأن نسمح لهم بالتمتع بما نتمتع به نحن من حقوق وواجبات عندما يخضعون لقوانيننا "(1). هذا التوجه في السياسة الاستعمارية، وعلى لسان صحافتها، يعتبر الموقف الأكثر خطورة وهو تحقيق الهيمنة الحضارية، وذلك بسياسة التغريب وتهديم التحصينات الذاتية، وتجريد الجزائريين من كل مقومات الشخصية، وإدماجهم في المجتمع الفرنسي لغويا وفكريا وسلوكيا.

ومن المواقف الصريحة والعدائية، موقف جريدة قسنطينة (1848-1900) من الإسلام والمسلمين، وقد جاء في افتتاحيتها ما يلي:" إن الجزائريين اليوم إذ يعترفون لنا بالتفوق المادي والعلمي، فإنهم ما زالوا يعتبروننا كفارا لا نؤمن بشيء ... ولكي نقنعهم بأن ديننا أصدق من ديانتهم، ولكي نحررهم حتى يدخلوا في معتقداتنا، يجب علينا أن نركز على الإسلام نفسه الذي يدعو إلى الإيمان بما جاء به موسى وعيسى من كتب سماوية ... ويجب علينا أن نبين لهم أن معتقداتنا أصدق وأرفع من معتقداتهم ... "(2).

فموقفهم من الإسلام ونظرتهم إليه، اعتمدت تطويره وإعادة تفسيره بحيث يبدو متفتحا، متفقا مع ديانتهم، أو قريبا منها، وغير متعارض معها، بدل أن يبدو عدوا لها، معارضا لقيمها وأساليبها، وهي محاولة لإضعاف الرابطة الدينية التي تجمع الجزائريين وتفرق جماعتهم التي تلتقي على وحدة القيم الفكرية والثقافية.

أما الموضوعات المتعلقة بالجانب الاجتماعي والثقافي والفلاحي فلم تكن بمعزل عن هذا الطرح الاستعماري، إذ عولجت هي كذلك وطرحت بكيفية متعمدة بحيث تلبي فهم المجتمع الأوروبي، وتخدم مصلحة المستوطن.

فجريدة الجزائر الفلاحية (1868) بالرغم من معالجتها للموضوعات الفلاحية إلا أن خطها المنتهج كان يصب في خدمة المستوطن، والرجل الأوروبي عموما، " فبالإضافة إلى اهتمامها بالزراعة، وشؤون التغذية، فإنها كانت تهتم بالمعمرين والاستيطان، وتوزيع الأراضي على

(1) سيف الإسلام: الربيع، تاريخ الصحافة في الجزائر 67/2.

(2) المرجع نفسه 169/2.

المهاجرين، وتنصيب المعمرين في كل مكان ... وإنه يمكن تحديد رسالتها في خدمة الاستيطان، وتوزيع الأراضي على المعمرين "(1).

وإذا تحدثنا عن الجانب الثقافي فهو كذلك لم يسلم من التصور الاستعماري -أي خدمة الفرنسي في الجزائر-، فجريدة " الدربوكة " مثلا -جريدة المسرح والموسيقى-، كانت تتحدد مقاصدها وأهدافها في الترفيه والتسلية للجمهور الفرنسي، وفي هذا يقول سيف الإسلام:" كما يدل اسمها فهي جريدة تهتم بالفن بما فيه المسرح والموسيقى والغناء، وكان هدفها تسلية الجمهور الفرنسي والأوروبي طبعا، بالتعاليق على القطع التمثيلية المسرحية، وتقديم الفرق الفنية للجمهور "(2).

كانت هذه الجرائد -وتحت عناوين مختلفة كالجزائر الفرنسية، الرسالة الجزائرية، جريدة الديمقراطية، المعمر، الجمهورية الفتاه، جريدة الساعي، المعمر الصغير، جريدة حقوق الإنسان بقسنطينة...(3)- كلها ملتقى للدعاية الثقافية الفرنسية، ومستودعا لنشاطها السياسي والاجتماعي... وبقيت تنتهج هذه السياسة الاستعمارية، ولم تحاول أن تقترب من هموم الفرد الجزائري. وقد عبر المؤرخ الفرنسي " شارل أندري جوليان " عن الوضع المحرج المتمثل في إعراض الصحافة الجزائرية الفرنسية عن أدنى اهتمام بحياة الشعب الجزائري قائلا:" سيكون مدعاة دهشة لأحفادنا أن يدركوا بعدنا أنه في بلد ذي خمسة ملايين مواطن لا أثر لجريدة فرنسية واحدة تهتم بالقضايا الإسلامية، وبقضايا المسلمين "(4).

تلك هي مواقف الجرائد الفرنسية في الجزائر وأسلوبها في طرح القضايا الموالية للسلطة الاستعمارية والذي تراوح بين التشجيع وتدعيم كل اتجاه يؤدي إلى تسهيل عملية السيطرة الاستعمارية وضمان استمرارها، وفي ذات الوقت عزل وحرمان المجتمع الجزائري من تراثه الفكري والثقافي، وتشويه تاريخه الحضاري أحيانا بالدمج، وتارة بالتجنيس والفرنسة، والغاية من كل هذا هو تغيير هوية الجزائر، وحتى تبقى هذه السياسة مستمرة صنع لنفسه نموذجا يكون امتدادا لها.

---

(1) سيف الإسلام، تاريخ الصحافة في الجزائر 91/2.

(2) المرجع نفسه 49/2.

(3) انظر المرجع نفسه.

(4) شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير، الجزء الإسلامية والسياسة الفرنسية، ترجمة المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1976، ص165.

تكوين نخبة إعلامية موالية للسياسة الاستعمارية:

أدت السياسة الاستعمارية التي مارستها فرنسا في الجزائر، وفي مقدمتها النشاط الإعلامي، إلى انعكاسات خطيرة، تمثلت في إفراز توجهات مضادة للمنطلقات الفكرية الوطنية، عن طريق تكوين نخبة متميزة عن المجتمع، نشئت تنشئة خاصة من شأنها أن تقربها من الفرنسيين، وكان الهدف من تربية هذا الجيل أن يكون ساعدا قويا من سواعد المستعمر الفرنسي في إدارة شؤون الجزائريين، ويكون امتدادا لمشروعها الاستعماري في حالة خروجها وجلائها من أرض الجزائر. وقد قدر لهذه النخبة أن تلعب دور الوسيط بين المجتمع الفرنسي المستعمر والمجتمع الجزائري المستعمَر، كما راهنت عليها في تقرير مصير الجزائر مستقبلا. وهو ما كانت تسعى إليه ووقع التصريح به على لسان أحد رجالاتها وهو جول كومبو(JULES COMBOS)-1879-1891- في حق هذه الأنتليجنسيا الفرنكوفونية:" إنهم بمثابة هيئة أركان من مثقفين جزائريين مسلمين، مهمتهم لعب دور الوسيط بين السياسة الكولونيالية الفرنسية، والأهالي الجزائريين، وقد أكدت على هذا التوجه المنوط بهذه النخبة صحيفة (Le Temps) فيما بعد عام 1904 مصرة على ضرورة وجود طبقة جزائرية، فرنكوفونية مثقفة لتقوم بدور الموطد للتقارب بين الجنسين الفرنسي والجزائري "(1).

ويتضح هذا الموقف أكثر على لسان الحاكم العام الفرنسي " جونار " (JONNART) عام (1908) إذ يقول:" أنه من مصلحتنا العمل على خلق نخبة متقفة من الأهالي القادرة على الاستجابة لأفكارنا التقدمية والعادلة ... إننا بحاجة إلى برجوازية محافظة تساعدنا وتسهل لنا تنفيذ مخططاتنا "(2).

وهذا ما تجسد فعلا، وقد تركزت الجهود الاستعمارية على انتقاء نخبة، ثم إدماجها بشكل شبه كلي في الفكر والثقافة الفرنسية، عن طريق المدارس الرسمية والجمعيات التبشيرية والمؤسسات كالإعلام، حيث سمحت الإدارة الفرنسية لهذه النخبة بإنشاء صحف تعبر عن آرائها الاندماجية. ففي وهران مثلا أصدر العربي فخار جريدة " المصباح " سنة 1904، والتي كانت تتخذ شعار: " من أجل فرنسا بواسطة العرب، ومن أجل العرب بواسطة فرنسا ". وعلى الرغم من تنوع

(1) حمادي: عبد الله، الحركة الطلابية الجزائرية (1962 1871) مشاريع ثقافية وأيديولوجية، الرابطة الوطنية للطلبة الجزائريين، الجزائر، 1984، ص55.

(2) المرجع نفسه ص55.

موضوعاتها السياسية والاجتماعية والزراعية والاقتصادية التي تناولتها، إلى جانب أن من كان يشرفون عليها هم جزائريون، فإنها لم تستطع أن تخرج عن الإطار الذي حدده لها الاستعمار، وعلى ذلك يعقب عبد القادر جغلول بقوله:" لم تطرح نفسها صراحة كمدافعة عن الجزائريين لمواجهة السلطة الاستعمارية، بل أرادت نفسها نقطة وصل بين الفرنسيين والعرب، شعارها يجد ذاته برنامج كامل: من أجل فرنسا بواسطة العرب، ومن أجل العرب بواسطة فرنسا "(1).

وقد ظهرت قبيل الحرب العالمية الأولى عدة جرائد تعبر عن آراء هذه النخبة، ففي سنة 1906 صدرت في مدينة الجزائر جريدة مزدوجة تعبر عن التيار الفرنكوفوني هي " الهلال " وكان شعارها: صحيفة مطالب الأهالي الشرعية، " وكانت هذه الجريدة تريد إيقاظ الإسلام بفرنسا، ولفرنسا... أما اللواء الجزائري، فإنه يريد أن يكون لواء الثورة الضرورية للأهالي والمفيدة لفرنسا "(2).

وتتابع إصدار الجرائد من طرف النخبة، ففي سنة 1911م ظهرت جريدة " الراشدي "، وهي جريدة أسبوعية حرة تهتم بالمصالح الأهلية، وكانت تعرف نفسها بأنها جريدة الاتحاد الفرنسي العربي ... ويظهر في برنامجها الذي نشر في العدد الأول الذي جاء فيه:" ليس الهدف من إخراج هذه الورقة، هو الثورة ضد الوجود الفرنسي، أو مواجهة الإدارة الفرنسية، ولكن من أجل تقديم الملاحظات والنصائح للحاكم العام، حيث تكون " الراشدي " بمثابة المستشار " الدليل " إلى الحق، كما أن الراشدي تريد الوصول إلى تطبيق شعار الثورة الفرنسية: الحرية والإخاء والمساواة بين كل عناصر المجتمع الجزائري "(3).

وهناك جرائد أخرى ذات توجه نخبوي ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى، تعبر عن تطلعات هذه النخبة، ومن ذلك " صوت المستضعفين-La voix des humbles " بكل ما تحمله كلمة المستضعفين من ضعف وهوان.

وقد ظهرت سنة 1922م بوهران وهي مجلة أسسها الشاب " السعيد فاسي "، شعارها " بعيدون عن الأحزاب، بعيدون عن المعتقدات "، وقد رافق ظهورها تصاعد الصراع السياسي على الساحة الجزائرية الإسلامية، وكان الهدف من إصدار هذه المجلة هو الابتعاد عن الصراع الدائر بين

(1) جغلول: عبد القادر، الاستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر، ص61.

(2) مساري: قدادش، المقاومة السياسية (1900- 1954)، ص18.

(3) عمراني: الجمعي، حركة الشبان الجزائريين (1900- 1930)، بحث لنيل درجة الماجستير في التاريخ المعاصر 1414ه-1994م، ص81.

الشبان " فريق ابن تامي، وفريق الأمير خالد، حيث دعا المدرسون في هـذه الصحيفـة إلى التسـامح والأخوة والوفاق بين الجزائريين "(1).

ثم ظهرت بعد ذلك صحيفة أخرى تحت اسم " الصـوت الأهلي-La voix indigène "، وهذه الصحيفة " مجلة تصدرها نخبة من المدرسيين، وكان مؤسسها عددهم أربعة أشـخاص وهـم: رابح زناتي، ابن ذياب، ابن المولود، وتشاندرلي، وهي من صنف مجلة المستضعفين، ركزت مطالبها واهتماماتها على الدعوى إلى فرنسة الوطن الجزائري، وقـد كـانت لا ترى الحيـاة خـارج الوطـن الفرنسي "(2).

وهكذا فإننا لو ترصدنا صحافة النخبة، لوجدنا مطالبها تتمحور حول:

" - مبدأ الاندماج عن طريق المسـاواة في الحقـوق السياسـية، وإلغـاء قـانون الأهـالي وغيره من القوانين الاستثنائية.

- التمثيل النيابي للجزائريين، والمساواة في التعليم والضرائب، وفرص العمل.

وباختصـار فـإن جماعـة النخبـة قـد فضلـوا التجنيـس الكـامل والاندمـاج، وغـير ذلـك مـن الإجراءات الأخرى التي قد تساعد على " توحيد " الجزائر مع فرنسا "(3).

وعلى امتداد مراحل تطورها، لم تستطع النخبة -من خلال صحافتها- تشـكيل رأي عـام أو توسيع قاعدتها الجماهيرية، حيث ظل جمهورهـا محصـورا في بضعـة آلاف مـن الجزائريـين كمـا لم تتمكن من كسب ود الغالبية، لأنها لم تكن متجانسـة في رؤاهـا وتصوراتهـا وأفكارهـا مـع عامـة الشعب، وذلك لاختلاف المشارب الأيديولوجية والثقافية، وحتى نضالاتها ضد الاستعمار كـانت غالبا ما تجنح إلى الليونـة والاعتـدال، طمعـا في تحقيـق بعـض المكاسـب الضئيلـة، فـ " حتـى عنـد المطالبة، فإن اللهجة كانت معتدلة، وهذا أقرب إلى الشكوى منه إلى الاحتجاج والرفض "(4).

لهذا لم تتجاوب الجماهير الشعبية مع النخبـة، إدراكـا منهـا أنهـا أبعـد الشـرائح الاجتماعيـة الجزائرية عن أسرار الواقع المعيش في محيطهـم الاجتمـاعي، كمـا أن مـرد عـدم الاسـتجابة كونهـم -أي النخبة- لم يدخلوا الميـدان السياسـي، لأنهـم لم يكونـوا كمعـارضين رافضـين، إلا في بعـض

(1) عمورية الصغير، حركة الشبان الجزائريين (1900-1930م) ص83.

(2) المرجع نفسه، ص84.

(3) سعد الله، أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930) 2/170-171.

(4) ساري، قدادش، المقاومة السياسية (1900-1954) ص22.

الاستثناءات، ولأنهم رضوا بالتخلي عن مقومات شخصيتهم الحضارية، والتي كانت الحصن الوحيد الذي يحتمي به الجزائريون في وجه الاحتلال. أما الزعم الذي أطلقوه في مجلتهم من أنهم " صوت عامة الناس "، فكان الهدف منه فتح قنوات للاتصال بالجماهير، وهي وسيلة لتدعيم نفوذهم في الأوساط الشعبية. ولكن عندما نقف عند طموحاتهم وآمالهم وتمنياتهم نجدها متمثلة في أنهم " كانوا ميالين إلى اختيار النموذج الفرنسي، الدفاع عن سياسة الاندماج الشامل -بحكم تكوينهم الفرنسي المحض، تشبعهم باللائكية- باستثناء الدين، وذهب بعضهم إلى القول بأن: " ساكن إفريقيا بربري عربي، لاتيني " ... وكانوا يتمنون تكوين شعب فرنسي ذي ثقافة فرنسية في الجزائر، ولا يوجد في نظرهم، لا الوطنية، ولا الجامعة الإسلامية، لقد أصبح الإيمان بالمثل الجمهوري الأعلى بثلاثيته " الحرية-المساواة-الإخاء " نابعا تقريبا من المذهبية "(1).

يتضح مما سبق، أن الصحافة الفرنسية -وبموالاة بعض الجزائريين لها، الذين تبنوا مطالبها، ومثلوها أحسن تمثيل- من خلال مواقفها كانت تسعى إلى:

أ- توجيه الصحف التي أنشأتها توجيها يتجاوز الواقع الجزائري، وتجاهل وجود شعب يتوفر على كل مقومات الحياة خلافا لفكرة " أن ثمة أمة جزائرية آخذة في التكوين، هي أيضا في انصهار أجناس مختلفة "(2).

ب- تجسيد إمكاناتها المادية والبشرية، لتكريس صحافة استعمارية، تخاطب المعمرين، وتختص بطرح انشغالاتهم، وإيجاد الحلول المناسبة لطموحاتهم وإضفاء صفة الشرعية على وجودهم بأرض الجزائر.

جـ- اتباع سياسة إعلامية -عن طريق الصحافة- تسعى لتشويه المصادر الفكرية والحضارية للمجتمع الجزائري، يقابلها عمل ثقافي متشبع بالقيم الفرنسية.

د- إخضاع الصحافة المباشر للسلطة الحاكمة، كوسيلة فعالة ومؤثرة لخدمة الوجود الاستعماري، وذلك في إطار سياسة إدماج الجزائر في فرنسا أرضا وشعبا.

هـ- صنع نخبة موالية لسياستها تقوم بدور المبشر لمشاريعها الاستعمارية.

ومما لا اختلاف فيه أن الصحافة الفرنسية في الجزائر -رغم عددها الكبير- لم تجرز تقدما ملحوظا في تكريس قضايا تعتبر جوهر اهتماماتها، خاصة صنع الجزائر الفرنسية، بواسطة سياسة

(1) شارل أندرلي، المقاومة السياسية (1900-1954)، ص20.

(2) ليون فيكس، الجزائر تحت الاستعمار، ترجمة محمد عباسي، مكتبة المعارف، بيروت، د.ط، د.ت، ص20.

الفرنسة والدمج التدريجي. هذا من جهة، ومن جهة أخرى لم تكن هذه الصحافة تحظى بالاهتمام المطلوب من طرف الجزائريين نظرا:

1- لميولاتها الاستعمارية التي ظلت تتجاوب وتطلعات المستوطنين فقط، وهم الأقلية، وغلبة الروح الاستعمارية في طرح ومعالجة القضايا والمسائل التي كانت مطروحة آنذاك.

2- إهمالها وتجاهلها لحياة الشعب الجزائري، وتجريده من كل اهتمام وطموح، وعلى حد تعبير الزبير سيف الإسلام: " لم نر في الصحف الفرنسية أو الصحف التي كانت تصدر في الجزائر يومئذ أدنى اهتمام لحياة هذا الشعب اليومية، وكأنه لم يكن يعيش في الجزائر وكأنها هي لم تطبع ولم توزع في دياره "(1).

(1) سيف الإسلام، تاريخ الصحافة في الجزائر ص24.

صحافة الجمعية ودورها في تشكيل وعي إسلامي:

من الوسائل التي اتخذتها جمعية العلماء للوصول إلى غايتها في الدفاع عن الدين الإسلامي ولغته، والوطن وشرفه وعزته، الصحافة:

والصحافة كما هو معلوم سلاح من أحد الأسلحة وأذكاها وأشدها تأثيرا في اكتساب النصر والفوز في ميادين الدعوة والدعاية والتوجيه، والريادة للشعوب.

انطلاقا من هذا التصور، أرادت الجمعية أن تنور شرائح كبيرة من المجتمع الجزائري المسلم، إيمانا منها بما كانت تعانيه من فراغ إعلامي نزيه في الساحة الوطنية، خاصة وأن الفرد الجزائري أضحت تتصارعه أفكار عديدة، وتيارات متناقضة، بدأت تزعزع كيانه، وتشكك في انتمائه ومقوماته الحضارية.

لأجل هذا اتخذت الجمعية من الجريدة والمجلة وغيرها من وسائل الإعلام المتاحة آنذاك، بوابة يطل من خلالها أفراد الشعب الجزائري على ما يجري من أحداث في الداخل والخارج، وتتصل بهم يوميا وأسبوعيا لتبلغهم دعواتها، وتعرفهم بما ينبغي لهم معرفته في دينهم ودنياهم، وكذا ترقيتهم فكريا واجتماعيا، وسياسي، ودينيا، وتربويا، والتدرج بهم نحو إصابة مواطن الحق، والواجب والعدل، والنهوض لتغيير هذا الوضع المتردي.

وقد دخل العلماء هذا الميدان وبرزوا فيه قبل تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، فقد أنشأ الإمام عبد الحميد بن باديس جريدة " المنتقد " عام 1925م، وجعل شعارها " الحق فوق كل أحد، والوطن قبل الجميع ". وقد علق على هذا الشعار محمد الميلي في قوله:" كان عنوانها وحده عبارة عن برنامج، فقد أرادها تحطيما لعالم قديم، عالما كانت تهيمن عليه الزوايا والطرق الصوفية، وتحاول منع رياح التجديد من الدخول إليه، بواسطة تجسيم شعارها آنذاك -اعتقد ولا تنتقد- فكأن ابن باديس أراد أن يقول من خلال اختياره هذا العنوان أن خلاصنا الحقيقي هو في القضاء على هذا الشعار وانتهاج النقد لكل ما هو قائم "(1).

فانطلاقا من توجيه النقد للذات وتصحيح نظرتها للقيم التي تؤمن بها، ثم الانتقال إلى تفنيد ما يدبر له المستعمر لتحطيم هذه الأمة، فقد قامت بمهاجمة الظلم والظالمين، ومقارعة أهل الدجل والباطل في الدين. فعطلتها الاستعمار بعد صدور ثمانية عشر عددا منها، لأنه لم يستسغ لهجتها التي

(1) الميلي: محمد، ابن باديس وعروبة الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ط2: 1980، ص12.

لم يألف سماعها من قبل، فخلفتها الشهاب "، التي ظهرت سنة 1925م في السنة نفسها التي تم فيها توقيف المنتقد، وتحولت إلى مجلة شهرية سنة 1929م، وقد امتد بها العمر إلى أن توقفت سنة 1939م بسبب الحرب العالمية الثانية، وقد احتضنت نفس مبادئ وقيم جريدة " المنتقد " وكان شعارها " لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها "، وفي هذا الصدد يقول أحمد حماني وهو يتحدث عن شعارها:" كان قد أعلن -ابن باديس- في الشهاب مبدأه الديني والدنيوي السياسي، فاتخذ قولا لمالك ابن أنس مبدأه في الدين، وهو " لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها "، فاتخذ قاوم البدع والخرافات والزيغ في الاعتقاد، واعتمد على الكتاب والسنة، لأن بهما صلح أول هذه الأمة، وفي الإصلاح السياسي أنشأ قولا من عنده وهو " الحق والعدل والمؤاخاة في إعطاء جميع الحقوق للذين قاموا بجميع الواجبات ... "(1).

ويصف محمد الميلي جريدة الشهاب قائلا:" فعلى الرغم من الطابع الديني الذي يشعر به هذا العنوان، فإنه يوحي في نفس الوقت إلى الطموح في إضرام النار في القديم البالي الميت الذي يريد أن يتحكم في الأحياء في المستقبل، إلى إنارة الطريق للجيل الصاعد نظرا لما في الشهاب من معاني النور والضوء "(2).

ثم تلتها جرائد أخرى وقد أبلت بلاء حسنا في الإصلاح قبل تأسيس الجمعية، وأبرز هذه الجرائد، جريدة الإصلاح التي أنشأها الطيب العقبي في 8 سبتمبر 1927م ببسكرة، " وهي جريدة إسلامية أدبية، كالمنتقد، وبقية الجرائد الإصلاحية، في ذلك العهد في مواضيعها وأسلوبها "(3). واهتمت جريدة الإصلاح بالجانب الإصلاحي، وشارك في الكتابة فيها ثلة من كبار الكتاب والشعراء، أمثال محمد العيد، والأمين العمودي، ومحمد خير الدين، وسعيد الزاهري، ومبارك الميلي، وأحمد توفيق المدني، ومحمد يسكر، ومحمد الطرابلسي.(4)

وقد تنوعت موضوعاتها، وتعددت أغراضها، وتناولت بجمل القضايا التي تمس المجتمع الجزائري، وقد كان العقبي في جريدته " الإصلاح " ينظر إلى الإصلاح نظرة شمولية، تتناول جوانب عديدة في المجتمع، لا الحياة الدينية فحسب، فهو يعالج كل ما يمس الحياة، ويؤثر فيها، وقد

(1) حماني: أحمد، صراع بين السنة والبدعة ج1، ص313.

(2) الميلي: محمد، ابن باديس وعروبة الجزائر ص12.

(3) حمالي: كمال، الطيب العقبي أديبا ص94.

(4) المرجع نفسه ص95.

جاء في مقاله (الأمة في حاجة إلى الإصلاح، ولا يقدر على إصلاحها إلا العلمـاء) في هـذا الشـأن: " فإن الأمة في حاجة ضرورية إلى الإصلاح، لا من ناحية الدين فقط، بل في مناحي شتى وجهـات عديدة "(1).

ثم تتنوع الموضوعات لتعالج أهم القضايا ذات الاهتمام العام، فتنـاولت التعليـم العربـي الحـر وما يعترضه من عوائق، كما حاربت الطرقية وناهضتها، وكشفت حقيقتها أمام الرأي العام، كمـا وقفـت بمقالاتهـا الصريحـة لتطـال السـلطات الاسـتعمارية، وتضعهـا أمـام الأمـر الواقـع، لتكشـف ممارساتها وسياستها الاستعمارية.(2)

واستمرت هذه الجريدة في الصدور إلى أن توقفت في 1930/09/25م بعد مشقة وإرهاق.(3)

ولما تأسست جمعية العلماء سنة 1931م، طلبت من الإدارة الفرنسية رخصـة لإصـدار صحيفـة باسمها، فلم يؤذن لها إلا في شهر مارس 1933م، فأنشأت صحيفة " السنة المحمديـة " فكـانت معـبرة عن اسمها، فعطلتها الإدارة بعد ثلاثة أشهر من صدورها، ثم أصدرت جريدة " الشـريعة الإسـلامية " فاستمرت ما يقارب شهرا ونصف، ثـم تلتهـا جريـدة " الصـراط السـوي " 1933، ولم تعـش إلا ثلاثة أشهر، وصادرتها كبقية أخواتها. وهكذا أصدرت الجمعية ثلاثـة صحـف في أقـل مـن تسـعة أشهر، وعطلتها الإدارة الفرنسية جميعا، لأنها كانت كلها تسير في منهج واحـد هـو تبصـير الـرأي العام الجزائري، ونشر روح الوحدة والتـآخي بـين أفـراده علـى اخـتلاف انتمـاءاتهم وتوجهـاتهم، وقناعاتهم السياسية والفكرية، ما داموا على الولاء العام للجزائر. ومثل هذه القضايا تشكل تهديدا محتملا من شأنه أن يزعزع كيان الإدارة الاستعمارية، إضافة إلى أن هذه المواضيع التي تطرحها تثير قضايا من اهتمامات الشعب الجزائري لأنها تثير فيه روح الرفض والمقاومة، لكل أشكال الاستبداد والاستعباد والسيطرة.

لذا كانت الإدارة الفرنسية تحترز وتحذر من مغبة الاستمرار في طرح مثل هـذه الأفكـار الـتي تهدد كيانها، " ومـن هنـا كـان الاسـتعمار لا يسـمح بالحريـة للصحافـة إلا بـالقدر الـذي يخفـف

(1) عمالي: كمال، الطيب العقبي أديبا ص369.

(2) المرجع نفسه ص370، 372.

(3) المرجع نفسه ص96.

الضغط، ويطلق البخار، لكنه إن اشتم منها أدنى رائحة من هذه الروائح التي لا يتحملها يبحث عن التعليلات الواهية التي يتخذها ذريعة لكتم أنفاسها قبل أن يستفحل أمرها "(1).

فلم يسمح الاحتلال الفرنسي بحرية الصحافة والتعبير، كما لم يفسح المجال لانتشار المجلات والجرائد التابعة والواقعة تحت إشراف الجمعية كتلك التي أسستها، لأنه يعرف أن الخطاب الذي تبنته أخذ ينمو ويتطور، ويراكب ويستوعب المعطيات والتغييرات والتقلبات المستجدة، فعلى سبيل الذكر كان شعار جريدة الشهاب " الحق والعدل والمواخاة، في إعطاء جميع الحقوق للذين قاموا بجميع الواجبات " اقتضته ظروف المرحلة التي بدأت تتكون فيها الحركة الوطنية، حين شرعت بعض تنظيماتها تطالب بالمساواة في الحقوق والواجبات بين الجزائريين والفرنسيين، وهو ما يتجاوب مع مرحلة سياسية أخذت فيها الرؤى تتضح وتتبلور في نضال الحركة الوطنية. وقد عقب أحمد حماني على هذا بقوله:" إن من حق الشعب الجزائري أن ينال جميع الحقوق التي يتمتع بها جميع الساكنين بالجزائر، وما داموا قد اشتركوا في القيام بجميع الواجبات، فليس من الحق أن يطلب منهم التنازل عن مقومات شخصيتهم من دين ولغة وجنسية لينالوا حقوقهم، لهذا رفضت الشهاب فكرة الاندماج "(2).

على أساس الفرق الشاسع بين البناء الحضاري والثقافي والديني للأمة الجزائرية وما يشكل بناء فرنسا الأروبية التي تدعي حق ولاتها على الجزائر، لإدماجها كليا في سياقها التغريبي، من هذا المنطلق، لم يعد لفرنسا سوى أن تبطل شعارات الصحف التابعة للجمعية، مما دعا ابن باديس إلى أن يعبر عن سوء سياسة الإدارة الفرنسية المخالفة لوعودها بقوله:" حذار من الذين ينومونك، ويخدرونك، حذار من الذين يأتونك بوحي من غير نفسك وضميرك، ومن غير تاريخك وقوميتك، ومن غير دينك وملتك، استوح الإسلام، ثم استوح تاريخك، ثم استوح قلبك، اعتمد على الله ثم على نفسك، وسلام الله عليك "(3).

بهذا الموقف تغيرت لهجة الجمعية، وأعلنت اليأس من سياسة فرنسا المماطلة والمخلفة لوعودها، وقد " أعرب ابن باديس عن اعتقاده بأننا لن ننال شيئا من فرنسا، إلا إذا فككناه بالقوة، وأخذناه غصبا، وقد سألته [أي أحمد حماني] - آنذاك- لما لا تعلن هذا للناس، فقال د ع

(1) ينظر: أحمد حماني، المقالة الصحفية الجزائرية، ص48.

(2) أحمد حماني، صراع بين السنة والبدعة، ج2/ص239.

(3) المرجع نفسه 250/2.

الأمة حتى يضربها حائط الواقع فتفيق فإن هـذا أبلـغ في إقناعهـا، فـإذ خـابت آمالها يئست، وإذا يئست منهم عملت. كان يعمل جاهدا لإقناعها باليأس "(1).

لم تيأس الجمعية، و لم تستسلم لسياسة الإقصاء والتهميش الإعلامي، فـأصدرت مـرة أخـرى جريدة " البصـائر " سنة 1935م على رأس بـاقي الصحـف، حيـث تمكنـت مـن فـرض حضورهـا الإعلامي بصورة مميزة، وقد كان شعارها الآية القرآنية الكريمـة:﴿ قـد جـاءكم بصـائر مـن ربكـم فمن أبصر فلنفسه ومن عمي فعليها وما أنا عليكم بحفيظ ﴾(2) وكانت بذلك " إيذانـا ببـدء عهـد جديد من كفاح النهضة الوطنية، فـاهتزت الجمعيـة، ومعهـا الأمـة الجزائريـة مـن أقصـى حدودهـا الشرقية إلى أقصى حدودها الغربية، فخاضت الحرب في كل ميدان، وواجهت الطغيان والبهتان في كل مكان إلى حين إعلان الحرب العالمية الثانية في أوت 1939م حيث قررت الجمعية تعطيل صحفها اختيارا بعد أن كان تعطيلها إجباريا "(3)، لأجل التقليل من حدة تكالب الاستعمار على الصحف، وتفويت الفرصة عليه، بانتهاج الجمعية خطة وأسلوب عمل منظم في سـير أعمالهـا البنـاءة والهادفـة نحو تغيير الواقع بكل مـا يحملـه مـن تناقضـات وملابسـات، أفرزتهـا السياسـة الاسـتعمارية داخـل الجزائر.

لقد حددت البصائر في عددهـا الأول مـن سـنتها الأولى أهدافهـا بوضـوح، والـتي يمكـن أن يحصرها هذا المقال المطول الذي بينت فيه أهم العناصر التي ينبغي التركيز عليها، مع بلورتها وضبط مقاصدها، باعتبارها أدوات لاستعادة الهوية الوطنية والحضارية للأمة الجزائرية التي أضحـت تعـاني من ابتزاز الاحتلال الفرنسي، ومما جاء في هذا المقال:" إن سرورنا اليوم بعودة هـذه الجريـدة، الـتي تعرف ما تقول، وتكتب ما ينفع، وما ييسـر ويبعـث الأمـة علـى السـعي في سـبيل العلـم والحيـاة، وتخدم العلم بالحث على طلبه، وتسهيل الطرق، والإسـلام ببيـان محاسـنه السـامية، والكشـف عـن جمال وجهه السمح للناس، يهدم أسوار البدع والجهل والضلال. واللغة بأساليب البيان الصحيحـة فلا تخدشها كما خدشها كثير من الجاهلين بأقلام عرجاء وأفكار عقيمة .. ثم هـي تصـل العلمـاء بالأمة، وتدافع عن الفضيلة والكرامة الشعبية، وتضرب على ألسنة المبطلين الذيـن طالمـا رمـوا هـذه

(1) حمامي، صراع بين السنة والبدعة 249/2.

(2) سورة الأنعام، الآية 104.

(3) البصـائر، س1، ع1، شـوال 1354هـ - 1355هـ الموافـق لـ ديسـمبر 1935، جـانفي 1937م، ط1، 1404هـ - 1984م للطباعة والنشر قسنطينة، ص3.

الجمعية بما هي منه براء، وحاولوا أن يطفئوا نور الله بأفواههم، ويأبى الله إلا أن يتم نوره ... فاستعدي الآن أيتها الأمة الجزائرية لتلقي جريدة العلماء حقا بالترحيب والتكريم، واستضيئ منها بنور العلم الصحيح، والإرشاد الحي، فما نشر العلم كأهله ولا بين الدين كحماته، والله يدعو إلى دار السلام ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم "(1).

إن المتفحص لمحتويات هذا المقال يتبين له بجلاء أهم المقاصد التي كانت الجمعية تسعى لتحقيقها، وهي مقاصد متكاملة تصب كلها في المسعى الحضاري، قصد تكوين مجتمع سليم محكم الأركان، قوي البنيان، يستوعب العناصر الفاعلة، خاصة عنصرا الدين واللغة اللذين يشكلان حجر الزاوية للأمة الجزائرية، فهما يتصدران اهتمامات الجمعية، ويشغلان حيزا كبيرا من مشروعها الإصلاحي، بحيث كان في منظورها أن التصدي للمشروع العلماني بدونهما يعد ضربا من الخيال، لأن الدين الإسلامي عقيدة هذه الأمة، وكيانها الروحي، وسر بقائها، ووجودها الحضاري، فالاهتمام به وبعثه في نفوس أفراد الأمة هو اهتمام بروح هذه الأمة، وبعث لوجودها الحضاري، وضمان لاستمراريتها، وكذلك اللغة العربية من حيث هي لغة القرآن، ومن أقوى عناصر الانتماء الحضاري، ولا يتم تلاحم وتفاعل هذين العنصرين إلا بالحث على العلم وطلبه.

وقد كانت صحيفة " البصائر " من أبرز الصحف سمعة ومكانة، وبقدرة رجالاتها وإمكانياتهم الثقافية والعلمية، استطاعت أن تستقطب عددا هائلا من القراء، كونها تتجاوب مع مختلف الطبقات الاجتماعية المتعلمة. فقد كانت تقرأ حتى من قبل كبار الأعيان المعروفين بخصوماتهم للجمعية، كما ذكر الشيخ عمر دردور، ويرجع سبب هذا الإقبال -على حد قوله- لما تتمتع به من جدية في طرح الموضوعات والمعالجة الجادة والحاسمة التي تمس شؤون الحياة، وتشخيصها، والدفاع عن حقوق الجزائريين، مثل قضية التعليم، والدعوة إلى إلغاء القوانين الاضطهادية، وفي مقدمتها قانون الأهالي الجائر، وانتقادها وفضحها لتجاوزات الإدارة.

وعموما، فإن صحافة الجمعية طرحت مشاكل المجتمع الجزائري، واهتمت بقضاياه المصيرية، فركزت على الأخلاق، والفضائل الاجتماعية، وعملت على تجديدها في واقع المجتمع، كما أكدت على أهمية الأسرة التي لا يستقيم أمر المجتمع إلا بها.

(1) السني الزواوي، جريدة العلماء، البصائر، ع1، شوال 1354هـ-1355هـ، الموافق لـ ديسمبر 1930-جانفي 1937، ط1: 1404هـ-1984م، الشركة الوطنية للطباعة والنشر، قسنطينة، ص3.

وإلى جانب الأسرة، تركزت جهود الإصلاح لدى أعضاء الجمعية على الناشئة الإسلامية الجزائرية، باعتبارها البذرة الأساسية في بناء مستقبل الأمة.. إذ كيف يمكن الاعتماد عليها وهي متفسخة، وجاهلة، ومريضة، وفقيرة، ومشردة. لذا فقد كانت محاولات التوجيه والترشيد والإصلاح من جوهر الاهتمامات الصحفية. وأبلغ شاهد على ذلك مقالات " الإبراهيمي " التوجيهية والتي يدعو فيها الشباب الجزائري المسلم إلى التمسك بالقيم العالية، ويرغبه في التحصيل العلمي، والالتزام في أداء واجباته نحو مجتمعه، ويدعو إلى العمل وتمجيده، ومحاربة البطالة، والتنفير من آثارها ...(*)

وهكذا كان اعتناء الجمعية بالجيل الصاعد، وتنشئته تنشئة صالحة قوامها الأخلاق الفاضلة، والسلوك الحسن، وعدت ذلك أمرا واجبا، تحتمه مقتضيات المرحلة، وفي ذات الوقت عصمة من كل مسخ وفسخ، وتشويه وذوبان، وبهذا التكامل المثمر يتأهل هذا الشباب إلى تحمل المسؤوليات على أكمل وجه.

موقف صحافة الجمعية من الأحداث العربية:

يبدو -لأول وهلة- أن موضوع الأحداث العربية لا علاقة له بالمشروع العلماني الفرنسي ومواجهة الجمعية له، لكن المتتبع والمتفحص لمواقف الجمعية من الأحداث العربية، تتضح له نظرتها الشاملة في تناول القضايا، فهي إذ ترى الاستعمار بأشكاله المختلفة، وأساليبه المتعددة، وممارساته التعسفية التي تكاد تكون نسخا متطابقة، لا يخرج عن النموذج الاستعماري الفرنسي في الجزائر الذي جاء ليقضي على مقدرات المجتمع الجزائري، ويفرض عليه قيما ثقافية وحضارية مغايرة لقيمه وحضارته.

من هذا المنطلق أرادت الجمعية -عن قصد- التأكيد على هذا الانتماء الجغرافي، الحضاري المتصل، والممتد الجذور، وقناعة منها أن الأمة العربية الإسلامية، كل متكامل، وأن هذا الوافد -أي الاستعمار- لم يكن مرغوبا فيه مع هذا الامتداد الواسع. فجاءت لتعبر عن مواقفها، وأن الضرر الذي أصاب بلادها جراء الاستعمار، هو ذات الضرر الذي كانت تعاني منه المجتمعات

(*) أهم التوجيهات المستقاة من مقالات الإبراهيمي والتي تصب في هذا المنحى.

العربية الإسلامية؛ وحري بها أن تساند القضايا العادلة، وفي مقدمتها العالم العربي الإسلامي، ولسان حالها يردد:﴿ إن هذه أمتكم أمة واحدة ﴾(1).

وقد كانت لصحافة الجمعية مواقف مشرفة في إبراز الأحداث العربية والإسلامية فضلا عن الوطنية، فقد كان بها باب تحت عنوان " أخبار العالم الإسلامي " يتناول الأحداث والقضايا الإسلامية، وينقل ما جد من أحداث في البلاد الإسلامية، ومن القضايا التي كانت مطروحة مفهوم القومية العربية، وما أثير حولها من تساؤلات، وقد كان ابن باديس السباق في طرح هذه القضية، وتمحيصها من أي تفسير عنصري ضيق، ووضعها في مكانها الطبيعي، فهو لم يحاول أن يجزأها في مفاهيم منفصلة عن بعضها، كأن تكون عروبة العرق، أو عروبة الثقافة واللغة، أو عروبة العقيدة الدينية والتاريخ المشترك، بل حاول أن يخرج بتصور أساسه عوامل متكاملة لبناء قومية عربية شاملة. ففي مقال له بعنوان " كيف صارت الجزائر عربية " قال:" ما من نكير أن الأمة الجزائرية كانت مازيغية من قديم عهدها، وأن أمة من الأمم لم تستطع أن تقلبها عن كيانها، ولا أن تخرج بها عن مازيغيتها أو تدمجها في عنصرها، بل هي التي كانت تبتلع الفاتحين، فينقلبوا إليها، ويصبحون كسائر أبنائها، فلما جاء العرب وفتحوا الجزائر فتحا إسلاميا لنشر الهداية –لا لبسط السيادة– وإقامة العدل الحقيقي بين جميع الناس ... دخل الأمازيغ من أبناء الوطن في الإسلام، وتعلموا لغة الإسلام العربية، طائعين، فامتزجوا بالعرب بالمصاهرة ونافسوهم في مجال العلم ... فأقام الجميع صرح الحضارة الإسلامية يعربون عنها وينشرون لواءها بلغة واحدة العربية الخالدة، فاتحدوا في العقيدة والنحلة، كما اتحدوا في الأدب واللغة وأصبحوا شعبا واحدا عربيا متحدا غاية الاتحاد ممتزجا غاية الامتزاج، وأي افتراق يبقى بعد أن اتحد الفؤاد واللسان "(2).

يتجلى من هذا المقال أن ابن باديس يضع مفهوم القومية العربية في مكانها الصحيح، ويعطيها بعدها الحقيقي المبني أساسا على اللغة العربية وآدابها وثقافتها المشتركة، مع إبعاد العامل العرقي كعائق يحول دون تحقيق العروبة الكاملة للشعب الجزائري المسلم، خلافا لبعض العروبيين الذين يحاولون إقحام العنصر العرقي كمقوم أساسي لبناء القومية العربية. وإلى جانب هذه العوامل، يؤكد على عنصر جديد في غاية الأهمية، وهو عنصر العقيدة الإسلامية حيث كان:" يضع القومية العربية في إطار الدين، ويجعل خدمتها من خدمة العقيدة، ويعني هذا أن القومية العربية لا تنفصل

(1) سورة الأنبياء، الآية 92.

(2) مجلة الشهاب، قسنطينة، فبراير 1938.

عن الإسلام، بل هي مرتبطة به ارتباطا وثيقا، وبهذه النظرة المرفقة تنسجم حركة القومية العربية في نظره مع حركة الدعوة الإسلامية بحيث يكون الإسلام روحا، والعروبة جسدا، ووعاء "(1).

أما نظرته إلى الوحدة العربية، فقد كان يفرق فيها بين الناحية القومية والسياسية أو الأدبية، فهي بالمعنى الثاني قائمة لا محالة لما بين شعوب الأمة العربية من روابط الجنس واللغة والتاريخ والآلام والآمال.

أما الوحدة السياسية، فإنه يرى عدم إمكانية قيامها في ذلك الوقت، لأن الاستعمار لا يسمح بقيامها و " الوحدة السياسية لا تتم إلا بين دول تملك أمر نفسها، ويرى أنه من الخير للشعوب العربية الواقعة تحت نير الاستعمار أن تعمل كل واحدة منها في دائرة وضعيتها الخاصة، كل دولة وما يناسبها من الخطط السياسية التي نستطيع تنفيذها بالطرق المعقولة الموصلة مع الشعور التام بالوحدة القومية الأدبية العامة، والمحافظة عليها والمجاهرة بها "(2).

ومن القضايا التي أولتها صحافة الجمعية اهتماما بالغا، قضية فلسطين، التي شكلت المحور المركزي لأي قضية عربية إسلامية، ففي مقال لابن باديس تحت عنوان " فلسطين الشهيدة " يحلل بموضوعية -بنظرته الثاقبة- ما حل بفلسطين من ظلم وعدوان وما لحق برحابها المقدسة من هوان، وانكسار، والتي هي في نظره كرحاب مكة والمدينة، وقد عالج هذه القضية بأبعادها السياسية والدينية ليفتح أعين المسلمين على الخطر المحدق بهم، وليكشف نوايا الصهيونية وممارساتها اللاإنسانية، ومما جاء في هذا المقال:" تزاوج الاستعمار الإنجليزي الغاشم بالصهيونية الشرهة، فأنتجا لقسم كبير من اليهود الطمع الأعمى الذي أنساهم كل ذلك الجميل، وقذفهم على فلسطين الآمنة والرحاب المقدسة، فأحالوها جحيما لا يطاق، وجرحوا قلب الإسلام والعرب جرحا لا يندمل "(3).

وقد بلغ اهتمام الإبراهيمي بقضايا الوطن العربي ما يفوق ابن باديس، ولعل مرد ذلك إلى حياته المتنقلة بين مختلف أقطار الوطن العربي، وانغماسه في أحداثها، وقد كان لذلك أكبر الأثر في اهتمامه بقضايا الوطن العربي الإسلامي السياسية والاجتماعية، فنجده يتحدث عن مصر، وليبيا، وفلسطين وغيرها من البلاد الإسلامية، ويحاول أن يربط بين هذه البلاد وبين وطنه الجزائري

(1) سلواديه: عبد الحميد بن باديس مفسرا ص238.

(2) طالبي: عمار، ابن باديس حياته وآثاره 461/3.

(3) الميلي: محمد، ابن باديس وعروبة الجزائر ص242.

بعاطفة صادقة، وإحساس أصيل، فقضية فلسطين مثلا يعتبرها أم القضايا، زفي مقال لـه سنة 1947م يستفز فيه العاطفة الدينية والقومية ويستنفر فيه الشهامة العربية لتهب لتلبية النـداء، ودعمـه بعمـل إيجابي يقول:" ومحنـة امتحـن الله بهـا ضمـائركم (أي العـرب) وهممكـم وأموالكـم ووحدتكـم، وليسـت فلسـطين لعـرب فلسـطين وحدهـم، وإنمـا للعـرب كلهـم، ليسـت تنـال بالشـعريات والخطابيات، وإنما تنال بالتصميم والحزم والاتحاد والقوة "(1).

وفي مقال آخر يتحدث عن نضال الليبيين من أجل استرداد حريتهم المسلوبة قائلا:" وإخواننا الليبيون عملوا للاستقلال على قرب عهدهم بانتزاعه منهم، وبذلوا في استرجاعه فوق ما يبذله مـن في منزلتهم من الضعف والقلة؛ وإن حبله لم ينقطع من أيديهم، وإن روائحه العطرة لتنعم أنوفهـم، وإن خيلته الجميلة تتراقص في أذهانهم، وإن ذكرياته لماثلة في نفوسهم مثـول ذكريـات الشـباب في نفوس الشيوخ ... وإن كثيرا من الأحياء في لبيا أدركوا زمن انتزاعه، وسيدركون زمن اسـترجاعه "(2).

وتبقى قضايا الوطـن العربـي والإسـلامي مـن اهتمـام صحافـة الجمعيـة، وقـد تجلـى هـذا في مسايرتها للأحداث وتتبعهـا الدقيـق للمسـتجدات، وهـو مـا يفسـره حـرص الشـهاب علـى إيـراد المقالات المطولة آخر كل عدد شهري، تصبهـا في قوالـب ذاتيـة تنضـح حماسـا وتتقـد عاطفـة مـن حديث عن الثورة الأفغانية إلى استبشار بالمفاوضات الرامية إلى استقلال الهند، ومـن تهليـل بقـرب استقلال العراق، إلى حزن عميق لتعثر المفاوضات المصرية مع الإنجليز.

هذا الاهتمام البالغ بقضايا حساسة وخطيرة، كان من المحظورات في نظر الاسـتعمار، يؤكـد إذ أنه يؤكد تنامي الوعي الوطني والعربي الإسلامي، وقد جاء ليعزز عوامل الرابـط الوثيـق الـذي يسعى لإعادة ربط الجزائر بالأمة العربية الإسلامية من مغربها إلى مشرقها.

(1) الإبراهيمي: محمد البشير، عيون البصائر ص494-495.

(2) المرجع نفسه ص453.

خاتمة الفصل الثاني:

وما يستخلص من هذا الفصل أن الاستعمار بسياسته التعليمية حاول أن يصنع مناخا ثقافيا، يدور في فلك الثقافة الاستعمارية، وكانت المدرسة أهم الآليات لتحقيق هذه الثقافة، وقد كان تركيزه على اللغة الفرنسية في برامجه ومناهجه، يراد منه إنجاح سياسة ثقافية استئصالية تعمل على مطاردة الوجود الثقافي العربي الإسلامي في الجزائر. وحتى يتحقق له ذلك عمد إلى حصر تعليم الجزائريين في أضيق الحدود، وقلل من إنشاء المدارس الخاصة بالجزائريين في مختلف مراحل التعليم، وذلك بوضع شروط قاسية أمام الجزائريين في الامتحانات والمسابقات، وفي حالة الالتحاق بهذه المدارس، فرض مصاريف تعليمية باهضة، وما إلى ذلك من العراقيل ...

وهكذا وضعت الإدارة الفرنسية، وصنعت الحواجز التي تحول دون تعلم الفرد الجزائري حتى يبقى حبيس الجهل والتخلف والأمية، ومن أسعفه الحظ لمواصلة دراسته في المدارس الفرنسية، فقد حددت مهمته، فيكون همزة وصل بين الاستعمار والأهالي الرافضين لوجوده وذلك بتعديل مواقفهم الرافضة للوجود الاستعماري.

وبقيت السياسة التعليمية الفرنسية تنهج هذا المنهج، وتضع في حساباتها أن تعليم الجزائريين يشكل خطرا على الوجود الاستعماري لاحقا، وعليه فإن سياسة استمرار عملية المسنة والتدجين والتضييق على المؤسسات التعليمية، وإخضاعها للسلطة الاستعمارية، من مخططاتها لدمج وفرنسة الواقع الجزائري، وطبعه بالطابع الأروبي المسيحي.

وفي ظل هذه الأوضاع التعليمية المتردية والمنهارة، بادرت الجمعية إلى الاهتمام بقطاع التربية والتعليم، وراهنت من خلاله على تغيير المجتمع، وذلك بتجديد بنائه الحضاري العربي والإسلامي.

وبدأت بنقد وإصلاح الطرق التربوية، بما فيها المناهج والأساليب، وحرصت في ذات الوقت على وضع تشريع مدرسي يضبط ويسير شؤون التربية والتعليم في مدارس الجمعية، وهي تراعي في برامجها اعتماد أساليب حديثة مستفيدة من المدرسة الفرنسية في الجزائر، وقد تجلى ذلك في وضع منهاج خاص بكل طور من أطوار التعليم ...

وأصبحت مدرسة الجمعية، تنافس إن لم نقل تكافئ المدرسة الفرنسية في جانب الإدارة والتخطيط والبرمجة والإعداد.

أما أبعادها الكبرى وأهدافها الحضارية فكانت تكوين جيل جزائري متماسك الشعور والإحساس والتفكير، يستمد معارفه وثقافته من مصادره العربية الإسلامية، ويعيش علوم حاضره.

إلى جانب المدرسة استعانت الجمعية بالنوادي، ورأت فيها المدرسة المفتوحة، التي تجتمع فيها الكثير من شرائح المجتمع، وتلتقي فيها الأفكار وتتفاعل، وتطرح فيها الانشغالات والاهتمامات الوطنية والاجتماعية والسياسية...

وهكذا كان النادي الذي أنشأته الجمعية وسيلة من وسائل التربية الشمولية، لصنع جيل موحد المواقف، يضطلع بمهمة النهوض الوطني.

كما كان هدف المصلحين من إنشاء هاته النوادي، هو حث الشباب الذي يعتبر عنصرا حساسا في المجتمع الجزائري، على استيعاب وتفهم المقاييس التي تقوم عليها شخصية متينة، شخصية جزائرية بحتة مطبوعة بطابع عربي إسلامي.

كما يستخلص من المبحث الثاني تركيز الاستعمار الفرنسي على النشاط الإعلامي، مقدرا دوره في تغيير تصور المجتمع الجزائري، وكان قد أعطى للصحافة الأهمية البارزة، فسمح بإنشاء الصحف ومنحها كل الدعم، وحدد لها الخط العام لتوجهاتها وميولاتها السياسة، والتي تصب في منحى واحد هو تمثيل سياسة فرنسا الاستعمارية، في مواقفها الخارجية والداخلية.

وقد كان مسعاها الخارجي هو محاولة تأصيل فكرة الجزائر فرنسية، في أذهان الرأي العام الخارجي، أما الداخلي، فقد عمد أصحابه إلى صناعة رأي عام داخل الجزائر نفسها يقر بالفكرة، من خلال إيهام العوام من الناس بأن الجزائر فرنسية. وبالموازاة مع هذا التصور، كانت موضوعاتها وقضاياها المطروحة، غالبا ما تكون موجهة نحو الدفاع عن المستوطنين وتدعيم وجودهم، لتبرير احتلال الجزائر، وإعطاء ذلك الاحتلال صفة الشرعية.

أما قضايا المجتمع الجزائري وانشغالاته، فقد كان الاهتمام بها بالقدر الذي يخدم مآربها ويدافع عن مصالحها.

وأمام هذا التحيز والتمييز الذي أبداه الإعلام الفرنسي، كان على الجمعية أن تستفيد من الساحة الوطنية، التي تعيش فراغا إعلاميا وطنيا، وتقدم بديلا يعبر ويترجم طموحات المجتمع الجزائري، وهو ما تجسد عمليا من خلال ظهور جرائد ومجلات كانت تقوم بتنوير المجتمع، وتنوعت موضوعاتها لتمس أهم القضايا الحساسة، وحتى المحظورة، وتحدث هزة بين الناس.

وتصنع رأيا جزائريا يؤمن بقضاياه المصيرية؛ كانتمائه، ومقوماته الحضارية، وجاءت لتعرفه بما ينبغي له معرفته في دينه ودنياه، وترقيته فكريا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا وتربويا، وكل هذه القضايا أحرجت -بل أرهقت- الإدارة الفرنسية، مما جعلها تضيق الخناق على هذه الجرائد، وتصادرها، لأنها أدركت خطورتها في توعية أفراد المجتمع، كما أنها عكست حقيقة الواقع الجزائري المتردي في كل الميادين.

ورغم هذا التضييق والحصار والمصادرة، فإن صحف الجمعية -بما أتيح لها من فرص- استمرت في تغذية عقول الناس، وتهذيب سلوكاتهم وتصويبهم نحو مواطن الحق والواجب والعدل، ومن ثم النهوض بالمجتمع لتغيير هذا الوضع البائس.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثالث:

المشروع العلماني الفرنسي

في المجال السياسي والاجتماعي

وموقف الجمعية منه

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثالث:

المشروع العلماني الفرنسي في المجال السياسي والاجتماعي وموقف الجمعية منه

تمهيد:

في هذا الفصل، سوف أتعرض للحديث عن المشروع العلماني الفرنسي في المجال السياسي والاجتماعي، وكيف كان موقف جمعية العلماء منه، مبرزا مساعي الإدارة الفرنسية إلى انتهاج سياسة توسعية، مستعملة كل الأساليب لبسط نفوذها وهيمنتها، وتدجينها للمجتمع الجزائري، متخذة أشكالا عديدة لاستمرار سياستها الاستعمارية، بصنع شريحة من المجتمع الجزائري موالية لها ثقافيا وفكريا.

ولتغيير هذا الوضع المتردي والواقع المفروض، ظهرت الجمعية بمواقفها السياسية والاجتماعية، عاملة على تغيير هذا الوضع بتلاحم مع الوطنيين الشرفاء من كل التيارات، جاعلة نصب عينيها أن المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار.

وقد قسمت هذا الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: المشروع الفرنسي في المجال السياسي والاجتماعي.
- المبحث الثاني: موقف الجمعية منه.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الأول:

المشروع العلماني الفرنسي في المجال السياسي والاجتماعي:

الاستعمار الفرنسي، ومنذ أن وطئت أقدامه أرض الجزائر، حاول أن يخضعها لمشاريعه وخططه، متبعا في ذلك كل الوسائل والأساليب الممكنة، بدءا بعزل الجزائر عن العالم الخارجي -خاصة العالم العربي الإسلامي-، وكان الهدف من ذلك هو تحصين مواقفه الجغرافية، وتعزيز وجوده الاستعماري داخل الجزائر. وفي الوقت ذاته تصدى لأي تيار يدعو إلى التوعية والتحرر الوطني والقومي.

وقد غلّق جميع المنافذ، وحذف كل اتصال ثقافي أو فكري أو أدبي بين الجزائر والمشرق، حيث سعى " بتخطيط سياسي متعدد الوسائل والوجوه للتمكن من البقاء والتجذر في الأرض، ولاعتبارها من ثم جزءا من الكيان الفرنسي، وامتداد له عبر المتوسط، فكان من ضمن هذا التخطيط، محاولات الدمج بتدمير الأطر الاجتماعية والدينية والثقافية، وتعطيل الطابع العربي الإسلامي، وإنزال الواقع الفرنسي مكانه. ومن الطبيعي، إحدى الوسائل لتحقيق هذه الغاية الجريئة، فصل الجزائر عن العالم العربي "(1).

وقد تجلت هذه المحاولة في إخضاع المؤسسات والأجهزة الثقافية لما قبل الاستعمار، وإفراغها تدريجيا من محتواها، وفي المقابل " زرع مؤسسات جديدة: النادي العسكري، المكتب العربي، والبلدية المشكلة من السكان الأصليين ... "(2).

وقد كان لفكرة فصل الجزائر عن العالم العربي أهمية بالغة، فقد كانت فرنسا ترى أن لا مانع في اتصال الجزائريين بالعرب (خاصة مصر) على أن يكون ذلك بإشراف السلطة الفرنسية،

---

(1) سلمان: نور، الأدب الجزائري في رحاب الرفض والتحرر ص107.

(2) جغلول عبد القادر، الاستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر، ترجمة سليم قسطون، دار الحداثة للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان ط1: 1984م ص11.

وهذا ما تم فعلا عندما " سمحت بسفر عدد من العلماء إلى مصر، وإشرافها على اختيار بعثات الحج من عناصر موالية لها ... "(1).

وقد يفسر هذا الاقتراب من الحكومة المصرية على اعتبار أن هناك علاقات تجمعهما، وأن ما يجري على مستوى البلدين يجب أن يكون في مصلحة أبناء فرنسا ومصر، وقد أوردت جريدة " لا ديباش كوتيديان-LA DEPECHE-QUOTIDIENNE) البرقية اليومية جانبا من هذه العلاقة:" ... إننا نحب مصر ... لأن الناس يتخاطبون باللغة الفرنسية في شوارع القاهرة والإسكندرية، ولأن أربعين ألف تلميذ مصري، يعمرون مدارسنا هناك، ولأن مدير الآثار المصرية القديمة مثلا فرنسي، وهو الكاهن (داربوتون) الذي كان أستاذ الملك فاروق، وهو اليوم صديقه، فمصر ليست بالعربية الخالصة (!) وهي تعرف ذلك، إن دم أبنائها لخليط من العناصر المختلفة، بما فيها اليونانية والفرنسية، كما يدل على ذلك دم مليكها ... "(2).

وكان هذا في نهاية سنوات الأربعينات، وبداية سنوات الخمسينات، إن مثل هذه الدعاية الاستعمارية، يقصد منها تلميع صورة الاستعمار الفرنسي في نظر المغاربة، خاصة الجزائريين، وأن هناك علاقة وثيقة بين فرنسا ومصر، وبهذه الفكرة المغلوطة، أرادت أن توهم الجزائريين بأن المشارقة لا يعارضون وجود الاستعمار الفرنسي، نظرا لطبيعة العلاقات المتميزة بينهم وبين فرنسا. كما أن هذا التواصل المصطنع من شأنه أن يطمئن المجتمع الجزائري، فلا يبدي أدنى مقاومة ولا يراوده شك، في أن السلطة الفرنسية تريد انفتاحا واسعا على الثقافة الأروبية، وإدخال عناصر جديدة للمجتمع الجزائري تساهم في تطويره وترقيته.

بهذا الأسلوب الاستعماري، حاولت فرنسا أن تحكم سيطرتها على المجتمع الجزائري، وتضعف كل تواصل أو احتكاك أو تفاعل له مع المشرق، حتى لا يكون هناك تأثير فكري أو سياسي أو ثقافي، وذلك ما كان يخيف فرنسا، وربما يعطل مشاريعها أو ينسفها.

وقد ترتب على هذه العزلة المقصودة أن وقعت الجزائر بين فكي كماشة إذ صارت لا تملك هامشا من الحركة، وبتعبير عمر بن قدور:" ... في بلاد مستعمرة كالجزائر، يطوقها المستعمر

---

(1) سلمان: نور، الأدب الجزائري في رحاب الرفض ص107.

(2) مرتاض: عبد الملك، الجدل الثقافي بين المغرب والمشرق، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1982، ص97.

بحرمان روحي داخليا، بتسلطه على الدين، وخارجيا بترصده لكل رافد يمكن أن يغذي هذه الروح... "(1).

وبهذا التسلط على الدين، والترصد لكل رافد، كان الاستعمار يريد تجريد الجزائر من مناعتها الذاتية، فيسهل عليه دون معاناة الانسحاق والهيمنة الثقافية، وفي ذات الوقت إضعاف روح المقاومة في نفوس الجزائريين، وهي الأهداف التي سعت وتسعى فرنسا دوما إلى تحقيقها؛ كطمس معالم ثقافة الشخصية الجزائرية، وإحلال بدائل جديدة تعبر عن الطابع الفكري الغربي، الذي يعمل على تكريس الترجمة العملية للعلمانية، وذلك بالتركيز على أهم المجالات الحيوية للمجتمع الجزائري، خاصة تلك المتعلقة بالمظاهر السياسية والاجتماعية والدينية والثقافية، وتفصيله كما يلي:

إن العودة إلى فترة من تاريخ الجزائر، وبالتحديد الحملة العسكرية الفرنسية سنة 1830م، يعني الوقوف أمام منعطف خطير في تاريخ الجزائر.

لقد جاء الاحتلال الفرنسي، يحمل معه أهدافا استعمارية، تتقدمها نزعة توسعية تهدف إلى الاستيلاء على منطقة نفوذ -الجزائر- لما تتميز به من موقع جغرافي هام واستراتيجي حساس يكون قاعدة لطموحه الاستعماري.

وفي احتلاله للجزائر، اصطنع ذرائعا وحججا غير مؤسسة، كمبررات لوجوده فيها، وفي مقدمة هذه المبررات حادثة المروحة المشهورة، وما ترتب عنها من تشنج من طرف السلطات الفرنسية.

وقد كانت هذه الحملة الفرنسية مدفوعة بجملة من الدوافع والأسباب التي يمكن إجمالها فيما يلي:

1- الانتقام من الجزائر التي أهان الداي -حاكمها- الشرف الفرنسي حين ضرب القنصل الفرنسي بمروحة أمام جمهور ديبلوماسي.

2- وضع حد لنظام القرصنة الذي تزعمته إيالة الجزائر العثمانية، وتخليص أوروبا من مصادر القلق والاضطراب.

---

(1) حرفي: صالح، عمر بن قدور الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، د. ت 1984، ص34.

3- زيادة شعبية نظام الملك شارل العاشر غير المحبوب (1824-1830) بعد تعرضه لهزات.

4- التخلص من الديون المترتبة على فرنسا للجزائر.

5- مزاحمة الدول الأروبية الأخرى، وخصوصا بريطانيا، على خلق إمبراطورية جديدة.(1)

إذا كان لهذه الأسباب في نظر الاستعمار ما يبررها، فالنظرية الاستعمارية ذهبت أبعد من هذا عندما سوغت لنفسها احتلال الجزائر " على أساس أن الجزائر، لم تكن لها سيادة وطنية، وهي أشبه بملكية شاغرة، انتقلت عبر التاريخ من مستأجر لآخر، وقد تسلمها الاحتلال الفرنسي من الأتراك سنة 1830م، فهي لم تشكل وحدة سياسية حضارية متمايزة، ولم تتمتع على الإطلاق بسيادة وطنية، وشخصية دولية، لأنها لم تتجاوز مرحلة البدائية القبلية "(2).

رغم كل ما أبدته المقاومة الجزائرية إبان الغزو الفرنسي للجزائر على مختلف الجبهات من أعمال بطولية، ومواجهات عسكرية منظمة، تنم على وجود شعب منظم ومتمسك بأرضه، وثوابته الحضاري، إلا أن الاستعمار حاول طمس هذه الحقائق لتقزيم هذا الشعب، إلى حد أنه حاول إظهاره كشعب تنعدم عنده كل وسائل الحضارة، بل وكأنه وجد أو اكتشف أرضا بدون شعب، ووطنا بلا صاحب. هكذا حاول الاستعمار مغالطة الرأي العام.

ومهما تعددت الأسباب والمبررات؛ فالهدف والمقاصد كانت مبيتة، لأن الاستعمار الفرنسي كان يريد أن تبلغ هذه الحملة أقصاها، فهي حملة لمحو شعب بكامله، وإبادته إبادة شاملة، فلا راعى قانونا، ولا اتفاقات عالمية، ولا أسلحة يحظر استخدامها، ولا استبعد وسائل غير مشروعة، كان ثمة شعار في منطق العقل الاستعماري، القتل والمحق، والتدمير، ولسان حالهم يترجم هذا المنطق الهمجي، فهذا " سان أرنو-SAINT-ARNAUD " يكتب رسالة يعلق فيها على معاركه في إفريقيا قائلا:" كنا نكتسح، ونهدم، نحرق، وننهب، وندمر المنازل والأشجار "(3). والاعتراف سيد الأدلة.

---

(1) سعد الله، أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط3: 1983م، ص15.

(2) ولد خليفة: محمد العربي دار، الثورة الجزائرية -معطيات وتحديات-، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر ط1: 1991م.

(3) ليون فيكس، الجزائر حتف الاستعمار ص55.

ثم يقول الشخص ذاته:" في اليوم التالي هبطت " بليدا " وكنت أحرق كل شيء أصادفه في طريقي، وأفنيت هذه القرية الجميلة، وكانت الساعة الثانية بعد منتصف الليل، وكان الحاكم قد سافر، وكانت النيران المشتعلة في الجبل، تدلني على خط السير الذي تتبعه الفرقة "(1).

إن سياسة التدمير الشامل التي تبناها الاستعمار الفرنسي في مرحلته الأولى لم تثن الشعب الجزائري، بل كانت هناك مقاومة مسلحة، وانتفاضات شعبية، رغم تقليديتها ووسائلها البسيطة، استطاعت أن تربك العدو وتوقع به خسائر، لأن روح هذه الانتفاضات، وزادها في ذلك، شعلة الدين التي كانت تؤجج في نفوس الجزائريين روح المقاومة والصمود، انطلاقا من قناعة أن لا تعايش مع حكم يعادي الدين الإسلامي، وقد كانت نظرته لهؤلاء الغزاة على أنهم كفار تجب محاربتهم.

غير أن هذه الانتفاضات لم تستطع الاستمرار لافتقارها إلى عنصرين هامين هما:

1- وضوح الهدف، فعادة ما تثور تلك القبائل عندما يحدق بها الخطر فقط.

2- الشمولية: إذ كانت تتحرك في حدودها كقبيلة.

ونتيجة لذلك، استطاعت القوات الاستعمارية القضاء على تلك الانتفاضات الشعبية بكل الوسائل، وكان الاستسلام في كثير من الحالات، وكان من وسائلها:

أ- تمزيق وحدة القبائل وإيجاد إمكانات غير متجانسة يصعب توحيدها.

ب- استمالة بعض القبائل إلى جانبها، وتدعيمها بامتيازات -ولو مرحليا- قصد إضعاف نفوذ هذه القبائل في الأوساط الشعبية، وعادة ما كانت هذه المحاولات عن طريق الإغراء تفشل، وهو الأمر الذي أشار إليه يحي بوعزيز بقوله:" حاول [أي الضباط] أن يستعينوا ببعض الشخصيات الأهلية مثل حمدان خوجة، وخلعوا عليهم ألقابا مختلفة مثل -الآغا-والباشآغا- والخليفة، ولكنهم فشلوا ... وذلك لأن أغلب الشخصيات الأهلية ذات النفوذ رفضت التعاون مع سلطة مسيحية أروبية محتلة في حين عجزت الشخصيات التي قبلت التعاون معها، وهي قليلة على إقناع الناس بالخضوع والطاعة "(2).

---

(1) فيكس، الجزائر حتف الاستعمار ص55.

(2) بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية (1830-1954) ص7.

جـ- إرهاق القبائل بالضرائب التي تؤدي في النهاية إلى مصادرة الأراضي، وقد ترتب عن هذه الممارسات التعسفية، نزوح أعداد هائلة من الفلاحين من الأرياف، مما عقد حياتهم، وتفاقمت أوضاعهم الاجتماعية.

ففي جحيم الاحتلال " عاش الشعب كثيرا من الأمراض، والفقر، وحلت به النكبات الجسام كالجوع والجوائح، والزلازل، والمجاعات المبيدة، وزاد من حدة هذه النكبات ووقعها، تجريد الشعب من أملاكه وأرضه، وترك أبنائه نهب القضاء يعملون أجراء أو ينتظرون مصيرهم المظلم تحت رحمة البؤس والبطالة، وقد أدى هذا اللون من الحياة القائمة إلى الهجرة من الجزائر، فهاجرت أسر بأكملها إلى الشرق، ورحل الشباب والكهول يلتمسون الرزق في فرنسا ... وكذا نظام الأسرة المحافظ يفقد تماسكه حين غزى المبشرون الفرنسيون القرية الجزائرية والأحراش يقيمون بها الملاجئ والمستشفيات، ويتعهدون اليتامى والأطفال بالتربية الدينية التي تخالف أسرهم المتوارثة... "(1).

وفي ظل هذا الوضع المتردي تستمر عملية المصادرة، والاغتصاب، ويزداد شجع المستوطنين في استنزاف خيرات البلاد، وشعارهم في ذلك " الكل يشجع على إفلاس صاحب الأرض العربي... "(2).

وبقيت سياسة الغزو والتوسع هي الطابع المميز لهذه المرحلة، والتي عانى منها الجزائريون مرارة الحرب والتشريد والقتل الجماعي.

وإذا تصفحت مذكرات، ورسائل، وتقارير القادة والجنود، لا تجد إلا أخبار التدمير والقتل والحرق والتخريب، وهذا الجنرال (بيجو-BUGEAUD) يصرح قائلا:" ولقد أرسلنا إلى ساحات التعذيب والتنكيل والإعدام لمجرد الشك رجال لم تثبت إدانتهم، ولم تجر محاكمتهم، وذبحنا جماعات بصورة جماعية ثم ظهرت براءتهم، ووجد منا قضاة لم يتورعوا عن محاكمة رجال مشهورين بسمعتهم الطيبة ... "(3).

واستمرت هذه الممارسات التدميرية، وهي كلها تصب في منحى واحد، الحرص الشديد على جعل الجزائر قطعة من الوطن الأم.

---

(1) صاري-قداش، المقاومة السياسية (1990-1954)، 139.

(2) سعد الله: أبو القاسم، شاعر الجزائر محمد العيد آل خليفة، الدار العربية للكتاب-المؤسسة الوطنية للكتاب، ط3: 1984م، ص75.

(3) الجيلالي، تاريخ الجزائر العام 261/4.

وما ميز هذه المرحلة -من الاحتلال إلى غاية 1871م، تاريخ انتهاء الانتفاضات- الاضطراب والعنف، وسياسة الإخضاع والإرهاب، من أرض محروقة، وطرد جماعي، قطع الآلاف من الأشجار التي هي مصدر عيش كثير من الجزائريين، أملا في قهرهم وإرغامهم على الخضوع للسيطرة الفرنسية.

- أما المرحلة الثانية: فقد تركزت السياسة الاستعمارية فيها على فكرة الإدماج بالمنظور الاستيطاني.

فقد كانت سياسة التهجير والاستيطان لم ترض المعمرين، ولم تقنعهم، فأخذوا يشنون حملات صحافية ضد السلطات العسكرية، وينادون بضرورة الإدماج السياسي، في الإطار المدني، وبطرد الجزائريين من أراضيهم، وتشجيع بيعها للمهاجرين الأروبيين بصورة أوسع.

ولقد كان من أهداف هذه السياسة الجديدة تحقيق إدماج الجزائر في فرنسا، بمعنى أن يصير الجزائريون معتبرين (سياسيا واجتماعيا واقتصاديا) فرنسيين، ويتمتعون بالحقوق السياسية التي يتمتع بها الفرنسيون داخل بلادهم، وخارجها، وبعبارة أوضح: أن الجزائر إقليم فرنسي يتشكل على غرار الأقاليم الفرنسية.

إلا أن الواقع كان يتنافى مع هذه الفرضية، فلم يتمتع الجزائري بأدنى حق، وبالمقابل كان يقوم بالواجبات المنوطة به، وفي هذا الصدد يوضح أحمد بن نعمان زيف هذه الفرضية قائلا: "الجزائريون من حيث القانون الدولي فرنسيون يقومون بواجباتهم ككل المواطنين الفرنسيين، أما من حيث المعاملات في الواقع ومن حيث الحقوق فهم في أدنى المراتب تحت اليهود والإيطاليين والإسبان، الذين وطنتهم الإدارة الفرنسية في الجزائر "(1). واستمرت سياسة الإدماج لتطال العدالة الإسلامية فتدمجها في العدالة الفرنسية.

إن انتهاج سياسة الإدماج اقتضتها الظروف واستخلصتها التجارب السابقة التي أفرزت وضعا متأزما ومضطربا، مما حدا بالحكومة الفرنسية إلى تغيير نظام الحكم من عسكري إلى مدني، والانفتاح على سياسة أقل عنفا، تقر ببعض الحقوق، كحق الممارسة الانتخابية، فتسمح للجزائريين بالمشاركة في المجالس الانتخابية وفقا لمعايير انتقائية تخدم مصلحة الإدارة الفرنسية، "ففي 16 ديسمبر 1900 تقرر تخفيض نفوذ البيروقراطية بالجزائر، وذلك بإنشاء المجلس النيابي الاقتصادي

(1) بن عمان: أحمد، التعريب بين المبدأ والتطبيق، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، د.ت، 1401هـ-1981م، ص158.

الجزائري المتكون من 48 مستوطن أروبي، و 21 مواطن مسلم جزائري مقسمين على ثلاث فئات 9 مقاعد يمثلون أبناء الجزائر الذين يقيمون في القطاع التابع للحكم العسكري، و 6 يمثلون سكان القبائل الكبرى، أما الحاكم العام فكان يقوم بتعيين بقية النواب الذين يعتبرون أصدقاء لفرنسا ولإدارتها في الجزائر، عن طريق هذا المجلس تمكنت الجالية الأروبية في الجزائر من التشريع وإصدار القوانين التي تحمي مصالحها الخاصة وإخضاع أبناء البلاد الأصليين إلى الأمر الواقع المتمثل في وجود سلطة سياسية داخلية ... "(1).

وتبقى سياسة المرونة المصبوغة بالصبغة الاستعمارية أملا في تحقيق مكاسب تعزز سلطتها التشريعية قصد حماية مصالحها الخاصة، فقد أصدرت قوانين 4 فبراير 1919م، وهي في مجملها تعبر عن بعض التنازلات للمسلمين الجزائريين، وقد وصفها أحمد توفيق المدني:" بأنها ترضية طفيفة للمسلمين ... فقد أزالت " الأنديجانا " الصارمة القاسية، ووسعت حقوق الانتخاب للمسلمين في المجالس البلدية والعمالية، والمجلس المالي ... ثم إن قوانين 1919 أوجدت التسوية في الضرائب الجزائرية ... "(2).

لكن سياسية الوجوه المتعددة التي انتهجتها فرنسا في كل مراحلها لم تحد عنها قيد أنملة، لأن الامتيازات الهزيلة التي تنازلت عنها سرعان ما تراجعت عنها، فبمجرد ظهور رأي نشاط سياسي أو اجتماعي، إلا وحاصرته. فالحركة التي تزعمها الأمير خالد تظهر إرادة ثورية، وتندد بالنظام الاستعماري، وترفض الاندماج والتجنيس، وتدافع بشدة عن الشخصية الجزائرية الإسلامية، وكانت هذه الحركة تريد أن ترى انبعاث الأمة الجزائرية، وتبوأها مكانة بين الأمم، وحتى يتحقق هذا دخل الأمير خالد الميدان السياسي الجزائري، وهو ما يعبر عن توجه جديد يبرز نزعة الأمير الوطنية، ولم يكن خوضه للانتخابات من باب الرغبة السياسية، بقدر ما كانت تعبيرا وشكلا جديدا لإثبات الشخصية الوطنية، وقد اكتسى هذا الشكل الجديد نوعا من الرفض للسياسة الاستعمارية، بل هذا الخوض كان يرى فيه الأمير خالد " كفاحا لا هوادة فيه ضد النظام الاستعماري، وإدارته وعملائه الكولون، والرؤساء الأهالي، والموظفين السامين، الذين كانوا يزورون الانتخابات. وأدرك خالد ضرورة تنظيم الشعب وتوحيده، فأنشأ (جمعية الأخوة

---

(1) بوحوش: د. عمار، الثورة الجزائرية وصداها في العالم، خصائص الثورة الجزائرية مقارنة بالثورات الكبرى في القرن 20، الملتقى الدولي الجزائري (24-28 نوفمبر 1984) ص60.

(2) المدني: أحمد توفيق، كتاب الجزائر ص68.

الجزائرية)، التي لم تخش علاوة على أهدافها الأخلاقية والمادية، أن تظهر برنامجا سياسيا: إلغاء القوانين الاستثنائية، حقوق مشتركة للجميع، تمثيل المسلمين في المجلسين، تعليم إجباري بالفرنسية والعربية، إعطاء صفة المواطنة باحترام قانون الأحوال الشخصية "(1).

إلا أن الإدارة الاستعمارية، كانت ترى في هذه المطالب ما يعبر ويترجم عن مطامح الشعب الجزائري، وتطلعاته المستقبلية، وفي تقديرها للوضع، في عمل الأمير خالد، بوادر الحركة الوطنية الجزائرية، ولم يكن بوسع فرنسا أمام هذا التوجه الجديد إلا مضايقة الأمير خالد والتضييق على نشاطاته، وإضعافه أمام الرأي العام، وإظهار بأنه لا قدرة له على التغيير، و:" بأن الأقلية المنتخبة لا يمكن لها أن تغير شيئا من الوضع السياسي في الجزائر، لأنها أغرقت في " الأغلبية الساحقة " ... ولأن الإدارة لها اليد الطويلة في اتخاذ القرارات في المجالس ... "(2). واضطر ذلك الأمير خالد للاستقالة من منصبه رافضا أن يكفل سياسة السيطرة، وتوجه نحو الجماهير ليؤطرها ويقوم بتربيتها.(3)

ثم ظهر مشروع " بلوم فيوليت " سنة 1933م والذي يعكس في ظاهره جملة من الإصلاحات تسهم في ترقية المجتمع، وتمنحه بعض الاستحقاقات السياسية. وهو يحتوي على " ثمانية فصول، وخمسين مادة، وأهم ما اقترحه فيه هو إصلاح مستوى التعليم، والقيام بإصلاح زراعي، وتأمين نفس الحقوق والواجبات التي للفرنسيين لبعض الجزائريين، وإلغاء المحاكم الخاصة بالجزائريين، وزيادة حقوق الجزائريين، لانتخاب ممثليهم عنهم في مجلس الشيوخ، وزيادة تمثيلهم في المجالس المحلية ... وإنشاء وزارة لشؤون إفريقيا يدخلها الجزائريون ... "(4).

إن مثل هذه المشاريع يراد منها تحقيق سياسة إدماجية في فرنسا، لترويض المجتمع الجزائري وتطويعه، وإدخاله في الساحة الفرنسية، وما توسيع دائرة المتجنسين الجزائريين، إلا اختراق لهذا الطابع الانفصالي الذي عرف به الشعب الجزائري، من خصوصيات وخصائص تحول دون هذا الاندماج، ومما سبق يمكن استخلاص بعض النتائج:

---

(1) صاري-قدادش، المقاومة السياسية (1900-1954) ص53.

(2) المرجع نفسه ص52.

(3) المرجع نفسه ص52.

(4) سعد الله: أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945)، ص18.

إن السياسة الاستعمارية المتبعة رغم تعدد الأساليب والطرائق المختلفة، لم تكن لتستقر على مبدأ سياسي واضح، لكنها كانت تملك منذ الأول هدفا واضحا؛ لأن طبيعة المصلحة الاستعمارية تقتضي التكيف مع الظروف والملابسات والتغيرات، كما تقتضي استحداث أساليب تتوافق والوضع، ولا عجب أن نجدها تغرق البلاد بسيل من القوانين والمراسيم والقرارات " وقد بلغ مجموع القوانين الاستعمارية الصادرة في حق الجزائر والجزائريين من مراسيم، وقوانين، وقرارات، وأوامر، وتعليمات، وتشريعات، وغيرها في الفترة الممتدة بين 1830-1855 حوالي عشرة آلاف نص قانوني قمعي "(1).

ويمكن تصنيف قرارات فرنسا إلى الأصناف التالية:

- قوانين الضم والإلحاق: ومن ذلك قرارات ضم الجزائر إلى الممتلكات الفرنسية الصادر يوم 1834/07/22م ووضعها تحت إدارة حاكم فرنسي يعينه معاونون في أداء مهامه.(2)

ومن ذلك أيضا قانون 1870/10/24م الذي اعتبر الجزائر مؤلفة من ثلاث مقاطعات فرنسية.(3)

2- قوانين التنصير والتغريب: ومن ذلك قرار مجلس الشيوخ الصادر يوم 1865/07/14م والذي يجعل الجزائريين (الأهالي) المسلمين رعايا فرنسيين، فلا هم مواطنون فرنسيون ولا هم مواطنون جزائريون، وهو معروف بـ (سانتوس كونسلت).(4)

3- قوانين الفرنسة والمسخ: ومن ذلك قانون فصل الدين عن الدولة، الذي أصدره مجلس الشيوخ الفرنسي في سبتمبر 1905م، والذي نظمه مرسوم 1907/09/27م، والذي شمل الدينين (المسيحي واليهودي) واستثنى الدين الإسلامي.(5)

4- قوانين الردع الزجري: وتمثلت في قوانين (الأنديجانا)، وهي عبارة عن جملة من النصوص التنظيمية الاستثنائية المتعارضة وحقوق الإنسان الفطرية والطبيعية والاجتماعية، والتي تتحول بمقتضاها السلطة القضائية إلى السلطة الإدارية وبها ترفع الكثير من الضمانات والحقوق عن حرية

(1) سيف الإسلام: الزبير، سمحات من الصراع الجزائري الفرنسي، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر ط:1، 1988م، ص18.

(2) سعد الله، الحركة الوطنية (1900-1930)، 18/2.

(3) سيف الإسلام: الزبير، ثورة المقراني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط1: 1985م، ص33.

(4) المرجع نفسه ص33.

(5) الجيلالي: عبد الرحمن، تاريخ الجزائر العام ص329.

الأفراد والجماعات ... واستمرت هذه القوانين الزجرية إلى قبيل ثورة نوفمبر 1954م، ولتزداد في عهد الثورة التحريرية...(1)

5- قوانين التجزئة الطبقية: كقانون فصل ميزانية الجزائر عن الميزانية العامة الصادر يوم 1900/12/24م استجابة لرغبة الكولون الطامعين في الحكم الذاتي للتراب الجزائري، وكذلك قانون منح الجنسية الفرنسية ليهود الجزائر، الذي تقدم به وزير العدل الفرنسي (أدولف كريميو- ADOLF-CREMIEUX) والذي أقره مندوبوا حكومة الدفاع الوطني يوم 1870/10/24م، وقد تم إدماج اليهود البالغ عددهم آنذاك حوالي 35 ألف يهودي ...(2)

وكلها كانت تصب في إضفاء صفة الصبغة القانونية والتشريعية على سلطتها، وإبعاد صفة الاستعمار أو الاحتلال عنها. فهي سياسية تدعو إلى ربط الجزائر أرضا وسكانا ومحيطا، كما أصبحت موطئ قدم نحو إفريقيا. فطابعها السياسي الغامض يعتمد على الفكرة ونقيضها، ونقضها للعهود والمواثيق التي قطعتها على نفسها للأهالي. هذا هو منطلق الاستعمار في كل مكان، وقد وصف يحيى بوعزيز هذا الاضطراب السياسي الذي تتجاذبه أجنحة متصارعة فقال:" كانت الجزائر مسرحا لعدد من الأنظمة غير المستقرة، وذلك تبعا لأهواء العسكريين والمدنيين من الأروبيين، فكلما غضب فريق منهم، إلا واسترضي بنظام جديد، أما الجزائريون فكانوا على الهامش تماما "(3).

جماعة النخبة ودورها في السياسة الاستعمارية:

وحتى يحافظ الاستعمار على هذا التوجه السياسي المتعدد الوجوه، والذي يصب في تبرير الاحتلال، وفرض الوجود، وبسط النفوذ، كان عليه أن يحدث آلية جديدة، يصنعها بنفسه، ويشكلها وفق توجهاته وإيديولوجيته الاستعمارية، وقد تجسد هذا عمليا في تكوين شباب جزائري في المدارس الفرنسية، وقد أطلق عليهم جماعة النخبة، والتي يراها محمد زرمان " إحدى ثمرات

(1) تركي: رابح، ابن باديس رائد التربية والإصلاح في الجزائر ص50.

(2) المدني: أحمد توفيق، كتاب الجزائر ص101.

(3) بوعزيز: يحيى، كفاح من خلال الوثائق، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د.ت، 1986 ص137.

السياسة الاستعمارية المرة، وهي عبارة عن مجموعة من المثقفين الجزائريين الذين رضعوا لبان فرنسا وتشبعوا بثقافتها، وارتووا من معين حضارتها، وتبنوا مبدأ الاندماج التام في فرنسا "(1).

إن جماعة النخبة لم تكن في معزل من السياسة الاستعمارية، في توجهاتها، بل كانت من صميم سياستها وإيديولوجيتها الاستعمارية، وحتى يتضح دور هذه الجماعة، يجب الوقوف عند نشاطاتها ومواقفها السياسية اتجاه الاستعمار الفرنسي، مع العلم أن جماعة النخبة كانت تتحرك وفق مساحات معينة يقتضيها مؤشر الإدارة الفرنسية، كما سلفت الإشارة إليه عند الحديث عن الإعلام ونشاطهم الإعلامي.

في نقده للحضارة الغربية، وللمنهجية الاستعمارية، يقول الفيلسوف المفكر رجاء غارودي: " إن نمط الحضارة الغربية هو نمط استعماري، في مختلف مظاهره ووسائله، قد يهدف فيما يهدف إلى هدم البنى المحلية، وهدم كل اقتصاديات العالم الثالث، هذا هو المظهر الخطير للاستعمار الحقيقي.

كما يرى أن أهم ما يميز الفكر الغربي هو السلطوية والطغيان في سلوكه، وتعامله مع العالم الثالث، لذا فإن أبرز أهداف الغربيين هو تجريد العالم من مميزاته الحضارية الذاتية وفرض الهوية عليه "(2).

إن سياسة الاستعمار الفرنسي كانت محاصرة الجزائريين من كل الجهات، وفي كل المجالات، لقطع صلتهم بموروثهم الثقافي والحضاري .

فقد كان يدرك بلا شك أن سلخ شعب من هويته، وانتمائه الحضاري، أمر في غاية الصعوبة والتعقيد، واتضح له أن انتهاج سياسة تصفية الهوية الحضارية الجزائرية يبدأ بتكوين نخبة من المثقفين تكون موالية ومدعمة لمشروعه الاستعماري، وغطاء لشرعيته الحضارية والثقافية، ولا أدل على ذلك من تصريحاتهم المعبرة عن هذا التوجه، والتي تقول:" إن أحسن وسيلة لتغيير الشعوب البدائية في مستعمراتنا، وجعلهم أكثر ولاء، وأخلص في خدمتهم لمشاريعنا، هو أن نقوم بتنشئة أبناء الأهالي منذ الطفولة، وأن نتيح لهم الفرصة، لمعاشرتنا باستمرار، وبذلك يتأثرون بعاداتنا الفكرية

---

(1) زرمان: محمد، من معالم التغيير الحضاري عند ابن باديس، الموافقات -مجلة العلوم الإسلامية- 1418هـ (1997-1998م)، المعهد الوطني العالي لأصول الدين، الجزائر ص464.

(2) فرحات: صالح، جدلية العلاقة بين الفكر العربي والتراث، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1: 1983م، ص87.

وتقاليدنا، فالمقصود إذن باختصار هـو أن نفتح لهم بعض المدارس، لكي تتكيف فيها عقولهم حسب ما نريد "(1).

وعلى هذا الأساس تسهل عملية دمج الجزائري، وتطويعه للثقافة الفرنسية، ولا يتم هذا إلا بتربية جيل من الجزائريين، ينشأ تنشئة خاصة تجعله يقترب من الفرنسيين في حياتهم الفكرية، وأنماطهم الاجتماعية، والسلوكية. وفي هذا الإطار يتحدث عمار طالبي عن هذه الجماعة، مبينا اتجاهها، ومبرزا نظرتها إلى المجتمع، فيقول:" ظهرت جماعة صغيرة لائكية " علمانية " مفرنسة بصحافتها، وجمعياتها وصداقاتها، ومطالبها التي تعتبرها " تقدمية "، واعتمد هؤلاء الشباب الجزائريون على بعض الأحرار الفرنسيين مثل بول بورد (PAUL-BOURDE)وكانت هذه الفئة لا تطالب بمجرد المساواة مع الفرنسيين بل، بالإدماج التام، ثم انقسمت هذه الفئة إلى قسمين: قسم يطالب بالمواطنة الفرنسية دون الارتباط بالقوانين الإسلامية، وقسم يطالب بالمساواة السياسية مع بقاء التعامل بالقانون الإسلامي "(2).

فظهور هذه النخبة في المجتمع الجزائري، يترجم الاستعدادات الأولية لإدخال أنماط فكرية وثقافية، لتهيئة الظروف من أجل القيام -حسب تصورات هذا التيار الجديد- بنهضة المجتمع الجزائري، ولذلك نلاحظ بأن النخبة، تكونت في ظل المشروع الثقافي الاستعماري، وهو ما أدى إلى تناقض في السياسة الثقافية الاستعمارية، حيث انقسم السياسيون الاستعماريون حول مسألة تكوين نخبة من الجزائريين تكوينا فرنسيا إلى مؤيد ومعارض، فالمؤيدون كان يرون أن ذلك يؤدي إلى مساعدة المشروع الثقافي الفرنسي في النفوذ إلى أوساط الشعب، وضمان استمرار الوجود الثقافي الفرنسي في الجزائر، والمعارضون كانوا يرون أن ذلك قد يؤدي إلى انتشار أفكار تتعلق بالتعبير والتقدم الاجتماعي، وبالتالي انتشار الوعي بالمطالبة بحقوق الجزائريين في التطور والتقدم وذلك ما يتنافى مع سياسة التجهيل.

وفعلا ظهرت مطالب النخبة من خلال برنامجها الثقافي والسياسي، متخذة من الاندماج والمساواة القانونية مع الفرنسيين أداة لتغيير وضع الدونية التي تعاني منها النخبة المحظوظة نسبيا. و لم

---

(1) الإبراهيمي: أحمد طالب، من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية 1963-1973، ترجمة حنفي بن عيسى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1972، ص16.

(2) طالبي: عمار، ابن باديس -حياته وآثاره- 51/1.

تكن هذه المطالب بالمستوى الذي يحقق رفع المعاناة بقدر ما كانت محاولات سياسية إدماجية، تمنح بعض الجزائريين بعض الحقوق والحريات الأساسية مع بقاء التبعية لفرنسا.

وقد تنازلت هذه الفئة، فلم تكن ترى حرجا في التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية مقابل التمتع بالقانون.(1)

وقد تمحورت هذه المطالب حول: إجبارية الخدمة العسكرية، والسماح بالتجنيس لمن أدى الخدمة العسكرية، وحق التمثيل السياسي، وزيادة عدد المنتخبين، وإلغاء جميع القوانين الاستثنائية.(2)

لكن هذه المطالب قوبلت بالرفض " ولم تجد لها أذنا صاغية في أوساط الشعب الجزائري، الذي رأى فيها بوادر سلخه من مقومات شخصيته العربية الإسلامية، كما لقيت معارضة من المعمرين المتعصبين، الذين وجدوا فيها خطرا على نفوذهم في الجزائر "(3).

ولكن مع هذا كله، ورغم عداوة المعمرين الشديدة لجماعة النخبة بسبب تساويهم – المظاهري القانوني– معهم في الحقوق والواجبات، فقد استمرت السياسة الاندماجية لهذه الفئة وبقيت من أهم المطالب، لأن السياسة الاستعمارية بجهازها الثقافي استطاعت أن تلقن هذه الجماعة، وتربيها، وتصوغها، وتدربها، فكريا وسلوكيا وأخلاقيا، بما يتناسب والسياسة الفرنسية الاستعمارية.. وكانت الثقافة الملقنة لهذه النخبة، ومن ثم نوعية الشخصيات التي أفرزها هذا الجهاز الثقافي " غرس الإيديولوجية الكولونيالية، لدى نخبة من الأهالي، بطريقة غسل الدماغ، والاقتصار على نشر اللغة الفرنسية بشكل محدود، مع التضييق على التعليم الشعبي التقليدي "(4).

وبهذه الثقافة الملقنة، فلا عجب أن نجدها تتبنى طروحات الاستعمار حتى في أجل القضايا، ومن ذلك ما كشفه فرحات عباس عن آرائه حول المسألة الوطنية حينما قال:" إن الذين ماتوا في سبيل الفكرة الوطنية يكرمون ويحترمون كل يوم، وليست حياتي أغلى من حياتهم، ومع ذلك، فما كنت لأموت من أجل " الوطن الجزائري " لأن هذا الوطن لا وجود له، أنا لم أكتشفه، لقد سألت التاريخ، وسألت الأحياء والأموات، وزرت المقابر، ولم يحدثني عنه إطلاقا ... إن الإنسان

---

(1) قنان: جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر د.ط، 1994م، ص181.

(2) ولد خليفة، الثورة الجزائرية، معطيات وتحديات، ص54.

(3) زرمان: محمد، معالم الفكر السياسي والاجتماعي عند الشيخ البشير الإبراهيمي ص20.

(4) ولد خليفة: محمد العربي، الثورة الجزائرية معطيات وتحديات، ص22.

لا يبني فوق الهواء، لقد بددنا إلى غير رجعة الضباب والأشباح، لنربط مستقبلنا نهائيا بمستقبل الإنجازات الفرنسية في هذه البلاد "(1).

وفي تصريح آخر ذكر:" أن الجزائر فرنسية، نحن فرنسيون مع الاحتفاظ بقانون الأحوال الشخصية الإسلامية ... لا يوجد في الكتاب المقدس ما يمنع جزائريا مسلما أن تكون جنسيته فرنسية "(2).

وقد ذهبت هذه الجماعة إلى ما هو أبعد من ذلك، عندما أرادت أن تتميز عن باقي شرائح المجتمع باعتبار تكوينها المتميز والمحظوظ، فقد كان أعضاء هذه الطبقة " يعتبرون أنفسهم أقلية ممتازة منفصلة عن أغلبية ناقصة تتكون من فلاحين وجهلة، ومرابطين خرافيين، وعلماء رجعيين، وأعيان مستسلمين "(3).

ومحصلة هذه التصورات والرؤى النخبوية هي التي جعلت هذه الجماعة " تؤمن ألا وجود للجزائر بدون فرنسا، وتنكر وجود كيان قومي وتاريخي لها قبل اتصالها بالحضارة الأروبية، لذلك دعت الجزائريين في حماسة إلى الإقبال على التجنيس وقبول مشروع الاندماج كخيار وحيد للحياة والبقاء "(4).

بهذا التوجه غير الموضوعي، وجدت النخبة نفسها معزولة، وأحست بالهوة التي تفصلها عن المجتمع الجزائري، كما أن برنامجها لم يخرج عن الأهداف العامة المسطرة للمشروع الاستعماري، وإنما كانت تطالب بتنفيذه، فبرنامجهم كما يبينه أبو القاسم سعد الله كان " لا متطرفا في النظرة، ولا صعبا في الطبيعة، كل ما فعله جماعة النخبة هو أنهم طلبوا من فرنسا أن تضع موضع التنفيذ ما كانت قد كتبته على الورق، بخصوص الجزائر، فإذا كان القانون الفرنسي قد أعلن أن الجزائر مقاطعة فرنسية، وإذا كانت الجمهورية الثالثة أوضحت أنها لا تفضل الإدماج الكامل لهذه المقاطعة في فرنسا، فإن جماعة النخبة قد طالبوا بتطبيق هذه القوانين على الجزائر بالروح والحرف "(5).

وكلما تقدمت الإدارة الفرنسية بمشاريع وبرامج إلا وكانت الاستجابة الكاملة لها من طرف النخبة، ويظهر هذا التجاوب في مشروع " بلوم فيوليت " الذي رحبت به وعلقت عليه آمالا

(1) جليسي: جوان، ثورة الجزائر ، ترجمة عبد الرحمن صدقي أبو طالب، الدار المصرية للتأليف والترجمة 1966، ص67.

(2) المرجع نفسه ص67.

(3) سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930) 68/2.

(4) زرمان، من معالم التغيير الحضاري عند ابن باديس -الموافقات- ص446.

(5) سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930) 170/2.

كبيرة ، وكان ينص على الموافقة على أن تمارس بعض الفئات من الرعايا الفرنسيين في الجزائر الحقوق الممنوحة للمواطنين الفرنسيين دون أن يترتب على ذلك أي تغيير في أحوالهم الشخصية، وحقوقهم المدنية.

واستطاع الاستعمار الفرنسي أن يعزل جماعة النخبة عن باقي شرائح المجتمع، وذلك بما أوحى لها من تفوق وتميز عن مجتمعها الأصلي.

أما فيما يخص صلة أفرادها بعضهم ببعض، فيمكن القول بأنه كان هناك اتفاق على السطح وأزمة في الأعماق، حيث يصفهم الكاتب الفرنسي " جو رجيس-JOE-REGISSE ":" بأنهم أناس ضائعون بين الحضارتين العربية والأروبية، كما قال عنهم:" إننا مزقنا الشباب الجزائريين بين حضارتين، وسرعان ما فقدوا الاتصال بحضارتهم، ولكنهم غير قادرين على الدخول في حضارتنا إلا بصعوبة " ... "(1).

ويؤكد هذا الكلام " شارل أندري جوليان " فيقول:" المنتخبين كانوا لا يؤلفون كتلة منسجمة إذ لم تكن لمعظمهم معتقدات سياسية ثابتة، فإنهم لم يستطيعوا، ولم يحسنوا الانصهار في أحزاب تمكنهم من اتجاهات ثابتة ودائمة، فقد اقترب بعضهم من البعض، وابتعدوا عن بعضهم بعضا حسب ما تمليه انفعالات طباعهم، لكنهم بقوا متفقين فيما يتعلق بجوهر الرغبات، وكانت خيبات الأمل، والتخوفات، تجمعهم من جديد، وتلقي في المرتبة الثانية الاختلافات التي تفصلهم عن التشكيلات الإسلامية الأخرى "(2).

من خلال هذا الطرح تتضح الرؤية فيما يتعلق بجماعة النخبة التي استخدمت لغة الازدواجية في التصور وفي طرح القضايا، وفي كيفية معالجتها، وهو ما يرشدنا إلى الحكم [إن مساعيها كانت تهدف إلى تغيير البناء الثقافي بأساليب مستحدثة، ومستمدة من النمط الثقافي الفرنسي، وكأن قضية التطور التاريخي والنسق الثقافي للمجتمع الجزائري تشكل فصلة أو هوة حضارية، فأصبح لزاما على هذه النخبة، أن تتدرج عن طريق القيام ببعض النشاطات كإنشاء بعض المحلات والجرائد، من غير تدارك للأبعاد الاستعمارية المتمثلة في إدخال أشكال ثقافية، قد تقود المجتمع أو القاعدة إلى التقبل أو التشبع بهذه الأفكار المختلفة عن المبادئ أو الضوابط، أو القيم المستوحاة من ثقافة المجتمع الجزائري، التي تطلق عليها النخبة اسم المرحلة التقليدية.

---

(1) جوليان: شارل أندري، إفريقيا الشمالية، تسير القوميات الإسلامية والسيادة الوطنية، ص153.

(2) المرجع نفسه ص153.

انطلاقا من هذا التوجه الذي أفرزته الإدارة الفرنسية والسياسة الفرنسية، فهل استطاعت النخبة أن تنفذ في المجتمع الجزائري، أو بمعنى آخر: هل نجحت في نشر أفكارها التي هي في حقيقة الأمر أفكار السياسة الفرنسية؟

الإجابة تحددها علاقة النخبة بالمجتمع الجزائري، فقد كانت النخبة -كما سبقت الإشارة- منفصولة عن المجتمع الجزائري، لأن نظرتها إليه، تنم عن استعلاء وارستقراطية، اعتقادا منها بأنها تنحدر من عائلات أكثر تفوقا، ونظرا لتكوينها المميز، فثقافتها المستعلية تنظر إلى المجتمع، على أنه جمع من العامة الجاهلة التي يجب أن تنساق وفق أفكارها.

إلا أن جماعة النخبة -رغم اعتدال مواقفها السياسية ومهادنتها في كثير من الأوقات- لم تحصل على أي إصلاح هام من طرف الإدارة الفرنسية، بل وجدت نفسها عاجزة عن أن تغير من طبيعة الوضع، ووجدت نفسها مضطرة لتذكير فرنسا بوعودها أثناء أعياد الذكرى المئوية لاحتلال الجزائر، لتعيد من جديد مطالبها القديمة الجديدة والمتمثلة في:

- تمثيل الأهالي الشامل في البرلمان، والزيادة في التمثيل الأهلي في المجالس المنتخبة، وتعيين نواب منتخبين في البلدية ذات الصلاحية الكاملة، وتوسيع التعليم بالفرنسية والعربية، وتوحيد التعليمين الابتدائيين الأوربي والأهلي، والمساواة في الخدمة العسكرية مع خصم المنحة.

- وتولي كل المناصب المدنية والعسكرية مع المساواة في المراتب والمنح المخصصة لموظفي الجزائر، والحرية الكاملة والمطلقة للسفر إلى فرنسا والخارج مع مراعاة نفس الشروط المطلوبة من المواطنين ... (1)

وهي مطالب لا تعدو أن تكون إصلاحية الشكل، ولكنها لا تعترض في حقيقتها على جوهر النظام الاستعماري.

وفقد المنتخبون الذين يمثلون النخبة اعتبارهم، فرغم مهاراتهم السياسية، ونضالاتهم المتفتحة بشكل واسع على الإدارة الفرنسية، وميولاتهم إلى اختيار النموذج الفرنسي، وسياسة الاندماج، فإنهم لم يحصلوا على شيء من الحكومة الفرنسية، وقد لخص عباس فرحات أسباب فشل النخبة فيما يلي:

---

(1) صاري-قداش، المقاومة السياسية 1900-1954) ص22-23.

1- الاعتقاد بأن زعماء فرنسا الذين اجتمعوا معهم كانوا يمثلون الثورة الفرنسية، ويتزعمون تحرير الشعوب المستعمرة.

2- كون النخبة قد وحدت صراع الشعوب المستعمرة من أجل الحرية مع صراع الدروليتاريا الفرنسية، وعندما نالت هذه كثيرا من حقوقها لم تتصانع الشعوب المستعمرة.

3- عزلة جماعة النخبة عن الشعب وطبقاته المسحوقة.(1)

وبناء على ما سبق يتحدد موقعها من المجتمع، فهي:" نخبة صغيرة، دون قاعدة " شعبية " اجتماعية مهمة، لذا توشك أن تنقطع عن المجتمع الجزائري، وتندمج بشكل فردي في المجتمع الاستعماري "(2).

واستمرت هذه الشريحة النخبوية:" تتنكر كل التنكر للجماهير الشعبية، وتسفه علانية أحلام الأمة، وتطعن في الثقافة العربية الإسلامية طعنا، كان يمليه عليها الاستعمار بكيفية غير مباشرة، لأنه كانت تلقت تلقينا في كل مرحلة من مراحل التعليم الفرنسي ، وتكاثرت الحركات المبشرة باللائكية والعلمانية ... وأعلن كثير من المثقفين الجزائريين انسلاخهم عن العروبة والإسلام، وانقادوا جهارا لحركة الاندماج "(3).

بهذا التوجه، أرادت النخبة وحاولت أن تغترب عن أصول مجتمعها لتنصهر في مجتمع متمايز، ومغاير لقيمها، وعاداتها وتقليدها، و لم تدرك أنها تمثل أفكارا سياسية وإيديولوجية مغايرة لثقافة مجتمع وتراثه العربي الإسلامي، وأنها بتبنيها لهذه الرؤى تساهم في تكريس المخطط الثقافي الفرنسي، و لم تستطع هذه الشريحة أن تتكيف لا مع حضارتها الأصلية، ولا مع حضارة الغرب الوافدة، وبقي التيار يحركها دونما استقرار، تراوح مكانها، وأصبحت تعيش شذوذا اجتماعيا وثقافيا وسياسيا مشوبا بقلق نفسي وضياع.

مما سبق يمكن استخلاص بعض الملاحظات والأفكار التي تتعلق بهذه النخبة المثقفة:

1- مثل هؤلاء ازدواجية في الهوية الجزائرية الفرنسية، وهذا من خلال تشبعهم بروح الثقافة الفرنسية، وهو ما يعكس ثقافة الأعيان، ويكرس بوضوح اغتراب الذاكرة الوطنية عند هذه

---

(1) سعد الله: أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945) 71/3.

(2) جغلول: عبد القادر، الاستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر ص61.

(3) أمزيان: عبد المجيد، مظاهر المقاومة في الثقافة الجزائرية، مجلة الأصالة ع8، س:2، ربيع الثاني-جمادى الأولى، 1392هـ، ماي-جوان 1972م، عدد ممتاز، ص163.

الجماعة، وقد نتج عن هذا تذبذب في الشخصية النخبوية، والتي لم تستطع أن ترسم لنفسها سياسة واضحة.

2- محاولة تحطيم الأصالة الثقافية لدى المثقف الجزائري، لتحل مكانها ثقافة لا هوية لها ولا مضمون، تعتمد على الدعاية الاستعمارية المغرضة، وتجعله معدوما من كل طموح استقلالي، ومصير شخصي.

3- حاولت تمثيل سياسة الاندماج التي تعترف بالوجود الاستعماري على أرض الجزائر، وما ترتب عن هذه السياسة الاستعمارية الاندماجية من تذبذب في المواقف.

4- محاولتها إيجاد نمط من التفكير المتحرر نوعا ما عن الاستعمار، وهذا ما يدل على ارتباطها بالثقافة الإسلامية، لكي لا تقطع صلتها بالمجتمع الجزائري وأصوله، مما جعلها تقع في تعارض مع فكرة تأسيس المؤتمر الإسلامي المنعقد سنة 1936م.

5- لجوء النخبة في الخطاب السياسي والإيديولوجي إلى الشعب الجزائري، أي إظهارها بمظهر من يروم الاندماج بالجماهير، فكلما كانت الإيديولوجية السياسية المطروحة أكثر قربا من الثقافة السياسية في مجتمع ما تكون هذه الإيديولوجية أقرب إلى الانتشار، وبالتالي الفاعلية، لكن هذه المحاولة لم تعكس الأهداف و لم تعبر عن الامال، و لم تحقق المصالح، لأن مجموعة الاتجاهات والمعتقدات، وحتى المشاعر، كانت تعاني عزلة واغترابا عن روح المجتمع.

المظاهر الاجتماعية:

إن المجال في ذكر الحالة الاجتماعية يثير الامتعاض والإشفاق، لأنه أصيب بوضع مزر وخطير، فانعكست آثاره على حياة الفرد والمجتمع، إذ أن الاستعمار الفرنسي جاء وفي نيته أن يمارس سياسة استعمارية، تهدف إلى تغيير البنى الاجتماعية والسياسية والثقافية مستعملا في ذلك كل الأساليب التعسفية والقمعية، وتحت طائلة الضغط حاول أن يضعف من مقدرات المجتمع الجزائري، وذلك من خلال عدة إجراءات نذكر منها:

1- تدمير نظام الملكية الجزائرية بمقتضى مراسيم أصدرها تعبر عن ممارسات استعمارية انتهاكية متبوعة بتصريحات رسمية، فهذا " بوجو-BUGEAUD) يصرح أمام المجلس سنة 1840م فيقول:" يجب أن نضع المعمر في ظروف ملائمة جدا بحيث توجد الحياة الجيدة والأراضي الخصبة،

يجب أن تخلق المستعمرات، ويجب توزيع الأملاك على المعمرين من دون الاستفهام عمن يملك هذه الأراضي "بالسيف المحراث" "(1).

وقد كانت فرنسا تزعم أن الأرض ومن عليها في البلاد الإسلامية تعود إلى " البايلك "، وبما أنها وريثة الدولة التركية، فقد أصدرت سنة 1844م مرسوما يحدد الحقوق العقارية للحائزين الفرنسيين حيث أممت بموجبه جميع الأراضي التي ترى أنها غير مستثمرة، و لم يثبت أحد ملكيتها، وقد شمل المرسوم أراضي الحبوس.

وبرزت أهمية هذه المراسيم في مصادرة الأراضي الجزائرية وبوتيرة أسرع، مست العديد من المساحات، و لم تنج حتى المساحات الحضرية حيث كان استثمارها مكثفا، فقد صدر مرسوم آخر سنة 1845 يحدد حقوق المصادرة:" في المستقبل لا تطبق المصادرة إلا على الأملاك المنقولة، وغير المنقولة للسكان المحليين الذي يقترفون أعمالا عدوانية ضد فرنسا أو القبائل الخاضعة لفرنسا، أو يقدمون مباشرة أو مداورة مساعدة للعدو، أو يقومون باتصالات معه.

تركوا الأراضي التي يشغلونها والتحقوا بالعدو، ويكون تاركا وملحقا بالعدو، كل من يغيب عن منزله لمدة تتجاوز الثلاثة أشهر دون إذن السلطة الفرنسية "(2).

وهكذا تعممت المصادرات بسرعة، وأضحى اغتصاب ملكية القبائل الوسيلة الوحيدة بالنسبة للإدارة الاستعمارية، لوضع حد لمقاومة الشعب الجزائري، وشعارهم في ذلك:" أن الملكية أصبحت تنتهك وتغتصب بمختلف الصور والأشكال من طرف المعمرين، وأصحاب الربا والاحتكار "(3).

وقد ترتب عن اغتصاب الأراضي إفقار الفرد الجزائري، فوجد نفسه في وضعية اجتماعية عسيرة، لأن الأرض كانت تشكل بالنسبة للمجتمع الجزائري المورد الرئيسي للاقتيات، كما ترتب عن هذه الوضعية كل مظاهر التخلف وعدم التوازن، في تركيبه الهيكلي الاجتماعي، فقد " تسببت سيطرة المستوطنين الأروبيين على البلاد وخيراتها في إضعاف أصحاب البلاد الشرعيين، وانتشار الناقة المدقعة، وأدى ذلك إلى انهيار الحرف والصناعات المحلية ... وتعقدت حياة أكثر من 7 ملايين كادحين تنحصر في العمل الزراعي حتى أن كل أربعة من خمسة فلاحين أصبحوا لا

---

(1) بن أشنهو: عبد اللطيف، تكون التخلف في الجزائر، ترجمة نخبة من الأساتذة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د. ت، 1979، ص51.

(2) المرجع نفسه ص52.

(3) الأشرف: مصطفى، الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د.ط 1983، ص15.

أراضي لهم في المناطق الزراعية ... وأصبح أكثر من مليون شخص يسكنون الأكواخ بين 5 و 10 في كل خيمة، وكان من بين ما اضطر هذه الحشود إلى هجرة الريف إلى المدينة فرارا من الاضطهاد الإداري والرغبة في تعليم أولادهم بالمدارس والاستفادة من العمل في بعض الورش... "(1).

وعلى صعيد العواقب الاجتماعية، وما ترتب عنها من اضطرابات، وتقلبات، أفرزت تدهور الظروف العامة لحياة الفرد الجزائري، ومن ثم المجتمع، انتشار الأمراض التي أودت بحياة الكثير وأدت إلى ارتفاع نسبة الوفيات.

وعلى صعيد الوضع التعليمي، قدر له أن ينتكس، وينخفض مستواه، لأن الإدارة الفرنسية لم تخصص للتعليم إلا جزءا من الميزانية، اعتقادا منها بأن تعليم المواطنين الجزائريين ينطوي على مخاطر ويكون سببا في انفتاح أعينهم على الحقيقة -حقيقة الاستعمار- وهو ما كان يخشاه، ومن ثم فإن المتعلم الأهلي لم يكن يسمح له بالتعلم إلا في حدود ما يخدم فرنسا، وحتى التعليم الذين كان يقدم للطفل الجزائري، كان غالبا ما يفصله عن محيطه الثقافي والاجتماعي، وهذا ما ذكره آجرون حين قال:" نعطي للطفل الأهلي تعليما فرنسيا يخرجه ظاهريا من محيطه ولكنه سيزكه أعزل وغير قادر على أن يجد مكانه بين حضارة تتخلى عنه وبربرية تستولي عليه من جديد "(2).

وهكذا لم تكن المدرسة الفرنسية في يوم من الأيام لتحفل باستقبال التلميذ الجزائري، وتفتح له منافذ، بقدر ما كانت جهازا استعماريا يخدم مصالح الإدارة الفرنسية، ويعمل على تجهيل الشعب وتدميره وتجريده من محتواه الحضاري العربي الإسلامي، فـ :" ترسيخ المدرسة الاستعمارية هو في الحقيقة سلاح حرب ضد كل ما تبقى من النظام التربوي والديني القديم، كما أنه يستخدم كتبرير لإغلاق الزوايا ... "(3).

هذا هو حال الوضع الاجتماعي، وما ترتب عنه من عواقب عممت معاناة الشعب الجزائري، وما أفرزته من آثار تميزت بالاضطرابات والتقلبات أفقدته توازنه.

بهذا المخطط القمعي الثقافي، والاحتواء الحضاري، أراد الاستعمار تجريد الفرد الجزائري من أسسه وثوابته، وهو ما أشار إليه أحمد طالب الإبراهيمي في قوله:" إن فرنسا لم تكتف بتجريد

---

(1) بوعزيز: يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954م) ص56.

(2) صاري-قداش، المقاومة السياسية (1900-1954) ص230.

(3) جغلول: عبد القادر، تاريخ الجزائر الحديث ص80.

الإنسان الجزائري من أرضه، ومسخ شخصيته، بل عملت كذلك على إفساد الأفئدة والعقول، وقد تجلى عملها التخريبي في إغلاق المساجد، وفي هدم الزوايا، لأنها كانت مراكز لتثقيف الشبان، وغرس روح المقاومة في أنفسهم "(1).

فالتركيز على منابع الثقافة الجزائرية، ووضعها تحت المجهر الفرنسي، كان في حقيقته إضعافا لكل نشاط وطني، وتدميرا للقدرات الذاتية، وقد انتهج الاستعمار كذلك ضمن هذا المسعى سياسة التجهيل، والتهميش، خاصة للغة العربية، وذلك باستصدار قرارات تضعف من مكانتها، فقد أصدر الحاكم العام الفرنسي سنة 1904 قرارا يقضي بعدم السماح لأي معلم جزائري أن يفتح مدرسة لتعليم العربية دون رخصة ... ويشترط هذا القرار على من منحت له رخصة، أن يخضع للشروط التالية:

- أن يقصر تعليمه على تحفيظ القرآن دون غيره.
- ألا يقوم بشرح آياته، خاصة التي تتحدث عن الجهاد.
- ألا يقوم بتدريس تاريخ الجزائر، وجغرافيتها، وتاريخ وجغرافية العالم العربي والإسلامي.
- أن يكون مخلصا للإدارة الاستعمارية، ويخضع لأوامرها.
- يحظر على هذه المدارس بعد الإذن بفتحها أن تستقبل الأولاد الذين هم في سن الدراسة أثناء ساعات التعليم في المدارس الفرنسية.(2)

إن مثل هذا الإجراء ألحق أضرارا خطيرة بمستقبل المجتمع الثقافي وشخصيته، لأنه كان يرمي إلى إحداث شرخ في الأسس الثقافية والروحية للمجتمع الجزائري لتكون عملية الاستلاب الثقافي سريعة وعامة.

وقبيل تركنا الحديث عن المشروع العلماني الفرنسي في المجال السياسي والاجتماعي، يجدر بنا أن نقف عند هذين الاستنتاجين:

1- إن الدارس المتمعن لسياسة فرنسا الاستعمارية، بكل أبعادها الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية، يجدها حركة أبعد ما تكون عن كونها ثورة بالمعنى السهل، أو حربا، أو

---

(1) الإبراهيمي: أحمد طالب، من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية 1962-1972، ص15.

(2) بوعزيز: يحي، سياسة التسلط الاستعماري ص66.

قضية مروحة، أو ديون ... بل هي قبل كل ذلك تنطلق من المركزية الغربية، وتحمل في هبوبها بذور التغيير الكلي، وتريد أن تعصف بكل الوسائل والإمكانات بالأمة الجزائرية.

2- إنه مشروع مجتمع، ومشروع توسع سياسي، ومشروع احتواء ثقافي، ومشروع امتصاص ثقافي، وفي كل ذلك هو مشروع حضاري مصطبغ بالتصورات الحضارية الغربية.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الثاني:

موقف الجمعية من المشروع العلماني الفرنسي

في المجال السياسي والاجتماعي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الثاني:

موقف الجمعية من المشروع العلماني الفرنسي

في المجال السياسي والاجتماعي

جاء في القانون الأساسي لجمعية العلماء، في الفصل الثالث:" لا يسوغ لهذه الجمعية بأي حال من الأحوال أن تخوض أو تتداخل في المسائل السياسية "(1).

وكانت هذه طريقة ذكية، تمكنت الجمعية بها من الحصول على رخصة العمل من السلطات الفرنسية، كما تمكنت من التحرك في إطار قانوني، ومن ثم تجنبت المصير الذي لقيته بعض الأحزاب السياسية التي جاهرت بالعداء للاستعمار، فأسرع إلى حلها وتشتيت شملها.(2)

وحتى يطمئن الاستعمار، ولا ينظر إليها بعين الشك والريبة، حددت نشاطاتها في " محاربة الآفات الاجتماعية كالخمر والميسر، والبطالة، والجهل، وكل ما يحرمه صريح الشرع، وينكره العقل، وتحجره القوانين الجاري بها العمل "(3).

ولكن إذا سلمنا بقانون الجمعية الأساسي، دون تمعن واستقراء لمسيرتها الدعوية والإصلاحية والاجتماعية والتربوية سنوات (1931-1956)، وحاكمناها بهذا المنطق، لسلمنا واعترفنا بأن الجمعية ورجالها لم يمارسوا العمل السياسي بالمفهوم الاصطلاحي للعمل السياسي -المتعارف عليه بين رجال السياسة-، وكل ما في الأمر أنها جمعية من الشيوخ والعلماء، دورها الوحيد الإصلاح التربوي والاجتماعي ...

والحقيقة أن الجمعية طيلة سنوات نشاطها، لم تتخذ صفة سياسية رسمية، غير أن طبيعة برنامجها الإصلاحي كان يحتم عليها اتخاذ مواقف سياسية تتماشى مع أهدافها العامة.

ومن ثم كان نشاط الجمعية في الميدان السياسي خاضعا للظروف والعوامل السياسية التي كانت تمر بها البلاد، ولهذا نرى أن النشاط كان يتسم بالمرونة، والتكيف مع الظروف والواقع السياسي، ففي سنوات الثلاثينات:" كانت الجمعية في سيرها تمشي على حبل رقيق، فهي تأمل

---

(1) قانون الجمعية الأساسي، المطبعة الإسلامية الجزائرية، ص5.

(2) زرمان: محمد، معالم الفكر السياسي والاجتماعي عند الشيخ البشير الإبراهيمي ص16.

(3) قانون الجمعية الأساسي ص6.

وتحتج، تسخط على إدارة فرنسا في الجزائر، وتثق في ديمقراطية فرنسا في أروبا، وتطالب بالحرية والاستقلال للجزائر ولكن عن طريق فرنسا ... "(1).

فعندما يشتد ضغط الإدارة الفرنسية ، كان يخف نشاط العلماء وتظهر استعاناتهم بعبارات الليونة والمسالمة، وعندما يسود نوع من الجو الديمقراطي، يعود النشاط إلى البروز بوسائل مختلفة، وبأساليبها المرنة، ودون أن تقع في عداوات مع أطراف من المجتمع الجزائري كانت " تدعو إلى حدة رجال الدين، ولو كانوا من المحافظين الموالين لفرنسا "(2).

وكانت لا تبخل بالنصيحة و " تحذر النواب والنخبة من مغبة الاندماج والمطالبة بالمساواة في الحقوق "(3).

وإذا وقعت على الجمعية مظالم كمنع الإدارة صحفها، وعلماءها، ومساجدها، من ممارسة نشاطها، لا تتوانى في الاستنجاد بالنواب والنخبة.(4)

وكأن الجمعية بهذه السياسة المرنة كانت تريد أن تقوي علاقاتها مع كل التيارات السياسية والاجتماعية الجزائرية، وحتى في تعاملها لم تكن تساند حزبا أو تيارا دون آخر، إلا من زاوية المصلحة العامة.

تمثل هذه السياسة الحكيمة، كانت تريد أن تحقق نوعا من التوافق والتقارب بين معظم شرائح المجتمع الجزائري، بكل توجهاته ومشاربه، آخذة بعين الاعتبار أن الاستعمار الفرنسي عندما تمس مصلحته، لا يميز بين تيار وآخر. " ونحسب أن جمعية العلماء قد استطاعت -تحت غطاء الإصلاح الديني- أن تنجو من قرارات الحل الاستعمارية، وإن لم ينج أعضاءها من الملاحقة والاضطهاد، وأن تتحرك في جميع الميادين، وأن تدخل معترك السياسة من أواسع أبوابه، وأن تلتقي مع الاستعمار في مواجهة سياسية عنيفة "(5).

---

(1) سعد الله: أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945) 88/3.

(2) المرجع نفسه ص88.

(3) المرجع نفسه ص88.

(4) زرمان: محمد، معالم الفكر السياسي والاجتماعي عند الشيخ البشير الإبراهيمي ص16.

(5) المرجع نفسه، ص16.

الجمعية وعلاقتها بالقوى الوطنية:

سبقت الإشارة لجماعة النخبة التي أفرزتها قيم الاستعمار الجديدة، والتي ركز عليها واعتبرها من بين أهم المرتكزات لتجسيد مشاريعه، فقد بنى عليها طموحات كثيرة وواعدة، وتجلت إسهاماتها في تكريس وجوده الاستعماري، ولم يقف عند هذا الحد، بل جعل هذه الفئة تنقطع عن المجتمع الجزائري، وتندمج بشكل فردي في المجتمع الفرنسي لكي تكون البديل للشرائح الاجتماعية، وتقف موقف المدافع والمتبني لطروحاته ومشاريعه، فإذا ما استطاع أن يحقق هذا الهدف، يكون قد نجح -ولو نسبيا- في تجزئة المجتمع، وتحطيم أطره الاجتماعية والثقافية.

فهو بهذا العمل يريد أن يجعل من هذه النخبة المثقفة تابعة لثقافته، ليس في المظاهر الخارجية من لباس وأسلوب حياة، بل في قوالبه الذهنية، واتجاهاته الحضارية، والتبشير بمآثر الحضارة الغربية، وبتعبير آخر، كان يحاول إحداث شرخ في الوحدة الثقافية بين أبناء الشعب الواحد.

بهذا الانقطاع عن أصولها، وتبنيها لمشاريع غيرها، لم تستطع النخبة أن تتخلص من سياسة الوجوه المتعددة، وهو الأمر الذي جعلها تقف من بعض القضايا الجوهرية موقف المتذبذب والمتغاضي، وأحيانا المساند لسياسة الاستعمار فيما يخص الدمج والتجنيس.

بهذه التوطئة يمكننا الوقوف عند تحديد العلاقة بين جمعية العلماء، وجمعية النخبة، إذ لم تكن هناك علاقة تكامل وتعاون، بقدر ما كانت تحالفا استراتيجيا، أملته ظروف المرحلة، خاصة وأن الاستعمار الفرنسي كان يريد إحداث شرخ في النظام الاجتماعي الجزائري. فروابط التقارب اقتضتها طبيعة الوضع، لأن كلا من الجمعية والنخبة كانا ينطلقان من رؤى فكرية وحضارية غير متجانسة، لأن:" الخلاف بين النخبة العربية، والنخبة والمستغربة، لم يكن خلافا في اللغة والثقافة فحسب، بل إنه كان يتمثل في مفاهيم أساسية تتعلق بالشخصية الجزائرية، وتاريخها العريق "(1).

رغم اختلاف المنطلقات الفكرية والحضارية بينهما، إلا " أن هناك أرضية تجمع هؤلاء والنخبة، ولاسيما فكرة التحديث والانفتاح على الحضارة الحديثة "(2)، إضافة إلى أن الجمعية رأت في تصدع النخبة وضياعها، ضياعا للمجتمع الجزائري، وتفككا لأواصره، وبانتهاجها سياسة المرونة، أرادت الجمعية أن تربط حبل التواصل معها، لتشعرها بضرورة التجمع للتنسيق في

---

(1) بوصفصاف: عبد الكريم، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى (1931-1945)، دراسة تاريخية مقارنة، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، قسنطينة، 1983، ص261.

(2) المرجع نفسه ص261.

الأعمال، وضبط المواقف من القضايا المصيرية، على اعتبار أن الإدارة الفرنسية، مهما تكونت مواقفها، تبقى العدو الذي يتربص بالمجتمع الجزائري بكل توجهاته وتياراته المختلفة، وحسبنا أن نذكر أن العلماء، خلال الثلاثينات قد وجدوا أنفسهم، أحيانا وسط العواصف السياسية، فلم يسعهم إلا ركوبها، إما لأنهم يبحثون عن حلفاء، داخل التيارات المحلية، وإما لأن الإدارة ضيقت عليهم الخناق.

والواقع أن العلماء وهم يتعاملون مع النخبة، نظرا لطبيعة العلاقات الموجودة مع الإدارة الفرنسية، فضلا عن مهارتهم السياسية، ومواقفهم المعتدلة، وتمثيلهم الأهالي في البرلمان، جعلهم يتخذون مواقف متباينة فرضتها الظروف والملابسات، فكانت مواقفهم متقلبة، فهم مرة يتحالفون معهم، ويعتبرونهم ممثلي الأمة، ويستنجدون بهم إذا ما ضيقت السلطة الفرنسية الخناق عليهم.(1) وهي دعوة لتقريب وجهات النظر، وتحريك للحس الوطني، ورغبة في الدفاع عن مصالح الأمة الحيوية.

وإذا لاحظت سلوكا منحرفا، ورأوا للإدارة الفرنسية، سارعت إلى تنبيههم وتحذيرهم وتذكيرهم بمسؤولياتهم لأنهم نواب الأمة وممثلوها، ففي مقال لمحمد البشير الإبراهيمي سنة 1945 قال:" فاذكروا قبل كل شيء أن " الأصوات " التي وصلتم بها إلى هذه المقاعد هي أصوات إخوانكم المسلمين ... فاذكروا حقوق أمتكم عليكم في النهايات، إن لم تذكروها في البدايات، واذكروها في النتائج، وإن أغفلتموها في المقدمات، واذكروها عند اقتسام المصالح لعلها تغفر لكم بعض السيئات "(2).

وقد هاجمت الجمعية جماعة النخبة و " اشتكت بمرارة من لائحة السيد بن علال الذي كان نائبا في المجلس المالي، والتي دعا فيها الإدارة الفرنسية إلى منع العلماء من استعمال المساجد للوعظ والإرشاد، وقصرها على موظفي فرنسا "(3).

وتلونت مواقف الجمعية بتلون الظروف والأحداث، وفي هذا الصدد عابت الجمعية على النواب سنة 1939م حماسهم لمسلمي ألبانيا، ونسيانهم عرب ومسلمي فلسطين، لأن الإدارة الفرنسية هي التي كانت وراء ذلك، وهذا في نظر العلماء دليل على أن النواب لم يكونوا

---

(1) سعد الله: أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945) 94/3.

(2) الإبراهيمي: محمد البشير، عيون البصائر ص198.

(3) سعد الله: أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945م) 64/3.

يتحركون إلا بوحي من الإدارة الفرنسية، ذلك أن مظاهرات ألبانيا تسر فرنسا عدوة إيطاليا الفاشية، أما مظاهرات فلسطين فقد كانت تغضب فرنسا لأنها حليفة إنجلترا.(1)

المؤتمر الإسلامي الجزائري (1936م):

شهدت الجزائر أول تجمع جزائري من نوعه، إذ لم تعرف مثله طيلة أكثر من قرن، وهو المؤتمر الإسلامي الجزائري الذي انعقد بالعاصمة يوم 7 يونيو 1936، والذي اشتركت فيه كل التيارات والاتجاهات الجزائرية، ومثلت فيه كل الطبقات، فكان حدثا عظيما في وقت كانت فيه الحركة الوطنية الجزائرية في أمس الحاجة إلى وحدة الصف والكلمة، لأن سياسة الخلاف والشقاق والنزاع أصبحت غير مجدية.

وتعود فكرة عقد المؤتمر الإسلامي الجزائري إلى عبد الحميد بن باديس، الذي سبق له أن صرح لجريدة " الدفاع "(LA DEFENSE) الناطقة باللغة الفرنسية، والتي كان يديرها " الأمين العمودي "، وهي لسان حال الحركة الإصلاحية في الجزائر، بأنه يدعو إلى اجتماع الأحزاب الجزائرية في مؤتمر إسلامي لوضع قائمة مطالب موحدة. وبدأ التحضير لعقد هذا المؤتمر من قبل ابن باديس، وابن جلول، وسرعان ما انتشرت فكرة المؤتمر في كامل الجزائر، واستجاب لها الشعب الجزائري بكل شرائحه الاجتماعية، والسياسية والدينية، ما عدا نجم شمال إفريقيا(2)، الذي كان نشاطه آنذاك لا يزالا في فرنسا، وقد شارك في المؤتمر كبار الشخصيات مثل: الدكتور ابن جلول، الدكتور سعدان، فرحات عباس، ابن باديس، البشير الإبراهيمي، الطيب العقبي، ومن الشيوعيين ابن علي بوخرت. ولقي هذا الحدث اهتماما خاصا لدى الجرائد الإسلامية الصادرة بقسنطينة، حيث رحبت كلها بانعقاد هذا المؤتمر، وعبرت عن فرحتها، فكان يوم الافتتاح -الأحد 7 يونيو عام 1936م بالنسبة لجريدة الوفاق الفرنسي، يوما تاريخيا عظيما يمثل ثورة حقيقية كان لابن جلول الفضل الكبير في قيامها.(3)

أما مجلة " الشهاب " لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، فإنها عبرت عن اعتزازها بهذا اليوم التاريخي الذي تجلت فيه عظمة الشعب الجزائري في تضامنه واتحاده، ونشرت تحت

---

(1) المرجع نفسه ص94-95.

(2) L A DEFENSE. N:40-12 juin et juillet 1936. Constantine.

(3) ابن حسين: كريمة، الحياة السياسية في قسنطينة 1930-1939م، رسالة دبلوم الدراسات المعمقة في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة، 1984، ص200.

عنوان " صوت المؤتمر " قصيدة للشاعر الجزائري محمد العيد آل خليفة بعنوان " فرنسا " ألقاها بمناسبة انعقاد المؤتمر، يقول فيها:

فاز فيك اليسار فالأمة اليـ ـم ستغدى بما عسى أن تفيدا
أجمعت أمرها لمؤتمر الشعـ ـب فوفته مهرجانا وعيـــدا
يا فرنسا ردي الحقوق علينا وأقلي الأذى وكفي الوعيدا.(1)

وكانت كلمة الافتتاح للدكتور ابن جلول الذي عبر فيها عن ولائه وإخلاصه لفرنسا، ثم تلاه الإمام ابن باديس الذي ألقى خطابه باللغة العربية الفصحى.(2)

وكانت النقطة التي التف حولها المؤتمرون هي مشروع " بلوم فيوليت " التي نشب حولها بعض الخلاف، فقال عنها الشيخ البشير الإبراهيمي أنها ليست إلا نقطة من نقاط المؤتمر، وكان يهدف من ذلك إلى وجوب وضع برنامج مستقل مستوحى من الظروف الجديدة التي يعيشها المجتمع الجزائري كي يتفادى المؤتمرون هذه المشكلة " والبديل الذي قدمه يتلخص في أن ينطلق المؤتمرون من واقع الشعب الجزائري وأن يصوغوا المطالب التي تتجاوب مع وضعيته السياسية والاجتماعية والثقافية لتكون تعبيرا حيا عن مشاعر الأمة وتطلعاتها "(3).

وقد انبثق عن هذا المؤتمر انتخاب لجنة ضمت (21) عضوا منهم تسعة من العلماء، والباقون من الفئات، وقد أسفرت أعمال المؤتمر على مجموعة مطالب نذكر منها ما يلي:

- إلغاء كل القوانين الاستثنائية، وإلغاء منصب الحاكم العام في الجزائر.
- إلغاء مجلس النيابات المالية، ونظام البلديات المختلفة.
- ربط الجزائر بفرنسا.
- تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي، وتوحيد هيئة الناخبين في سائر الانتخابات.
- العفو عن المحكوم عليهم في حوادث قسنطينة 1934م.(4)
- فصل الدين عن الدولة.

---

(1) ابن باديس، لا تخلو الأرض من قائم لله بحجة، الشهاب، ج4، المجلد 12، ربيع الثاني 1355هـ- يوليو 1936، ص217.

(2) ابن حسين: كريمة، الحياة السياسية في قسنطينة 1930-1939 ص202.

(3) زرمان: محمد، معالم الفكر السياسي والاجتماعي عند الشيخ البشير الإبراهيمي ص58.

(4) حوادث قسنطينة وقعت في 5 أغسطس 1934، وتسبب فيها اليهود، حيث اعتدى أحدهم على مقدسات المسلمين " الجامع الأخضر " مسجد الإمام ابن باديس. للاطلاع على تفاصيل هذه الحوادث انظر: الدكتور عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الأولى 1920-136م، ج1/ص417-429.

- إعادة كل المعاهد الدينية إلى الجماعات الإسلامية وإعادة أموال الأوقاف.

- حرية الصحافة، وحرية تعلم اللغة العربية وبناء مدارس التعليم العربي "(1).

يلاحظ أن هذه المطالب كانت في مجملها متواضعة، و لم تدع إلى تحرير الجزائر من السلطة الفرنسية، بل كانت إصلاحية تدعو إلى تغيير الأوضاع في الجزائر وتحسينها، واستطاعت الجمعية أن تفرض وجودها في المؤتمر وتؤكد على المحافظة على اللغة العربية وعلى الدين الإسلامي، و " قد بذل الإبراهيمي في سبيل إنجاح المؤتمر وترشيده لخدمة المطالب الجزائرية، وتصحيح مسار السياسة الفرنسية في الجزائر جهودا مضنية، تجلت في المشاركة الفعالة في جميع الأنشطة التي قام بها المؤتمر قبل وأثناء وبعد انعقاده "(2).

وعقب هذه المشاركة تكونت بعض المواقف، فقد عابت أطراف على الجمعية هذا السلوك، وأذنت بسقوطها في شراك الأحزاب المطالبة بسياسة توحيد الجزائر مع فرنسا أو إلحاق الجزائر بفرنسا.

غير أن الجمعية وضحت أن الإلحاق لا يعني الدمج، والإلحاق بمفهومها لم يكن بأي حال من الأحوال الانضواء تحت السياسة الفرنسية، بقدر ما كان مطلبا يستهدف اعتراف فرنسا بالقومية الجزائرية ذلك " أن العلماء قد اعترفوا حقا بأن الشعب الجزائري مرتبط بفرنسا، ووفي لها، ولكن ذلك لم يكن سوى عملية تكتيكية تهدف جعل فرنسا تعترف بالقومية الجزائرية، ولا تحاول فرنسة الجزائريين بواسطة التجنيس "(3).

ويضيف قائلا:" إذا كان العلماء قد أيدوا المنتخبين سنتي (1933-1935) في بعض المطالب، فإنهم رفضوا كشروع بلوم فيوليت، ورفضوا الدخول في القسم الانتخابي المشروط بالجنسية الفرنسية، رغم أن مشروع فيوليت ينص على إبقاء المسلمين محتفظين بقانون الأحوال الشخصية قائلين: إننا نريد من الفرنسيين أن يحترموا ديننا ويحترموا شرفنا، ويوجهونا نحو التقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي ... "(4).

---

(1) سعد الله: أبو القاسم، الحركة الوطنية (1930-1945) 3/152-153.

(2) زرمان، معالم الفكر السياسي والاجتماعي عند الشيخ البشير الإبراهيمي ص60.

(3) بوصفصاف: عبد الكريم، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى (1931-1945)، ص258.

(4) المرجع نفسه ص258.

وإذا كان العلماء قد انضموا إلى مشروع بلوم فيوليت الذي تشبث به المنتخبون، فإذن ذلك لم يكن إلا موقفا تكتيكيا، ومن الخطأ أن نقول:" أن العلماء لم ينادوا بالاستقلال، فإذا كانوا يترددون إلى فرنسا أحيانا، فإن ذلك لم يكن إلا من أجل جعل فرنسا تنافس الدول التي أعطت الحرية لمستعمراتها في هذا الميدان "(1).

ومهما حاولت بعض الأطروحات -أو المواقف- أن تقحم الجمعية في بعض الالتباسات المشبوهة -خاصة الإلحاق-، فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن تصنف الجمعية ضمن هذه التشكيلات غير المتجانسة، لأنها تحمل مشروعا يختلف في مصادره ومرجعياته الفكرية عن تكوين النخبة والحزب الشيوعي، ونظرا لاعتبارات موضوعية، ارتأت الجمعية أن يكون المؤتمر الإسلامي تجمعا كبيرا، تساهم فيه عن طريق المصالحة الوطنية والمشروع السياسي، الذي يستوعب الجميع، ويعطي كل حزب وكل جمعية فرصة للمساهمة في بناء المجتمع الجزائري، وتبقى المسلمة قائمة، وتتجاذبها أطراف كثيرة، مؤيدة ومعارضة. ويبدو أن الجمعية، ما دامت قد استطاعت أن تحقق وجودها الروحي، وتعبر عن أصالة الأمة الجزائرية، فلا يمكن أن نحكم عليها من خلال دخولها للمؤتمر الإسلامي الذي اعقد في ظروف سمحت لوضوح رؤية كل حركة أو جمعية سياسية، ولهذا بعد انتهاء المؤتمر بقيت القضايا الفكرية والتواصلات السياسية تتجاذب من طرف لآخر، وعلى هذا الأساس لا يمكن تصور الموقف الذي أبدته الجمعية على أنه حيادي، بل ذهبت إلى حد محاولة استقطاب بعض الحركات الجزائرية القريبة منها في الرؤية، وبقيت بعض الحركات الأخرى على الحياد كنجم شمال إفريقيا.

كما بقيت درجة استعاب الجمعية للرؤى التي طرحت في المؤتمر نسبية نظرا لاختلاف الآراء وتضاربها، وتعقد بعض القضايا التي تناولها المؤتمرون، رأي الشيوعيين الذي يهدف إلى وحدة الجماهير والتفافها حول الجبهة الشعبية في فرنسا، في حين أن جماعة النخبة، في مساندتها للمؤتمر، اعتبرته انتصارا لسياسة الإدماج ...

لا يمكن التسليم مبدئيا أنه مهما بلغت درجة الاختلافات، والتناقضات الحادة حول القضايا المصيرية للأمة الجزائرية، ودخول الجمعية مع الحركات الأخرى في جدل حاد، أن هذا الجانب كان قد مس بناءها الروحي؛ على مستوى العلماء بالأخص، ومن تشبعوا بمبادئ الجمعية.

---

(1) بوصفصاف: عبد الكريم، جمعية العلماء المسلمين وعلاقاتها بالحركات الجزائرية الأخرى ص259.

وأخيرا يمكن القول بأن المؤتمر الإسلامي الجزائري، حتى وإن كان قد أخفق في تحقيق ما كان يتطلع إليه الجزائريون، بل وحتى في تحقيق مطالبه، إلا أنه استطاع أن يحقق نوعا من الانسجام بين سائر الفئات والجماعات المختلفة في إيديولوجياتها، ويؤلف فيما بينها نسيجا واحدا راسخا، يجمعه هذا الوعاء الوطني القائم على جذور راسخة في التاريخ المشترك، والوجود الحضاري، والمقاومة لأطماع العدو الدخيل، والجمعية في هذا الزخم الهائل من الإفرازات استطاعت أن تكسب موقعا سياسيا نظرا للظروف التي ظهرت على الساحة في الداخل والخارج.

علاقة الجمعية بالأحزاب السياسية الوطنية:

أما العلاقة التي كانت تربط الجمعية بالأحزاب السياسية الوطنية المطالبة بالاستقلال، إذا ما وضعنا في الاعتبار منطلقات كل طرف، فسوف نلاحظ أنه كان هناك تقارب بينها في بعض القضايا الجوهرية المطلبية.

من أهم هذه القضايا ربط الجزائر بفرنسا التي كانت تعتبر لب الانشغالات، إلا أن الرؤية والتصور كانا يختلفان من طرف لآخر.

فالجمعية كحركة إصلاح إسلامي، كانت تعتقد أن الإسلام يصلح أن يكون أساسا لنظام اجتماعي منسجم خال من التناقضات، وقد دعت لهذا الإصلاح على أساس تحرير العقل الجزائري من نير التسليم الأعمى، والاعتراف بدور الشخصية الجزائرية المسلمة كعامل قوي في المحافظة على حياة الأمة، كما تدعو إلى التقدم في مختلف مجالات الحياة، وهي بهذا دعوة شاملة تمس كيان المجتمع في كل جوانبه، وأسلوبها في هذا كله انتهاج التربية والتعليم، كما سبق التوضيح.

أم الأحزاب السياسية فكانت تعتمد الحل السياسي، والمطالبة بالحقوق والنضال السلمي، باستثناء حزب نجم شمال إفريقيا، الذي كان الحزب الوحيد الذي نادى بالاستقلال في تلك المرحلة المبكرة من تاريخ الجزائر.

إلا أن الجمعية --رغم أنها لم تدخل المعارك الانتخابية، و لم تتبن مطالب معينة-- فإنها قد جمعتها بالأحزاب السياسية الجزائرية علاقات تراوحت بين الضعف والقوة، تبعا لما كانت تراه الجمعية من انسجام هذه الأحزاب مع دعوتها وإخلاصها لأمهات القضايا الوطنية. و لم تتوان عن التحالف والتكتل معها إذا اقتضت مصلحة الوطن ذلك، وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية وأحداث 8 ماي 1945م.

وأهم عمل جماعي يلفت الانتباه هو الاجتماع الذي عقد سنة 1942 في مكتب الأستاذ " بومنجل " بالجزائر العاصمة، وحضرته تقريبا كل النضائل السياسية والدينية في البلاد، وكان من بين الحاضرين شيوخ من جمعية العلماء، وكان من الحاضرين: العربي التبسي، خير الدين، أحمد توفيق المدني، فرحات عباس، الدكتور سعدان ... واتفقوا جميعا على تحرير بيان يحتوي على مطالب الشعب الجزائري، وكلف فرحات عباس بتحريره.(1)

وأهم النقاط التي ركز عليها فرحات عباس والذي انتهى منها يوم 10 فبراير 1943م:

- إدانة الاستعمار بكل أشكاله ومحاربته.
- تطبيق تقرير مصير الشعوب المغلوبة على أمرها.
- منح الجزائر دستورا خاصا بها يضمن لها المساواة والرفاهية والرخاء، ويعترف باللغة العربية كلغة رسمية، وحرية الصحافة والاجتماع.
- حرية الدين، وفصل الدين عن الدولة، ومشاركة الجزائريين في حكم بلادهم مشاركة فعلية وعاجلة.
- إطلاق سراح المعتقلين السياسيين لجميع الأحزاب السياسية الجزائرية.(2)

وهناك نقاط أخرى مهمة في البيان لم أذكرها تجنبا للاستطراد.

يتضح من خلال أفكار البيان، أن الفكر السياسي الجزائري، قد تبلور، وتطور أكثر من أي وقت مضى، وأصبح لعلماء الجمعية الوعي السياسي والنضج الكافي، خاصة وأن مطالبهم في البيان جاءت معبرة عن ذلك، كالمطالبة بتطبيق تقرير مصير الشعوب المغلوبة على أمرها، وهذا دلالة على أن الحركة الوطنية بكل فصائلها، وهي بهذه الخطوات الجريئة، استطاعت أن تتجاوز الانقسامات والخلافات، التي طالما حالت دون تحقيق أهداف، وتطلعات الأمة، كما أدركت ثقل المسؤولية الحقيقية الملقاة على عاتقها اتجاه وطنها، وخرجت " أكثر صلابة، وأكثر وعيا، وأعمق تجربة لأنها دخلت مع السلطات الاستعمارية الفرنسية عهدا من التحدي والمواجهة لم تعرف من قبل، وهو العهد الذي انتهى بمأساة الثامن من مايو عام 1945م "(3).

---

(1) MAHFOUD KADDACHE. Histoire du nationalisme algérien, question nationale et politique algérienne - 1919-1951 (tome II) S.N.E.D. Alger 1980 p:641-642.

(2) Manifeste du peuple algérien. 10 février 1943. presnté aux autorités Françaises le 4 Avril 1943.

(3) سعد الله: أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945) ص220.

ولم يكن إقحام الجمعية نفسها في هذه الملتقيات، ومختلف المناسبات، وأحيانا التحالفات، إلا من باب الحرص على الرفاق الوطني لأن " الموقف ينبع من طبيعة جمعية العلماء التي تعد نفسها فرق العمل الحزبي، وترى أن الواجب يحتم عليها أن تتولى مهمة الإصلاح بينها، فتوجه الضال، وترشد المخطئ، وتنصح المسيء "(1).

حوادث 8 ماي 1945م:

إن الأهمية الكبيرة التي تكتسبها حوادث 8 ماي 1945م في تاريخ الجزائر الحديث بصفة عامة وفي تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية بصفة خاصة، باعتبارها تختلف اختلافا كبيرا عن كل الحوادث التي سبقتها، والتي عرفتها الجزائر منذ الاحتلال (1830م) حتى عام 1945م، وقد تجلت هذه الأهمية في:

- الاستجابة لنداء حركة أحباب البيان والحرية، وأنصار حزب الشعب الجزائري للمظاهرات، والتي شملت كامل التراب الجزائري تقريبا، وفي أهم المدن الجزائرية مثل: العاصمة - وهران - بجاية - تلمسان - قسنطينة - مستغانم - قالمة - غليزان - باتنة - بسكرة - سيدي بلعباس - سكيكدة - سعيدة ... إلخ.

- اتساع رقعة هذه المظاهرات، وتشابهها من حيث التنظيم والتخطيط والانضباط.

- استغلال عيد العمال، والذي كان فرصة مناسبة للشعب الجزائري للتعبير عن رغبته في الحرية والاستقلال.

- التأييد الشعبي الكبير لحركة أحباب البيان، وحزب الشعب، وجمعية العلماء.(2)

- تعلق الشعب الجزائري بالمثل العليا التي أكدها الحلفاء أثناء الحرب، خاصة تعلقهم بحرية الشعوب في أن تقرر مصيرها بنفسها، وكان الشعب الجزائري يطمح -شأنه في هذا شأن جميع الشعوب الأخرى- إلى الحرية والاستقلال.(3)

ولكن بعد هذه المظاهرات السياسية السلمية توترت العلاقة بين الجزائريين والفرنسيين وأصبحت تنذر بالخطر، وبقرب وقوع حوادث دموية، وتحركت أنانية المستوطنين، ورغبتهم في

---

(1) زرمان: محمد، معالم الفكر السياسي والاجتماعي عند الشيخ البشير الإبراهيمي ص43.

(2) بن عقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر -الفترة الثانية 1936-1945، ص316-318.

(3) صاري-قداش، المقاومة السياسية (1900-1954) ص79.

المحافظة على الجزائر ميدانا خصبا للسيطرة والاستغلال، وقد أوحت إلى السلطات بتهيئة الوسائل القمعية، والقضاء على كل حركة شعبية، ولو كانت ذات طابع سلمي.(1)

وجندت السلطات الفرنسية جيشا لقمع المتظاهرين، المسالمين، الذين تظاهروا للتعبير عن رغبتهم في الحرية والاستقلال، وأقدمت على ارتكاب جريمتها الشعبية البشعة، التي لا تغتفر، والتي انتشر خبرها بسرعة في كامل التراب الجزائري. ولم تكتف السلطات الفرنسية بهذا فقط، بل ضاعفت من أعمال القمع والتقتيل بواسطة فرق خاصة من اللفيف الأجنبي (المرتزقة) كالمشاة الشغالين تحت قيادة (DUVAL)، كما استقدمت اللواء السابع من الألزاس (ALSAS)، واللورين (LAURINS) في هذه الجرائم، وأمر وزير الدفاع (TUTON) -وكان شيوعي النزعة- سلاح الطيران الفرنسي بضرب مدينة قالمة، عنابة، خراطة ... وغيرها، كما شاركت الطرادة الفرنسية، في قصف القرى الجزائرية، حيث تم تدمير حوالي 44 أو 45 قرية عامرة بالسكان.(2)

وقد أثارت هذه المجازر مشاعر الاستنكار والتنديد من طرف كل التيارات والفصائل بكل توجهاتها، وقد قال عنها الشيخ الإبراهيمي:" في يوم انتهاء الحرب، دبر المعمرون مذبحة 8 ماي 1945 ... وكانت قسنطينة مسرح الحوادث الدامية الفظيعة، التي ارتكبتها عصابات المعمرين مع الأهالي الآمنين ... الحوادث التي دبرها الاستعمار وأهله "(3).

وقد كان للإبراهيمي موقفه الواضح من هذه المجزرة البشعة والرهيبة لدرجة أنه حكم على تاريخ فرنسا بهذه الخاتمة البشعة، التي شوهت تاريخها الحافل بالنضالات على -حد زعمها-، فالحقيقة التي حاولت إخفاءها عن العام قرنا ويزيد من الزمن محليا وإقليميا ودوليا، تجلت في بشاعة قمع وبطش بشعب أعزل، عبر عن رغبته في الحرية والاستقلال، فقد صرح لمجلة المصور المصرية أثناء وجوده بالقاهرة بخصوص 8 ماي 1945 قائلا:" لو أن تاريخ فرنسا كتب بأقلام من نور، ثم كتب في آخره هذا الفصل المخزي بعنوان: مذابح سطيف-قالمة-خراطة لطمس هذا الفصل ذلك التاريخ كله "(4). أما الشيخ فضيل الورتلاني، فقال عن حوادث 8 ماي 1945:" إن الأعمال

---

(1) بوصفصاف: عبد الكريم، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية (1931-1945)، ص177.

(2) بوعزيز: يحي، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار البعث، قسنطينة ط1: 1980، ص290-291.

(3) بوصفصاف، جمعية العلماء مسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية (1931-1945) ص286.

(4) المرجع نفسه ص270.

الوحشية البربرية التي ارتكبها الفرنسيون عام 1945م كانت والله يشهد، أفظع ما يمكن أن يتصوره المرء في عالم الإرهاب والهمجية "(1).

وقد تركت هذه الحوادث جرحا عميقا في أوساط المجتمع الجزائري، وكانت المحك الذي زاد من عزيمة الشعب الجزائري، وأصبح يؤمن بأن كل السياسات السابقة لحوادث 8 ماي 1945 التي انتهجتها الإدارة الفرنسية، ما كانت إلا امتصاصا لغضب جماهيري، وترقيعا لإصلاحات بتراء لا ترقى إلى أدنى الطموحات والتطلعات الجزائرية، وجاء المحك الذي كشف حقيقة نوايا الاستعمار، المطبوع على البطش، والإرهاب والقمع والتنكيل، وما وقع من الفضائع والفضائح والمنكرات يعزز صحة مقولة: ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، ومنذ هذا التاريخ أصبحت فرنسا تواجه في الجزائر معطيات وتطورات جديدة، لم تكن قد وضعتها في الحسبان، لأن دروس الثامن ماي جعلت فئات الشعب المختلفة تتماسك وتتضامن فتولد عنها حماس شديد للجهاد أكثر من أي وقت مضى، كما كشفت هذه الحوادث حقيقة السلطات الفرنسية التي كانت خاضعة خضوعا كاملا للمستوطنين في الجزائر، الذين استعملوا كل الوسائل القمعية للقضاء على أي حركة شعبية، " وفعلا كانت أحداث 8 ماي حدا فاصلا في التاريخ الجزائري، ومنعطفا جديدا في تاريخ الحركة الوطنية، حيث استطاعت بما صحبها من بطش وقهر أن تحمل الوطنيين الذين ما زالوا إلى ذلك الوقت يعتقدون في إمكانية الحصول على الحقوق عن طريق المفاوضات والعمل السلمي، إلى تغيير وجهة نظرهم، والاقتناع بضرورة الانفصال عن السيادة الفرنسية، والاتجاه نحو المطالبة بالاستقلال الذي يضمن للجزائريين الحق في ممارسة حياتهم بالطريقة التي يرتضونها لأنفسهم "(2). وقد نال أعضاء جمعية العلماء نصيبا كبيرا من حركة القمع التي طالت الجزائريين، وزج بكثير من علمائها وأنصارها في السجون، واتهمت بضلوعها في تنظيم المظاهرات والتحريض عليها.

وسعيا منها إلى تهدئة التوتر الشديد الذي اتسم به الجزائريون في هذه الظروف بالذات، ونحو تلك الآثار التي عمقت الهوة بين الإدارة الفرنسية والجزائريين، ولامتصاص هذا التوتر، بادرت فرنسا إلى إصدار دستور 20 سبتمبر 1947م، وقد اشتمل على جملة من الإصلاحات الهامشية، لم ترض حتى جماعة المعتدلين، كجماعة فرحات عباس مثلا.(3)

---

(1) بوصفصاف: عبد الكريم، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية، ص270.

(2) زرمان: محمد، معالم الفكر السياسي والاجتماعي عند الشيخ البشير الإبراهيمي ص65.

(3) بوعزيز: يحي، سياسة التسلط ص133.

وبمقتضى هذا الدستور أعلن عن إجراء انتخابات جديدة في الجزائر، في شهر أفريل 1948م، لانتخاب المجلس الجزائري، فخاضت الأحزاب الوطنية الجزائرية الانتخابات تحت أسماء جديدة في هذه الفترة الانتخابية التي أقرتها فرنسا، لكن هذه الأحزاب الوطنية لم تفلح، لأن أعين الفرنسيين كانت ساهرة على ممارسة أعمال التدليس والتزوير، أما الجمعية فلم تشارك في هذه الانتخابات، لأنها كانت تعرف نتائجها مسبقا.

وقد كان للإبراهيمي باعتباره الناطق الرسمي باسم جمعية العلماء-:" موقفه الواضح من الدستور سنة 1947، الذي عده دستورا أعرجا وناقصا، ومشوها، وتعبيرا فاضحا عن العنصرية الاستعمارية التي تجاهلت شعبا بأكمله ووضعت له دستورا دون أن تستشيره "(1).

إن هذه الإرهاصات توحي بانفصام تام بين الإدارة الفرنسية والمجتمع الجزائري، فقد تبين له -أي المجتمع الجزائري-، وفي مقدمته صفوته من العلماء ورؤساء الأحزاب وغيرهم، أن الاستعمار الفرنسي تمادى في مماطلته وخداعه، وعدم الوفاء بوعوده وعهوده، وأن الإصلاحات التي كان يقدمها من حين لاخر، لا ترقى لأضعف المطالب الجزائرية، وغالبا ما كان يتراجع عنها.

أمام هذه الوعود الكاذبة، اتخذ لنفسه موقفا حاسما، بعدما اختمرت في نفسه قناعة هي أن كل الخيارات السابقة التي اعتمدت أسلوب النضال السلمي أصبحت لا تجدي، وبقي الخيار الوحيد هو العمل المسلح، وأصبح من الضروري إعلان الثورة المسلحة لاسترداد واستقلال الجزائر. وهذا ما تحقق عمليا سنة 1954م، وقد برز موقف الجمعية السياسي من الثورة التحريرية، وقد كانت لها مواقف مشرفة، رغم التردد الذي اكتنف الموقف في البدايات الأولى.(*)

لكن التأييد والدعم المادي والمعنوي لهذه الثورة المباركة كان من خلال شخصيات الجمعية ، ويمكننا أن نرصد بعض مواقفهم، فقد كان من بين الدعاة الأوائل للثورة ومن أول المستشرفين لها الشيخ العربي التبسي في كلمته الحادة، لمختلف الشرائح التي جاءته مستقبلة بعد عودته من الحج يوم 05 أكتوبر 1954 إذ قال لهم:" ... إن القوم يرون وجوب الخيار بين اثنين، إما الثورة والكفاح المسلح، وإما الإعلان -مع الاستعمار- بأن الجزائر غربية، ليست عربية ولا إسلامية، ثم إن العروبة يأبى لها شممها الخنوع ويستنكف بنوها من الخضوع، والحياة تقول (النار ولا العار)،

---

(1) زرمان: محمد، معالم الفكر السياسي عند الشيخ البشير الإبراهيمي ص66.

(*) جمعية العلماء معروفة بعدم تسرعها في هذه المسائل، وعندما أدرك مجلسها الإداري حقيقة الثورة وأنها فعلا ثورة وطنية شعبية، أعلنوا من داخل الوطن، في أعمدة جريدة البصائر عن تأييدهم هذه الثورة وانضمامهم إليها.

ولأن الإسلام تنص آياته الكريمة في سورة النساء ﴿ ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ﴾ وعليه فالثورة هي الحل الوحيد الذي لا اختيار للجزائر في غيرها ... "(1).

وفي مقام آخر يبرز موقف الجمعية الواضح من الثورة التحريرية:" فلم يعد للجمعية أي حق في التفاهم مع فرنسا، أو ممثليها في الجزائر، إلا بالقدر الذي تتكلم فيه مع من يتكلم باسم الجزائر فيما تريد له من حق في الاستقلال والحرية وتقرير المصير "(2).

وقد أيدت رئاسة الجمعية في الخارج (الإبراهيمي-الورتلاني) الثورة تأييدا مطلقا، وقد أصدرت في ذلك بيانا حاسما وواضحا يوم 8 نوفمبر 1954م، أما قيادة الداخل فقد راهنت على الوقت عدا الشيخ العربي التبسي وبعض أتباعه ضمن الجمعية.(*)

أما مواقف الإبراهيمي من الثورة التحريرية، فلم تكن تحمل التأييد والدعم فحسب، بل كانت تسايرها وتتبع خطواتها، وترشدها إلى أهدافها السامية، وتمكن لها في أرض الواقع، وحتى تستمر جذوة هذه الثورة، عمل على تدعيمها ماديا ومعنويا.

فالتدعيم المادي والذي تمثل في عامل السلاح والمال، قد ركز عليه الإبراهيمي بشكل خاص أثناء اتصالاته المكثفة سواء بالقادة أو بالشعوب العربية الإسلامية(3)، وقد قرر في ما كان ينادي به من دعم لهذه الثورة أن " أحوج ما تحتاج إليه الثورة في هذا الوقت هو المدد المادي من مال وسلاح يقوي الإرادة ويجدد العزيمة، ويعزي النفس بطول الطريق، ويخفف من مشقته وأهواله، ويمهد السبيل إلى النصر المبين "(4).

أما فيما يتعلق بالتدعيم المعنوي، فقد كان لخطاباته ما يشحذ الهمم والعزائم، ويدفع بالنفوس الشريفة لدعم هذه الثورة واحتضانها .

وقد بقي البشير الإبراهيمي الابن المخلص للثورة الجزائرية، وقد كان يستفيد من كل مناسبة ليحرض القادة العرب ومن وراتهم الجماهير، ويدفعهم للمضي في مساندة ودعم الثورة فعندما

---

(1) بن ذياب: أحمد، العربي التبسي والنهضة العلمية بالجزائر، مجلة الأصالة، س: 2، ع: 8، ربيع الثاني وجمادى I 1392هـ، ماي، جوان 1972م، ص271.

(2) المرجع نفسه ص270.

(*) كالشيخ إبراهيم مزهودي، وأحمد حماني، والعباس بن الشيخ الحسين، وعمر دردور، وعلي مرحوم، وسعدي طاهر حراث . انظر بومالي: حسن، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى، منشورات متحف المجاهد، الجزائر، د.ط، د.ت، ص290-302.

(3) زرمان: محمد، معالم الفكر السياسي والاجتماعي عند الشيخ البشير الإبراهيمي ص75.

(4) المرجع نفسه ص77.

" أقيم في العراق عام 1957 أسبوع للجزائر الثائرة، خطب فيه الإبراهيمي، وأكد أن الثورة مستمرة على الرغم من كل ما يقف أمامها من العوائق وأن الشعب الجزائري مصمم على المضي في طريقه "(1) طريق الجهاد والنصر، لأن الشعب الجزائري صمم على استرجاع عزته المسلوبة، وكرامته المفقودة، والتعجيل بالحرية، وتحقيق الاستقلال.

وهكذا لم يعد رواد الحركة الإصلاحية يكتفون بالسعي إلى تنفيذ إصلاحات تتعلق بالجانب الثقافي والاجتماعي، وإنما أخذوا يطالبون باعتراف مميز للجزائريين بحق التقرير في القضايا السياسية التي تهم الأمم الجزائرية، فهذا محمد البشير الإبراهيمي يزيل هذا الغبش، ويرد على من يعتقد أن الجمعية هي مجرد حركة دينية حيث قال:" من الغلط أن يقال بأن جمعية العلماء هي جمعية دينية، ويجب أن ينحصر عملها في الإصلاح الديني بالمعنى الذي عرفه الناس، ومن فروع هذا الغلط ما رماها به بعض مرضى العقول، وصرعى الجهل بأنها خرجت عن مدارها عندما زجت في نفسها في بعض شؤون الحياة غير الدين "(2).

وعلى هذا الأساس يمكن القول: إن نشاط الجمعية السياسي جاء لكسر الحاجز الذي وضعه الاستعمار عبر تجمعات ومنابر فكرية وثقافية متنوعة، كما أصبح من المتاح الآن أن تتكلم على موضوعات تراها حاسمة، من شأنها أن ترشد المجتمع، حتى يصبح فاقها لحقوقه وواجباته، لأنها أدركت من الظروف السائدة في المجتمع الجزائري تميزت بانعدام الحقوق السياسية، ومن ثم نادت بهذا الحق السياسي، فأجازت لنفسها استخدامه، واعتبرته أداة لتنوير الرأي العام، كما هو أداة لتحرير الفرد الجزائري من سياسة الاضطهاد الاستعماري.

كما اعتبرت الجمعية في هذا السياق أن المهمة السياسية الكبرى، إنما تكمن في توحيد الجزائريين، والاعتماد على جميع الطاقات المثقفة على اختلاف أفكارها وتوجهاتها، من أجل تكوين بنية ملتحمة ترفض الخضوع لسياسة الاستعمار.

إذن فالعلماء " كان مذهبهم أصلا دينيا، ولكن نداءاتهم السياسية أفادت في إيقاظ المشاعر القومية في الجماهير الجزائرية "(3).

---

(1) زرمان: محمد، الفكر السياسي والاجتماعي عند الشيخ البشير الإبراهيمي ص77.

(2) محمد البشير الإبراهيمي، آثار محمد البشير الإبراهيمي 215/1.

(3) جليسي: جوان، ثورة الجزائر ص32.

وهذا ناصر الدين سعيدوني يبرز مكانة الجمعية في الحركة الوطنية الجزائرية قائلا:" ... وبغض النظر عن الأحداث التي عاشتها جمعية العلماء في مسيرتها التي استغرقت ربع قرن، وموقفها الظرفي من القضايا المطروحة آنذاك، فإن جمعية العلماء تعتبر بحق المهيئة لأرض المستقبل بالجزائر.

فإذا كان الجناح الاستقلالي المتمثل في حزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديمقراطية، قد رفع راية الاستقلال بهدف إعادة الدولة الجزائرية إلى الوجود، فإن الجمعية قد وضعت الأسس التي يقوم عليها الاستقلال، وهو بعث الأمة الجزائرية في إطارها العربي الإسلامي ... فجمعية العلماء لم تتوجه للمطالبة بالاستقلال بدون محتوى، ولم تر الوطنية عملا سياسيا أو برنامجا حزبيا، وإنما رسالة حضارية، وعطاء فكريا، ودورا أصيلا ... ".

ثم يستطرد قائلا:" فالذين لا يرون من التاريخ سوى مواقف فردية آنية عليهم أن يعوا بأنه من السهل بناء دول، ولكن من الصعب إحياء أمم، وهذا ما قامت به جمعية العلماء، وهذا ما يؤكد مكانتها في تاريخ الجزائر المعاصر "(1).

وخلاصة لما سبق يمكن القول: إن الجمعية بهذه الوثبة النوعية في العمل السياسي، استطاعت أن تشكل قوة سياسية تتمتع بقدرة عالية على تحريك وتفعيل النشاط الجماعي للأمة وتدفعها نحو التحرر، انطلاقا من أن ممارسة النشاط السياسي يمكن أن تكتسب معنى حقيقيا عندما تكون نابعة من الأمة نفسها.

---

(1) سعيدوني: ناصر الدين، مكانة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من الحركة الوطنية الجزائرية، البصائر، س 3، ع 26، الإثنين 18 ذو القعدة 1413هـ، 10 ماي 1993م، ص3.

موقف الجمعية من المشروع العلماني الفرنسي في المجال الاجتماعي:

إن أية حركة لأي مجتمع، يدور في حلبة التاريخ، تنطلق من البناء الاجتماعي لذلك المجتمع، سواء كانت هادفة بناءة، أو مدمرة مخربة. ذلك أن البنية الاجتماعية هي أساس قيام الأفكار في الواقع مهما كان مستواه، فلا غرابة أن نجد فرنسا في مشروعها الاستعماري في الجزائر، قد استهدفت شبكة العلاقات الاجتماعية، لأنها هي اللبنة الأولى في البناء الاجتماعي. وقد لجأت في تحقيق ذلك إلى وسائل عديدة، كاحتكار التعليم، والمناصب الدينية، وهي مجالات الظهور والعمل بالنسبة لأصحاب الثقافة الوطنية.

وفي مقابل ذلك عملت على إثارة النزاعات، والقبليات، والعصبيات، لتفكيك البناء الاجتماعي.

وفعلا أصاب المؤسسة الاجتماعية شلل، وبدأت تنخر كيانها مخالب الفقر والمرض، كما أحدثت ظروف التغيير الاجتماعي بعد الاحتلال، اختلالات في توازنه، فأصابه تفكك حاد في الروابط الأسرية، والعلاقات الاجتماعية، وبات هذا التمزق يشكل ظاهرة بارزة، يزداد خطر اتساعها وعمومها يوما بعد يوم، محدثة تناقضات وأعراضا مرضية يصعب تداركها وعلاجها بدون تضحيات اجتماعية.

وفي ظل هذا الوضع المتردي، كان لزاما على الجمعية أن تبرز موقفها من التأثيرات والشروخ التي أحدثها الاستعمار الفرنسي في المؤسسة الاجتماعية.

وكان أول ما عملته، أن اتجهت بصورة جدية لإيجاد إطار تعمل من خلاله على حماية عقيدة المجتمع، ومصالحه، والارتقاء بمستواه، ومع أن هذا الإطار كان ما يزال في بدايته، وأمامه شوط طويل حتى يحقق الآمال المرتبطة به، إلا أنه ، ومما لا شك فيه، كان يمثل خطوة هامة نحو تحقيق شبكة متألقة في العلاقات الاجتماعية، ولقد سبق هذا الإنجاز المهم، معركة فكرية واسعة، خاضتها أقلام وعقول مؤمنة، استوعبت عمق الفكرة، وبشرت بها في وقت كان مجرد الحديث عنها فيه يعد ضربا من الخيال.

ولقد انبرت الجمعية تحسس دورها الحضاري، الذي ينبغي أن يضطلع به في المجتمع الجزائري، والذي كان يفرض عليها جملة من الواجبات:

أولا: أن تدرك الأخطار التي تتمخض عن التفكك الاجتماعي.

ثانيا: أن تشعر أن العلاج يتوقف على التضحيات التي تقدمها.

ثالثا: أن تدرك قيمتها الاجتماعية كطليعة واعية تسهم في إثراء وتنوير المجتمع.

إذا فجمعية العلماء باعتبارها حركة تنويرية إصلاحية علمية، بنائية، مصبوغة بصبغة دينية، كان يدرك علماؤها جيدا، موقع شبكة العلاقات الاجتماعية في التغيير الاجتماعي، ، ووعيا من رجالها بالسيرة النبوية كمنهج حركي، فقد أدركوا أن أول ما قام به الرسول -صلى الله عليه وسلم- كان المؤاخاة وتوحيد القلوب، وغرس الأخلاق في مجتمع جعله كما وصف في قوله:" مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم، كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى ".

وبناء على هذا الفهم الذي انطلقت منه الجمعية، حرصت أولا على بناء هذه الشبكة الاجتماعية، وربط خيوطها من جديد، حتى تتحقق الوحدة النفسية للشعب الجزائري، التي تكون إفرازا لوحدة الهم والمصير المشترك تنبع من وعي مقتضيات المرحلة التاريخية، وقد حملت الجمعية على عاتقها مجموعة من الشعارات، ومنها:﴿ إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ﴾[سورة الرعد]، و " غير نفسك تغير التاريخ "، و " قبل أن تقول ماذا لدي قل ماذا علي "، و " إنسان الواجبات قبل إنسان الحقوق "(1)، كما عملت على تسخير كل الجهود، وجميع الوسائل فسارعت إلى هذا البناء مستخدمة كل الوسائل المتاحة في خدمته سواء بالكلمة أو بالدرهم أو الدينار، أو بقطعة قماش، وقد ذكر التاريخ نماذج من ذلك وقعت قبل الثورة وإبانها تعبر عن الإيثار والتسامي في الخير والأخلاق والتواضع.

ويبدو واضحا جليا أن البعد الاجتماعي لدى جمعية العلماء لم يكن فقط هو الخدمات الجزئية، أو بعض الأطياف من الخيالات، بل هو عمل دائم وشامل لمختلف أوجه الحياة.

وقد تمت بلورته إلى واقع وعمل، بل الذي يجب أن نعرفه أن الجمعية قد أخذت بهذا البعد، ومنحته العناية الكاملة، وقد كان دليلا على أن البعد الاجتماعي عندها هو مشروع تغيير عميق، بل هو لب إصلاحها لهذا المجتمع، وهو ثمرته أيضا، لأن هدفها الأكبر إنما هو العودة بالفرد الجزائري بنفسه وأمته إلى مجد هذا الدين، ومهمة الشهادة على الناس، ويأتي بناء القاعدة الاجتماعية في الجزائر كأساس لذلك، لأن بناء شبكة العلاقات الاجتماعية يعني الشعور بالوحدة

---

(1) هذه الشعارات مبثوثة في ثنايا كتابات جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وانظر: عمار طالبي، ابن باديس حياته وآثاره .

والمواخاة، وبالتالي الشعور بالانتماء الحضاري، ومن ثم تكون المساهمة في هذا البناء الحضاري للمجتمع والأمة.

وحتى لا يكون كلامنا عاما ونظريا، يجدر بنا أن نقف عند بعض القضايا التي حرصت عليها الجمعية، وعالجتها، وكانت من اهتماماتها، ومن جملة ذلك قضية واقع المرأة وإشكاليتها الاجتماعية، فقد كان ابن باديس -وهو يحرص على إصلاح المرأة- يرى النهوض بها، ويقدم العلل والأسباب التي حالت دون تقدمها، وفي ذات الوقت يصف العلاج المناسب فيقول:" وإذا أردتم إصلاح المرأة الحقيقي، فارفعوا حجاب الجهل عن عقلها قبل أن ترفعوا حجاب الستر عن وجهها، فإن حجاب الجهل هو الذي أخرها، أما حجاب الستر ما ضرها في تقدمها، فقد بلغت بنات بغداد، وبنات قرطبة، وبنات بجاية، مكانا في العلم، وهن متحجبات، فليت شعري ما الذي يدعوكم اليوم إلى الكلام عن كشف الوجوه قبل كل شيء "(1).

إن الجمعية بهذا المفهوم، كانت تريد إعادة المرأة إلى دورها الطبيعي، وموقعها الاجتماعي، لأنه تمثل نصف المجتمع، وفي منظورها أن البنت المتعلمة هي أم ناجحة، ومن ثم فالمرأة في نظر الإسلام قاعدة الأسرة، وحجر الزاوية في بنائها، لأنها مصدر السكينة والطمأنينة والاستقرار النفسي بالنسبة للرجل، وهي مركز الاجتماع والالتقاء الذي يحمي الأبناء من الضياع والتشرد. وقد جاءت دعوات ابن باديس للعناية بالمرأة صريحة إذ يقول:" إن العناية بالرجل يستلزم العناية بالمرأة شقيقته في الخلقة والتكليف، وشريكته في البيت والحياة، هما زوجان متكاملان، لا تكمل الوحدة البشرية إلا بكماهما ... "(2).

ولترقية دور المرأة الاجتماعي، ومساهمتها في المؤسسة الاجتماعية " ينبغي تعليمها تعليما يناسب خلقتهن، ودينهن، وقوميتهن، فالجاهلة التي تلد أبناء للأمة يعرفونها مثل أمهاتنا، خير من العالمة التي تلد للجزائر أبناء لا يعرفونها ... "(3).

بهذه الرؤية كانت الجمعية متقدمة في تفكيرها حول المرأة، وفتح المجال أمامها عندما مكن لها في تلك الظروف السياسية والاجتماعية، وكان ابن باديس يرى في تعليمها السبيل الوحيد لإخراجها من الوضع الذي كانت تعانيه، وأن التعليم الذي كان يدعو إليه كان في إطار مبادئ

---

(1) طالبي: عمار، ابن باديس حياته وآثاره 3/364-365.

(2) المرجع نفسه ص469-470.

(3) المرجع نفسه ص470.

الدين الإسلامي، واللغة القومية، لأنه كان يعتقد بأن المرأة التي تلد رجالا يعرفون قوميتهم، وأمجادهم، وماضيهم، خير من المرأة المتعلمة التي تلد رجالا يتنكرون لقوميتهم ، ولغتهم، وأميتهم، في إشارة إلى تأثيرات المدرسة الفرنسية على بعض الفتيات الجزائريات اللواتي تنكرن لقوميتهن.

ونسوق في هذا المقام نموذجا يؤكد عزم ابن باديس في اهتمامه بالمرأة الجزائرية، ففي سنة 1938م كان قد فكر في إرسال بعثة من عشر بنات إلى دمشق لمواصلة دراستهن هناك، بعدما علم بوجود مدرسة خاصة بتعليم البنات في دمشق ... وأعد البعثة لتسافر في عام 1939م، إلا أن قيام الحرب العالمية الثانية تزامن مع وفاة العلامة ابن باديس فحال دون تجسيد هذا المشروع. وقد جاء من يكمل هذا الإنجاز، ويجسده ميدانيا، فتكونت بعد رحيله معلمات رائدات، نذكر منهن: ليلى ذياب، ونعناعة ونيسي ...(1)

وجاء بعد ابن باديس الإبراهيمي ليكمل رسالته في تعليم المرأة وتحريرها، وليقلدها منصبها الطبيعي –رغم صعوبة التقاليد البالية والمتحكمة–، فبفراسته، وقوة بصيرته، وعمق تجربته في الواقع الجزائري، اتضح له أن نصف المجتمع كان مشلولا، نظرا للأمية المتفشية في الوسط النسوي، ولهذا كان يدعو دون هوادة لتثقيف المرأة، حتى تخرج من وضعيتها المتردية، لكنه كرجل مصلح، لم يكن ليستسيغ المظاهر الغربية، بل كان متمسكا بحدود الشرع، إذ يرى أن الإسلام قد حرر المرأة من كل عبودية غير عبودية الله، ومنحها من التكريم والتأهيل ما يجعلها قادرة على تكوين مجتمع متماسك وصالح وقد " .. جاء الإسلام فنبه على منزلتها وشرفها وكرم جنسها، وأعطاها كل ما يناسب قوتها العقلية، وتركيبها الجسمي، وسوى بينها وبين الرجل في التكاليف الدينية، وخاطبها بذلك استقلالا تشريفا لها، وإبرازا لشخصيتها، ولم يجعل للرجل عليها سبيلا في كل ما يرجع إلى دينها وفضائلها، وراعى ضعفها البدني بالنسبة للرجل فأراحها من التكاليف المادية في مراحل حياتها الثلاث، ومن يوم تولد إلى يوم تموت بنتا وزوجا وأما "(2).

فالإسلام جاء لينصف المرأة، باعتبارها كيانا مستقلا له خصوصياته المتميزة، كما له إرادته المستقلة.

إذن فقد كان الإبراهيمي:" يؤمن بحرية المرأة في إطار القيم الإسلامية، والحدود الشرعية،

---

(1) جريدة النصر، ع: 6033- 16 أفريل 1993م.

(2) الإبراهيمي: محمد البشير، آثار محمد البشير الإبراهيمي 360/4.

ويرفض تحريرها وفقا للمنظور الغربي ... "(1).

زمن القضايا التي استأثرت باهتمام الجمعية ومنحتها الأهمية البالغة، مسألة الشباب وأمر زواجه، وقد نبه الإبراهيمي إلى خطورة الإعراض عن الزواج عند الشباب، وإن كان له من الأسباب ما يدفعه إلى هذا الإعراض، فيقول:" أعضل المشاكل وأعمقها أثرا في حياة الأمة، وأبعدها تأثيرا في تكوينها، مشكلة الزواج بالنسبة إلى الشبان ... المشهود أن الكثير من شباننا يعرضون عن الزواج، إلى أن يبلغ الواحد منهم سن الثلاثين فما فوق، ويترتب عن ذلك أن الكثيرات من شوابنا يتعطلن عن الزواج إلى تلك السن، فيضيع على الجنسين ربيع الحياة ... ثم تضيع بسبب ذلك أخلاق وأعراض وأموال، وإذا زادت هذه الفاشية فشوا واستحكم هذا التقليد الفاسد، فإن الأمة تتلاشى في عشرات السنين "(2).

كما أسهمت الجمعية في إحداث تأثيرات هامة، فقد خاطبت الشباب الجزائري، الذي زاغت به الطرق، واسترشدته إلى جادة الصواب، وأعادته إلى حظيرة المجتمع، وقد سجلت هذا الموقف العملي معبرة عن توفيقها في هذا المسعى:" لا نبالغ إذا قلنا أن من بواكر النجاح الأولى التي جنتها جمعية العلماء إرجاع الغاوين من المسلمين إلى حظيرة الدين، ولا يحصى عدد الذين تأثروا بمواعظها فأصبحوا يحافظون على الصلوات .. ولا عدد الذين هجروا أم الخبائث (الخمر) بل لقد كانت نتائج الإعراض عن الخمر ملموسة بارزة ، ضج لها تجار الخمر، وتداعى بائعوها بالويل والثبور، وتعالت أصواتهم بالتذمر كما تعالت أصوات مشايخ الزوايا وسدنة القبور، وبالجملة فقد وقفت الجمعية من جميع الرذائل المتفشية في لأمة الجزائرية من خمر وفجور، ومسارعة في الأيمان الفاجرة، وترك صلاة وشهادة زور، موقف الخصم الجبار، وما زالت تحمل حملات صادقة شكرها لها المنصفون وإن قلل من شأنها المتعسفون "(3).

ومما تقدم يمكن الخلوص إلى بعض النتائج:

1- تمكن الجمعية من إرساء قواعد أساسية لنهضة اجتماعية فاعلة انطلاقا من قناعة:﴿ إنما المؤمنون إخوة ﴾(4)، فالمجتمع الجزائري تربطه عقيدة واحدة، تجعله يتطلع للوحدة والتماسك، فهو

---

(1) زرمان: محمد، معالم الفكر السياسي والاجتماعي عن الشيخ البشير الإبراهيمي ص205.

(2) الإبراهيمي: محمد البشير، عيون البصائر ص323.

(3) موقف الجمعية من بقية الرذائل، سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين المنعقد سنة 1935، ص74.

(4) سورة الأنبياء، الآية 91.

يعيش ظروفا اجتماعية متشابهة، ويكافح ضد آفات تنخر كيانه.

- دور الجمعية الفاعل " والمؤثر " والذي تمثل في إعادة وتجديد روح البناء الاجتماعي الذي أصابته بعض الهزات العنيفة، كحملات التشكيك والرقيعة، بدافع الصراع، وتحريك النزاعات المذهبية والقبلية والطائفية، وتطبيق شعار " فرق تسد " الذي طالما راهن الاستعمار عليه لنشر بذور الفتنة والفرقة. وقد تصدت الجمعية لهذه الحملات المشحونة بالعصبيات، فقدمت البدائل وعالجتها بالتذكير بأصول الدين التي تتجلى في قوله تعالى:﴿ إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون ﴾(1)، وهي إشارة إلى التحسيس بوحدة هذه الأمة الكبيرة وبأنها الأصل الأصيل، وأن ما عداها من أسباب التجزئة والتفرق هو الطارئ الدخيل، وما مقالة ابن باديس والتي جاءت بعنوان "ما جمعته يد الله لا تفرقه يد الشيطان " إلا صورة لذلك، وقد كان مضمونها نبذ العصبيات ودحض لافتراءات بعض العناصر التي كانت تريد تمزيق وحدة المجتمع الجزائري الذي تربطه اصرة الدين.

- التركيز على مصدر الشبكة الاجتماعية المتمثل في الأسرة، لأن الأسرة ضرورة اجتماعية ونفسية، وغريزية، وتنظيمية، واقتصادية، ومؤسسة تربوية، وبهذه العناصر المتفاعلة يمكن إنجاز وبناء وتنظيم مشروع حضاري يتجاوز النظريات والدعوات المادية والإباحية.

- تفطن الجمعية إلى الأمراض الاجتماعية التي أصابت الأمة ماديا ومعنويا فعاملتها معاملة الطبيب المعالج الذي يشخص الداء، ويصف الدواء، فتارة تعلن الحرب على الفساد بكل صوره، وتحضر البدائل المناسبة لحماية المجتمع. وقد كان مسعاها في ذلك تقليص وتحجيم هذه المفاسد المنتشرة ...

إلى جانب الزوايا المنحرفة التي كانت تفرخ عناصر شاذة تهتك حرمات الدين وحدوده، وقد اقتحمت الجمعية هذه الأماكن وقارعتها بالحجة، وأضعفت من تأثيرها، واستطاعت أن تستقطب شرائح هامة من المجتمع كانت تائهة ضائعة، لتعيدها إلى رشدها. وبهذا تكون الجمعية قد حققت للمجتمع الجزائري حصانة اجتماعية تحميه من وسائل التدمير الخفية والمعلنة، وتلك المساعي المحمومة المبرمجة، والجهود الكيدية المنسقة، والأساليب العدوانية الدقيقة الهدامة من زيغ وإلحاد، وتهديم للرابطة الأسرية، وتشجيع للآفات الاجتماعية، من خمر وميسر وفجور ...

---

(1) سورة المؤمنون

خاتمة الفصل:

وما يستخلص من هذا الفصل أن الاستعمار الفرنسي، حاول إزالة الكيان السياسي للشعب الجزائري، ونزع كل مظاهر السيادة في الحكم منه وفي اختيار من يحكمه، وممثليه، ومؤسساته السياسية، وأفرغ مفاهيم الكيانية والانتمائية الوطنية من كل محتوياتها ومضامينها الجزائرية الأصيلة، ذات الامتدادات الحضارية العربية الإسلامية.

ومقابل ذلك زرع مؤسسات جديدة، وقلب الممارسات القديمة رأسا على عقب، وأدخل الجزائريين في مرحلة انهزامية، صنعها عبر وسائله ومؤسساته الاستعمارية التسلطية، التي اتسمت بالقمع والإرهاب، والزجر، واستصدار القوانين الردعية التي تحد من أي نشاط أو حركة وطنية، وبلغ السحق أقصاه عندما نزع من الجزائريين أملاكهم وأراضيهم وأموالهم ... بالبطش والإرهاب والظلم، ومنحها ظلما وقهرا للمعمرين المستغلين، وامتهن الجزائريين في أعمال دونية واستسخارية لتدعيم اقتصاده، وبهذه الممارسات الاقتصادية الاستنزافية، التي ضاعفت التبعية الاقتصادية، تفاقمت أوضاع المجتمع المزرية، وترتب عنها عواقب اجتماعية وخيمة، حيث امتهنت فيه كرامة الفرد الجزائري، وأصبح مواطنا حقيرا من الدرجة الثانية، وفرضت عليه ظروفا سيئة جدا، تفتقر إلى أبسط المقومات الأساسية للعيش الكريم، فصار عرضة لكل الأمراض الاجتماعية من فقر وحرمان وفاقة ومرض وموت ...

وحتى تستمر سياسته الاستعمارية صنع نخبة جزائرية مثقفة وموالية له، روحا، وشعورا، ولغة، وسلوكا، وجعل بينها وبين قيمها حاجزا يحول دون التواصل، ولكن هذه النخبة بهذا التوجه وجدت نفسها معزولة، وأحست بالهوة التي تفصلها عن المجتمع الجزائري.

أمام هذا الواقع المتسم بالانسحاق والمهيمنة، شهدت البلاد ملمولة وحركة تجلت في مواقف شجاعة وجريئة رافضة لهذا الواقع، هذا الرفض للواقع لاستعماري والرغبة في الانطلاق في حركة بعث، ستضعها جمعية العلماء، حيز التنفيذ في مجالات حية، ففي الميدان السياسي ما فتئت الجمعية تعارض سياسة الاستعمار في محاربة الشعب الجزائري، وشكلت لنفسها مواقف سياسية نابعة من أعماق أسسها الحضارية، وخاضت هذا المعترك، متدرجة عبر مراحل، لتكشف خفايا حقيقة الاستعمار الفرنسي، ونزعته الاستعمارية، وخلصت إلى رفض مهادنته والاستسلام لخدعة

والذوبان والاندماج وأوهام المساواة مع الفرنسيين، وتركت بصماتها قوية في المجال السياسي، رغم قانونها الأساسي الذي لا يجيز لها التحدث في القضايا السياسية.

ولكن سياستها كانت تستهدف تأسيس فكر سياسي وطني، تلتحم فيه كل التيارات، وتندمج فيه كل الميولات، من أجل المصلحة الوطنية والوفاق الوطني.

ثم إن الجمعية بإصلاحها الشامل، خطت خطوات قوية في الجانب الاجتماعي، لأن عمق المشكلة كان في إصلاح أوضاع المجتمع، وتجديد بناء شبكته الاجتماعية، على أسس متينة تحصنها من أي انزلاق أو انحراف، فشخصت الأمراض الاجتماعية، بدءا بالخلل الأسري خاصة المرأة المشلولة اجتماعيا، ثم الشباب الذي وقع في حمأة الرذيلة والمعاصي والانحرافات، وكان مقابل هذا التشخيص وصفات علاجية ساهمت في درأ الانحرافات، وتقليص الرذائل والمعاصي، في كثير من الحالات.

وبهذه النظرة الاجتماعية الثاقبة أعادت للشبكة الاجتماعية تماسكها، وحررتها من أمراض كادت أن تكون مستديمة ومزمنة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الخاتمة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الخاتمة:

وقد خلص البحث إلى نتائج من أهمها:

أن حركة فرنسا الاستعمارية طيلة القرن ونصف في الجزائر، بمشروعها العلماني، كانت تهدف إلى تغيير المجتمع الجزائري، بكل أبعاده، الدينية والثقافية والإعلامية، والسياسية والاجتماعية.

فقد سخرت كل إمكاناتها المادية والمعنوية للقضاء على المقومات الأساسية للمجتمع الجزائري، بدءً بالدين الإسلامي، ومؤسساته الروحية والعلمية والقضائية، وإبعاده عن العقول والنفوس، والإرادات، ونفيه عن ثقافة الأمة وحضارتها.

وقد كانت حربه على الإسلام باستبعاد معاييره عن التداول عند بحث المشاكل أو القضايا المختلفة، حيث أبعد الشرع من القانون المدني، ثم طرده حتى بالنسبة للأحوال الشخصية.

واشتد العداء على الإسلام عندما رفضت الإدارة الفرنسية العمل بقانون فصل الدين عن الدولة، وفرض الاحتكام إلى القوانين الوضعية الفرنسية.

وبالموازاة مع سياسة الحرب على الدين الإسلامي سعت الإدارة الفرنسية لنشر الثقافة الصليبية، عن طريق البعثات التبشيرية، قصد تنصير الجزائريين وإن كانت النتائج ضعيفة وهزيلة.

وعملا بفكرة " علموا لغتنا الفرنسية في الجزائر " لنشر المعرفة والثقافة الفرنسية، وتعميمها قامت الإدارة ببناء وإنشاء مدارس لتعليم الأهالي، وكانت المدرسة من الوسائل الهامة لنشر الثقافة الفرنسية، وقد كانت المنظومة التربوية الفرنسية، المحضن الذي تمّ فيه تفريخ وتكوين جيل مهجن ثقافيا.

وإلى جانب المدرسة استعانت الإدارة الفرنسية بالإعلام، ووظفته لتحقيق مصالحها، وقد كان الإعلام في عهد الاستعمار الفرنسي يتجاوب وطموحات المعمرين، وقد كان وسيلة طيعة لخدمة الوجود الاستعماري، وسياسة إدماج الجزائر في فرنسا أرضا وشعبا.

ومن إفرازات هذا الإعلام ظهور نخبة إعلامية جزائرية موالية للسياسة الاستعمارية، وقد كانت تقوم بدور المبشر بمشاريعها ... لكن هذه النخبة، كانت منذ نشأتها تعاني عزلة، وتكاد تكون مفصولة عن المجتمع الجزائري، لأنها لا تعبر عن تطلعاته.

وقد كان مصير الإعلام الفرنسي أن يبقى حبيس الأفكار الاستعمارية الفرنسية و لم يحرز تقدما ملحوظا في واقع المجتمع الجزائري.

أما في الجانب السياسي والاجتماعي فقد كانت الإدارة الاستعمارية تسعى إلى توسيع وبسط نفوذها مستعملة كل الوسائل والأساليب وسن القوانين الردعية والزجرية ... مستهدفة إزالة الكيان السياسي للشعب الجزائري، ونزع كل مظاهر السيادة، وفرض ظروف سيئة، تحرم الفرد الجزائري من أبسط شروط الحياة.

وكان من نتائج هذه الظروف السيئة، أمراض اجتماعية كثيرة: من فقر وحرمان ومجاعة وموت ...

أمام هذا المشروع المتعدد الوسائل، ظهرت على الساحة الوطنية جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، مدركة للظرف الدقيق، و لم يكن رد فعلها آنيا، أو توجها مرحليا، إنما كان زرعا هيأ للجزائر عناصر التحرر، ورجال لبناء التغيير،

وصناع التقدم والحضارة. فقد حملت فكرتي الإصلاح التربوي والتعليمي والإصلاح الاجتماعي، للحفاظ على مقومات الأمة الجزائرية.

وقد نهجت نهج الإصلاح التربوي والتعليمي أولا، وذلك لتحقيق هدفين تتمحور حولهما الأهداف الجزئية:

1- تحصين الأمة الجزائرية من الأفكار الوافدة، والمحافظة على البعد العربي الإسلامي والشعور بالانتماء الحضاري الإسلامي، ونشر الوعي بالمظالم التي يقوم بها الاستعمار.

2- بناء صفوة نوعية مثقفة مؤمنة راشدة، لأن أزمة المجتمع آنذاك تقتضي وجود طليعة واعية متعلمة، ومسلمة إسلاما صحيحا، ومتربية تربية متأصلة، لأن مستقبل أية أمة مرهون بمدى كفاءة وقدرة شبابها.

وقد أسهمت مدارس الجمعية بكل مستوياتها وأنواعها، والمساجد التي كانت تشرف عليها ببلورة هذه الأفكار، وتجسيدها في أرض الواقع، واستطاعت أن تضطلع بمهمة التجديد الإسلامي، وهو الرجوع بالأمة الجزائرية إلى عقائد الإسلام الصحيحة، والفهم السليم لتعاليمه.

وقد كان للمسجد دوره الريادي في العملية التربوية، باعتباره مصدر التزود الروحي والفكري والمؤسسة المؤهلة والقادرة على تصحيح وبناء عقيدة إسلامية صحيحة لدى الشعب.

- اعتبار الصحافة بمختلف أنوعها منبرا فكريا ودينيا وثقافيا ووطنيا، ينهض بمسؤوليات جسام كإيقاظ الحس الوطني والتحرري، وقد تجلى دورها واضحا في تشكيل وعي إعلامي غطى شرائح عريضة من أبناء الجزائر.

نوادي جمعية العلماء كان لها أثرها في تعميق الحس الوطني، فالنادي الإصلاحي استطاع أن يستقطب الكثير من شرائح المجتمع، وأصبح يشكل مدرسة عامة لكافة الشعب الجزائري وقد كان اضطلاعها بهذه المهام، جعلها تكشف حقيقة الاستعمار الفرنسي، وتفضح أهدافه ونوازعه الاستعمارية الغالبة على توجهاته.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم.

2- أندري جوليان شارل، إفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، ترجمة مجموعة من الأساتذة، الدار التونسية للنشر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، تونس، 1976م.

3- الإبراهيمي أحمد طالب، من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية (1962-1972)، ترجمة حنفي بن عيسى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972م.

4- الإبراهيمي محمد البشير، آثار الشيخ محمد البشير الإبراهيمي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 1، ج 4، 1981م.

5- الإبراهيمي محمد البشير، عيون البصائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ، الجزائر، ط 1، 1977م.

6- بومالى احسن، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى، منشورات متحف المجاهد، الجزائر، د ط، د ت.

7- ابن باديس عبد الحميد، آثار الإمام عبد الحميد بن باديس، رئيس جمعية العلماء المسلمين، مطبوعات وزارة الشؤون الدينية، ط 1، ج 4، 1985م.

8- بن باديس عبد الحميد، رجال السلف ونساؤه، مكتبة الشركة الجزائرية، جمع وتصنيف ومراجعة وتعليق الأستاذ بن محمد الصالح رمضان، وتوفيق محمد شاهين، 1966م.

9- بن ابراهيم بن عقون عبد الرحمن، الكفاح القومي السياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الثانية (1936-1945)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ج 2، 1984م.

10- بن ابراهيم بن عقون عبد الرحمن، الكفاح القومي السياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الأولى (1920-1936)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ج 1، 1984م.

11- بوحوش عمار، الثورة الجزائية، وصداها في العالم، خصائص الثورة الجزائرية، مقارنة بالثورات الكبرى في القرن 20، الملتقى الدولي الجزائر (24-28 نوفمبر 1984م).

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

12- بوصفصاف عبد الكريم، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية (1931-1945) رسالة ديبلوم شهادة الدراسات المعمقة في التاريخ الحديث، دائرة التاريخ، جامعة قسنطينة، 1981م.

13- بوصفصاف عبد الكريم، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وعلاقتها بالحركات الوطنية الجزائرية الأخرى (1931-1954) دراسة تاريخية مقارنة، شهادة ماجستير سنة 1983م.

14- بوعزيز يحي، كفاح من خلال الوثائق، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.

15- بوعزيز يحي، سياسة التسلط الاستعماري، والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983م.

16- بوعزيز يحي، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار البعث، قسنطينة، ط 1، 1980م.

17- بن حسين كريمة، الحياة السياسية في قسنطينة (1930-1939) رسالة ديبلوم دراسات معمقة في التاريخ الحديث، دائرة التاريخ، جامعة قسنطينة، لجزائر، 1984م.

18- بن نعمان أحمد، التعريب بين المبدأ والتطبيق، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م.

19- بن أشنهو عبد اللطيف، تكون التخلف في الجزائر، ترجمة نخبة من الأساتذة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979م.

20- جوان حلبي، ثورة الجزائر، ترجمة عبد الرحمن صدقي، أبو طالب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1966م.

21- الجندي أنور، عبد العزيز التعالبي، رائد النهضة الإصلاحية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1984م.

22- جغلول عبد القادر، الاستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر، ترجمة سليم تسطون، دار الحداثة للنشر والتوزيع، بيروت، ط 1، 1984م.

23- جغلول عبد القادر، تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية، ترجمة فيصل عباس، مراجعة د. خليل أحمد خليل، دار الحداثة للطباعة والتوزيع، بيروت، لبنان، ط 2، 1982م.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

24- دبوز محمد علي، أعلام الإصلاح في الجزائر، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر، ط 1، 1976م.

25- هلال عمار، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995م.

26- محمد العربي ولد خليفة، الثورة الجزائرية، معطيات وتحديات، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط 1، 1991م.

27- ز رمان محمد، الأسس النظرية لمنهج التغيير عند محمد البشير الإبراهيمي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة ف ي الفكر الإسلامي الحديث، إشراف د. العربي دحو، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، معهد الدعوة وأصول الدين، السنة الجامعية 94- 95م.

28 - ز رمان محمد، معالم الفكر السياسي والاجتماعي عند الشيخ البشير الإبراهيمي، منشورات جامعة باتنة، 1996م.

29- زوزو عبد الحميد، نصوص ووثائق تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1900)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط 1، 1984م.

30- حمادى عبد الله، الحركة الطلابية الجزائرية (1871-1962) مشارب ثقافية وإيديولوجية، الرابطة الوطنية للطلبة الجزائريين، سبتمبر 1995م.

31- جماني أحمد، صراع بين السنة والبدعة، دار البعث للنشر والطباعة، قسنطينة، الجزائر، ط 1، 1405هـ 1984م.

32- طالبي عمار، بن باديس وآثاره، دار مكتبة الشركة الجزائرية، ط 1، ج 3، 1968م.

33- يحي محمد، في الرد على العلمانيين، الزهراء للإعلام، القاهرة، ط 2، 1982م.

34- ماهي هني، موسى، طبيعة النظام القضائي في الجزائر، ومدى فعاليته في مراقبة أعمال الإدارة، جانفي 1983م.

35- المدني أحمد توفيق، كتاب الجزائر، دار الكتاب، البليدة، ط 1، 1963م.

36- الميلي محمد، ابن باديس وعروبة الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 2، 1982م.

37- مناصرية يوسف، الاتجاه التوري في الحركة الوطنية الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988م.

38- مرتاض عبد المالك، الجدل الثقافي بين المغرب والمشرق، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط 1، 1982م.

39- نسيب محمد، زوايا العلم والقرآن بالجزائر، دار الفكر، الجزائر، ط 1، د ت.

40- ناصر محمد، المقالة الصحفية الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، مج 1، 1978م.

41- سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، دار الكتب، الجزائر، 1982م.

42- سيف الإسلام زبير، صفحات من الصراع الجزائري الفرنسي، المؤسسة الوطنية للطباعة، الجزائر، 1988م.

43- سيف الإسلام زبير، تاريخ الصحافة في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، الأجزاء 1-2-3، 1982.

44- سلمان نور، الأدب الجزائري في رحاب الرفض والتحرير، دار العلم للملايين، بيروت، ط 1، 1981م.

45- سعد الله أبو قاسم، ابن العنابي، رائد التجديد الإسلامي، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1977م.

46- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط 3، 1986م.

47- سعد الله أبو القاسم، شاعر الجزائر، محمد العيد آل خليفة، الدار العربية للكتاب، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.

48-سعد عبد العزيز، أجهزة ومؤسسات النظام القضائي الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988م.

49- سلوادي حسن عبد الرحمن، عبد الحميد بن باديس مفسرا، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988م.

50- العسلي بسام، عبد الحميد بن باديس، وبناء قاعدة الثورة الجزائرية، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط 2، 1983م.

51- عشوي مصطفى، المدرسة الجزائرية إلى أين؟، دار الأمة، الجزائر، 1991م.

52- فيكس ليون، الجزائر ؟؟ الاستعمار، ترجمة محمد عيناني، مكتبة المعارف، بيروت، د ت.

53- فرج أحمد السيد، جذور العلمانية، دار الوفاء للطباعة والنشر، المقصورة، القاهرة، 1985م.

54- فرحان صالح، جدلية العلاقة بين الفكر العربي والتراث، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط 1، 1983م.

55- فروخ عمر الخالدي مصطفى، التبشير الاستعماري في البلاد العربية، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط 3، 1953م.

56- فركوس صالح، أصالة وتغريب، مشروع فرنسا الصليبية، الجابهة الإسلامية، المطبعة المركزية، عنابة، الجزائر، 1991م.

57- فضلاء محمد الطاهر، دعائم الحركة الوطنية الجزائرية، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، ط 1، 1984م.

58- صاري الجيلالي، محفوظ قداش، المقاومة السياسية (1900-1954)، ترجمة عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987م.

59- قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ط 1994م.

60- القرضاوي يوسف، الإسلام والعلمانية، وجها لوجه، مكتبة رحاب، الجزائر، ط 2، 1989م.

61- الأشرف مصطفى، الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983م.

62- شرفي الرفاعي أحمد، مقالات في الدعوة والإصلاح في الجزائر، الشهاب للطباعة والنشر، باتنة، الجزائر، 1984م.

63- تركي رابح، التعليم القومي، والشخصية الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط 2، 1982م.

64- الخطيب أحمد، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وأثرها الإصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية، الجزائر، 1985م.

65- خير الدين محمد، مذكرات، مطبعة دحلب، الجزائر، ج 1-2، 1985م.

66- خلف التميمي عبد المالك، الخليج العربي، والمغرب العربي، دراسات في التاريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي، دار الشباب للنشر، بيروت، لبنان، ط 1، 1985م.

67- خمري الجمعي، حركة الشباب الجزائريين (1900-1930) بحث لنيل درجة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة قسنطينة، 1994م.

68- خرفي صالح، عمر بن قادور الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.

المجلات والجرائد:

- البيان الجزائرية، عدد 1، أكتوبر 1993م.
- الشهاب، محرم 1357هـ، 1938م.
- الشهاب جـ: 4 ماي 1929.
- مجلة الشهاب، قسنطينة، عدد فبراير 1938.
- مجلة الشهاب، الجزء الرابع، المجلد 12 يوليو 1936.
- الأصالة: عدد 8، ربيع الثاني-جمادى الأولى 1399، ماي-جوان 1972م.
- الأصالة: عدد 16، سبتمبر-أكتوبر 1973
- الأصالة: عدد 17 1973م.
- الثقافية، عدد 85، يناير-فبراير 1985م.
- الموافقات مجلة العلوم الإسلامية، ه: 16، س: 6، المعهد الوطني العالي لأصول الدين بالجزائر: 1418هـ-1998م.
- جريدة البصائر، ي 1، سنة 2، عدد: 71، 18 جوان 1973م.
- جريدة البصائر، س 2، عدد 44، 1984م.
- جريدة النصر، عدد 6035، 16 أفريل 1993.

- جريدة العصر، عدد 5، 1981م.

- جريدة العقيدة، عدد 34، 18/4/1991م.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Charle Robert Agèron. Les algériens musulmans et la France (1871-1919). tome 1. 1 ere édition (R U E) Paris 1968.

- Fanny Colonna. Les instituteurs algériens (11883-1939). office des publications universitaires. Alger 1975.

- Mahfoud-Kaddache. histoire du nationalisme algérien-question nationale et politique algérienne 1919-1951. (tome II) S N E D. Alger 1980.

- Mohamed el Korso. Lettres intellectuels et militants en Algérie (1880-1956). office des publications universitaires. Oran- Algérie 1980.

- Webester's. Third New international dictionnary. U.S.A. 1971.

- Annexe n 2. Manifeste du peuple algérien 10 Février 1943. présenté aux autorités Française le 4 Avril 1943.

- La défense n 40. 12 Juin et Juillet 1936. Constantine.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الموضوعات

المقدمة ..... أ

الفصل الأول: المشروع العلماني الفرنسي في المجال الديني وموقف الجمعية منه 1

المبحث الأول: دور الاستعمار في المجال الديني وموقف الجمعية منه 2

دور الاستعمار في الجانب الديني: 4

واقع التبشير في الجزائر: 13

موقف الجمعية من المشروع العلماني الفرنسي في المجال الديني 20

دور المسجد في إرساء مبادئ الجمعية: 24

إحياء وظيفة المسجد: 24

السعي إلى تحرير المساجد من الوصاية الإدارية: 24

أئمة الإدارة الاستعمارية الرسميون: 27

محاربة الطرقية المنحرفة: 31

دور جمعية العلماء في إحياء الإرشاد الإسلامي: 41

حالة الإرشاد الإسلامي قبل ظهور الجمعية: 41

إحياء المناسبات الدينية: 45

المبحث الثاني:إخضاع القضاء الإسلامي للقانون الفرنسي 49

تمهيد: 49

موقف الجمعية من القضاء الفرنسي: 60

الفصل الثاني: المشروع العلماني الفرنسي في المجال التربوي والتعليمي، والإعلامي

وموقف الجمعية منه 67

المبحث الأول: المشروع العلماني الفرنسي في المجال التربوي والتعليمي وموقف الجمعية منه: 69

تمهيد: 69

سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر: 71

ضعف انتشار التعليم الفرنسي في الجزائر: 79

صعوبة الالتحاق بالتعليم الثانوي: 80

تعريب التعليم 82
موقف جمعية العلماء من المشروع التعليمي الفرنسي 89
النوادي الثقافية ودورها التربوي 112

المبحث الثاني: الإعلام الفرنسي وموقف الجمعية منه 118

النشاط الإعلامي الفرنسي في الجزائر 120
الصحافة الفرنسية في الجزائر والتعليمات العسكرية 121
موقف الصحافة الفرنسية الجزائرية من قضية الفرنسة 122
تكوين نخبة إعلامية موالية للسياسة الاستعمارية 125
صحافة الجمعية ودورها في تشكيل وعي إعلامي 130
موقف صحافة الجمعية من الأحداث العربية 136

الفصل الثالث: المشروع العلماني الفرنسي في المجال السياسي والاجتماعي وموقف الجمعية منه 143

تمهيد: 144
المبحث الأول: 145
المشروع العلماني الفرنسي في المجال السياسي والاجتماعي: 145
جماعة النخبة ودورها في السياسة الاستعمارية 155
المظاهر الاجتماعية 163

المبحث الثاني: موقف الجمعية من المشروع العلماني الفرنسي في المجال السياسي والاجتماعي 168

الجمعية وعلاقتها بالقوى الوطنية 171
المؤتمر الإسلامي الجزائري (1936م) 173
علاقة الجمعية بالأحزاب السياسية الوطنية 177
حوادث 8 ماي 1945م 179
موقف الجمعية من المشروع العلماني الفرنسي في المجال الاجتماعي 186

الخاتمة 194

المصادر والمراجع 201

فهرس الموضوعات 208